الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان–
كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد عالمي

الموضوع:

النمو المحابي للفقراء في الجزائر :

دراسة قياسية للفترة 1970-2016

من إعداد الباحث:

✍ بوحزام سيد أحمد

إشراف الاستاذ:

✍ أ.د سمير بهاء الدين ماليكي

السادة أعضاء لجنة المناقشة :

✍ أ.د بن حبيب عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
✍ أ.د سمير بهاء الدين ماليكي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مقررا
✍ د كربوش محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معسكر	ممتحنا
✍ د قنوني حبيب	استاذ محـاضر "أ"	جامعة معسكر	ممتحنا

السنة الجامعية

2018 – 2017

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلـــــــى :

الوالدين الكـــــــــريمين

إلى زوجتي الكريمة

إلى ابنتي هديل

إلى ابني محمد أنس

إلى كل الأهل والأحباب

شكر وعرفان

عملا بقول النبي عليه الصلاة والسلام : لا يشكر الله من لا يشكر الناس

فإن شكري موصول بعد شكر المولى عز وجل على أن يسر وأتم وأعان إلـــــــــــى:

أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور سمير بهاء الدين مالكي، على صبره معي وتحمله، على نصائحه وتوجيهاته، على كرمه وحسن خلقه.....فله مني ألف تحية وشكر عرفان .

إلى أعضاء لجنة مناقشة هذه الأطروحة على قبولهم تحكيم هذا العمل العلمي وتشريفهم لي بذلك

إلى كل من أعانني من قريب أو من بعيد لأنجز هذا العمل المتواضع

الملخص :

مع اتساع دائرة الفقر و الإقصاء و زيادة عدد الفقراء في العالم، و اتساع الهوة أكثر بين الفقراء والأغنياء في كثير من البلدان، بدأ التفكير جديا في تبني سياسة تنموية جديدة تقوم على أساس دعم الفقراء و إشراكهم في العملية التنموية ، وتمكينهم أكثر من الاستفادة من ريع النمو الاقتصادي المحقق عن طريق وضع سياسات اقتصادية محددة تستهدف بشكل مباشر تحقيق نمو اقتصادي مع الحد من معدلات الفقر المتزايدة، عرفت هذه المقاربة النظرية باسم النمو المحابي للفقراء Pro poor growth استعملت فيما بعد على نطاق واسع، لتصبح في صميم اهتمام الهيئات الدولية كالبنك الدولي.

تأتي دراستنا هذه في هذا السياق لتحاول البحث عن علاقة النمو الاقتصادي في الجزائري بالفقر خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2016، محاولين بذلك البحث عن مدى محاباة النمو الاقتصادي في الجزائر للفقر، من خلال استخدام مقاربة ARDL لدراسة النموذج القياسي، إضافة إلى حساب بعض مؤشرات النمو الداعم للفقراء خلال الفترة 1988-2011. تمثلت أهم النتائج المتوصل إليها في أن النمو الاقتصادي على العموم كان محابيا للفقراء في الجزائر خلال معظم فترات الدراسة لا سيما تلك الفترات التي شهدتها توسعا ورخاء اقتصاديا.

الكلمات المفتاحية : النمو، الفقر، النمو المحابي للفقراء.

Résumé :

Avec l’accroissement de la pauvreté et de l’exclusion, le nombre croissant des pauvres dans le monde, et l'écart grandissant entre les pauvres et les riches dans de nombreux pays, a conduit le monde à adopter une nouvelle politique de développement basée sur le soutien des pauvres et de les impliquer dans le processus de développement, et leur permettant de bénéficier davantage de la croissance économique, en développant des politiques économiques spécifiques visant directement à atteindre la croissance économique tout en réduisant les taux de pauvreté croissants. Cette approche théorique est connue au nom de la croissance pro pauvre qui a été plus tard largement utilisée, et elle est devenue au cœur des recherches des organismes internationaux tels que la Banque mondiale.

Dans ce contexte, Notre étude a pour but de trouver la relation entre la croissance économique algérienne et la pauvreté pendant la période du 1970-2016 , en essayant de chercher dans quelle mesure la croissance économique de l'Algérie favorise la pauvreté en utilisant l'approche ARDL pour l'étude du modèle économétrique, ainsi que le calcul de certains Indicateurs de croissance favorables aux pauvres au cours de la période 1988-2011. Les principales conclusions tirées de notre étude stipule que la croissance économique globale était favorable aux pauvres en Algérie pendant la plupart des périodes d'étude, en particulier celles de l'expansion économique et de la prospérité .

Mots clés : croissance, pauvreté, croissance pro pauvre.

قائمة المحتويات

		الصفحة
الإهداء		
الشكر		
الملخص		
قائمة المحتويات		
قائمة الجداول		
قائمة الأشكال البيانية		
قائمة الاختصارات والرموز		
قائمة الملاحق		
المقدمة		1
الفصل الأول	الأدبيات النظرية للنمو الاقتصادي	10
	المبحث الأول أسس ومفاهيم النمو الاقتصادي	10
	المبحث الثاني المقاربة التقليدية للنمو الاقتصادي	25
	المبحث الثالث نماذج النمو الحديثة	53
الفصل الثاني	الأدبيات النظرية للفقر	85
	المبحث الأول الأسس المفاهيمية للفقر	85
	المبحث الثاني المقاربات النظرية للفقر	111
	المبحث الثالث قياس الفقر	119
الفصل الثالث	الأدبيات النظرية للنمو المحابي للفقراء	160
	المبحث الأول علاقة النمو الاقتصادي بالفقر والتفاوت	160
	المبحث الثاني الأسس النظرية والمفاهيمية للنمو المحابي للفقراء	176
	المبحث الثالث تشخيص حالة النمو،الفقر والتفاوت في الجزائر	194
الفصل الرابع	الدراسة التطبيقية للنمو المحابي للفقراء في الجزائر	232
	المبحث الأول الدراسات السابقة	233
	المبحث الثاني الدراسة القياسية لعلاقة النمو بالفقر والتفاوت 1970-2016	246
	المبحث الثالث دراسة تطبيقية لمؤشرات النمو المحابي للفقراء في الجزائر خلال الفترة 188-2011	276
الخاتمة		290
فهرس المصادر والمراجع		296
الملاحق		309
الفهرس		

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 1-1	بعض الدراسات التجريبية حول محددات النمو الاقتصادي	22
الجدول رقم 2-1	تغييرات معدل الفقر في العالم باعتبار عتبة 1.25 $ ما بين سنة 1981-2005 :	123
الجدول رقم 3-1	عينة من الدراسات المؤيدة لوجود منحنى Kuznets	159
الجدول رقم 3-2	حوصلة لبعض النتائج الميدانية لعلاقة النمو بالتفاوت	163
الجدول رقم 3-3	الحالات المتحصل عليها بواسطة منحنى نمو الفقر	183
الجدول رقم 3-4	توصيف حالة محاباة النمو للفقر من خلال مؤشر ICPP	185
الجدول رقم 3-5	توصيف حالة محاباة النمو للفقر من خلال مؤشر TCEP	186
الجدول رقم 3-6	برنامج إعانة السكنات المنجزة الحضرية والريفية 1995-2013	201
الجدول رقم 3-7	تطور مؤشرات الفقر، خطوط الفقر وعدد الفقراء ما بين 1988 إلى سنة 2000:	217
الجدول رقم 3-8	توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب مختلف المسوحات	222
جدول رقم 4-1	مصادر بيانات الدراسة القياسية	242
جدول رقم 4-2	نتائج اختبار الاستقرارية لـ PERRON PHILIPS	247
جدول رقم 4-3	نتائج اختبار الحدود	249
جدول رقم 4-4	: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لمنهجية ardl	250
جدول رقم 4-5	نتائج نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM لمنهجية ARDL	252
جدول رقم 4-6	جودة ومعنوية النموذج المستخدم	255
جدول رقم 4-7	اختبار LM للكشف عن الارتباط الذاتي للبواقي	256
جدول رقم 4-8	اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لتجانس التباين	257
جدول رقم 4-9	نتائج اختبار PP للاستقرارية	259
جدول رقم 4-10	نتائج اختبار الحدود	260
جدول رقم 4-11	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لمنهجية ardl	262
جدول رقم 4-12	نتائج نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECMلمنهجية ARDL	264
جدول رقم 4-13	جودة ومعنوية النموذج المستخدم	267
جدول رقم 4-14	اختبار LM للكشف عن الارتباط الذاتي للبواقي	268
جدول رقم 4-15	اختبار Breusch-Pagan-Godfrey **لتجانس التباين**	268
جدول رقم 4-16	أثر نمو الاستهلاك الفردي للأخماس للفترة 1988-2011	270
جدول رقم 4-17	حساب معادلة نمو الفقر للفترة 1988-1995	273
جدول رقم 4-18	حساب معادلة نمو الفقر للفترة 1995-2000	274
جدول رقم 4-19	حساب معادلة نمو الفقر للفترة 2000-2005	276
جدول رقم 4-20	حساب معادلة نمو الفقر للفترة 2000-2005	277
جدول رقم 4-21	التغير النسبي في معدلات الفقر، النمو والتفاوت من 1988 إلى 2011	278
جدول رقم 4-22	طريقة حساب مؤشر ICPP للفترات من 1988-1995 حتى 2005-2011	278

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 1-1	أثر تحسين الوضع التكنولوجي على زيادة إنتاجية العامل	18
الشكل رقم 1-2	تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي	25
الشكل رقم 1-3	يوضح جانبي الاستثمار (العرض والطلب)	34
الشكل رقم 1-4	نموذج solow القاعدي	43
الشكل رقم 1-5	تحرك مخزون رأس المال في نموذج solow	44
الشكل رقم 1-6	أثر الإدخار على النمو	46
الشكل رقم 1-7	أأثر الزيادة الديمغرافية على النمو	46
الشكل رقم 1-8	منحنى solow مع التقدم التقني	50
الشكل رقم 1-9	التقارب المطلق والشرطي	52
الشكل رقم 1-10	مستويات الإستثمار	54
الشكل رقم 1-11	نموذجAK	56
الشكل رقم 1-12	التداخل بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي	70
الشكل رقم 1-13	علاقة الإنفاق العمومي بالنمو الاقتصادي	72
الشكل رقم 2-1	أبعاد الفقر	91
الشكل رقم 2-2	الحلقة المفرغة للفقر	103
الشكل رقم 2-3	شكل رقم 14: طريقة MIQ في تحديد خط الفقر الذاتي	121
الشكل رقم 2-4	تحديد خط الفقرالذاتي وفق طريقة IEQ	122
الشكل رقم 2-5	قياس الفقر متعدد الأبعاد باستخدام نظريةالمجموعات الغامضة	144
الشكل رقم 2-6	منحنى Lorenz	151
الشكل رقم 3-1	منحنى Kuznets أو U المقلوب	157
الشكل رقم 3-2	تطور نسب البطالة في الجزائر ما بين سنتي 1991-2015	189
الشكل رقم 3-3	تطور كتلة الأجور والمداخيل المستقلة للفترة ما بين 2002-2010 الوحدة :	190
الشكل رقم 3-4	تطور الأجر الأدنى القاعدي المضمون SNMG خلال الفترة 1990-2012	191
الشكل رقم 3-5	تطور معدل التضخم 1990-2015	192
الشكل رقم 3-6	تطور نسبة نفقات الصحة إلى الناتج الداخلي الخام	193
الشكل رقم 3-7	تطور مؤشر الأمل في الحياة عند الولادة 1990-2015	194
الشكل رقم 3-8	تطور معدل وفيات الأطفال الأقل من 05 سنوات 1990-2015 :	195
الشكل رقم 3-9	تطور معدل الأمية ما بين 1990-2015	196

الشكل رقم 3-10	تطور بعض المؤشرات المرتبطة بنسب التسجيل في الطور الابتدائي والثانوي	197
الشكل رقم 3-11	تطور عدد المؤسسات التعليمية 1994-2010	198
الشكل رقم 3-12	تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-2016	204
الشكل رقم 3-13	تطور مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج الداخلي 1990-2016	206
الشكل رقم 3-14	تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي خلال الفترة 1995-2015	206
الشكل رقم 3-15	مساهمة عوامل الإنتاج : العمل، رأس المال والإنتاجية الكلية في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2016	208
الشكل رقم 3-16	تطور مؤشرات الاستهلاك العائلي، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري خلال الفترة 1990-2016	210
الشكل رقم 3-17	تطور مؤشر الفقر الغذائي 1988-2011:	213
الشكل رقم 3-18	تطور عدد الحريرات المتوفرة disponible للفرد من 1969-2014	214
الشكل رقم 3-19	تطور معدل الفقر العام خلال الفترة 1988-2011	215
الشكل رقم 3-20	تطور نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1 دولار و 1,25 دولار 1981-2011	216
الشكل رقم 3-21	تطو مؤشر IPH في الجزائر من سنة 1995 إلى سنة 2012.	219
الشكل رقم 3-22	تطور نصيب الخمس 20% الأفقر من الإنفاق الاستهلاكي الكلي للأسر 1988-2011 :	220
الشكل رقم 3-23	تطور معامل Gini لقياس التفاوت خلال الفترة : 1988-2011 :	221
الشكل رقم 3-24	منحنى Lorenz لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي 1988-2011	223
الشكل رقم 4-1	التمثيل البياني لمتغيرات النموذج	246
الشكل رقم 4-2	نتائج معيار Akaike لتحديد فترة الإبطاء	250
الشكل رقم 4-3	اختباري CUSUM و CUSUMQ للاستقرار الهيكلي (النموذج الأول)	254
الشكل رقم 4-4	اختبار طبيعية بواقي النموذج Test de normalié	256
الشكل رقم 4-5	التمثيل البياني لمتغيرات النموذج	258
الشكل رقم 4-6	نتائج اختبار Akaike لاختيار فترات الإبطاء المثلى	261
الشكل رقم 4-7	اختباري CUSUM و CUSUMQ للاستقرار الهيكلي	266
الشكل رقم 4-8	اختبار طبيعية بواقي النموذج Test de normalié	267
الشكل رقم 4-9	منحنى أثر النمو للخمسين الأفقر والأغنى خلال الفترة 1988-2011	270
الشكل رقم 4-10	منحنى نمو الفقر 1988-1995	273
الشكل رقم 4-11	منحنى نمو الفقر 1988-1995	274
الشكل رقم 4-12	منحنى نمو الفقر 2000-2005	275
الشكل رقم 4-13	منحنى نمو الفقر 2005-2011	276

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق رقم 1	بيانات الدراسة القياسية للنموذج الأول	295
ملحق رقم 2	بيانات الدراسة القياسية للنموذج الثاني	296
الملحق رقم 3	نتائج اختبار استقرارية معدل النمو الاقتصادي (النموذج الأول)	297
الملحق رقم4	نتائج اختبار استقرارية مؤشر التفاوت (النموذج الأول)	298
الملحق رقم 5	نتائج اختبار استقرارية مؤشر التفاوت عند الفرق الأول (النموذج الأول)	299
الملحق رقم 6	نتائج اختبار استقرارية معدل التضخم (النموذج الأول)	300
الملحق رقم 7	نتائج اختبار استقرارية معدل التضخم عند الفرق الأول (النموذج الأول)	301
الملحق رقم 8	نتائج اختبار استقرارية مؤشر الفقر (النموذج الأول)	302
الملحق رقم 9	نتائج تقدير معادلة ARDL (النموذج الأول)	303
الملحق رقم 10	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL (النموذج الأول)	304
الملحق رقم 11	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (النموذج الأول	305
الملحق رقم12	نتائج اختبار التكامل المشترك Bound Test (النموذج الأول)	306
الملحق رقم13	نتائج اختبار LM للكشف عن ارتباط البواقي (النموذج الأول)	307
الملحق رقم14	نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لتجانس التباين (النموذج الأول)	308
الملحق رقم 15	نتائج اختبار استقرارية معدل النمو الاقتصادي (النموذج الثاني)	309
الملحق رقم 16	نتائج اختبار استقرارية معدل البطالة (النموذج الثاني)	310
لملحق رقم 17	نتائج اختبار استقرارية معدل البطالة عند الفرق الأول (النموذج الثاني)	311
الملحق رقم 18	نتائج اختبار استقرارية معدل التضخم (النموذج الثاني)	312
الملحق رقم 19	نتائج اختبار استقرارية معدل التضخم عند الفرق الأول (النموذج الثاني)	313
الملحق رقم 20	نتائج اختبار استقرارية مؤشر الفقر (النموذج الثاني)	314
الملحق رقم 21	نتائج تقدير معادلة ARDL (النموذج الثاني)	315
الملحق رقم 22	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL (النموذج الثاني)	316
الملحق رقم 23	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (النموذج الثاني)	317
الملحق رقم24	نتائج اختبار التكامل المشترك Bound Test (النموذج الثاني)	318
الملحق رقم25	نتائج اختبار LM للكشف عن ارتباط البواقي (النموذج الثاني)	319
الملحق رقم26	نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لتجانس التباين (النموذج الثاني)	320

مقـــدمة

مقدمة:

لقد حقق الاقتصاد العالمي قفزة هائلة في الإنتاج في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية مع القرن الواحد والعشرين بالتوازي مع ثورة علمية وتكنولوجية ومعلوماتية كبيرة وتوسيع دائرة استعمال التقنية في كافة المجالات الإنتاجية، مما حسن بشكل كبير أداء الاقتصاد العالمي ككل. حيث بلغ الناتج المحلي الخام العالمي ما قيمته 75482 مليار دولار سنة 2013 ، وبمعدل نمو للناتج الداخلي للفرد قدره 2,4 % ما بين سنتي 2003-2013 [1]. إلا أنه وبالرغم من هذا الإنجاز المحقق على الصعيد الاقتصادي العالمي، فإنه لم يقابله إنجاز مماثل بتخفيض نسب الفقر في العالم وتقليص التفاوت بين الأفراد و الدول، وهو ما يهدد بمزيد من الصراعات والتناقضات التي أحدثتها العولمة الاقتصادية، ويجعل من قضية مكافحة الفقر والحد من اللامساواة تحديا إنمائيا بامتياز مع أواخر الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة.

تشير البيانات الإحصائية الحديثة المتوفرة حول اتجاهات الفقر في العالم إلى أن هذا الأخير في ازدياد، حيث أشارت الأمم المتحدة على لسان أمينها العام في سنة 2015 إلى أن عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر قد ارتفع إلى الضعف ما بين سنتي 1990-2014 بانتقاله من حوالي 836 مليون شخص سنة 1990 إلى حوالي 1,9 مليار شخص سنة 2014 [2]. إحصائيات أخرى تؤكد مستوى الحاجة والحرمان الذي يعيشه الفقراء في العالم، حيث يوجد حوالي مليار شخص يفتقدون إلى المياه الصالحة للشرب، 1,6 مليار شخص لا يستطيعون الحصول على الكهرباء، 3 ملايير شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي،35000 إنسان يموت جوعا يوميا، كما يعاني ربع أطفال العالم النامي من سوء التغذية. يلاحظ ههنا بأن الفقر ليس مجرد انخفاض في الدخل فقط، بل هو مرتبط بجوانب شتى، حيث يعاني الفقراء على جبهات شتى : اعتلال في الصحة، الحرمان من التغذية، المأوى، التعليم، البطالة، العزلة، التأثر وبشدة بالكوارث الطبيعية والاضطرابات الاقتصادية، تدني السلم الاجتماعي والخوف من المستقبل.

[1] CEPII, l'économie mondiale 2015 , base de donnée sur l'économie mondiale, Collection repères, la découverte.

[2] حسب صحيفة الفينانشال تايمز نقلا عن الأمين العام للأمم المتحدة، سنة 2015 .

في ظل هذه الظروف والأوضاع السيئة وهذه الاحصائيات المقلقة، اتجه المجتمع الدولي إلى القضاء على الفقر أو على الأقل محاولة التخفيف منه وانعكس ذلك في عدة محاولات نذكر منها :

- تنظيم وعقد عدد من القمم والمؤتمرات العالمية والدولية التي تعالج ظاهرة الفقر وآليات الحد منها.
- إصدار تقارير ودراسات تنشر بشكل دوري عن ظاهرة الفقر في العالم، أو في مناطق معينة من قبل هيئات دولية كالبنك العالمي، صندوق النقد الدولي أو عن برنامج الأمم المتحدد للتنمية.
- صياغة استراتيجية إنمائية ذات طابع دولي، تم تبنيها سنة 1990، التزمت من خلالها الدول بهدف تقليص ملموس للفقر المدقع واستخدام أفضل للموارد والمهارات البشرية مع الحفاظ على سلامة البيئة واستدامة التنمية، إلا أن نتائج هذه الاستراتيجية لم ترق إلى الأهداف المسطرة.
- في سبتمبر من سنة 2000 اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها 192 دولة إضافة إلى 23 منظمة دولية استراتيجية جديدة لمكافحة الفقر من خلال تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأكثر فقرا ، اصطلح عليها باسم إعلان الأمم المتحدة للألفية أو أهداف الألفية للتنمية OMD والتي شكل تخفيض نسب الفقر بحلول سنة 2015 هدفها الأول والأساسي.

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية الجديدة فإنه تم الاستناد إلى أربع طرق :

1- إتاحة الفرص الاقتصادية للفقراء.

2- تمكين الفقراء من أسباب القوة بإزاحة الحواجز أمامهم وتسهيل مشاركتهم.

3- تحسين الأمن للفقراء بتخفيض درجة تعرضهم للصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية.

4- اتخاذ جملة من الإجراءات الدولية تضمن تخفيض نسب الفقر في الدول الأكثر فقرا.

في هذا السياق جاءت مقاربة النمو الداعم للفقراء Pro poor growth كجزء من استراتيجية دولية متبناة للقضاء على الفقر والتخفيف من حدة التفاوتات الموجودة في توزيع الثروة مع توسيع أكثر للنمو الاقتصادي في إطار ما يعرف باسم النمو الشامل Croissance inclusive. تندرج نظرية النمو المحابي للفقراء ضمن العلاقة الإجمالية التي تربط كل من النمو والفقر والتفاوت في توزيع الدخل، وهي مقاربة حديثة نسبيا قد حاولت البحث عن كيفية جعل الفقراء أكثر استفادة من معدلات النمو الاقتصادي المحقق، لاسيما في ظل تشتت نسب التفاوت في التوزيع. ففي كثير من الحالات لا نلحظ أي تخفيض في معدلات الفقر بالرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة نتيجة لامتصاص هذه العوائد في التوزيع غير العادل للثروة المحققة. تهدف هذه المقاربة إلى البحث عن الآليات والميكانيزمات لجعل النمو مفيدا للفقراء كأحد الأهداف التنموية التي تسعى إليها الدولة الحديثة، وذلك من خلال توسيع استفادة الطبقات الفقيرة من الموارد وإشراكهم في العملية التنموية، والتي أصبحت منذ تسعينيات القرن الماضي هاجس استراتيجيات التنمية للهيئات الدولية.

لقد كان الاتجاه السائد منذ سنوات الخمسينات بأن النمو الاقتصادي لوحده كفيل بالتخفيف من نسب الفقر والتقليل من التفاوتات على المدى الطويل في إطار ما عرف آنذاك باسم نظرية النمو بالتساقط la théorie de trickle down، وذلك من دون الحاجة إلى وضع سياسات مستهدفة للتخفيف من الفقر، نجد في هذا الصدد دراسة Kuznet الشهيرة لعلاقة النمو بالتفاوت والتي أوضح من خلالها بأن معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة تترافق مع زيادة في التفاوتات في السنوات الأولى، لكن مع الوقت سوف تقل التفاوت وتستفيد الطبقات الأفقر من عائد النمو الاقتصادي المحقق وهو ما يعرف بمنحنى kuznets أو U المقلوب. مثلت الدراسة التي قام بها Chenery et Ahluwalia سنة 1974 اللبنة الأولى وحجر الأساس لوضع أسس مقاربة جديدة تستهدف الفقراء بشكل أولي ورئيسي عند تصميم أي سياسة تنموية وبناء نموذج للنمو، تلتها فيما بعد العديد من الأبحاث خطت على نفس المنوال منها ; Kakwani et Pernia(2000) Mc Culloch et al (2000) ; Dollar et Kraay (2002) ; Ravallion et Chen(2003) et .Son (2003)

تأتي دراستنا هذه في إطار هذا الطرح، محاولة تحليل ظاهرة الفقر في الجزائر، وتحديد بعض محدداتها وتطورها في ظل الظرف الاقتصادي والاجتماعي المرافق لكل فترة، وربطها بتطور معدل النمو الاقتصادي ومستوى التفاوت في التوزيع، كخطوة تشخيصية، حيث لا حظنا بأن الفقر في الجزائر ظاهرة متعددة الأبعاد والجوانب أكثر منه تعبير عن عدم كفاية في الدخل، كما أن أرقام الفقر وبالرغم من قلتها وندرتها إلا أنها تعكس لنا بأن الفقراء هم أكثر فئات المجتمع تأثرا بالأزمات والصدمات الاقتصادية، لا سيما تلك الناجمة عن السياسة للتقشفية للدولة نتيجة لشح الموارد النفطية، كما أن النمو الاقتصادي في الجزائري مرتبط ارتباطا وثيقا بالريع النفطي. لنحاول فيما بعد وفي دراستنا التطبيقية بناء نموذج قياسي لعلاقة كل من النمو والتفاوت كمتغيرات مستقلة بالفقر كمتغير تابع، ومدى تأثير النمو الاقتصادي المحقق في الحد من الفقر خلال الفترة 1970-2016، وهل يمكن اعتبار النمو محابيا للفقراء في الجزائر خلال فترة الدراسة، مع حساب بعض المؤشرات المقترحة لمدى محاباة النمو للفقر.

إشكالية البحث :

على ضوء ما سبق من تحرير لأصل الموضوع وفي ظل الأهداف المسطرة للبحث، وتتبعا للمنهج العلمي في تناول أطرافه بالتحليل، فقد ارتأينا صياغة إشكالية الموضوع على النحو الآتي :

كيف يمكن فهم العلاقة بين الفقر، النمو والتفاوت في الجزائر خلال الفترة ما بين 1970–2016 ؟ وهل يعتبر النمو الاقتصادي محابيا للفقراء بشكل كافي خلال هذه الفترة.

لتبسيط الإجابة عن هاته الإشكالية نقترح الأسئلة الآتية :

- ما هي أهم النماذج والمقاربات النظرية المفسرة للنمو الاقتصادي؟
- كيف يمكن فهم ظاهرة الفقر، وكيف يمكن قياسها؟

- في أي إطار نظري تتحدد علاقة كل من النمو بالتفاوت والفقر؟ و هل يعتبر النمو الاقتصادي داعما للفقراء في الجزائر؟

الفرضيات:

ومن أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة في إطارها العلمي فإننا نفترض ابتداء ما يلي :

- وجود علاقة سالبة بين النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر.
- وجود علاقة موجبة بين مؤشر التفاوت والفقر.
- وجود علاقة سالبة بين النمو والتفاوت.

منهجية الدراسة :

اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج التحليلي المبني أساسا على تفكيك الأدبيات النظرية لكل من النمو الاقتصادي والفقر والعلاقة بينهما، وعرض لأهم ما تضمنته النظرية الاقتصادية في موضوع الدراسة مع شيء من المناقشة والمقارنة. في حين اعتمدنا منهجا استقرائيا استنباطيا في الجزء التطبيقي، وهو الأنسب مع التحليلات الإحصائيات والاقتصادية لنتائج النماذج القياسية، حيث مكننا أكثر من تفسير النتائج المتوصل إليها تطبيقيا مقارنة مع ما تم بحثه نظريا.

وتماشيا مع هذا المنهج فإننا قد قسمنا بحثنا إلى أربع فصول، تضمن كل فصل ثلاث مباحث، بحيث تناولنا في :

الفصل الأول : مسحا تفصيليا ومستوعبا لأدبيات النمو في النظرية الاقتصادية، مع عرض لجميع النماذج الكلاسيكية والحديثة التي حاولت تفسير الظاهرة.

الفصل الثاني : تناولنا فيه عرضا شاملا ومستقصيا لجميع الأدبيات النظرية لظاهرة الفقر، انطلاقا من ضبط المفاهيم و الاصطلاحات، إلى عرض المقاربات النظرية والأسس التي يمكن من خلالها فهم هذه الظاهرة، وصولا إلى شرح مقاربات ومؤشرات القياس.

الفصل الثالث : يمثل هذا الفصل مدخلا حقيقيا لموضوع بحثنا، عرضنا فيه طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي، التفاوت والفقر في إطار البحوث التطبيقية التي أجريت وما تمخض عنها من استنتاجات، بعضها ترقى ليصبح نظريات، لنعرج فيما بعد إلى شرح مقاربة النمو المحابي للفقراء، من تحديد للمصطلح إلى غاية وضع مقاربات ومؤشرات القياس. ختمنا هذا البحث بدراسة تشخيصية تحليلية لواقع النمو، الفقر والتفاوت في الجزائر من خلال تحليل عدد من البيانات المتوفرة والمستقاة من مصادر محلية ودولية.

الدراسات السابقة :

قد خصصنا في الفصل الرابع من بحثنا هذا مبحثا كاملا تناولنا فيه أهم الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت الموضوع، مرتبة ترتيبا زمنيا، نكتفي ههنا بإيراد أهمها باختصار :

1- دراسة (1955) Kuznets :

تعد الدراسة التي قام بها S.Kuznets سنة 1955 أول عمل بحثي يدرس العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومستوى التفاوت في توزيع الدخل، حيث قام بجمع سلسلة من البيانات الإحصائية لعدد من الدول هي أمريكا، بريطانيا وألمانيا لمدة زمنية تقارب القرن، ليتوصل في الأخير إلى أن مستوى التفاوت في توزيع الدخل يزداد حدة خلال المراحل الأولى لعملية النمو الإقتصادي، ثم تميل بعد ذلك إلى التناقص وبالتالي التحسن وذلك على المدى المتوسط والطويل لتعطينا شكلا أشبه بحرف U المقلوب، ليعرف فيما بعد بمنحنى Kuznets.

2- S.BHALLA (2002), imagine There's no country: Poverty, Inequality and Growth in the era of Globalisation ", Institute for International Economics of Washington, DC.

معتمدا على البيانات المستقاة من البنك الدولي والحسابات الوطنية لتوزيع الاستهلاك، قام الباحث بدراسة العلاقة الموجودة بين كل من الفقر، النمو والتفاوت في التوزيع لعدد من الدول خلال الفترة الممتدة ما بين 1980-2000، حيث أعطت النتائج مستويات استهلاك أعلى عند استعمال الحسابات الوطنية منها إذا استعملنا بيانات البنك الدولي، وبالتالي عدد الفقراء (عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1 $)، كما توصلت الدراسة إلى أن استهلاك الأفراد الفقراء قد ارتفع بكثير مقارنة بغير الفقراء خلال فترة الدراسة، ما يؤكد على أن النمو الاقتصادي مفيد و إيجابي للتخفيض من معدلات الفقر.

3- Dollar D. and Kraay A. (2002), «Growth is Good for the Poor Journal of Economic Growth.

تندرج هذه الدراسة في إطار ما يعرف بنظرية انسياب الفوائد نحو الأسفل Trickle down ، بحيث أن النمو الاقتصادي مفيد حتما للفقراء عن طريق انسياب فوائده من الأعلى إلى الأسفل. قام الباحث من خلال هذه الدراسة باختبار العلاقة بين النمو والفقر لحوالي 92 دولة من الدول النامية والدول المتطورة، توصل من خلالها إلى أن مداخيل الخمس الأفقر(كمؤشر للفقر) لتوزيع الدخل تنمو تقريبا بنفس وتيرة نمو الدخل المتوسط (كمؤشر للنمو) ، وبالتالي خلص إلى استنتاج عام بأن النمو الاقتصادي مفيد في الجملة للتخفيض من الفقر في شكله المطلق، إضافة لذلك فإن الدراسة لم تثبت أي أثر للنمو الاقتصادي على التفاوت في التوزيع ولا على الفقر في شكله النسبي.

4- Bourguignon F. (2002), « The growth elasticity of poverty reduction: explaining heterogeneity across countries and time

period », DELTA (Département et Laboratoire Théorique et Appliquée),WorkingPaper N°2002-03

يعد هذا البحث أحد الدراسات الرائدة في علاقة النمو بالفقر والتفاوت حيث أجرى Bourguinon دراسته سنة 2002 حول عينة كبيرة جدا ضمت حوالي 114 دولة منها 50 دولة نامية ، اعتمد فيها على المتغيرات التالية: الفقر مقاس بمعدل أثر الفقر Head compteكمتغير تابع ، معدل النمو الاقتصادي مقاس بPIB للفرد ونسب التفاوت المقاسة بمعامل جيني كمتغيرات مستقلة، وكخطوة أولى حاول Bourguion شرح التغير في نسبة الفقر المطلق عن طريق النمو الاقتصادي حيث أن 26 % من تغيرات الفقر مفسرة بالنمو الاقتصادي، وكخطوة ثانية أدرج معامل Gini كمتغير مفسر مستقل ضمن النموذج مع افتراض ثبات كل من مرونة الفقر للنمو ومرونة الفقر للتفاوت، أسفرت النتائج عن تضاعف معامل الإرتباط R_2 وهو ما يعني أهمية توزيع الدخل في تفسير التغير في نسب الفقر المطلق. نموذج آخر قدمه Bourguinon مع افتراض ارتباط مرونة الفقر بمستوى التفاوت وكذا بالمستوى الابتدائي للتنمية، أسفرت نتائجه عن تحسن القدرة التفسيرية للنموذج.

الفصل الأول

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم القضايا التي شهدت اهتماما منقطع النظير في السنوات الأخيرة، لا سيما مع بداية الخمسينيات من القرن الماضي حيث عرفت الفترة باسم العصر الذهبي لنظريات النمو l'Age d'or du croissance économique. لقد شهد مصطلح النمو الاقتصادي إثراء كبيرا من حيث المقاربات النظرية والنماذج الاقتصادية التجريبية Empirique والتي حاولت إيجاد تفسير لقفزات النمو التي شهدتها بعض الدول على حساب دول أخرى. يعود هذا الاهتمام إلى المكانة التي يحتلها النمو الاقتصادي وسط النظرية الاقتصادية الكلية منذ عهد آدم سميث (دالة الإنتاج وتراكم رأس امال والعمل) إلى أن أصبح في السنوات الأخيرة مركزا للتحليلات الاقتصادية الكلية لكل الباحثين، وأساسا في التعبير عن أداء الإقتصاديات الوطنية وقياس مستويات الرفاه الاقتصادي الكلي والفردي على حد سواء.

سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة ضبط المفاهيم والمصطلحات الأساسية للنمو من خلال التطرق إلى مختلف التعاريف المقدمة من طرف الاقتصاديين ومناقشتها، تحديد المصادر والمحددات، طرق القياس، العلاقة بين النمو والتنمية....الخ، لنعرج فيما بعد إلى سرد تاريخي وإبراز الجذور الأولى للنمو في الفكر الاقتصادي. أعقبنا ذلك بشرح نماذج النمو الخارجي للمدرسة الاقتصادية الكينزية (نموذج هارود ودومار) والمدرسة النيوكلاسيكية (نموذج سولو)، ثم بعد ذلك النقلة النوعية التي أحدثتها نماذج النمو الداخلي بمختلف منظريها بداية بمرحلة الثمانينيات وذلك بإدراج محددات جديدة لنماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: أسس ومفاهيم النمو الاقتصادي

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

نظرا للاهتمام الواسع الذي حظي به النمو الاقتصادي فإن المصطلح قد عرف عدة تعريفات من طرف العديد من الاقتصاديين، نوجز فيما يلي أهم هاته التعاريف :

يعرف الاقتصادي الأمريكي SIMON Kuznets النمو الاقتصادي كما يلي : « يمكن أن يعرف النمو الاقتصادي للدول على أساس أنه هو القدرة على خلق وتقديم سلع اقتصادية متنوعة للسكان على المدى الطويل، هذه القدرة على الإنتاج تعتمد في الأساس على التقدم التكنولوجي و المؤسساتي، وكذا التعديلات الإيديولوجية التي تتطلبها» [1] ، وفي موضع آخر من كتابه Croissance et structure économique عرفه كما يلي : « النمو الاقتصادي في الأساس ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريفه على أنه الزيادة المستمرة في السكان والناتج الفردي » [2]

الإقتصادي الفرنسيFRANCOIS Perroux يعرف النمو الاقتصادي على أنه : « الزيادة خلال فترة أو عدة فترات زمنية طويلة في مؤشر ما (الناتج الإجمالي في شكله الحقيقي) لبلد ما » [3].

عرف JEAN Arrous النمو على أنه : « الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الأفراد في محيط اقتصادي معين » [4].

من خلال التعاريف المقدمة يمكن استنتاج الملاحظات الآتية :

- ✓ الحديث عن النمو الاقتصادي يصحبه دائما زيادة في الناتج الداخلي الخام PIB، فلا نمو بلا زيادة.
- ✓ أن تكون الزيادة مستديمة، فالزيادة الظرفية والمؤقتة نتيجة لمساعدات دولية مثلا والتي ترفع بشكل مؤقت من مستوى الدخل الحقيقي للأفراد ومستوى رفاهيتهم غير معتد بها لتحقيق نمو اقتصادي.
- ✓ معظم التعاريف تركز على الزيادة الحقيقة وليس الزيادة النقدية، وذلك لاستبعاد أثر الارتفاع في الاسعار (التضخم) ، وهو ما يتناسب مع الزيادة في رفاهية الفرد والدول على حد سواء.

[1]Simon Kuznets, modern economic growth, finding and reflections, the American economic review, vol 63,june 1973, p 247.
[2] Simon Kuznets, croissance et structure économique, calmant lévy, paris, 1972,p29.
[3] François Perroux, Dictionnaire économique et social, Hatier, 1990.
[4] Jean Arroux, les théories de la croissance, Edition du seuil paris, France, 1999, p9.

- ✓ أكدت بعض التعاريف (Kuznets) على ضرورة أن يكون معدل الارتفاع في الناتج المحلي أكثر من معدل الارتفاع في عدد السكان، ليصبح فيما بعد الناتج الداخلي الفردي هو المعدل الأكثر تعبيرا عن حالة النمو الاقتصادي في الدولة.
- ✓ الطابع الكمي والديناميكي للنمو الاقتصادي، بما يمكن الباحثين من التنبؤ بمعدلات النمو المستقبلية وحركة التنمية المتوقعة للاقتصاد تحت تأثير عوامل الإنتاج.

- **بين النمو والتنمية :**

إن المتتبع لأدبيات النظرية الاقتصادية يمكنه تحديد جوهر الاختلاف بين المفهومين في كون النمو هو عبارة عن تعبير كمي Quantitatif للأداء الاقتصادي لبلد ما، في حين أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن قياس نوعي Qualitative لمستوى جودة الحياة ومستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي المحقق في دولة ما، والذي تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة شرطا لازما له وغير كاف.

لقد تباينت آراء الاقتصاديين في تحديد الفروقات الجوهرية بين مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، و شرح أسس التداخل الكامن بين المصطلحين، وعلاقة كل منهما بالآخر، نعرض فيما يلي لبعض هذه الآراء :

يرى بعض الاقتصاديين (Hahn et Mathews) بأن مصطلح النمو الاقتصادي يستعمل بشكل أكثر بالنسبة للدول الأكثر تقدما، بينما يستعمل مصطلح التنمية الاقتصادية في الدول الأقل تقدما [1]، فالتنمية تمثل البيئة الحاضنة للنمو الاقتصادي، فلا معدلات نمو مرتفعة من دون وضع أسس التنمية الاقتصادية من تطوير للصحة و التحسين من معدلات التعليم والتمدرس..الخ، وهو ما يفسر تمركز البحوث الحالية في الدول المتقدمة حول كيفية الرفع والحفاظ في آن واحد على

[1] Mokhtari Faycel, croissance endogène dans une économie en développement et en transition, essai de modélisation, cas de l'Algérie, thèse de doctorat, université de Tlemcen, p8.

معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، بينما تجد الخطاب الشائع في الدول الأقل تقدما عن التنمية الاقتصادية وكيفية الخروج من دائرة التخلف واللحاق بركب الدول المتقدمة.

وحول التداخل في استعمال المصطلحين نجد أن بعض الاقتصاديين (Robert Barro) قد صرح بأن W.Rostow ومن خلال كتابه مراحل النمو الاقتصادي قد تكلم عن كل شيء إلا النمو، وفي السياق ذاته يضيف Choi : « إذا كان الاستعمال اللغوي دقيقا فإن كتاب روستو كان يجب تسميته مراحل التنمية الاقتصادي عوضا عن مراحل النمو الاقتصادي »[1].

يعتبر مصطلحي النمو والتنمية مصطلحين متلازمين فلا نمو بلا تنمية، ولا تنمية بلا نمو، فأحدهما مكمل وضروري للآخر، هذا التداخل والتكامل قد عززته وبشكل كبير المحددات الجديدة للنمو الاقتصادي مع بروز النظريات الحديثة للنمو (نماذج النمو الداخلي)، تتمثل هذه المحددات في بعض المتغيرات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية كالتعليم، الصحة، النفقات العمومية (لا سيما نفقات الاستثمار كالبنى التحتية) ، مستوى الحريات و الديمقراطية، الدين...الخ.

المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي

إذا اعتبرنا النمو الاقتصادي ظاهرة كمية في الأساس (حسب Kuznets) فلا بد من قياسه لتحديد مستوى الأداء الاقتصادي للبلد بشكل عام. لقد تعددت المؤشرات المستعملة لقياس النمو وذلك تبعا للانتقادات الموجهة لكل مؤشر، إلا أن الناتج الداخلي الخام PIB يبقى المؤشر الأكثر شيوعا والأكثر استعمالا لا سيما من طرف الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي، البنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2]، خصوصا لأغراض المقارنات الإحصائية بين الدول.

[1] Idem, p8.
[2]Dwight H, Perkins, Steven Radelet et David L.Lindauer, Economie de développement, 3em édition, Nouveau horizons, Paris,2011, p53.

يعرف الناتج الداخلي الخام على أنه : « أحد المجمعات الاقتصادية (Agrégat) التي تقيس الأداء الاقتصادي لبلد ما وهو يساوي قيمة السلع (الاستهلاكية و الخدماتية) في شكلها النهائي والمنتجة من طرف الوحدات الاقتصادية المقيمة داخل البلد والمباعة في السوق وذلك خلال فترة زمنية معينة » [1]، ويمكن حسابه بعدة طرق معروفة في المحاسبة الوطنية.

يقاس النمو الاقتصادي باستعمال PIBمن عدة زوايا [2]:

أ- من زاوية الإنفاق :

يعطى الناتج الداخلي الخام من زاوية الإنفاق بالعلاقة الآتية:

$$PIB = C + I + G + (X - M)$$

ب – من زاوية الإنتاج :

حيث يعرف من زاوية الإنتاج على أنه مجموع القيم المضافة للأعوان الاقتصاديين المقيمين والمحسوبة على أساس سعر السوق ويعطى بالعلاقة الآتية :

$$PIB = \sum VA + TVA + Droit\ et\ taxess - subv$$

ج- من زاوية الدخل :

يعرف الناتج الداخلي الخام من زاوية الدخل على أنه مجموع الدخول الموزعة داخل اقتصاد ما، ويعطى بالعلاقة الآتية :

$$PIB = S + B + I + Rn + A + (Tn + D)^{3}$$

نعرض فيما يلي أهم الملاحظات المتعلقة باستعمال الناتج الداخلي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي:

[1] Voir : PAUL Krugman, Maurice Obstfeld Economie internationale, 8em édition, Pearson éducation, , p 305.

[2] Voir : Olivier blanchard, Daniel cohen, Macroéconomie, , 5em édition, Pearson, p19-21, 26-27.

[3] حيث : S=الأجور ، B=أرباح الشركات قبل الضريبة، I= فوائد وعوائد التوظيفات المختلفة، Rn= المداخيل الصافية للمؤسسات، A= تعديل قيم المخزونات،Tn= الرسوم الصافية، D= الاهتلاكات.

- ✓ إن استعمال الناتج الاجمالي الخام في قياس مستويات النمو الاقتصادي قد لا يمكننا من معرفة مستوى الرفاه الاقتصادي المحقق من طرف الأفراد لا سيما مع تزايد عدد السكان، مما دفع ببعض الأدبيات النظريات الى استعمال مؤشر PIB par tête ليعبر بشكل أكبر عن نصيب الفرد من هذه الزيادة في الإنتاج الوطني.
- ✓ يجب الأخذ في الحسبان الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) عند القياس، حتى لا تكون الزيادة اسمية فقط وغير حقيقية، نلجأ في هذه الحالة إلى حساب الناتج الداخلي الحقيقي وليس الاسمي باستبعاد أثر الزيادة التضخمية.
- ✓ استعمال طريقة PIB في قياس النمو لا تأخذ في الاعتبار قياس النشاطات الاقتصادية المنتجة في الأسواق غير الرسمية (L'effet de l'informel) مما يزيد من محدودية القياس خصوصا في الدول التي تتميز بارتفاع النشاط الاقتصادي الموازي كالجزائر مثلا.
- ✓ لا يفسر النمو الاقتصادي المقاس عن طريق PIB طريقة توزيع هذه الزيادة بين فئات المجتمع، وتحديد أي الفئات هي التي تستفيد أكثر من مخرجات النمو الاقتصادي (الفقراء أم الأغنياء).
- ✓ لا يأخذ PIB بعين الاعتبار منتجات المواطنين غير المقيمين وتحويلاتهم من الخارج (والتي تمثل في بعض البلدان موردا هاما للثروة) كونه مرتبط أكثر بالمقاربة الجغرافية مع إدخال إنتاج الأجانب المقيمين داخل إقليم الدولة، في معظم الدول نجد فروقات طفيفة بين PIB و PNB ، وبقسمة أحدهما على عدد السكان نتحصل على الدخل الفردي [1].
- ✓ يقيس PIB السلع المسوقة فقط commercialisés بينما السلع غير المسوقة لا تدخل ضمن نطاق الحساب وهو ما يتسبب في إهدار جزء من الثروة في تقدير النشاط الاقتصادي.

[1] Dwight H, Perkins, Steven Radelet et David L.Lindauer, Op Cit, p 53.

- ✓ قياس النمو عن طريق PIB يهمل جزء كبير من المتغيرات النوعية (non monétaire) والتي أصبحت في قلب نماذج النمو الحديثة كالدور المؤسساتي، الانفتاح السياسي و الديمقراطي، الحريات ...الخ.
- ✓ تلجأ الكثير من الهيئات الدولية عند عقد المقارنات الدولية بين مستويات النمو الاقتصادي لعدة دول إلى تحويل العملة المحلية إلى عملة دولية عادة ما تكون الدولار الأمريكي إلا أن هذه الطريقة قد واجهت العديد من الانتقادات خصوصا تلك المتعلقة باختلاف الأسعار المحلية والعالمية والربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد ومعدل تبادل العملة المحلية مع الدولار مما يخفي القوة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، مما دفع بعض الباحثين إلى تبني مقياس جديد يعتمد بشكل أساسي على تحديد سعر صرف بناء على القوة الشرائية للعملة الوطنية (en parité de pouvoirs d'achat) ويعني ذلك : « حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى » [1].
- ✓ الناتج الداخلي الخام لايأخذ في الحسبان بعض الآثار السلبية المترتبة عن النمو الاقتصادي لاسيما تلك المتعلقة بالتلوث وإهدار جزء من الموارد الطبيعية المستعملة مستقبلا في إحداث نمو اقتصادي، وهما دفع ببعض الباحثين إلى اقتراح مؤشر جديد وهو مؤشر الرفاهية الاقتصادية الصافي BEN، إلا أن هذا المؤشر لم يلق اهتماما ورواجا في الساحة العلمية [2].

كل هاته النقائص التي أفرزها استعمال PIB كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي قادت بعض الباحثين إلى وضع مؤشر جديد يعتمد على توليفة (combinaison) من المتغيرات النوعية والكمية يتمثل في مؤشر التنمية البشرية IDH، والذي اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD ابتداء من سنة 1990 بناء على أفكار وأبحاث الاقتصادي Amartya

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ص ص 117 -119.

[2] Dwight H, Perkins, Steven Radelet et David L.Lindauer, Op Cit, p55.

Sen، هذا المؤشر يعطي فكرة أوسع وأوضح عن مستوى الرفاهية الفردية والجماعية في بلد ما بالاعتماد على ثلاث مؤشرات فرعية هي : نصيب الفرد من PIB، مستوى الصحة مقيسا بمعدل الأمل في الحياة و مستوى التعليم مقاسا بنسبة التمدرس.

إلا أنه وبالرغم من كل هذه الانتقادات والبدائل المقترحة يبقى مؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد هو المؤشر المفضل لدى الباحثين وخبراء الهيئات الدولية لقياس مستويات النمو الاقتصادي للدول.

المطلب الثالث : مصادر ومحددات النمو الاقتصادي

أ- مصادر النمو الاقتصادي:

من أين يتأتى النمو الاقتصادي ؟ وماهي أسباب تحقيق زيادة في دالة الإنتاج ؟ النظرية الاقتصادية الكلية تشرح لنا مجموعة من العوامل يمكن أن نوجزها فيما يلي :

- **تراكم رأس المال K :**

إذا اعتبرنا دالة الإنتاج الآتية : $F(K,L)$ بعاملي إنتاج هما رأس المال و العامل، فإن ضخ الاقتصاد برؤوس أموال جديدة من شأنه أن يضيف استثمارات جديدة في الأراضي والمعدات والأدوات وإضافة موارد جديدة للعملية الإنتاجية وهو ما من شأنه أن يعظم إنتاجية العمل ، كما هو موضح في المنحنى الآتي:

- **تراكم رأس المال البشري :**

إن الزيادة في عدد السكان من شأنه أن يرفع من الطاقة الإنتاجية الكلية، ويحسن الإنتاجية الفردية للعامل خصوصا مع التكوين والتدريب وتنمية معارف والخبرات لكل عامل، خصوصا في الآونة الأخير مع تنامي اقتصاد المعرفة، حيث تنامى رأس

المال البشري في كل من اليابان والولايات المتحدة مثلا بين سنتي 1820-1992 إلى أكثر من عشر مرات وهو ما يفسر اهتمام النظريات الحديثة بهذا العامل وإدراجه كمتغير في النموذج كما سيأتي بيانه في موضعه [1].

- **التقدم التقني:**

المنحنى البياني الآتي يوضح أثر تحسين الوضع التكنولوجي على زيادة إنتاجية العامل [2]

الشكل رقم 1-1 :أثر تحسين الوضع التكنولوجي على زيادة إنتاجية العامل

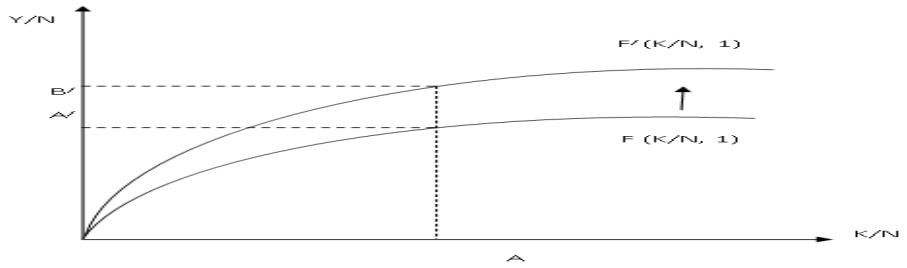

Source : Olivier blanchard et daniel cohen , macroéconomie, pearson education, France, 5 em édition, 2010, p57-58

نلاحظ من خلال المنحنى أن تحسين الحالة التكنولوجية بإدخال تقنيات جديدة وطرق إنتاج مبتكرة يزيح دالة الإنتاج إلى الأعلى و يرفع بشكل مباشر من إنتاجية العامل عند نفس الكمية من رأس المال.

ب- محددات النمو الاقتصادي :

إضافة إلى المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي كرأس المال، العمل والتقدم التقني، تناولت نظريات النمو مجموعة من المحددات المرتبطة به والمؤثرة فيه، تنوعت هذه المحددات بين القدم والحداثة، نذكر ههنا بأن السنوات الأخيرة قد شهدت وضع الكثير من المحددات انطلاقا من الدراسات التجريبية (études empiriques) التي أجراها بعض الاقتصاديين على عدة بلدان

[1] Voir :Eric Bosserelle, les nouvelles approches de la croissance et du cycle, DUNOD, paris, 1999,p13.
[2] Olivier blanchard et daniel cohen, Op Cit, p57-58.

والتي حددت وجود ارتباطات إيجابية أو سلبية بين معدلات النمو الاقتصادي وهذه المحددات، Barro et Sala i martion (1996) في بحثهما عن النمو قد نبها على النقط الآتية :

- ✓ الاختلاف بين معدلات النمو بين الدول يرجع إلى عدة متغيرات كمية مفسرة لهذا التفاوت في المعدلات.
- ✓ الدول التي تتوفر على رأس مال بشري ابتدائي مرتفع تتقارب بشكل أسرع نحول الحالة المعتدلة état régulier
- ✓ بشكل عام يرتبط النمو سلبا مع المؤشرات التي تعكس تدخل الدولة في الاقتصاد.
- ✓ النمو يرتبط سلبا مع معدل الخصوبة.

سنركز فيما يلي على بعض المحددات الحديثة فقط :

- **رأس المال العمومي Capital publique** :

في نموذجه عن النمو الذي قدمه BARRO (1990) بين فيه أن النفقات العمومية تلعب دورا مركزيا داخل النموذج [1]، هذه النفقات ذات الطابع الاستثماري والمتمثلة أساسا في الهياكل القاعدية كالنقل وتهيئة الطرقات ووسائل الاتصال من شأنها أن تترافق إيجابيا ومعدلات نمو مرتفعة، بينت الدراسة كذلك تأثير معدلات الإخضاع الضريبي taux d'impositions باعتبارها مصدرا لتمويل هذه النفقات.

- **مستوى التعليم والصحة** :

في دراسة أجراها BARRO (1990) بين من خلالها أن الدول التي سجلت فيها معدلات تمدرس مرتفعة حققت في المقابل معدلات نمو مرتفعة، لأن مستوى التعليم المرتفع يضيف معارف جديدة للعامل ما يؤدي به إلى الرفع من إنتاجيته.

[1] Voir : Eric Bosserelle, Op Cit , p83.

دراسات تجريبية أخرى أثبتت الدور الإيجابي الذي يلعبه الوضع الصحي في البلد مقاسا بمؤشر الأمل في الحياة في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

- **الدور المؤسساتي le role des institutions**:

دراسات حديثة عدة أكدت على دور تحسين وتطوير المؤسسات للرفع من الأداء الاقتصادي للدول، يقصد بالدور المؤسساتي ههنا تلك القوانين والأعراف والنظم السائدة في المجتمع والتي تسير وتضبط العلاقات بين فئات المجتمع، أكد الاقتصادي الأمريكي DOUGLASS North [1]على أن المؤسسات تلعب دورا محددا في النمو الاقتصادي.

- **مستوى التضخم** :

أشار BARRO (1997) إلى أن مستويات مرتفعة من التضخم ترتبط سلبا مع معدل النمو الاقتصادي (بين 15 إلى 20 بالمئة) ، فالمعدلات المنخفضة من التضخم محفزة أكثر للنمو الاقتصادي [2]، و يكون التأثير بشكل غير مباشر عن طريق الضغط على مستويات الاستثمار و الإدخار الذين يتأثران بمعدلات الفائدة.

- **الديمقراطية ومؤشر الحقوق السياسية** :

نفس الدراسة التي أجراها BARRO(1997) أثبتت وجود ارتباطا إيجابيا بين معدلات النمو الاقتصادي ومؤشر الحقوق السياسية الذي أعده GASTIL(1982-1983)، فمستوى الحرية السياسية يدعم النمو الاقتصادي في البداية، لكن مستويات متقدمة من الديمقراطية قد تعرقل معدلات النمو الاقتصادي، نتيجة للبرامج الاجتماعية وسياسات إعادة توزيع الدخل المنفذة بقرارات سياسية [3].

[1] Voir : DOUGLASS North, Institutions and Economic Growth: An Historical Introduction, World Development, Vol. 17, No. 9, Great Britain, 1989, p1.
[2] ROBBERT J.Barro, les facteurs de la croissance économiques, une analyse transversale par pays, Economica, paris, France,1997, p04.
[3]Ibid , pp 50-58.

- **الاستهلاك العمومي :**

الدراسات التي أجراها (1990,1994,1995,1997) Barro أكدت كلها على وجود ارتباط سلبي بين معدل النمو الاقتصادي و النفقات العمومية (باستثناء نفقات التعليم والدفاع) ، حيث قدر معدل الارتباط السلبي بـ 0,136 في دراسته لسنة 1997، ويؤكد في هذا السياق بأن كمية كبيرة من النفقات العمومية غير المنتجة (وتبعا لذلك الجباية المرتبطة بها) تخفض من معدلات النمو الاقتصادي من أجل قيمة ابتدائية معطاة للناتج الداخلي الخام [1] .

- **المستوى الابتدائي من رأس المال البشري :**

إضافة إلى الدور المحدد الذي تلعبه معدلات التمدرس (taux de scolarisation) في شكلها الكمي، فقد أكدت بعض الدراسات على المتغير النوعي في قياس معدلات التعليم وأثرها على نمو الناتج الداخلي الخام، لا سيما تلك المتعلقة بمستوى التعليم الابتدائي، الثانوي ، العالي، مستوى التعليم الذكوري أو النسائي، في دراسة أجراها barro(1991) لـ 98 دولة خلال الفترة 1960-1985 أظهر من خلالها بأن معدل النمو الاقتصادي يرتبط إيجابا بمعدل التعليم الابتائي والثانوي بمعدل 0,0323 و0,027 على التوالي ،دراسات أخرى أثبتت بأن معدل تعليم الذكور يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي بينما يتأثر هذا الأخير سلبا بمعدل تمدرس الإناث.

- **شروط التبادل التجاري :**

أكدت بعض الدراسات على أن التغيير في شروط التبادل التجاري كان له أثر مهم على الدول السائرة في طريق النمو الاقتصادي لا سيما تلك البلدان المعروفة بتصدير المنتجات الخام، فالتوجه العام للدولة نحو حماية أو تحرير تجارتها الخارجية قد ينعكس بالإيجاب أو السلب على حجم الإنتاج الداخلي ومن ثم مستوى الدخل الفردي ، دراسات عدة أجريت في هذا الصدد حول العلاقة مثلا بين تطور الصادرات و تطور الناتج الداخلي الخام، ففي دراسة لـ Frankel et Romer

[1] ROBBERT J.Barro, les facteurs de la croissance économiques, une analyse transversale par pays, Op Cit, p27.

1999 أكدا من خلالها على وجود أثر إيجابي عالي للانفتاح في التجارة الدولية على الدخل الفردي [1] ، إضافة لدراسات أخرى نذكر منها على سبيل المثال Dodaro 1991, Ottani et Villanueva 1990, Singer et Gray 1988 ، نتائج هذه الدراسات ترددت بين الجزم بوجود أثر إيجابي و عدمه.

كحوصلة لما سبق نوجز فيما يلي أهم الدراسات التجريبية التي تناولت محددات وعوامل النمو الاقتصادي، مع النتائج المتوصل إليها:

جدول رقم 1-1 : بعض الدراسات التجريبية حول محددات النمو الاقتصادي

Déterminants potentiels	Signe
• Niveau initial de revenu par tête	-
• Taux de consommation gouvernementale	-
• Ouverture internationale	+
• Taux d'inflation	-
• Taux de fertilité	-
• Taux de fécondité [en log]	-
• Taux de mortalité à la naissance	**Non significatif**
• Ratio d'investissement	+
• Termes de l'échange	+
• Education	+
• Scolarisation masculine	+
• Espérance de vie	**Non significatif**
• Espérance de vie [en log]	+
• Ln **s** [taux d'épargne en logarithme]	+
• Ln [n + a + δ]	-
• Indice du respect de la loi	+
• Indice de démocratisation	+

Source : Bruno Amable, Un survol des théories de la croissance endogène, Université de Paris I,Texte de Mars 2000,p06.

[1] J .FRANKEL, D.ROMER, *Does trade cause growth*, American Economic Review, Vol 89, 1999, P 98.

ج–بعض الملاحظات حول نماذج النمو الاقتصادي:

هي عبارة عن مجموعة من الملاحظات تم استخلاصها من استقراء لبعض الدراسات التجريبية التي أجريت لبعض البلدان مختلفة الحجم وعلى فترات زمنية متباعدة، بعض الاقتصاديين يرى بأن هاته الملاحظات بمثابة القواعد التي يجب مراعاتها عند وضع نموذج للنمو الاقتصادي، سنورد فيما يلي بعض هاته الملاحظات [1] :

- **قائمة Caldor(faits stylisés du Caldor)** :

في مقال نشره في سنة1961أشار Caldor إلى أن أي نموذج للنمو الاقتصادي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار النقط الآتية :

- ✓ أن يكون نموا اقتصاديا منتظما نسبيا للإنتاج وكذلك لإنتاجية العمل والتشغيل.
- ✓ نمو متواصل لرأس المال العامل (النزعة الرأسمالية).
- ✓ أن يكون معامل رأس المال مستقرا نسبيا أثناء النمو.
- ✓ أن يكون معدل الربح مستقرا نسبيا.
- ✓ أن يكون توزيع المداخيل بين الأجور والأرباح مستقرا.

- **قائمة Romer (faits stylisés du Romer)**:

في سنة 1989 يضيف Romer مجموعة من الملاحظات إلى القائمة التي أعدها Kaldor:

- ✓ معدل النمو الاقتصادي المتوسط لا يتغير من اقتصاد لآخر بدلالة الدخل الفردي.
- ✓ معدل نمو السكان يرتبط سلبا بمستوى الدخل الفردي.
- ✓ يرتبط نمو التجارة الدولية إيجابا بنمو الإنتاج.
- ✓ النمو الاقتصادي لا يمكن أن يفسر فقط بمعدل نمو رأس المال، بل يوجد متغير آخر un résidu.

[1] Voir : Eric Boserelle, Op Cit, p67.

- ✓ يتجه العمال سواء كانوا مؤهلين أم لا إلى الاقتصاديات الأكثر غنى.

- **وجهة نظر Barro Et Sala i martin**:

على أساس تحليل معدلات نمو PIB الحقيقي للفرد لعينة متكونة من 100 دولة للفترة 1960-1990 Barro et Sala i marti(1996) أعادا النظر في القائمة المقدمة من طرف Kaldor بتقديم الملاحظات الآتية:

- ✓ بشكل عام تعتبر مجموعة الملاحظات المقدمة من طرف kaldor مقبولة لأنها تتوافق مع المعطيات الطويلة الأجل للدول المتقدمة.
- ✓ الملاحظة المتعلقة باستقرار عائد رأس المال كخاصية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل غير متحققة.

المبحث الثاني : المقاربة التقليدية للنمو الاقتصادي

لقد عالجت النظرية الاقتصادية منذ عهد الكلاسيك مسألة تطور النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج والإنتاجية، وقدمت تفسيرات اقتصادية لظاهرة النمو الاقتصادي وكيفية حدوثه بما يتناسب مع الأفكار السائدة في كل فترة، سنحاول من خلال هذا الجزء تقديم تصورات مختلف المدارس الاقتصادية التي مرت في تاريخ الفكر الاقتصادي و التي حاولت بلورة المفهوم في قالب نظري مع البحث في أسبابه ومصادره. بداية مع رواد التيار الاقتصادي الكلاسيكي Adam smith,David ricardo,Malthus و الذين كان لهم قدم السبق في وضع الأسس الأولى للمفهوم، مرورا بالنموذج الكينزي للنمو ، وانتهاء بالنموذج النيوكلاسيكي للنمو والذي يعد النموذج القاعدي لنماذج النمو الحديثة.

المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

1- تحليل آدم سميث للنمو الاقتصادي :

آدم سميث ومن خلال كتابه البحث في أسباب ثروة الأمم (1776) يرى بأن مصدر الثروة والزيادة في الإنتاجية يتمثل أساسا في تقسيم العمل، وهذا نظرا للمزايا العديدة التي يوفرها التقسيم كالتحسن في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات والتي تؤدي بالضرورة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العملية الإنتاجية، وهو ما يترتب عنه الزيادة في القدرات الإنتاجية والزيادة في الأرباح والمدخرات.بإعادة استثمار الادخار تتراكم رؤوس الأموال و يحدث النمو الاقتصادي [1].

فحسب سميث فإن تقسيم العمل يؤدي حتما إلى :

- ✓ الزيادة في رأس المال التقني عن طريق استخدام المكننة في الإنتاج وتحسين التكنولوجيا.
- ✓ التراكم في رأس المال عن طريق الزيادة في الأرباح ومن ثم الزيادة في حجم المدخرات و الاستثمارات.

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات و موضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل ، الأردن،2007 ، ص ص 57-56.

✓ الزيادة في حجم الاستثمارات تكون مصاحبة بالزيادة في حجم الانتاج وبالتالي الزيادة في الدخل وتحسن مستوى المعيشة، وزيادة حجم الطلب، ما يؤدي إلى ضمان مستويات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، المخطط الموالي يوضح تصورات smith حول النمو الاقتصادي :

الشكل رقم 1-2: تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي

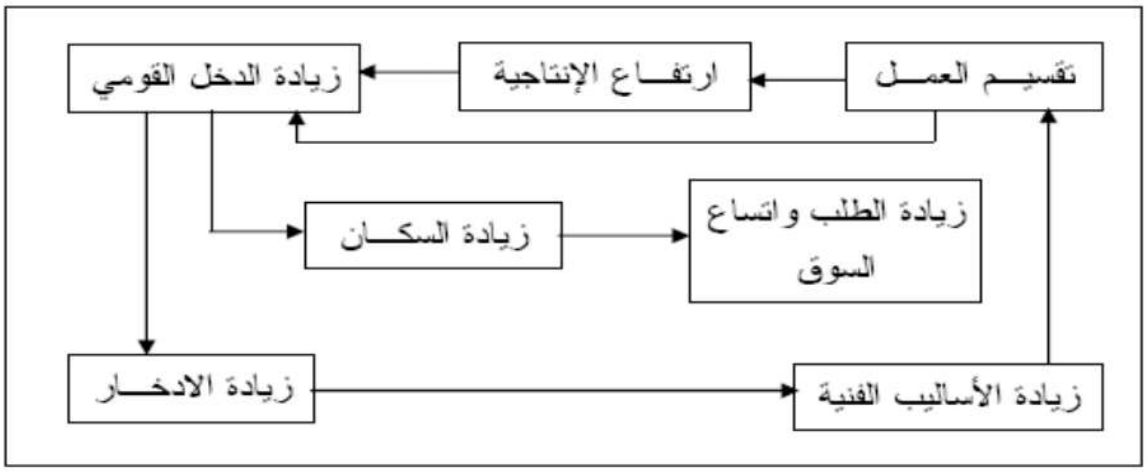

المصدر : سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق،1988، :ص 6

تعتبر مقاربة سميث حول النمو الاقتصادي مقاربة تفاؤلية optimiste بما تعطيه من تطلعات نحو الزيادة الدائمة والمستمرة في نمو الإنتاج وتحسين للإنتاجية على المدى الطويل.

2- تحليل دافيد يكاردو للنمو الاقتصادي :

تأثر D.Ricardo بأفكار Smith من خلال قراءة كتابه حول ثروة الأمم،ودارت أطروحاته عن النمو حول النقط الآتية:

✓ التركيز على القطاع الزراعي (عامل الأرض) باعتباره عاملا مهما ومحددا للنمو في ذلك الوقت.

- ✓ التركيز على دور الطبقة الرأسمالية (من خلال معدل عائد رأس المال) في النمو، باعتبارها المعنية بتوفير رأس المال وتحقيق التراكم الرأسمالي المعاد استثماره فيما بعد.
- ✓ التركيز على الدور المحوري الذي يلعبه توزيع الدخل (بدل البحث عن الثروة) في عملية النمو االقتصادي.
- ✓ النظرة التشاؤمية للاقتصاد من خلال الوصول إلى مرحلة الركود الاقتصادي نتيجة لقانون تناقص الغلة في القطاع الزراعي.
- ✓ استعمال المكننة Machinisme وحرية التجارة من أجل مواجهة الارتفاع في الأسعار و تهاوي عائد رأس المال.

من خلال تركيزه على النمو السكاني والقطاع الزراعي قدم Ricardo تحليله للنمو من خلال مايلي : بوجود فئة قليلة من السكان تتوجه أرباح المستثمرين الرأسماليين أكثر إلى الزيادة، مما يترتب عنه الزيادة في حجم الإنتاج نتيجة الزيادة في حجم الاستثمارات المتولدة عن التراكم الرأسمالي، يرتفع الطلب على العمل فيتوجه مستوى الأجور إلى الارتفاع وترتفع معه معدلات النمو، وبارتفاع ريع الأراضي الزراعية تشتد المنافسة عليها وترتفع أسعارها، فيتوجه الطلب لاستغلال أراضي أقل خصوبة نتيجة الندرة، فيظهر قانون تناقص الغلة نتيجة لاستغلال كل الأراضي الموجودة، وتعود أسعار المواد الغذائية إلى الارتفاع من جديد وترتفع معها الأجور (نتيجة للمطالب العمالية)، وتقل أرباح الطبقة الرأسمالية، ويقل بذلك التراكم الرأسمالي وتقل معه الاستثمارات و يتجه الاقتصاد ككل إلى حالة من الركود Etat stationnaire.

بهذا التحليل يظهر البعد التشاؤمي لتحليل Ricardo للنمو الاقتصادي، حيث يتوجه الإنتاج ككل إلى حالة من الركود بارتفاع أسعار المواد وتراجع عوائد رأس المال، هنا يقترح ريكاردو إمكانية إدراج المكننة في الإنتاج الزراعي واستعمال التقنية كوسيلة للرفع من إنتاجية العامل، وكذلك اللجوء إلى تحرير التجارة الخارجية في ظل نظريته للتجارة الدولية (نظرية الميزة النسبية) للحد من ارتفاع الأسعار.

تعتبر نظرة Ricardo للنمو الاقتصادي أكثر شمولية ووضوحا وأقرب إلى كونها نموذجا من باقي الآراء التي قدمها منظرو المدرسة الكلاسيكية عن النمو الاقتصادي.

3- تحليل Malthus للنموالاقتصادي :

Robert malthus ومن خلال نظريته عن السكان التي قررها من خلال كتابه لسنة 1798 Essai sur les principes de population يرى بأن عدد السكان يتزايد بمتتالية هندسية بينما تتزايد الموارد بمتتالية حسابية في ظل الندرة وقانون تناقص الغلة، هذه الحالة ستؤول إلى وضعية كارثية (مجاعات وآفات) إذ لا يمكن تلبية حاجيات السكان المتزايدة من الموارد المتاحة، فحسب رأيه فإن النمو السكاني مثبط لعملية النمو، كما أن الزيادة في الموارد من شأنه أن يزيد في العدد السكاني نتيجة لتحسن الدخل وظروف المعيشة وبالتالي زيادة نسبة المواليد وتقلص الوفيات، هذا التحليل قاد Malthus إلى وضع مجموعة من القيود تحول دون زيادة عدد السكان كمنع الزواج الاختياري وتخفيض الأجور. هذه النظرة التشاؤمية لاقت الكثير من الانتقادات العلمية كما أثبتت الحقبة التاريخية التي عاشتها البشرية فيما بعد فشل السياسة المالتوسية politique malthusienne حيث شهدت الموارد وفرة كبيرة نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي وتسارع الاكتشافات العلمية وذلك بالرغم من الزيادات الهائلة في عدد سكان العالم نتيجة تحسن مستويات المعيشة وارتفاع المداخيل.

فكرة أخرى أشار إليها malthus من خلال كتابه (1820) principes d'économie politique مرتبطة بالنمو الاقتصادي تتمثل في تحديد الطلب الفعال خلافا لباقي الكلاسيك الذين عرفوا بالتركيز على جانب العرض دون الطلب في التحليل الاقتصادي (قانون المنافذ لـ say)، إذ ركز على تناسب حجم الطلب (والمحدد بعدد السكان) مع حجم الإنتاج وذلك لضمان مستوى الأرباح.

4- النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية [1] :

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد "Smith" أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد "Ricardo" أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض

[1] كبداني سيدأحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 36.

وارتفاع حصتي الأجور والريع، وبالنسبة لـ "Marx" فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.

حسب "Marx" تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع و ينخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية.

إن تحليلات "Marx" بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله"Marx" .

5- حوصلة عن التصور الكلاسيكي للنمو الاقتصادي :

نخلص مما سبق إلى أن فكر الكلاسيك حول النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقاً بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو وذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج و الأجور ومن ثم تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي، و تؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان

فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو والانتعاش و هكذا. وتبين النظرية كذلك أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها [1].

يمكن تقديم النموذج الكلاسيكي للنمو الاقتصادي من خلال المعادلات الآتية:

تعطى دالة الإنتاج على الشكل الآتي : $Y = F(K, L, Q, T)$

بحيث : Y : تمثل حجم الإنتاج

K : يمثل رأس المال

Q : يمثل المتاح من الموارد (الأرض)

T : يمثل التقدم التقني

وقد تجاهل النموذج عنصر التنظيم لاعتباره عاملاً غير استراتيجي. وبافتراض ثبات المساحة المتاحة من الأرض فإن الموارد الجديدة تدخل ضمن التقدم الفني، وأن الثبات في الأرض والمقترن بزيادة مضطردة في عنصر العمل يؤدي بعد فترة إلى تناقص الناتج الكلي.

يرتبط مستوى التقدم التكنولوجي بمستوى الاستثمار : $T = T(I)$

ويتوقف مستوى الاستثمار على الأرباح المحققة : $I = I(R)$

يعبر I عن الاستثمارات الصافية وهي المتمثلة في الزيادة الرأسمالية، بينما يمثل R العائد من عوامل الإنتاج (الأرض ورأس المال).

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي :نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، دون طبعة، دون سنة، ص 32.

تتوقف الأرباح على مستوى العرض التكنولوجي وعرض العمل : $R = R(T, L)$

يتوقف عرض العمل على عرض الأجور : $L = L(W)$

ويتوقف مستوى الأجور على حجم الاستثمار : $W = W(I)$

الناتج الكلي يعادل مجموع الأجور مضافا إليها مجموع الأرباح : $Y = R + W$

ويكون شرط التوازن على المدى الطويل : $W = wL$

حيث w تمثل معدل الأجر الأدنى

وعلى ذلك فإنه وبافتراض أن الأرباح هي المحرك الأول للنظام الرأسمالي فإن النموذج الكلاسيكي للنمو يسير على النحو التالي : $DR \rightarrow DI \rightarrow DK \rightarrow DT \rightarrow Dw \rightarrow DL \rightarrow DR$

6- نقد النظرية الكلاسيكية :

لقد غلب الطابع التشاؤمي للنظرة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي من خلال تركيزها في التحليل على نمو العدد السكاني وقانون تناقص الغلة وتراجع العائد الريحي والتي تؤدي بالاقتصاد عاجلا أم آجلا إلى وضع الركود، نوجز فيما يلي أهم الانتقادات التي تعرض لها التحليل الكلاسيكي للنمو [1] :

- ✓ اعتماد فرضية المساواة بين الادخار والاستثمار، معتبرين الادخار المصدر الوحيد للاستثمار مهملين بذلك الدور المصرفي في تمويل الاستثمارات، وبالتالي قد تزيد الاستثمارات عن المدخرات.

[1] ينظر : مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات،مرجع سبق ذكره، ص64.

- ✓ اعتماد أفكار خاطئة عن الأجور والأرباح، معتبرين أن الأجور لا يمكن أن تزيد على حد الكفاف، كما أن الزيادة في الأجور تخفض في مستويات الأرباح، حيث أن الواقع أثبت خلاف ذلك فقد ارتفعت الأجور إلى مستويات قياسية مع ارتفاع الأرباح.
- ✓ النظرة التشاؤمية للنظرية الكلاسيكية بالتوجه الحتمي للاقتصاد إلى الركود يعتبر غير واقعي، فقد ازدهرت اقتصاديات الدول بعد الفترة الكلاسيكية وحققت معدلات النمو الاقتصادي العالمي مستويات قياسية في فترة وجيزة .
- ✓ إهمال الدور الكبير الذي يلعبه التقدم التكنولوجي في التراكم الرأسمالي وخلق الثروة وتحقيق النمو معتبرة أنه متغير ثابت عبر الزمن، في حين اعتبرته نماذج النمو الحديثة في صميم عملية النمو Procesus de croissanace.
- ✓ إهمال النظرية الكلاسيكية ككل لدور الدولة كفاعل اقتصادي ومؤسساتي لا سيما في الدول الأقل تقدما.

كخلاصة لما سبق يمكننا القول بأن النظرة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي بكل ما فيها من جوانب النقص والقصور سواء من ناحية التصور أو الواقع إلا أنها قد أسست لبداية نقاش طويل ومستفيض حول مجال خصب للبحث عن أسباب نمو النشاط الاقتصادي للدول وتراكم الثروة على المدى الطويل ومحاولة نمذجته لفهم الظاهرة الاقتصادية.

المطلب الثاني : النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي

بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 (أزمة الكساد)، قدم الاقتصادي الانجليزي جون ماينار كينز مجموعة من التحليلات حول أسباب الأزمة منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية، حيث يوضح النموذج الكينزي إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عندى مستوى أقل من التشغيل الكامل Equilibre de sous emplois والذي يتحدد من خلال الطلب، كما أن أزمة النظرية الكلاسيكية لا تكمن في عدم كفاية العرض بقدر ما هي في عدم كفاية الطلب الفعال

demande effective.كما حددت النظرية الكينزية بأن كل من الاستثمار والادخار هما دالتين لسعر الفائدة والدخل على التوالي، كما أن التوازن يحدث عندما يتساوى كل من الاستثمار المخطط والادخار المخطط.

تعتبر أفكار Harod et Domar حول النمو أول وأقدم محاولة جادة لنمذجة النمو الاقتصادي بالاعتماد على الفرضيات الكينزية، فعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات في بعض التفاصيل إلا أنها تتقارب في المجمل في نموذج واحد [1] ، كما يعتمد النموذج على تجربة البلدان المتقدمة من خلال البحث في متطلبات النمو المستقر لهذه البلدان.

يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال Kبإجمالي الناتج القوميY، لتعرف هذه العلاقة والممثلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال Ratio Output-Capitalونرمز له بالرمز K.

يقوم نموذج هارولد- دومار على الفروض التالية[2] :

- ✓ يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل القومي: $S = s * Y$
- ✓ الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال $I = \Delta K$
- ✓ و طالما أن رصيد رأس المال يرتبط بالناتج القومي بمعامل رأس المال فإن : $\Delta K = k * \Delta Y$
- ✓ الادخار لابد و أن يتعادل مع الاستثمار : $S = I$

من المعادلات السابقة نحصل على ما يلي : $I = \Delta K = S = s * y = k * \Delta y$

وبقسمة طرفي المعادلة على k*y نتحصل على : $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{K}$

[1] فليح حسين خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، الطبعة 70، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2006، ص 14.
[2] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 41.

العلاقة الأخيرة تمثل العلاقة الرئيسة لنموذج النمو لـ هارود ودومار، بحيث تمثل النسبة $\frac{\Delta Y}{Y}$ معدل النمو الاقتصادي الفعلي وهو يتناسب بشكل طردي مع مستويات الإدخار للعائلات والمؤسسات، بحيث يتم تحويل جميع المدخرات إلى استثمارات والتي تخلق رؤوس أموال جديدة.

أكد (1947)Domar على أن الاستثمار يمارس تأثيرين على الاقتصاد من خلال الطلب والعرض، فمن خلال الطلب يحدد الاستثمار حجم الدخل وبالتالي الطلب الكلي عن طريق أثر المضاعف، وفي جانب العرض يزيد الاستثمار من القدرات الانتاجية وبالتالي يرفع من رأس المال، هنا يطرح Harod الإشكالية الآتية : تحت أي شرط يتوافق الطلب مع الزيادة في القدرة الإنتاجية الناتجة عن الاستثمار الشكل الموالي يوضح أكثر دور الاستثمار في جهتي العرض والطلب [1]

الشكل رقم 1-3 : يوضح جانبي الاستثمار (العرض والطلب)

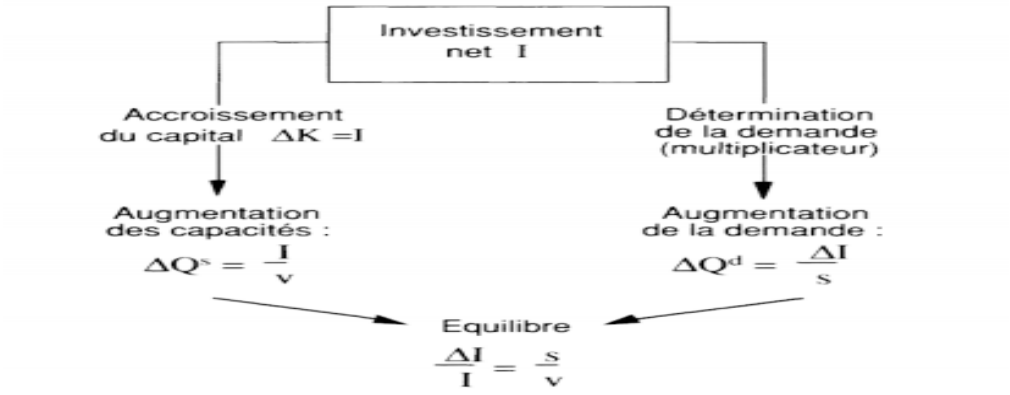

Source : Pierre-alain muet, croisance et cycles, théories contemporaines, economica, paris,1994,p13

الشكل السابق يوضح بأن هناك عدم تناظر(une dissymétrie)، ففي جهة العرض فإن حجم الاستثمار هو الذي يحدد النمو بينما في جهة الطلب فإن التغير في الاستثمار هو الذي يحدد النمو، في هذا الصدد يقول دومار : " إذا استثمرنا

[1] Pierre Alain Muet, croissance et cycles, théories contemporaines, Economica, paris, France, 1994,p12-13.

أكثر اليوم من أجل تحقيق التوازن بين الطلب والقدرات الانتاجية فإنه يجب الاستثمار أكثر في الغد نتيجة الزيادة في القدرة الإنتاجية التي تم خلقها عن طريق الاستثمار" ، حسب هذا النموذج ومن أجل الحفاظ على مستوى التوازن بين نمو العرض ونمو الطلب فإنه يجب أن ينمو حجم الطلب (وبالنتيجة رأس المال والإنتاج) بمعدل ثابت يساوي معدل الادخار على معدل رأس المال (كما يوضحه الشكل)، هذا التحليل قاد دومار إلى القول بأن النمو الاقتصادي بطبيعته نمو غير مستقر.

هارود (1939) وفي تحليله للنمو الاقتصادي اقترح ثلاث أنواع لمعدلات النمو، المزج بين هذه الأنواع ووفق معدلات معينة يمكن معه تحقيق النمو الدائم والمستدام :

1- معدل النمو المرغوب فيه [1] :

إن أهم معدل للنمو أنشأه هارود في تحليله هو معدل النمو المستحب (المرغوب فيه)، الذي يعرفه بأنه المعدل الشامل للتقدم، والذي إذا ما حدث يجعل رجال الأعمال مستعدين للقيام بتقدم مشابه لهذا النمو. كما أن هذا المعدل يفترض بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بدرجة تمكن المنتجين من بيع منتجاتهم، وبالتالي يشعر المنتجون بالرضا لكونهم أنتجوا المقدار الصحيح تماما لا أكثر ولا أقل مما يدفعهم لاتخاذ القرارات التي تحافظ على نفس معدل النمو، ومن أجل تحديد هذا المعدل فإنه يعتمد على مبدأ المعجل وبهذا يصبح الاستثمار متغيرا تابعا يرتبط داليا بمعدل نمو الدخل القومي، ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي :

$I = B\Delta Y$ حيث B يعبر عن المعجل (Accélérateur)

وحتى يتحقق رضا المنتجين يجب أن يتساوى الاستثمار الذي يرغبون فيه مع الادخار الكلي المحقق أي : $I = S$

هذا يعني أن $I = B\Delta Y = sY \rightarrow \Delta Y/Y = S/B = Gw$:

[1] ولاس بيترسون (ترجمة: صلاح دباغ، مراجعة: برهان دجاني)، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ط1، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ص 365.

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل النمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه و المستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه. حيث المعامل S يمثل السلوك الاستهلاكي، و B يمثل سلوك المنتجين في البحث عن أعظم ربح.

2- معدل النمو الفعلي :

ويحسب انطلاقا من المعادلة الأساسية لنموذج هارود للنمو، والتي سبق البرهنة عليها بحيث : $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{K} = G$

وهو يمثل معدل الادخار مقسوما على معامل رأس المال، فهو يقيس بذلك التغير النسبي في الناتج بين فترتين من الدخل، وعليه يمكن الزيادة في النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في كمية الإدخار وبالتالي الاستثمار أو من خلال التخفيض في معامل رأس المال وبالتالي الزيادة في الكفاءة الإنتاجية لرأس المال.

3- معدل النمو الطبيعي :

معدل آخر اقترحه هارود لقياس النمو الاقتصادي يتمثل في معدل النمو الطبيعي ويعبر عنه كذلك بالمعدل الممكن للنمو، ويعرف بأنه أقصى معدل تسمح به التطورات التقنية والحجم السكاني و التراكم الرأس المالي، وعلى افتراض حالة التشغيل الكامل، يتوقف هذا المعدل على متوسط المعدل السنوي للزيادة في القوة العاملة ومتوسط المعدل السنوي للزيادة في إنتاجية العمل. بافتراض أن نمو إنتاجية العمل معدوم فإن معدل النمو الاقتصادي يختصر فقط في النمو السكاني بحيث: $Gn = n$

حيث n يمثل معدل النمو السكاني، إذن فعلى المدى الطويل يكون النمو الطبيعي مرتبط بنمو السكان النشطين ويتحقق شرط النمو المتوازن عند تساوي جميع معدلات النمو مع معدل النمو السكاني:

$$G = Gn = Gw = N \rightarrow Gw = S/B = n$$

وهي حالة التوظيف التام للطاقات الإنتاجية وامتصاص جميع البطالة وتحقيق جميع الاستثمارات المرغوبة، وتبقى إشكالية التوازن تتمثل في كون المتغيرات s,B,n هي متغيرات مستقلة ما يجعل من الصعب تحقيق النمو الاقتصادي في ظل التشغيل الكامل.

4- المقارنة بين معدلات النمو المختلفة تعطي لنا الحالات الآتية[1] :

$G > Gw$: النمو الفعلي أكبر من النمو الضروري لتحقيق المشاريع الإستثمارية للمنتجين، هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة الطلب والذي يؤدي بدوره إلى حالة تضخم تراكمي، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أسرع من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية، وتصبح كمية السلع المعروضة أقل من كمية السلع المطلوبة، وفي هذه الحالة تكون الإستثمارات المرغوبة أكبر من الإستثمارات الفعلية ومنه يعجز الإنتاج عن تلبية الطلب الإيجابي مما يقود إلى التضخم.

$G < Gw$: النمو الفعلي أقل من النمو المرجو من طرف المنتجين، يعني ذلك أن المجتمع يعاني من حالة كساد، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أقل من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية وتصبح كمية السلع المعروضة أكبر من كمية السلع المطلوبة، وفي هذه الحالة تكون الإستثمارات المرغوبة أقل من الاستثمارات الفعلية ومن ثم يزيد حجم الإنتاج و يفوق حجم الطلب الإجمالي، الشئ الذي يقودنا إلى حالة من الكساد.

$Gn < Gw$: نقول أن هناك كساد متتالي والنمو المتوازن غير متحقق.

$Gn > Gw$: النمو الطبيعي أكبر من النمو الضروري، بينما يكون G أكبر أو أقل من Gw ، وهي حالة التضخم الناتجة عن قصور الإنتاج مقابل الطلب، يقترح هارود لإعادة التوازن على المدى القصير أن يرتفع معدل النمو الفعلي للاقتصاد دون أن يتجاوز معدل النمو الطبيعي، والحالة العادية هي حدوث نمو طويل مع نسبة من البطالة.

يعبر عن هذه الحالة بحالة عدم استقرار في النمو الاقتصادي (instabilité de la croissance) عبر عنها Harod بمصطلح حدي السكين fil du rasoir.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 156-158.

5- نقد النموذج الكينزي للنمو :

يعتبر نموذج النمو المقترح من طرف الاقتصاديين هارود و دومار النموذج القاعدي والأساسي تقريبا الذي انطلقت منه باقي النماذج الأخرى في بناء تصوراتها حول النمو الاقتصادي، جاء هذا النموذج لتلبية حاجات الدول المتقدمة خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية حيث طبقته البلدان الاوروبية للوصول للاقلاع الاقتصادي وبلوغ مرحلة النضج لا سيما مع مشروع مارشال الأمريكي لتنمية أوروبا، ويتمثل أهم عيب لهذا النموذج في عدم إمكانية تطبيقة في الدول المتخلفة من خلال تركيزه على جانب الطلب لتحفيز النمو (الادخار والاستثمار محددين للنمو)، في حين تعاني البلدان المتخلفة قلة الادخار وبالتالي تلجأ في الكثير من الاحيان إلى الاستدانة الخارجية لتمويل المشاريع الاستثمارية (لا سيما تلك المتعلقة بالبنية التحتية).

نسوق فيما يلي مجموعة من الانتقادات التي لاقاها النموذج :

- ✓ عدم ملائمته للدول المتخلفة نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية و لتميز هاته الأخيرة بمعدلات إدخار ورأسمال منخفضة.
- ✓ ثبات نسب استخدام كل من العمل ورأس المال وعدم إمكانية الإحلال بينهما فرضية غير واقعية، حيث أثبت الواقع إمكانية الإحلال بين العاملين لا سيما في ظل تأثيرات التقدم التكنولوجي.
- ✓ فرضية ثبات أسعار الفائدة والمستوى العام للأسعار غير واقعية، فمن الممكن تغير هاته الأسعار على المدى الطويل.
- ✓ فرضية ثبات الميل الحدي للإدخار و معدل رأس المال على الناتج غير واقعية لا سيما في المدى الطويل.

نلاحظ أن معظم الانتقادات الموجهة لهذا النموذج متمثلة في عدم واقعية الفرضيات والأسس التي بني عليها، مما يجعل منه غير صالح للتطبيق، ولئن نجح نموذج هارود ودومار في بعض الدول ولفترة معينة في تلبية حاجات بعض الاقتصاديات إلا أنه لا يمكن تطبيقه في باقي الدول ولفترات طويلة.

المطلب الثالث : النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

لقد كان للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية إسهامات عميقة وجذرية في النظرية الاقتصادية من خلال إعادة النظر في كثير من المفاهيم والفرضيات السائدة في النظرية الكلاسيكية، حيث اهتمت هذه النظرية بالتحليل الاقتصادي الجزئي و الاهتمام بدور السوق كموزع للثروة، كما عرفت تسارعا في استعمال النماذج الرياضية والإحصائية في التحليل الاقتصادي، وهو ما شكل نقلة نوعية في النظرية الاقتصادية ككل.

تدور أهم أطروحات الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي حول النمو في فلك المحاور الآتية :

- ✓ فكرة (A.Marchal(1890 حول قانون الوفورات الخارجية les économies externes، والتي تقتضي أن النمو الاقتصادي عملية مترابطة ومتكاملة بحيث أن إحداث نمو في قطاع واحد كالصناعة مثلا سوف ينتقل إلى باقي القطاعات.
- ✓ يرتبط معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بمعدل نمو قوة العمل مضافا إليها معدل إنتاجية العمل، والمحددة خارج النموذج.
- ✓ يعتبر النيوكلاسيك بأن النمو الاقتصادي ما هو إلا الزيادة في التراكم الرأسمالي تحت قيد الزيادة السكانية، فزيادة التراكم الرأسمالي يصحبه زيادة في عرض رؤوس الأموال ومنه انخفاض أسعار الفائدة ما يترتب عنه الزيادة في الاستثمارات وبالتالي الزيادة في الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.
- ✓ أشاد النيوكلاسيك بالدور المحدد الذي يلعبه الادخار في تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره محددا وموجها للاستثمارات، إضافة إلى دور سعر الفائدة ومعدل العائد في تحديد حجم الاستثمارات.
- ✓ اعتبر النيوكلاسيك أن النمو الاقتصادي لا يتحقق بشكل فجائي بل يأتي بشكل تدريجي، وهذا نظير اهتمامهم بالتحليل الاقتصادي على المدى القصير، على عكس الكلاسيك الذين ركزوا تحليلاتهم على المدى الطويل.

- ✓ عند وجود تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا لدى بلدان العالم، فسوف تكون هناك علاقة سالبة لدى هذه البلدان فيما بين L/Kو K/V، حيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يقود إلى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة [1].

تعتبر أفكار كل من A.marshall و K.wicksell و J.clark قد وضعت النواة الأولى للتصور النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي، غير أن بلورة النموذج لم تكن إلا مع بداية الخمسينات من القرن الماضي مع الاقتصادي الأمريكي R.solow ونماذجه حول النمو، والتي اعتبرت فيما بعد وإلى حد الساعة أهم نموذج نظري، بحيث أن كل الكتابات والتنظيرات التي تلته لم تكن إلا إضافات له عن طريق إدماج متغيرات مفسرة جديدة أو صياغة فرضيات جديدة له، وحتى R.barro et Sala i martin في كتابهما عن النمو economic growth قد اعتمدا على نموذج solow كأساس لتطوير أبحاثهما، إضافة إلى اعتماد البنك الدولي للنموذج في دراساته التجريبية لعدد من بلدان العالم [2].

سنعرض فيما يلي بعض النماذج التي تناولت النمو الاقتصادي والمندرجة ضمن النظرية النيوكلاسيكية وعلى وجه الخصوص تلك النماذج التي قدمها solow.

نماذج Solow :

البدايات الأولى لوضع هذا النموذج تمثلت في محاولة الإجابة عن بعض النتائج التي توصل إليها النموذج الكينزي للنمو لاسيما تلك المتعلقة بأن النمو الاقتصادي سيصل لا محالة إلى حالة من اللا استقرار instabilité وأن الاقتصاد ككل سيدور بين فترات الركود وفترات الانكماش، solow ومن خلال نموذجه هذا الذي طرحه في مقاله المعنون ب a contribution

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص67.

[2] Voir : Faical mokhtari, Op Cit , pp 65-66.

to the theory of economic growth(1956) رد هذه النتائج وبرهن على إمكانية تحقيق نمو اقتصادي متوازن ويسمح بتحقيق التشغيل الكامل.

1- فرضيات النموذج :

بنى solow نظريته عن النمو بالاعتماد على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية من نوع cobb-douglas : F(K,L) ، بحيث تحقق الفرضيات الآتية :

- ✓ ثبات غلة الحجم : $f(\gamma K, \gamma L) = \gamma f(K, L)$ مع إمكانية الإحلال بين عوامل الإنتاج [1].
- ✓ انعدام الإنتاج في حال عدم توفر أحد عوامل الإنتاج : $f(K, 0) = f(0, L) = 0$
- ✓ تتجه الانتاجية الحدية لأحد عوامل الإنتاج إلى الصفر عندما يؤول أحد العوامل إلى الما لانهاية والعكس صحيح وهو ما يعرف بشرط inada.

$$\lim_{k\to\infty} f(k) = \lim_{L\to\infty} f(L) = 0, \quad \lim_{k\to 0} f(k) = \lim_{L\to 0} f(L) = \infty$$

- ✓ الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج موجبة ومتناقصة لكل عامل من عوامل الإنتاج : $\frac{df}{dk} > 0 , \frac{df}{dk} > O$
- ✓ الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة الكاملة وينتج منتجا واحدا فقط.
- ✓ وجود مرونة في كل من الأسعار والأجور.
- ✓ تأخذ دالة الإستهلاك الشكل الكينزي.
- ✓ يعتبر كل من الادخار والتقدم التقني متغيرين خارجيين.
- ✓ نمو عدد السكان وعرض العمل بمعدل ثابت n.

[1] Voir : Eric Bosserelle Op Cit, p28.

2- تقديم النموذج :

قام solow بتقديم شكلين للنموذج، أحدهما مع التقدم التقني والآخر بدونه، سنتطرق فيما يلي إلى النموذجين، النموذج القاعدي و نموذج solow مع التقدم التقني

2-1- النموذج القاعدي لـ solow :

اعتمد نموذج النمو لـ solow على دالة الإنتاج من نوع cobb-douglas مع ثبات الغلة rendement d'echelle constant بحيث[1] :

$$Y = F(K, L) = K^{\propto} L^{1-\propto}$$

حيث تمثل كل من α و $1-\alpha$ المرونات الإنتاجية لكل من رأس المال والعمل على التوالي

وتحت قيد الفرضيات السابقة يمكن كتابة إنتاج الفرد الواحد على النحو الآتي :

$$Y = (K^{\propto} L^{1-\propto})L \rightarrow \frac{K^{\alpha}}{L} L = Y \rightarrow \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}}{L} \rightarrow$$

$$y = k^{\alpha} = f(k)$$

وعلى أساس أن التغير في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار و اهتلاك رأس المال بمعدل ثابت δ وأن الاقتصاد مغلق بحيث مجموع الاستثمار يساوي مجموع الادخار، يمكن كتابة ما يلي :

$$\Delta \mathrm{K} = 1 - \delta \mathrm{K} \ , I = S = sY \rightarrow \Delta K = sY - \delta K \rightarrow$$

$$\Delta K = sF(K, L) - \delta K$$

وعلى أساس فرضية أن نمو القوى العاملة يعتبر متغير خارجي ويزيد بمعدل ثابت هو n نجد مايلي :

[1] Voir :Philippe Darreau, le modèle néoclassique, P1.

$$L_t = L_0 e^{nt} \rightarrow \frac{\Delta L}{L} = n$$

وتعني هذه المعادلة أن كل من عرض العمل وقوة العمل ينموان بمعدل متساوي خلال الزمن، وهذا ما يؤكد حالة العمالة الكاملة في نموذج solow(استخدام كامل للعمالة المعروضة)

بالتعويض نجد : $\Delta k = sF(K, L_0 e^{nt}) - \delta K$

بإدخال نصيب رأس المال لكا فرد k في النموذج نجد : $k = \frac{K}{L} \rightarrow K = kL = kL_0 e^{nt}$

وبإجراء مفاضلة للمعادلة الأخيرة عبر الزمن نتحصل على مايلي :

$$\Delta K = \Delta k L_0 e^{nt} + nkL_0 e^{nt}$$

بمساواة المعادلتين الأخيرتين نتحصل على :

$$sF(K, L_0 e^{nt}) - \delta K = \Delta k L_0 e^{nt} + nkL_0 e^{nt}$$

وبأخذ فرضية ثبات حجم الغلة (rendement d'echelle constant) نقسم طرفي المعادلة على $L_0 \mathrm{e}^{\mathrm{nt}}$

مع الضرب في نفس القيمة نتحصل على مايلي :

$$L_0 \mathrm{e}^{\mathrm{nt}} \mathrm{Sf}\left(\frac{\mathrm{K}}{\mathrm{L_0 e^{nt}}}, 1\right) - \delta \mathrm{K} = \mathrm{L_0 e^{nt}}(\Delta \mathrm{k} + \mathrm{nk})$$

وبالقسمة على : $L_0 \mathrm{e}^{\mathrm{nt}}$ نجد : $\mathrm{Sf}\left(\frac{\mathrm{K}}{\mathrm{L_0 e^{nt}}}, 1\right) - \frac{\delta \mathrm{K}}{L_0 \mathrm{e}^{\mathrm{nt}}} = (\Delta \mathrm{k} + \mathrm{nk})$

وبما أن : $k = \frac{K}{L} = \frac{\mathrm{K}}{\mathrm{L_0 e^{nt}}}$

فإن المعادلة الأساسية تصبح على النحو الآتي :

$$sF(K,1) - \delta K = (\Delta k + nk) \rightarrow \Delta K = sf(k) - k(\delta + n)$$

$$\rightarrow \Delta K = sf(k) - k(\delta + n) \rightarrow \Delta k = sk^{\alpha} - k(\delta + n)$$

تمثل المعادلة الأخيرة المعادلة الديناميكية الأساسية التي قدمها solow في تحليله للنمو الاقتصادي حيث اعتبر التغيرات التي تطرأ على رأس المال الفردي Δk تعبر عن الفرق بين الحدين sk^{α} و $k(\delta + n)$ بحيث :

يمثل sk^{α} الاستثمار الجاري لكل وحدة فعلية من العمل، بينما تمثل $k(\delta + n)$ الاستثمار الواجب، أي قيمة الاستثمار الواجب استثمارها من أجل الحفاظ على Kحتى لا ينخفض، أو إبقائه ثابتا وذلك لأن مخزون ر أس المال يهتلك بالمقدار (δ)، إذ يجب استثمار نفس المقدار حتى لا يتدنى رأس المال من جهة، ومن جهة أخرى فإن العمل ينمو بمقدار (n)، لذلك يتوجب أن ينمو مخزون رأس المال بنفس المقدار حتى لا ينخفض K. يمثل الشكل الآتي الوضع التوازني لمنحنى solow :

الشكل رقم 1-4 : نموذج solow القاعدي

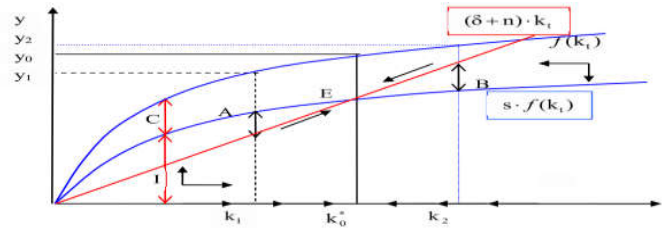

Source : **Philippe Darreau**, **croissance et politique économique**, **édition de Boeck**, **université de Bruxelle-Belgique**, **1er dition**, **2003**,**p 35-49-278**.

حسب المخطط السابق الذي قدمه solow لتحقيق النمو الاقتصادي في ظل وضع توازني للاقتصاد فإنه يمكننا التمييز بين حالتين اثنتين هما [1] :

الحالة الأولى : يكون فيها $\Delta k > 0$ و $sf(k) > (\delta + n)$ إذن $k < k_e$ في هذه الحالة يتجه رأس المال الفردي نحو التزايد وينتقل الدخل من النقطة y_1 إلى النقطة y_0 (كما يوضحه الشكل 1-4)

[1] Voir :Philippe Darreau, le modèle néoclassique, PP 3-5.

الحالة الثانية : يكون فيها $\Delta k < 0$ و $sf(k) < (\delta + n)$ إذن $k > k_e$ وهي الحالة التي يتجه فيها رأس المال الفردي نحو التناقص وينتقل الدخل من النقطة y_2 إلى النقطة y_0 (كما يوضحه الشكل رقم 1-4).

2-1-1- دور مخزون رأس المال في النموذج :

يلعب ثبات نسبة العمل إلى رأس المال دورا هاما في تحقيق التوازن على المدى الطويل، بحيث تتجه الادخارات دائما إلى المعدل الذي يسمح بتحقيق رأس المال التوازني $k = k_e$ ، عند هذه النقطة يزداد النمو الاقتصادي بنفس وتيرة الزيادة السكانية n ، الشكل الموالي يقدم توضيحات أكثر :

الشكل رقم 1-5 : تحرك مخزون رأس المال في نموذج solow

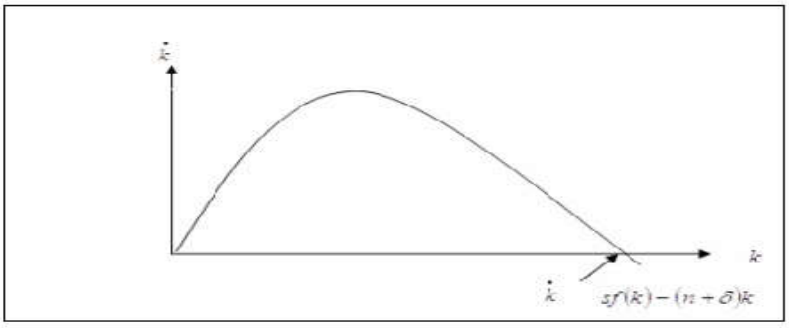

Source : **Philippe Darreau**, **le modèle néoclassique**, **université de LIM**,**p3**.

حسب المعادلة الأساسية الأخيرة لنموذج solow يتبين لنا بأن التغير في رأس المال Δk يتاسب عكسيا مع رأس المال k بحيث كل زيادة في رأس المال يصاحبها نقص في تغير رأس المال، وبما أنه يوجد تناسب طردي بين معدل نمو الإنتاج الفردي ونمو رأس المال، فبالتعدي نصل إلى العلاقة العكسية بين نمو رأس المال ونمو معدل الإنتاج الفردي، يمكننا الوصول إلى حالة الاستقرار عند الشرط : $\Delta k = 0$ ، من العلاقة السابقة نجد :

$$\Delta k = 0 \rightarrow sk^{\alpha} = k(\delta + n) \rightarrow s = \frac{k(\delta+n)}{sk^{\alpha}} \rightarrow \frac{s}{(\delta+n)} = k^{\alpha-1}$$

$$\rightarrow k_e = (\frac{s}{(\delta+n)})^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وبما أن : $y = k^{\alpha}$ فإن : $y_e = (\frac{s}{(\delta+n)})^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$

تمثل القيمة y_e قيمة الإنتاج الفردي في الحالة المستقرة (état stationnaire) ، ونظرا لكون القيم s,n, δ,α قيم ثابتة فإن قيمة y_e ، وتعطي كذلك المعادلة التناسب الطردي بين مستوى الادخار في بلد ما ودرجة النمو الاقتصادي لهذا البلد، فالبلدان ذات مستويات الادخار مرتفعة تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي (وهو ما يفسر تحقيق البلدان الأقل تطورا معدلات نمو منخفضة لانخفاض الفائض الرأسمالي فيها)، إضافة إلى التناسب العكسي بين معدل النمو السكاني ومعدل اهتلاك رأس المال ومعدل النمو الاقتصادي، فالبلدان ذات الكثافة السكانية العالية تحقق مستوى أقل من النمو الاقتصادي.

2-1-2- أثر الإدخار والنمو السكاني على النمو حسب نموذج solow:

حسب المعادلة الأساسية لنموذج solow فإن معدل الإدخار من شأنه أن يزيد من الإنتاج الفردي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، وذلك بواسطة الزيادة في قيمة الاستثمارات، غير أنه وعلى المدى الطويل وعند الوصول إلى حالة النمو المتوازن état de la croissance équilibrée لا يصبح للإدخار أي أثر في التسريع من وتيرة النمو ، حيث تبلغ كمية رأس المال للفرد أعلى قيمة و تكون التغير في نسبة النمو فيها معدومة.

الشكل رقم 1-6: أثر الإدخار على النمو

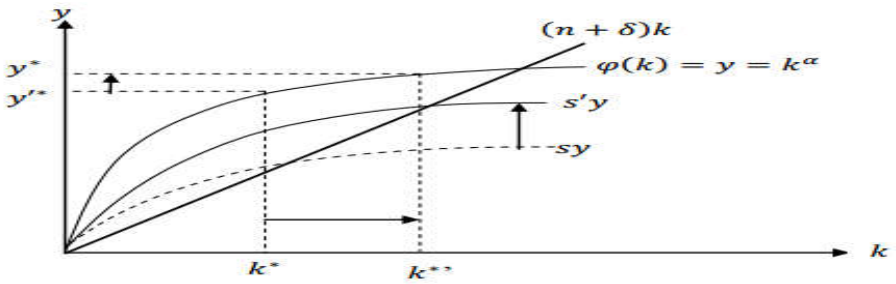

Source : voire : Philippe Darreau, Politique d'épargne, université de LIM,France, p2.

من خلال الشكل يظهر جليا بأن الزيادة في قيمة الإدخار بالإنتقال من S إلى S' يزيد من قيمة رأس المال للفرد باتجاه القيمة k^* نحو القيمة $\grave{k}^*$ ويزيح منحنى الاستثمار إلى الأعلى وهو ما يعطينا وضع إنتاجي في وضع توازني جديد أعلى من إنتاج الوضع التوازني الأول.

في المقابل يظهر النموذج كذلك الدور السلبي الذي يلعبه النمو الديمغرافي في الحد من معدل النمو الاقتصادي، يظهر هذا التأثير عند حالة الاستقرار حيث تؤدي الزيادة السكانية n إلى التقليل من نصيب الفرد من رأس المال k وذلك من أجل الحفاظ دائما على الوضع التوازني.

الشكل رقم 1–7 : أثر الزيادة الديمغرافية على النمو

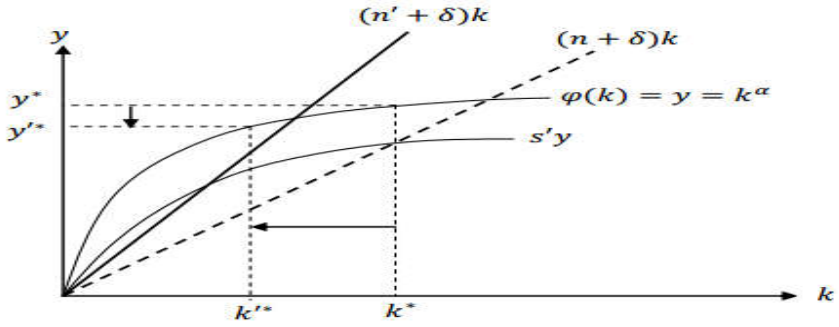

Source : Philippe Darreau, le modèle néoclassique, université de LIM,p3.

يظهر الشكل أن الزيادة في عدد السكان n يقابله التناقص في مخزون رأس المال للفرد باتجاه القيمة k^* نحو القيمة $\grave{k}^*$ مع تناقص في معدل النمو الاقتصادي.

هذه النتيجة التي توصل إليها solow تفسر حالات التفاوتات الموجودة بين المستويات المعيشية للدول، فالدول الفقيرة غالبا ما تتميز بمعدلات نمو سكاني مرتفعة ومعدلات متدنية من الإدخارات، في حين تمتاز الدول الغنية بمعدلات ادخار مرتفعة ومعدل نمو سكاني منخفض.

2-2- نموذج solow مع التقدم التقني :

إن مؤدى النموذج القاعدي لـ solow أن النمو الاقتصادي قد يصل إلى حالة من الاستقرار بحيث لا يمكن الزيادة عليه، غير أن الدراسات التجريبية قد أثبتت أن النمو لا يقف عند حد معين فهو مستمر في الزيادة، هذه الحالة قادت solow إلى التفكير في عامل آخر غير العمل ورأس المال قد يكون سببا في زيادة معدل الانتاج الفردي في دالة الإنتاج، هذا العامل اصطلح عليه في البداية باسم: الباقي (un résidu) ، يتمثل هذا الباقي في التقدم التقني الذي من شأنه أن يرفع من إنتاجية العمال ويولد لنا عمالة كفؤة.

يؤثر التقدم التقني على دالة الإنتاج من خلال الحالات الآتية :

- ✓ يساهم التقدم التقني في الرفع من إنتاجية العامل وتكون دالة الإنتاج : $Y = F(K, AL)$ ويكون التقدم التقني بذلك حياديا ومتغيرا خارجيا حسب harod
- ✓ يساهم التقدم التقني في الرفع من إنتاجية رأس المال وتكون دالة الإنتاج : $Y = F(AK, L)$، ويكون التقدم التقني بذلك حياديا ومتغيرا خارجيا حسب solow
- ✓ يساهم التقدم التقني في الرفع من إنتاجية دالة الإنتاج ككل: $Y = AF(K, L)$، ويكون التقدم التقني بذلك حياديا ومتغيرا خارجيا حسب Hicks

حسب النموذج الثاني الذي قدمه solow مع التقدم التقني فإن هذا الأخير يظهر تأثيره من خلال الرفع من مستوى فعالية اليد العاملة وتقدم دالة الإنتاج على النحو الآتي :

$$Y = f(K, AL) = K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}$$

يعتبر التقدم التقني A متغير خارجي ويتم تحديده خارج النموذج

تراكم رأس المالي يكون على النحو التي: $\Delta K = sY - \delta K \rightarrow \frac{\Delta K}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$

بقسمة دالة الإنتاج على L نتحصل على الإنتاج الفردي :

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L^{\alpha}L^{1-\alpha}} = K^{\alpha}A^{1-\alpha}$$

نسمي $\tilde{k}$ و $\tilde{y}$ دالتي رأس المال الفردي و الإنتاج الفردي بالنسبة إلى التقدم التقني بحيث :

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{k^{\alpha}A^{1-\alpha}}{A} = k^{\alpha}A^{-\alpha} = \frac{k^{\alpha}}{A^{\alpha}}$$

إذن : $\tilde{y} = \tilde{k}^{\alpha}$

معدل نمو رأسمال الفردي إلى التقدم الفني يصبح كالآتي :

$$\frac{\Delta\tilde{k}}{\tilde{k}} = \frac{\Delta \mathrm{k}}{\mathrm{k}} = \frac{\Delta \mathrm{L}}{\mathrm{L}} = \frac{\Delta \mathrm{A}}{\mathrm{A}}$$

نضع $\frac{\Delta \mathrm{A}}{\mathrm{A}} = g$ ويمثل معدل نمو التقدم التقني والمتمثل في زيادة فعالية اليد العاملة وهو قيمة ثابتة، $\frac{\Delta \mathrm{L}}{\mathrm{L}} = \mathrm{n}$ وهو معدل النمو السكاني : $\frac{\Delta\tilde{k}}{\tilde{k}} = s\frac{Y}{K} - (\delta + n + g)$

فإذا كان لدينا : $\frac{y}{\mathrm{k}} = \left(\frac{\mathrm{y}}{\mathrm{A}}\right)\left(\frac{\mathrm{A}}{\mathrm{k}}\right) = \tilde{y}\left(\frac{1}{k/A}\right) = \frac{\tilde{y}}{\tilde{K}}$

$$\frac{Y}{\mathrm{K}} = \left(\frac{\mathrm{Y}}{\mathrm{L}}\right)\left(\frac{\mathrm{L}}{\mathrm{K}}\right) = y\left(\frac{1}{K/_{L}}\right) = \frac{y}{k}$$

نجد : $\frac{Y}{\mathrm{K}} = \frac{y}{\mathrm{k}} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{K}}$

وبتعويض النسبة $\frac{\tilde{y}}{\tilde{K}}$ في مكان النسبة $\frac{Y}{\mathrm{K}}$ نجد ما يلي :

$$\frac{\Delta\tilde{k}}{\tilde{k}} = s\frac{Y}{K} - (\delta + n + g) \rightarrow s\,\tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g)$$

عند وضع الاستقرار يكون معدل نمو التراكم الرأسمالي إلى التقدم التقني معدوما أي :

$$\frac{\Delta\tilde{k}}{\tilde{k}} = s\frac{Y}{K} - (\delta + n + g) = 0$$

ومنه نتحصل على معدل رأس المال بالنسبة للتقدم التقني على المدى الطويل :

$$\tilde{k}_{\mathrm{e}} = \left(\frac{s}{(\delta+g+n)}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

ونتحصل كذلك على معدل الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني على المدى الطويل كما يلي :

$$\tilde{y}_{\mathrm{e}} = \left(\frac{s}{(\delta+g+n)}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

وهي نفس النتيجة المتحصل عليها في النموذج الأول بإضافة معدل نمو التقدم التقني g، بحيث أن الدول المتقدمة تتميز بمعدلات إدخار مرتفعة و معدل نمو سكاني منخفض مع زيادة في التقدم التقني وهو ما يفسر معدلات الناتج الفردي المرتفعة لهاته البلدان على عكس الدول الفقيرة.

الشكل الموالي يوضح المنحنى التوازني لنموذج solowمع التقدم التقني [1]

[1] Philippe Darreau, Croissance et politique économique, 1 er Edition, édition de Boeck Université, Belgique,2003 , PP 33-34.

الشكل رقم 1-8: منحنى solowمع التقدم التقني

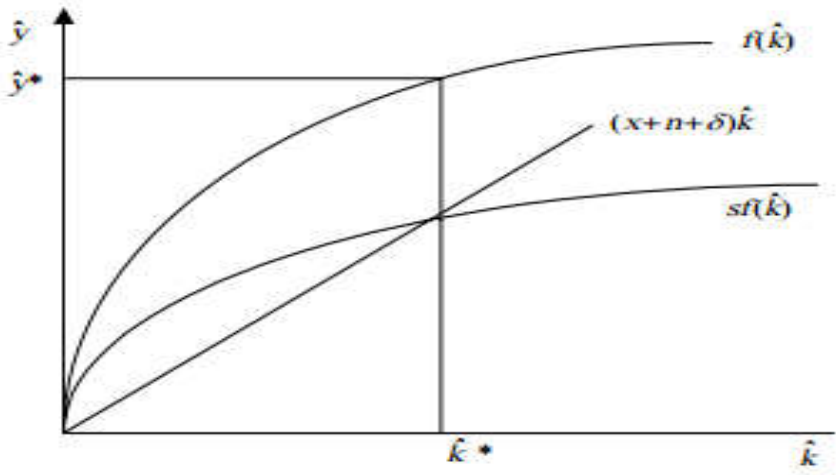

Source : Philippe Darreau, le modèle néoclassique, université de LIM,p3.

يمثل المنحنى $sf(\tilde{k})$ الإستثمارات المحققة ، بينما يمثل المستقيم $(x+n+\delta)\tilde{k}$ الاستثمارات (أو الناتج) الفردية المطلوبة حتى تكون قيمة العمالة الكفئة ثابتة، نميز من خلال المنحنى ثلاث حالات :

- ✓ على يمين $\tilde{k}_*$ يكون لدينا : $sf(\tilde{k}) < (x+n+\delta)\tilde{k}$ وتكون قيمة الاستثمارات المحققة أقل من قيمة الاستثمارات المطلوبة، في هذه الحالة يتجه رأس المال الفردي الفعال إلى التناقص $\Delta\tilde{k} < 0$.
- ✓ على يسار $\tilde{k}_*$ يكون لدينا : $sf(\tilde{k}) > (x+n+\delta)\tilde{k}$ وتكون قيمة الاستثمارات المحققة أكبر من قيمة الاستثمارات المطلوبة، في هذه الحالة يتجه رأس المال الفردي الفعال إلى التزايد $\Delta\tilde{k} > 0$.
- ✓ عند النقطة $\tilde{k}_*$ يكون لدينا : $sf\left(\tilde{k}\right) = (x+n+\delta)\tilde{k}$ وتكون قيمة الاستثمارات المحققة تساوي قيمة الاستثمارات المطلوبة، في هذه الحالة يكون رأس المال الفردي الفعال ثابت $\Delta\tilde{k} = 0$.

تتمثل أهم النتائج المستخلصة من نماذج solow فيما يلي :

- ✓ حسب المعادلة الأساسية للنموذج فإن النمو يتأثر بأربع عوامل هي : معدل النمو السكاني n، معدل اهتلاك رأس المال δ ،معدل الإدخار S والتقدم التقنيg .
- ✓ يقترب الاقتصاد ككل من حالة الثبات على المدى الطويل.
- ✓ يعزى تباطؤ النمو الاقتصادي لبعض الدول حسب solow إلى قلة مستويات الإدخار وزيادة عدد السكان.
- ✓ نموذج النمو لـ solow يفسر بمتغيرات خارجية التقدم التقني والنمو السكاني وبالتالي فإنه لم يعط لنا تفسيرا واضحا عن مصدر النمو الاقتصادي (وهو دافع البحث في النظريات الحديثة للنمو).

2-2-1- حتمية تقارب الاقتصاديات convergence في نموذج solow :

تحليل نموذج solowللنمو الاقتصادي يقودنا إلى القول بأنه على المدى الطويل سوف تتقارب معدلات النمو الاقتصادي لجميع البلدان، حيث أن تواجد مستوى الأداء الاقتصادي لدولة ما عند حد معين يقل فيه معدل رأس المال للعامل عن معدل وضع الاستقرار سيدفع بالإقتصاد أكثر للتحسن، فتكون الزيادة في مستوى التراكم الرأسمالي أكثر من الزيادة السكانية وذلك بغية الوصول إلى نقطة الاستقرار، والعكس صحيح إذا كان مستوى الأداء الاقتصادي لبلد ما يفوق الوضع التوازني، بحيث تكون نسبة رأس المال للعامل تفوق المقدار التوازني، في هذه الحالة سيتجه الاقتصاد إلى التراجع إلى وضع الاستقرار ، وهو ما يفسر حالة التقارب بين اقتصاديات الدول حسب solow.

الشكلين الموالين يوضحان حالتي التقارب المطلق والشرطي بين اقتصاديات الدول :

الشكل رقم 1–9: التقارب المطلق والشرطي

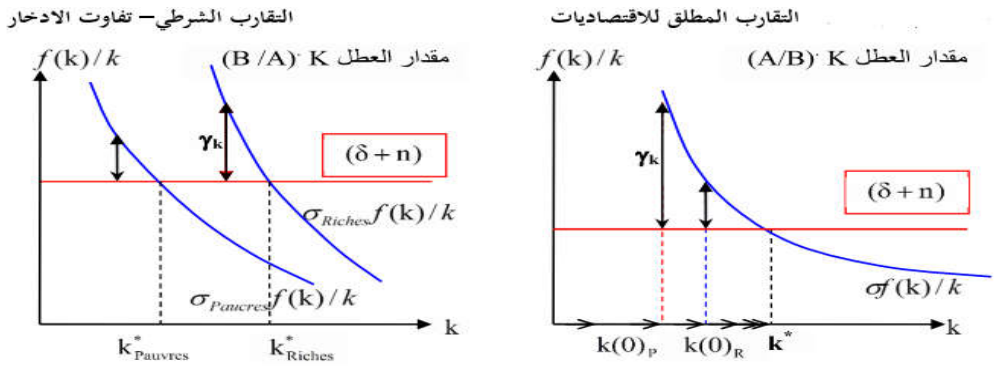

Source : Philippe Darreau darreau, Le modèle néo classique, Op Cit, p8.

يوضح الشكل على اليمين التقارب المطلق لاقتصاديات الدول الفقيرة والدول الغنية مع تماثل في معدل الإدخار وتباين في حصة كل فرد من رأس المال، يتجه كل من الاقتصادين إلى الوضع التوازني k^* لكن بوتيرتين مختلفتين، حيث تحقق الدول الفقيرة معدلات إنتاجية كبيرة وتتسارع بصفة أكبر من الدول الغنية نحو الحالة التوازنية وذلك نظرا لأن المستوى الإنتاجي الابتدائي لها كان ضعيفا، كلى الاقتصادين يتقارب في النهاية نحو الوضع التوازني.

يوضح الشكل على اليسار التقارب الشرطي convergence conditionnée لاقتصاديات الدول الفقيرة والدول الغنية تفاوتا في الادخار بين اقتصاديات البلدان الغنية والفقيرة وهي الحالة الأكثر واقعية، تحقق الدول الغنية معدلات نمو مرتفعة أكثر من الفقيرة مع تقارب نسبي على المدى الطويل بين الاقتصادين.

المبحث الثالث : نماذج النمو الحديثة

لقد لاقى النموذج النيوكلاسيكي للنمو انتقادات عدة، كما أثبت محدوديته في تفسير بعض حالات النمو الاقتصادي لبعض البلدان، هاته الانتقادات كانت فيما بعد حجر الأساس لبناء توجه اقتصادي جديد لنظريات النمو عرفت بنماذج النمو الداخلي، تمثلت أهم تلك الانتقادات فيما يلي :

- ربط النمو الاقتصادي بالتقدم التقني مع اعتبار هذا الأخير متغير خارجي يحدد خارج النموذج، معنى ذلك عدم القدرة على إعطاء تفسير واضح ومقنع لكيفية حدوث النمو الاقتصادي، فحسب solow فإن التقدم التقني معطى خارجي مجهول الأسباب un tombé du ciel.
- قانون التقارب الاقتصادي بين البلدان الفقيرة والغنية الذي قدمه solow غير واقعي وغير مطابق للتطورات الاقتصادية التي حدثت فيما بعد كما نص على ذلك (1988) lucas [1] ، فمع بداية السبعينيات زادت الفجوة بين اقتصاديات الدول مع تباطؤ في وتيرة الاستدراك ralentissement de processus de rattrapage.
- قانون تناقص غلة عوامل الإنتاج كان أحد أهم انتقادات نماذج النمو الحديثة لنموذج solow، ففي إطار البحث عن نموذج للنمو الاقتصادي دائم ومستديم croissance durable كان لابد من فض هاته الفرضية واقتراح ثبات هاته العوائد بدل من تناقصها.
- تقود نظرية solow إلى حدوث نمو اقتصادي مرحلي croissance economique transitoire لغاية بلوغ مرحلة الاستقرار الاقتصادي، بعدها لا يمكن التنبؤ بوضع النمو الاقتصادي تبعا لارتباطها بالتغير في مستوى التكنولوجيا والتي تتحدد خارج النموذج ولا يمكن تحديد مصادرها، ومن دونها هذا العامل الخارجي قد نصل إلى مرحلة النمو الصفري.

[1] Eric Bosserelle, Op Cit, p66.

- إهمال دور السياسات الاقتصادية للدولة وتأثيرها على النمو الاقتصادي، حيث أن النموذج النيوكلاسيكي للنمو وتبعا للنظرية الكلاسيكية يركز بشكل أكبر على آلية السوق في حدوث نمو اقتصادي متوازن، فكل سياسة اقتصادية كلية تتبعها الدولة كالتقليص من النفقات العامة أو الزيادة في الضرائب لا تؤثر على النمو، وهو ما كان محل جدل واسع لدى العديد من الباحثين.

هاته المحدودية التي أثبتها النموذج النيوكلاسيكي في تفسيره للنمو الاقتصادي قادت عددا من الباحثين فيما بعد إلى البحث عن كيفية تجاوز هاته العقبات والوصول إلى نموذج اقتصادي لنمو دائم ومستديم، تركزت معظم الأبحاث حول فكرة جوهرية تمثلت في البحث عن أسباب ومصادر التقدم التقني وإدخاله ضمن النموذج ليصبح متغيرا داخليا، لذلك عرفت هاته النماذج باسم نظريات النمو الداخلي أو الذاتي، إضافة إلى فكرة جوهرية أخرى تمثلت في محاولة إقحام دور الدولة كمؤثر في النمو الاقتصادي عن طريق سياستها الإنفاقية. سنتناول في هذا الجزء عدد من النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي ابتداء من نموذج AK (Rebelo 1991) باعتباره أسهل النماذج، ثم نموذج (1986,1990) Romer وأهمية البحث والتطويرR&D ، نموذج (1988) lucas ورأس المال البشري وأخيرا نموذج (1990) barro ودور النفقات الحكومية. إضافة إلى نماذج أخرى كنموذج Heplman et Grossman 1991 ونموذج (1992) witt et Aghion .

كل هذه النماذج تركز على مبدأ التراكم وتوسيع دائرة رأس المال لتشمل : رأس المال المادي ، رأس المال البشري، رأس المال التكنولوجي، رأس المال العمومي، كما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم 1-10 :مستويات الإستثمار

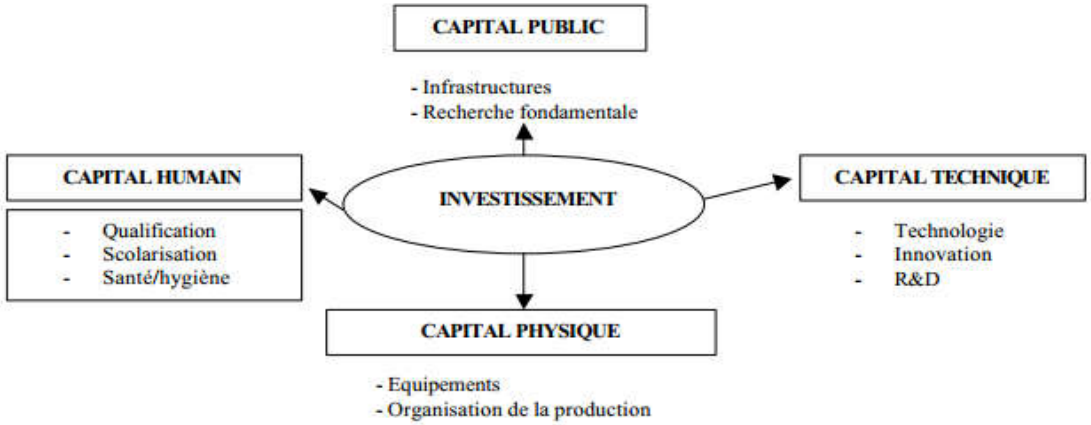

Source : Guellec Dominique et Ralle Pierre, les nouvelles théories de la croissance, édition la découvert, paris, 1996, p 13.

المطلب الأول : نماذج AK و Romer(1986-190)

1- نموذج AK :

Rebelo وفي سنة 1991 قدم نموذجا للنمو الاقتصادي مبني على النموذج النيوكلاسيكي لكن مع إلغاء فرضية تناقص غلة رأس المال، حيث تقدم دالة الإنتاج حسب الشكل التي [1]:

$$Y = AK$$

حيث : Y: يمثل مستوى الإنتاج

K: مخزون رأس المال

A: الكمية المنتجة عن طريق وحدة واحدة من رأس المال وهي قيمة ثابتة

[1] Gregory N.Mankiw, macroéconomie, 6em édition, édition de boeck supérieur, 2013, p 296.

دالة الإنتاج هذه لا تمتاز بخاصية تناقص الغلة كما في نموذج solow بل كل وحدة إضافية من رأس المال ستنتج وحدة إضافية من A من الإنتاج وذلك من أجل مخزون معطى لرأس المال ، وهو الفرق الجوهري مع دالة الإنتاج للنموذج النيوكلاسيكي.

تعطى معادلة تراكم رأس المال بنفس الشكل المستعمل في نموذج solow كما يلي :

$$\Delta K = sY - \delta$$

حيث أن التغير في مخزون رأس المال ΔK يساوي الأستثمار sY منقوص منه اهتلاك رأس المال δK

بجمع المعادلتين السابقتين نحصل على :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta K}{K} = sA - \delta$$

هاته المعادلة الأخيرة تعبر عن معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل وهي عبارة عن دالة في معدل الإدخار حيث نلاحظ أنه ما دام $sA > \delta$ فإن الاقتصاد ككل سينمو بشكل لا نهائي حتى من دون فرضية التقدم التقني كمتغير خارجي. نلاحظ كذلك من خلال المعادلة بأن معدل الإدخار ومنه معدل الاستثمار هما المحددين الرئيسيين لضمان نمو اقتصادي بشكل دائم ومستمر وذلك خلافا لنموذج solow الذي لا يلعب فيه معدل الإدخار سوى دور مؤقت ومرحلي بدفع مستوى الإقتصاد نحو المرحلة التوازنية، ليصبح فيما بعد التقدم التقني هو الوحيد القادر على دفع الاقتصاد للنمو من جديد. الشكل الموالي يوضح التمثيل البياني لنموذج AK :

الشكل رقم 1-11 : نموذجAK

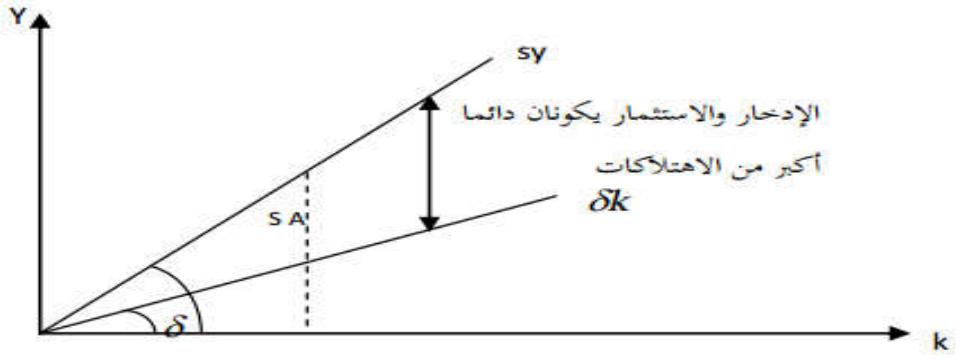

Source : Michael Burd, charles Wyplosz, "Macroéconomie une perspective europienne",3 ème édition, tradictiak de la 3ème par Jean Haroud deboeck, p58

الاقتصادي الأمريكي G.Mankiw تسائل عن مدى عقلانية إلغاء فرضية تناقص غلة رأس المال K في هذا النموذج، مجيبا عن ذلك بحسب ما يمكن إدراجه تحت مسمى رأس المال K في دالة الإنتاج ، فإذا اعتبرنا بأن K تمثل فقط رأس المال المادي (كما في النماذج التقليدية) والمتمثل أساسا في التجهيزات فمن الطبيعي جدا افتراض مبدأ تناقص الغلة، في حين أن نظريات النمو الداخلي قد أعطت تفسيرات أوسع لرأس المال K لتعطي أكثر قابلية لفرضية ثبات غلة رأس المال ، بإدخال مفاهيم عدة لرأس المال كالجانب المعرفي، الإبداع العلمي والتكنولوجي ...الخ والتي من شأنها أن تزيد في إنتاجية رأس المال وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل .[1]

[1]Voir : Gregory N.Mankiw, Op Cit, P297.

2- نموذج (**Romer(1986,1990** :

يعد النموذج الذي قدمه (Romer(1986 أول مساهمة حقيقية لبناء النظرية الجديدة للنمو الاقتصادي من خلال تركيزه على التراكم المعرفي Accumulation des conaissances وأثره في زيادة الرقي التقني وبالتالي استدامة النمو الاقتصادي، تعود الجذور الأولى لفكرة Romer حول المعرفة إلى Adam smith ونظرية تقسيم العمل والتخصص، فحسب سميث فإن التخصص في العمل سيسمح للعامل بتحصيل معارف وخبرات إضافية حول موقع عمله مما سيزيد حتما في إنتاجيته وهو ما سوف ينعكس إيجابا على الإنتاج والإنتاجية الكلية. Arrow ومن خلال مقاله المشهور عن التعلم بالممارسة الذي نشره سنة 1962 أشار إلى أن آلية التعلم عن طريق التجربةlearning by doing تمثل مصدر مهم للرقي التقني وذلك راجع إلى أن التطور التكنولوجي على المدى الطويل مرتبط مباشرة بتراكم الخبرات والتجارب ما يجعل من النمو الاقتصادي آلية تراكمية ، وهو ما يجعل نموذج Romerمستمد بشكل أساسي من نموذج Arrow [1]مع إضافة بعض التعديلات والتأكيد كذلك على دور الوفورات الإيجابية les externalités positives التي يحدثها النمو الاقتصادي في قطاع معين، لتستفيد منها باقي القطاعات و من ثم الاقتصاد ككل. تدور فكرة نموذج (1986) romer حول أن تكوين رأس المال المادي والاستثمار فيه لمؤسسة ما سوف يؤدي إلى الزيادة في المستوى الإنتاجي لهاته المؤسسة إضافة إلى تحسين إنتاجية قطاعات ومؤسسات أخرى بفعل هاته الوفورات الإيجابية الناتجة عن التحسن التكنولوجي في المؤسسة [2]، مصدر هذا التحسن هو الخبرة التي اكتسبها العمال نتيجة الممارسة.

الفرضيات :

قدم Romer مجموعة من الفرضيات بين يدي نموذجه للنمو الداخلي :

- الرقي التقني متغير داخلي ويعد في قلب نموذج النمو الاقتصادي.

[1] Voir : Paul romer, progrès technique endogène, annales d'économie et des statistiques, N22,1991,pp7-8.
[2] [2] Eric Bosserelle, Op Cit, p77.

- يرتبط الرقي التقني بأعمال البحث والتنمية المنجزة (R &D) في المؤسسة.
- إنتاج المعرفة والأفكار مصدر للرقي التقني ويكون من طرف أشخاص هدفهم تحقيق أرباح.
- حالة المنافسة غير التامة نتيجة حالة الاحتكار للأفكار الجديدة والاختراعات.
- التعلم بالتمرن : من خلال هذه الفرضية، فإن المعارف والأرباح تأتي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، بحيث أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري تحدث فعالية في الإنتاج.
- المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعة جماعية، تسمح لها بالاندماج في سوق المعلوماتية مع مختلف المؤسسات الأخرى،كما أن هناك أثر ايجابي للخبرة في تطبيق المعرفة التكنولوجية والتي تعتبر سلعة جماعية، لان جميع المؤسسات تسعى لتحقيق تكاليف تطبيق معدومة من خلال ميكانيزمات نشر المعلومة.

بناء النموذج الرياضي :

كما قدمنا سابقا فإن Romer قد اعتمد في تحليله الرياضي للنمو على نفس الخصائص الفنية لدالة الإنتاج النيوكلاسيكية مع إلغاء فرضية تناقص غلة رأس المال، وذلك عن طريق التراكم المعرفي الذي يتولد لدى العامل نتيجة للتعلم عن طريق الممارسة والذي قد يكون مكلفا في البداية على المؤسسة، لكنه يوفر لباقي المؤسسات وفورات إيجابية يسمح لها بالحفاظ على إنتاجية حدية ثابتة لرأس المال، تقدم دالة الإنتاج كما يلي [1] :

$$y_{it} = (k_{it})^{1-\beta}(A_t l_{it})^{\beta}$$

حيث : y_{it} تمثل إنتاج المؤسسة i في الفترة الزمنية t

k_{it} يمثل رأس المال المستخدم من طرف المؤسسة i في الفترة الزمنية t

l_{it} يمثل الكمية المستخدمة من العمل من طرف المؤسسة i في الفترة الزمنيةt

[1] Ahmed zakane, dépenses publiques productives, croissance a long terme et politique économique, essai d'analyse économétrique appliquée au cas d'Algérie, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger, 2002-2003, p102.

A_t يمثل كمية المعرفة المكونة من طرف كل المؤسسات خلال فترة زمنية t و المرتبطة برأس المال الإجمالي لكافة المؤسسات وتقدم بالعلاقة الرياضية الآتية :

$$A_t = A^{\frac{1}{\beta}}(\sum_{I=1}^{\mathrm{I=n}} \mathrm{k_{it}})^{\alpha}$$

وتعتبر A قيمة ثابتة

من المعادلتين السابقتين يمكننا استخراج دالة الإنتاج للمؤسسة i كما يلي :

$$y_{it} = (k_{it})^{1-\beta}\left[A^{\frac{1}{\beta}}(\sum_{I=1}^{\mathrm{I=n}} \mathrm{k_{it}})^{\alpha} l_{it}\right]^{\beta}$$

وعلى افتراض أن كميات رأس المال والعمل متساوية في جميع المؤسسات فإن الإنتاج الكلي للإقتصاد يكتب كما يلي :

$$\sum_{I=1}^{\mathrm{I=n}} y_{\mathrm{it}} = \left(\sum_{I=1}^{\mathrm{I=n}} \mathrm{k_{it}}\right)^{1-\beta}\left[A^{\frac{1}{\beta}}\left(\sum_{I=1}^{\mathrm{I=n}} \mathrm{k_{it}}\right)^{\alpha} \sum_{i=1}^{i=n} l_{it}\right]^{\beta}$$

$$= \left(\sum_{I=1}^{\mathrm{I=n}} \mathrm{k_{it}}\right)^{1-\beta} \mathrm{A}\left(\sum_{I=1}^{\mathrm{I=n}} \mathrm{k_{it}}\right)^{\alpha\beta}\left(\sum_{i=1}^{i=n} l_{it}\right)^{\beta}$$

ويصبح لدينا :

$$\sum_{I=1}^{\mathrm{I=n}} y_{\mathrm{it}} = \mathrm{A}\left(\sum_{I=1}^{\mathrm{I=n}} \mathrm{k_{it}}\right)^{1-\beta+\alpha\beta}\left(\sum_{i=1}^{i=n} l_{it}\right)^{\beta}$$

وبما أن : $\sum_{I=1}^{\mathrm{I=n}} y_{\mathrm{it}} = Y_{\mathrm{t}}$ يمثل الإنتاج الكلي للإقتصاد

$\sum_{I=1}^{\mathrm{I=n}} k_{\mathrm{it}} = \mathrm{K_t}$ يمثل رأس المال الكلي للإقتصاد انطلاقا من دالة الإنتاج الكلية للإقتصاد وباشتقاقها بالنسبة لرأس المال نجد : $\sum_{I=1}^{\mathrm{I=n}} l_{\mathrm{it}} = \mathrm{L_t}$ ويمثل العمل الكلي

ومنه يمكننا كتابة الصيغة النهائية لنموذج Romer بالشكل الآتي :

$$Y_t = A(K_t)^{1-\beta+\alpha\beta}(L_t)^{\beta}$$

وباشتقاق دالة الإنتاج الجزئية لمؤسسة i بالنسبة لرأس المال k نتحصل على العائد الحدي الخاص لرأس المال r_{it} كما يلي :

$$r_{it} = (1-\beta)(k_{it})^{-\beta}(A_t l_{it})^{\beta}$$

وبتعويض قيمة A_t في المعادلة الأخيرة نجد :

$$r_{it} = (1-\beta)AL_t^{\beta}K_t^{\beta(\alpha-1)}$$

في حين يمكننا حساب العائد الحدي الإجتماعي لرأس المال انطلاقا من اشتقاق دالة الإنتاج الكلية للإقتصاد بالنسبة لرأس المال k فإننا نتحصل على ما يلي :

$$r_t = (1-\beta+\alpha\beta)AL_t^{\beta}K_t^{\beta(\alpha-1)}$$

من خلال إجراء مقارنة بسيطة بين العائد الحدي الخاص لرأس المال r_{it} والعائد الحدي الإجتماعي لرأس المال r_t فإنه يبدو جليا أن :

$r_t > r_{it}$ لأن $(1-\beta+\alpha\beta) > (1-\beta)$

يفسر ذلك بأن باقي القطاعات والمؤسسات أو الاقتصاد ككل يستفيد من الوفورات الإيجابية *les externalités positives* التي ينتجها التراكم المعرفي على مستوى المؤسسة والتي تؤدي إلى تحسن في الأداء الاقتصادي للبلد ككل.

الحالات الممكنة لدالة الإنتاج الكلي في نموذج *Romer (1986)* :

نلاحظ أن نموذج النمو الذي قدمه *Romer* عبر دالة الإنتاج السابقة مرتبط أساسا بالقيمة : $(1-\beta+\alpha\beta)$ بافتراض ثبات عامل رأس المال، وعليه يمكننا التمييز بين الحالات الآتية :

- الحالة الأولى : $\alpha > 1$ توافق هذه الحالة العوائد الحدية الموجبة لعوامل الإنتاج، وبالتالي يستمر النمو الإقتصادي وينمو على المدى الطويل.

- الحالة الثانية : $\alpha = 1$ في هذه الحالة نكون أمام دالة الإنتاج بعوامل إنتاج ذات عوائد ثابتة، ويتجه النمو الاقتصادي إلى التزايد بمعدل ثابت.
- الحالة الثالثة : $\alpha < 1$ في هذه الحالة تتجه إيرادات عوامل الإنتاج المتراكمة نحو التناقص ويتوقف النمو الإقتصادي لا محالة مع الزمن نتيجة لأن الوفورات الخارجية التي يوفرها التراكم المعرفي لا تغطي التناقص في العوائد الحدية الخاصة لرأس المال، فيستمر التناقص لغاية بلوغ المستوى الصفري.

إن أهم ميزة يختص بها نموذج *Romer (1986)* تتمثل في إمكانية إلغاء فرضية تناقص غلة رأس المال المادي من خلال إدخال الجانب الفني والتراكم المعرفي كمتغير للنموذج والذي بإمكانه الرفع في مستوى الإنتاج و الإنتاجية للإقتصاد من خلال الوفورات الخارجية، وهي الإمتيازات والعوائد الممكن تحصيلها من الإقتصاد ككل نتيجة التطور المعرفي والإبداع المحقق في قطاع أو مؤسسة واحدة. جدير بالذكر أن هاته الوفورات الخارجية تحدث بإحدى آليتين اثنتين هما :

- الآلية الأولى عن طريق نشر المعرفة ما بين المؤسسات *learning spillover*
- الآلية الثانية عن طريق إيجاد تكامل تكنولجي ما بين المؤسسات والأنشطة *technological spillover*.

نموذج *Romer (1990)*:

في مقال نشره *Romer* سنة 1991 بعنوان " الرقي التقني الداخلي" قدم فيه نقلتين نوعيتين لنظريات النمو الاقتصادي، تتمثل الأول في إمكانية تحقيق نمو دائم وذلك بالتخلي عن التركيز فقط على الجانب المادي بالزيادة في عدد الوحدات المنتجة من السلع، حيث اقترح اعتبار النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في تنوع السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية، وذلك انطلاقا من فكرة أن المادة محدودة بينما الإنسان لديه قدرات غير محدودة للمزج والتوليف بين الكميات لزيادة هذا التنوع من السلع. بينما تتمثل النقلة النوعية الثانية في أن المبدعين يستفيدون جراء اختراعاتهم وإبداعاتهم عن طريق الحصول على وضع احتكاري غير تنافسي، هذه الفكرة الثانية جعلتنا نخرج من إطار المنافسة المفترض في النموذج النيوكلاسيكي.

حسب *Romer* فإن أحد أهم مصادر النمو الاقتصادي هو قدرة التقدم التقني على تنويع السلع المنتجة مع قدرة المؤسسات ومعرفتها لإنتاج سلع متنوعة، بحيث أن الزيادة في تنوع المنتجات والتخصص ما هي إلا نتيجة للتعلم عن طريق الممارسة والتي تقع داخل القطاع الإنتاجي، وهي الآن محصلة لنشاطات البحث والتنمية، من هنا قام *Romer* بإدراج قطاع البحث والإبداع التكنولوجي داخل هيكل تخصيص الموارد.

يرى *Romer* بأن المعرفة سلعة عامة، أي ليست قابلة للمنافسة، فمخزون المعرفة يدخل مباشرة في إنتاج المعارف الجديدة من واقع أن لكل باحث الحق في الاطلاع على اكتشافات غيره من الباحثين الحاليين والماضيين لإنجاز بحوثه، وتعتبر التكلفة المتصلة باستخدام هذا المخزون من المعرفة تكلفة محدودة للغاية (الاشتراك في الآلات المتخصصة، شراؤها، تصوير المقالات أو البحوث ... الخ). لكن الشركات ينبغي عليها أن تدفع كي تكتسب الحق في إنتاج السلع الجديدة المكتشفة. ويتم تأطير ذلك من خلال براءات الاختراع التي تجعل المعرفة أشبه بالسلعة الخاصة التي يحظر قانونا استخدامها مباشرة دون دفع ثمنها. وبذلك يحقق إنتاج المعارف نوعين من الإيرادات: إيرادات خاصة (تتمثل في بيع براءات الاختراع)، وإيرادات جماعية أعلى من الإيرادات الخاصة نظرا لما تؤدي إليه من آثار خارجية، ومن هذا المنطلق فان المساعدات التي تقدمها الدولة للبحوث تعتبر فعالة، نظرا لأنها تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي [1].

[1] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 52.

تقديم النموذج:

يتضمن النموذج ثلاث قطاعات[1] : قطاع إنتاج السلع النهائية مع منافسة تامة، قطاع منتج لمختلف السلع المتعلقة برأس المال المادي (سلع وسيطية) في وضع المنافسة الاحتكارية، قطاع البحث والذي يكون فيه الباحثين في وضع احتكاري نتيجة لامتلاكهم أفكارا ذات طبيعة غير تنافسية.

أ- قطاع إنتاج السلع النهائية :

تقدم دالة الإنتاج بالشكل الآتي : $Y = H_y^{\alpha} L^{\beta} \int_0^A x(i)^{1-\alpha-\beta} di$

حيث : Y تمثل الكمية المنتجة من السلع النهائية، L يمثل كمية العمل المكرسة للإنتاج، H_{Y} تمثل حصة مخزون رأس المال البشري المخصص لإنتاج السلع، H_A تمثل حصة مخزون رأس المال البشري المخصص للبحث حيث : $H_{\mathrm{Y}+}\mathrm{H_A} = \mathrm{H}$

A يمثل عدد السلع الرأسمالية المتوفرة وهو في نفس الوقت مؤشر لقياس مستوى المعرفة للمجتمع ككل.

$x(i)$ تمثل الكمية المستعملة من رأس المال المادي المتنوع، من خلال شكل الدالة المقترحة لـ *Dixit-Stiglitz* يمكننا طرح الملاحظات الآتية :

- رأس المال المادي في دالة الإنتاج ليس موحدا *homogéne* بل متنوع *varié* (استمرارية في استعمال سلع رأسمالية متنوعة من 0 إلى A نوع، حيث A تتغير عبر الزمن.
- الإنتاجية الحدية لكل سلعة رأسمالية مستقلة عن باقي السلع الرأسمالية، وهو ما يجعل كل سلعة رأسمالية مستعملة في النموذج ذات إنتاجية موجبة، وهذا على خلاف نموذج Aghion et Howitt (1992) ونظرية destruction créatrice والذي ينص على أن كل اختراع يلغي الاختراعات السابقة ويجعل إنتاجيته صفرية.

[1] Philippe Darreau, Croissance et politique économique, Op Cit, PP 33-34.

- يحدث التقدم التقني حسب الدالة في شكل زيادة وتنوع في عدد السلع الرأسمالية A والناتجة عن المعرفة و التكنولوجيا.
- في الوضع التوازني الجهات المحتكرة للأفكار والمعرفة تقوم بإنتاج كميات متماثلة من السلع الرأسمالية :

$$x(i) = x$$

وتصبح دالة الإنتاج المبسطة بالشكل الآتي : $Y = H_y^{\alpha} L^{\beta} A X^{1-\alpha-\beta}$ و الاقتصاديات السلمية ثابتة بالنسبة لكميات عوامل الإنتاج L و H ،كما أن أي زيادة في تنوع السلع الرأسمالية من شأنه أن يرفع الإنتاج الكلي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، هذا التنوع في إنتاج سلع رأسمالية متنوعة يضمن عدم تناقص الغلات لرأس المال ويجعل النمو الاقتصادي ينمو بشكل داخلي *auto entretenu*

ب- قطاع إنتاج السلع الوسيطية :

يقوم هذا القطاع بإنتاج مجموع من السلع الرأسمالية (كالتجهيزات والآلات الصناعية) وتأجيرها لقطاع إنتاج السلع النهائية،وتحت الفرضيات الآتية : السلع الرأسمالية المنتجة قابلة للإحلال فيما بينها، ويتم إنتاجها من طرف منتج وحيد والذي يكون في وضع احتكاري نسبي، كما يقوم هو بتحديد أسعار هاته السلع لتعظيم أرباحه، تجدر الإشارة إلى أن منتجي السلع الرأسمالية وحتى يستفيدوا من الحالة الاحتكارية لا بد لهم من شراء براءات الاختراع من قطاع البحث.

دالة إنتاج السلع الوسيطية تقدم بنفس الشكل الذي قدمنا به دالة إنتاج السلع النهائية، وذلك بأسعار نسبية، فمن أجل إنتاج سلعة رأسمالية $x(i)$ فعلى المنتج أن يستعمل كمية من عوامل الإنتاج والتي ستستعملها nوحدة من وحدات السلع النهائية المنتجة باستعمال هاته السلعة الرأسمالية، إنتاج رأس المال المتنوع المنتج في هذا القطاع يقدم بدلالة السلع الاستهلاكية بالشكل الآتي :

$$K = \mu \int_0^A x_i di \rightarrow K = \mu A x \; si \; x_i = x$$

ج- قطاع البحث :

يهتم قطاع البحث باختراع المزيد من طرق إنتاج و أفكار لإنتاج السلع الرأسمالية المتنوعة والمضافة إلى الأنواع الموجودة، هذا الاستمرار في ابتكار هاته الأنواع هو ما سيضمن استمرارية في الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي، يقاس إنتاج هذا القطاع بعدد الأنواع من السلع الرأسمالية التي تم ابتكارها Da. المادة الخام المستعملة في الإنتاج في هذا القطاع تتمثل في رأس المال البشري المخصص للبحث H_{A} وبالتالي تقدم دالة إنتاج قطاع البحث على النحو الآتي :

$$\mathrm{d_A} = \sigma \mathrm{H_A A}$$

ترتبط دالة إنتاج في قطاع البحث $\mathrm{d_A(t)}$ بعدد أنواع السلع الرأسمالية الموجودة A(والتي تمثل كذلك معرفة المجتمع ككل وهي مدخل غير تنافسي) وبمخزون رأس المال البشري $\mathrm{H_A}$. الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري حسب المعادلة السابقة هي دالة متزايدة في المعرفة المجتمعية التي للجميع الحق في الحصول عليها وتعطى كما يلي : $PmH_A = \sigma A$ وهذا معناه تحصيل المزيد من التقدم مع الوقت و إنتاج المزيد من المعرفة والأفكار الإبداعية : $\frac{dA}{\mathrm{A}} > 0$.

الإيرادات الكلية التي يحققها الباحثون في اللحظة t تساوي عدد براءات الإختراع المنتجة حديثا $d_{\mathrm{A}}(\mathrm{t})$ ضرب سعر بيع براءات الإختراع $brevet$ P_{A} وتعطى دالة إيرادات القطاع كما يلي: $\pi r = P_A d_{\mathrm{A}}(\mathrm{t}) - wH_A$

كخلاصة يمكن القول بأن النموذج الذي قدمه $Romer$ يعتبر أول محاولة جادة وممنهجة لجعل النمو الاقتصادي آلية داخلية يمكن تحقيقه بمعدلات متزايدة عبر الزمن وذلك عن طريق توسيع دائرة رأس المال لتشمل التراكمات المعرفية ورأس المال التكنولوجي والتي من شأنها أن تحافظ على الأقل على عوائد ثابتة أو متزايدة لرأس المال وهو ما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية لأي دولة بتحقيق نمو اقتصادي دائم ومستديم.

المطلب الثاني : نماذج barro(1990) و Lucas (1990)

1- نموذج *lucas* :

تبعا لنفس الخط الذي وضعه *Romer* في محاولته لوضع آلية لنمو داخلي والقضاء على فرضية تناقص عوائد عوامل الإنتاج قدم *lucas(1988)* نموذجه للنمو الداخي بتركيزه على الدور البارز والأساسي الذي يمكن أن يلعبه تكوين رأس المال البشري كمحدد للرقي التقني وبالتالي محدد لإنتاجية عوامل الإنتاج والنمو الاقتصادي، حسب *lucas* فإن رأس المال البشري يعبر عن مخزون المعارف المتراكمة لدى الفرد والناتجة عن التعليم، التكوين، الإلمام بمجموعة من القدرات والمهارات التطبيقية، الخبرات المهنية المتراكمة ....الخ والتي من شأنها أن تزيد في كفاءة وإنتاجية العامل، المحاولة الأولى لنمذجة رأس المال البشري والنمو تعود لـ *uzawa(1965)*.

يعتبر رأس المال البشري في نموذج *lucas* عنصر تنافسي *(rival ou non partageable)*، لأن المعرفة والمهارة والتعليم لذي يحصله الأفراد يخصهم وتعود لهم ملكيته وذلك بخلاف المعرفة التكنولوجية في نموذج *Romer* والتي تعتبر *non rival* أي للجميع الحق في استعمالها فهي سلعة جماعية.

يقوم هذا النموذج على أساس عدد من الفرضيات:

- نموذج مكون أساسا من قطاعين *(modele à deux secteurs)*، قطاع إنتاج السلع وقطاع التكوين والتعليم والاستثمار في رأس المال البشري.
- رأس المال البشري ذاتي المنشأ، كما أن الوقت الزمني الذي يخصصه الفرد للتعليم والتعليم هو الذي يحدد كمية تراكم رأس ماله البشري.
- جميع أفراد المجتمع يتمتعون بمستوى تعليمي متماثل.
- الفرد داخل النموذج يكرس وقته بين الإنتاج أو التعليم والتكوين.

في نموذج *lucas* الأفراد أو العمال مجبرون على الاختيار بين العمل وبالتالي الإنتاج أو تخصيص جزء من وقتهم للتكوين والتعليم وذلك من أجل تراكم رأس مالهم البشري ليصبحوا أكثر إنتاجية، دالة الإنتاج المقدمة للاقتصاد ككل يتم استنتاجها من دالة الإنتاج الفردية لكل عامل وتقدم بالشكل الآتي [1] :

$$y = AK^{\beta}(\mu.h)^{1-\beta}h_a^{\gamma}$$

حيث : A يمثل المستوى التكنولوجي، K مخزون رأس المال المادي، β يمثل معامل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال المادي : $1-\beta$ مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل، $\mu \ni [0,1]$ ويمثل الوقت الزمني المخصص للعملية الإنتاجية ، وعليه فإن القيمة μ *1-* تمثل الوقت الزمني المخصص للتكوين الفردي وتراكم رأس المال البشري، القيمة h_a^{γ} تمثل الآثار الخارجية للتعليم ، المتغير h_{a} يمثل متوسط رأس المال البشري للفرد في الاقتصاد، حسب الدالة فإنه إذا كان مجتمع ما يتميز بارتفاع معدلات رأس المال البشري فإن ذلك سيحسن من إنتاجية كل أفراده، حسب *lucas* فإن التراكم الرأسمالي البشري سيزيد من كفاءة المجتمع ككل وهو ما سيكون له آثاره في تكوين المدن.

التراكم الرأسمالي البشري الفردي يعطى بالعلاقة الآتية :

$$\Delta h = \delta(1-\mu)h$$

δ تمثل إنتاجية رأس المال البشري، $1-\mu$ الوقت المخصص للتكوين والتعليم

الصيغة الخطية لتراكم رأس المال البشري h سوف تسمح بحدوث نمو داخلي للإقتصاد، تراكم رأس المال المادي للفرد يقدم كما يلي : $\Delta k = y - c - nk$

الحل الرياضي لبرنامج تعظيم ما بين فترتي زمنيتين يقودنا إلى الحصول على معدلي نمو الاستهلاك ونمو لمخزون رأس المال كما يلي:

[1]Bruno Amable, Un survol des théories de la croissance endogène, Université de Paris I, Texte de Mars 2000, p06.

$$g_c = \frac{AB\left(\frac{\mu h}{k}\right)^{1-\beta} h^{\gamma-\rho-n}}{\sigma}$$

معدل نمو رأس المال المادي عند الوضع التوازني الديناميكي : $\tilde{g}_k = \frac{1+\beta+\gamma}{1-\beta}\tilde{g}_h$

معدل نمو رأس المال البشري عند الوضع التوازني يعطى بالشكل الآتي : $\tilde{g}_h = \frac{1-\beta}{\delta(1-\beta+\gamma)}(\delta - \rho)$

الوقت الزمني المخصص للتعليم (تراكم رأس المال البشري) يعطى بالعلاقة الآتية : $1 - \tilde{\mu} = \frac{1-\beta}{\delta(1-\beta+\gamma)-\gamma}\frac{\delta-\rho}{\sigma}$

دالة النمو الاقتصادي المعطاة في المعادلة السابقة تمثل دالة غير مثلى للنمو نتيجة لعدم الأخذ بعين الاعتبار للآثار الإيجابية التي يفرزها نمو رأس المال البشري لكل عون اقتصادي على باقي الاقتصاد، وهو ما يجعل الاستثمار في التعليم عند التوازن أقل منه في الاستثمار في التعليم عند المستوى الأمثل $optimum$، وهو ما يستدعي التدخل ودعم عملية التعليم وتشجيع رأس المال البشري ليصبح مستوى النمو المتوازن يساوي مستوى النمو الأمثل:

$$1 - \mu^* = \frac{(1-\beta)(\delta-\rho)+\gamma\delta}{1-\beta+\gamma}\frac{1}{\delta\sigma} > 1 - \tilde{\mu}$$

$$g_h^* = \frac{(1-\beta)(\delta-\rho)+\gamma\delta}{1-\beta+\gamma}\frac{1}{\delta\sigma} > \tilde{g}_h$$

حيث : g_h^* يمثل تراكم رأس المال البشري عند الوضع الأمثل

$\tilde{g}_h$ يمثل تراكم رأس المال البشري عند الوضع التوازني

ρ يمثل معدل التفضيل الحالي، وارتفاع هذه المتغيرة يعني أن العون الاقتصادي يعطي أكبر قيمة للاستهلاك الحالي.

δ تمثل مقياس لدرجة النفور المتعلق بالمخاطر.

عند الأخذ في الحسبان الآثار الخارجية التي يحدثها التكوين والتعليم وتراكم رأس المال البشري على باقي القطاعات فإن رأس المال المادي سوف يتزايد بوتيرة أسرع من نمو رأس المال البشري. نتيجة أخرى يمكننا استخلاصها من نموذج lucasتتمثل في أن اقتصاديات الدول الغنية والفقيرة تتوجه أكثر نحو التباعد divergence على الرغم من بقاء النسبة k /h ثابتة ومتساوية بين البلدين، ذلك أن الدولة التي تحوز كميات أكبر من رأس المال المادي والبشري سوف تحقق أكبر العوائد من استعمال العاملين في العملية الإنتاجية، في حين تتجه باقي العوامل المتحركة نحو هاته البلدان وهو ما سيشجع أكثر ديناميكية التباعد.

حسب النموذج المقدم فإن رأس المال البشري هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث تتجه الدالة $\tilde{g}_k$السابقة إلى الزيادة كلما زادت قيمة $\tilde{g}_h$ وهي أهم خاصية لنموذج lucasللنمو الداخلي.

2- نموذج (1990)Barro :

أحد أهم نماذج النمو الداخلي، حيث أعاد barro طرح فكرة إمكانية تدخل الدولة لعلاج الاختلالات وضمان مستويات متقدمة ومستديمة للنمو الإقتصادي، في حين كانت النماذج السابقة غالبا ما تركز على فكرة علاج الاختلالات والوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي عن طريق آلية السوق واستبعاد تدخل الدولة،.

أكد barro ضمن نموذجه على أهمية رأس المال العمومي من خلال الاستثمارات العمومية للدولة في مجال البنى التحتية كشبكات النقل و الاتصالات، الموانئ والمطارات ..الخ، إضافة إلى النفقات العمومية التي تتحملها الدولة في سبيل تحسين التعليم والصحة، يظهر أثر الاستثمارات العمومية للدولة من خلال رفع كفاءة وإنتاجية رأس المال البشري كعامل للإنتاج وذلك من خلال السياسة الإنفاقية للدولة على قطاعي التعليم والصحة. دراسات عدة أثبتت العلاقة الإيجابية بين تحسن معدلات التعليم وجودته والنمو الإقتصادي، وكذا وجود ارتباطات موجبة بين تحسن الوضع الصحي والنمو الاقتصادي. أثر آخر يمكن ملاحظته لرأس المال العمومي على النمو الإقتصادي من خلال الوفورات الخارجية externalité positive

للنفقات العمومية للدولة على الإقتصاد ككل من خلال استفادة المشاريع الإنتاجية للمؤسسات من البنى التحتية التي توفرها الدولة لتحسين الإنتاجية ورفع كميات الإنتاج .

تقوم الدولة بتمويل رأس مالها العمومي عن طريق فرض المزيد من الضرائب، وهو ما قد يترتب عنه بعض الآثار السلبية على الاقتصاد من كبح مستوى الاستهلاك وبالتالي تقليل الطلب، في هاته الحالة تسعى الدولة إلى البحث عن قيمة مثلى للإخضاع الضريبي imposition optimale تمكنها من الموازاة بين الوفورات الإيجابية التي يوفرها الإنفاق العمومي والآثار السلبية للضريبة، الشكل الموالي يوضح أكثر آثار النفقات العمومية على الإقتصاد [1]:

الشكل رقم1-12: التداخل بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي

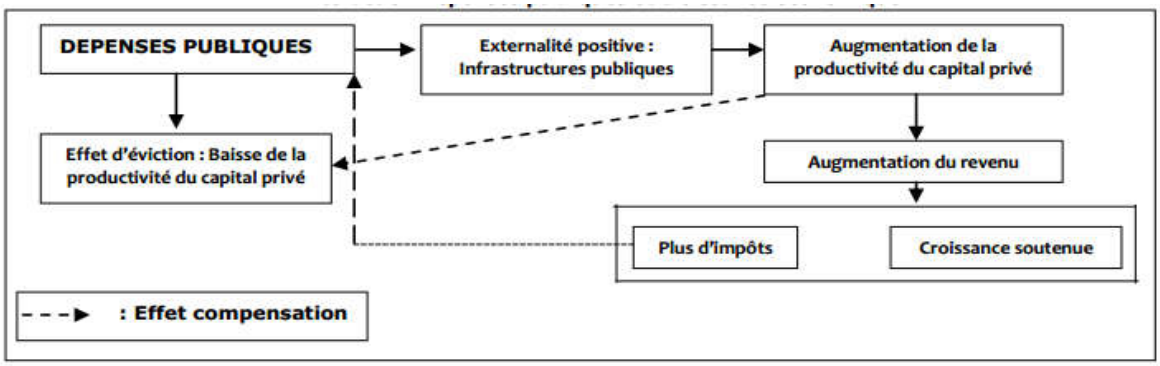

Source : Jean – Paul Tsasa, V. Kimbambu, derivation du modèle basique de barro Approche par l'optimisation dynamique non stochastique ,p27.

[1] jean – paul tsasa, v. kimbambu, dérivation du modèle basique de Barro : approche par l'optimisation dynamique non stochastique, laboratoire d'analyse – recherche en économie quantitative, vol 01, numéro 05, p27.

تقديم النموذج :

يبنى نموذج barro على أساس الفرضيات الآتية :

- جميع المؤسسات في حالة منافسة تامة.
- الاقتصاد يتكون من قطاعينbsectoriel.
- عرض العمل ثابت L

تقدم دالة الإنتاج حسب نموذج barroعلى النحو الآتي(بإدراج النفقات العمومية G) [1] :

$$Y = AK_p^{\beta} K_g^{1-\beta}$$

حيث : Kp يمثل رأس المال الخاص

Kg يمثل رأس المال العمومي

A يمثل مستوى التقدم التكنولوجي وهو قيمة ثابتة

$1 - \beta$ تمثل المرونة الإنتاجية لرأس المال العمومي

تتميز دالة الإنتاج المقدمة في هذا النموذج بعوائد إنتاج سلمية متناقصة لرأس المال الخاص وثابتة إذا أخذنا في الاعتبار رأس المال العمومي حيث :

$$\Delta K_p = sY$$

$$\Delta K_g = T = tY$$

1 Dominique Guellec, Croissance endogène : les principaux mécanismes, Économie & prévision, n°106, 1992-5, P 45.

يتم تمويل رأس المال العمومي انطلاقا من الضرائب المفروضة جزافيا أو بشكل نسبي من كمية الإنتاج الوطني، في جميع الحالات يمكننا الحصول على الكمية المثلى من رأس المال العمومي (وبالتالي الضريبة المثلى) نسبة إلى رأس المال الخاص للوصول إلى الحالة المتوازنة، تحسب هاته النسبة بالعلاقة : $1-\beta/\beta$ [1] أي النسب بين المرونة الإنتاجية لرأس المال العمومي إلى المرونة الإنتاجية لرأس المال الخاص.

يتضح جليا من خلال النموذج الأثر المزدوج الذي يمكن أن يلعبه الإنفاق الحكومي في التأثير على معدلات النمو الإقتصادي في الإتجاهين الإيجابي والسلبي، عموما يكون الإنفاق العمومي ذو أثر موجب على النمو إلى غاية حد معين، حيث وبزيادة الضرائب لتمويل هذا الإنفاق يمكن أن تثبط النمو الاقتصادي، الشكل الموالي يوضح علاقة الإنفاق العمومي بالنمو الإقتصادي [2] :

الشكل رقم 1-13:علاقة الإنفاق العمومي بالنمو الاقتصادي

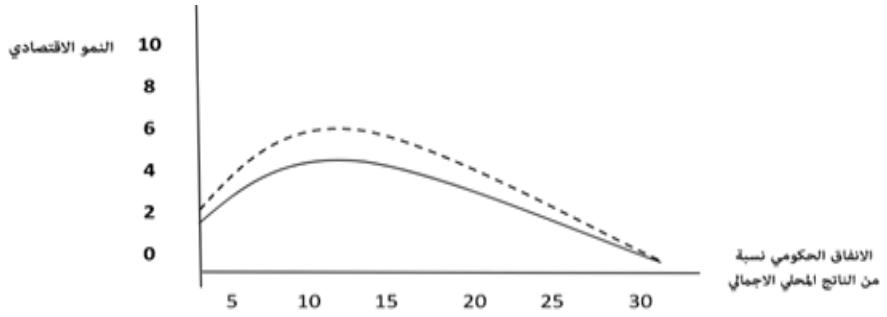

Source : R.Barro, government spending in a simple model of endogeneous growth, journal of polical economy, vol 5,1990,p 110.

[1] Ibid, PP 45-46.

[2] أحمد جاسم محمد المطوري، الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في إطار نموذج Barro للعراق : دراسة حالة، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 15، البصرة، ص07.

حسب الشكل تعتبر الضرائب عامل مؤثر في النمو، فالزيادة في الضرائب(أي الزيادة في المقدار g/y) يصحبها دوما نقص في مستوى الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي والعكس صحيح، الأمر الذي يدعو الدولة إلى توسيع الوعاء الضريبي أو فرض المزيد من الضرائب على القطاعات غير المنتجة للحفاظ على نفس المستوى من الإيرادات الضريبية لتمويل الإنفاق العمومي.

إضافة إلى ذلك وحسب النموذج فإن الدولة يجب عليها توجيه نفقاتها العمومية نحو النفقات الإنتاجية والتقليل من النفقات الاستهلاكية، لأن هاته الأخيرة لها آثار سلبية على النمو الإقتصادي حيث :

$$T = (t_g + t_h)Y$$

$t_g = \frac{G}{Y}$تمثل نسبة الإنفاق الحكومي للخدمات المنتجة التي تقدمها الدولة

$t_h = \frac{h}{Y}$ مثل نسبة الخدمات الإستهلاكية إلى الإنتاج الحكومي.

كخلاصة يمكن تلخيص وجهة نظر barroحول النمو في كون تدخل الدولة عن طريق نفقاتها العمومية أمر حتمي وضروري للوصول إلى مستوى توازني أمثل، كما على الدولة البحث عن تطبيق ضرائب مثلى من أجل الدفع بعجلة الاقتصاد نحو التوازن الأمثل.

المطلب الثالث : نماذج أخرى حديثة للنمو الاقتصادي

نماذج أخرى حديثة اعتمدت نفس المقاربات السابقة في البحث عن أسباب ومصادر النمو من خلال إعطاء تفسيرات للتقدم التقني في نموذج النمو الكلاسيكي لـ solow ، وإدراجها كمتغيرات داخلية في النموذج النيوكلاسيكي كالنموذج الذي قدمه Aghion et Howitt (1992) ونموذج Heplman et Grossman(1991)ونموذج Mankiw, Romer et Weil [1992]، إضافة إلى نماذج أخرى هي في الحقيقة أقرب منها إلى محاولات تجريبية des essais

empiriquesمنها إل نماذج نظرية، معتمدة نفس المنهجية السابقة بإدخال بعض المتغيرات الجديدة في النموذج النيوكلاسيكي لمحاولة الفهم أكثر لديناميكية النمو الاقتصادي على المدى الطويل ومعرفة الأسباب المتحكمة فيه.

1. نموذج (1992) Aghion et Howitt:

أفكار هذا النموذج مستمدة أساسا من تحليل joseph shumpeter للنمو الاقتصادي وتركيزه على الإبتكار والإبداع كمحدد رئيسي لضمان النمو الاقتصادي على المدى الطويل، قدم الباحثان AghionوHowitt نموذجهما للنمو من خلال نشر مقال بعنوان A model of Growth Throughtn, creative destruction سنة 1989 طرحا من خلاله نظرية الهدم الخلاقة la destruction créatrice والتي مضمونها أن كل ابتكار جديد تنتجه المؤسسة من شأنه أن يقضي على أرباح الشركات المنتجة للسلع المعتمدة على الابتكار القديم، تقوم فكرة النموذج على التركيز على الجودة ونوعية السلع المنتجة ودورها في النمو الاقتصادي وهو ما يعرف نظريا باسم التمايز الأفقي différenciation verticale بخلاف الطرح السائد سابقا(نموذج romer) والمعتمد على تنوع المنتجات من السلع وعدم وجود تأثير لإنتاج سلعة جديدة على السلعة القديمة وهو ما يعرف باسم التمايز الأفقي différenciation horizontale [1]

تقديم النموذج :

يقوم النموذج على أساس مجموعة من الفرضيات نذكر منها :

- يتكون الاقتصاد من ثلاث قطاعات : قطاع المنتج النهائي، قطاع المنتجات الوسيطية، قطاع البحث.
- حجم السكان ثابت ويساوي L
- يحوز كل فرد حصة زمنية يمكن أن يستعملها إما في إنتاج السلع الوسيطية أو في البحث.
- يتم إنتاج السلع النهائية في ظل وضع تنافسي.

[1] Aghion, Philippe and Peter Howitt , A Model of Growth Though Creative Destruction, Department of Economics Research Reports,8904. London, 1989, PP 1-3.

قطاع إنتاج السلع النهائية : تقدم دالة الإنتاج بالشكل الآتي :

$$y_t = A_t X_t^{\alpha} \quad \text{مع } 0 < \alpha < 1$$

حيث : y_t تمثل كمية السلع النهائية المنتجة

X تمثل كمية السلع الوسيطية

Aيمثل مستوى التكنولوجيا المتوفرة

في هذه الدالة كل نوع من السلع الوسيطية الجديدة يعوض السلع الوسيطية القديمة ، واستعمال السلعة الجديدة يحسن من الوضع التكنولوجي A بمعاملγ بحيث : $A_{t+1} = \gamma A_t$ حيث γ يمثل حجم الإبداع والإبتكار.

قطاع العائلات لديه دالة تفضيلات استهلاكية تقدم بالشكل الآتي[1] :

$$\mu(t) = \int_0^{\infty} y_s e^{-rs}\, ds$$

حيث : r يمثل معدل تفضيلات الحاضر، يقوم قطاع العائلات بتعظيم منفعته بتخصيص جزء من نفقاته لشراء السلع ذات أفضل جودة وبأقل السعر.

قطاع إنتاج السلع الوسيطية : تتطلب دالة إنتاج السلع الوسيطية العمل كعامل إنتاج وحيد وفق تكنولوجيا وحدوية بحيث كل وحدة من العمل تسمح بإنتاج وحدة واحدة من السلع الوسيطية، يقوم منتج السلع الوسيطية باستعمال الإبداع (إما أن يكون هو المبدع أو يقوم بشراء براءات الاختراع) ويكون في هذه الحالة في وضع احتكاري، بحيث يقوم بإقصاء جميع المنافسين، تقدم دالة تعظيم ربحية المنتج كما يلي :

[1] Patricia Crifo-Tillet, L'analyse de l'innovation dans les modèles de croissance endogène, Revue française d'économie, volume 14, n°2, 1999. PP 197-200.

$$\pi_t = p_t(x)x_t - w_t x_t$$

$$X_t = \arg_{xt}\max\{\pi_t\} = \left(\frac{\alpha^2}{w^t/A_t}\right)^{1/1-\alpha} \text{ et } \pi_t = \left(\frac{1}{\alpha} - 1\right) w_t X_t$$

حيث : $p_t(x)$ يمثل السعر الحالي للمبدع أو المؤسسة المنتجة للسلع الوسيطية، والذي يمكنه بيع السلع الوسيطية المنتجة x_t إلى قطاع السلع النهائية، w_t يمثل الأجور.

قطاع البحث : يستعمل هذا القطاع العمل كعامل إنتاجي وحيد، نشاطات البحث غير الأكيدة كما يتم إنتاج الإبتكارات والإبداعات الجديدة بمعدل γ_z حيث z تمثل المقدار الفردي للبحث.

قيمة العمل المخصص للبحث يقدم بالشكل الآتي : $w_t = \gamma V_{t+1}$

حيث : V_{t+1} تمثل القيمة المتوقعة لدخل الإبتكار والإبداع عند تقديم وحدة واحدة من العمل.

V_{t+1} تحدد بالمعادلة الآتية: $rV_{t+1} = \pi_{t+1} - \lambda n_{t+1} V_{t+1} \rightarrow V_{t+1} = \frac{\pi_{t+1}}{r+\lambda n_{t+1}}$

حيث : r يمثل سعر الفائدة ، $\lambda n_{t+1} V_{t+1}$ يمثل الخسارة المتوقعة في رأس المال، ففي حالة لم ينتج عن عملية البحث إبتكارات جديدة، سيكون نصيب العمل المستثمر خسارة صافية تقدر بـ $\lambda n_{t+1} V_{t+1}$

عند التوازن : عند الوضع التوازني تقسيم اليد العاملة بين قطاعي البحث وإنتاج السلع الوسيطية يفضي إلى مساواة بين الأجور الممنوحة لكلى القطاعين، هذه المساواة تعطينا العلاقة الآتية :

$$w_t = \lambda V_{t+1} \rightarrow \omega_t = \lambda \frac{\gamma \tilde{\pi}(\omega_{t+1})}{r+\lambda n_{t+1}}$$

حيث : ω_t تمثل معدل الأجور المعدلة عن طريق الإنتاجية وتعطى بالعلاقة : $\omega_{t=} \frac{w_t}{A}$

في المقابل يعطى سوق العمل عند التوازن بالعلاقة : $L = n_t + x_t = n_t + \tilde{x}(\omega_t)$

يعتبر الطلب على العمل في القطاع الإنتاجي دالة متناقصة في w_t حيث: $x_t = \tilde{x}(w_t) = \left(\frac{\alpha^2}{\omega_t}\right)$

مرورا بعدة براهين رياضية نحصل في الأخير على معدل النمو المتوسط للاقتصاد في حالة الاستقرار كما يلي :

$$g = \lambda \tilde{n} L n\gamma$$

مقدار البحث $\tilde{n}$ عند الوضع التنافسي يمتاز بالعلاقة الآتية : $l = \lambda \frac{\gamma \frac{1-\alpha}{\alpha}(L-\tilde{n})}{r+\gamma\tilde{n}}$

ويعطى في الوضع الأمثل $\tilde{n}$: $l = \frac{\lambda(\gamma-1)\left(\frac{1}{\alpha}\right)(L-\tilde{n})}{r+\lambda\tilde{n}(\gamma-1)}$ يمثل : γ مقدار الإبتكارات

2. نموذج (1991)Heplman et Grossman:

يمكن القول بأن النموذج لذي القترحه كل من *Grossman*و*Helman* سنة *1991* هو مزيج بين نموذج *romer* ونموذج *Aghion et Howitt* حيث يفترض النموذج إمكانية حدوث النمو الإقتصادي واستدامته من خلال التنوع في إنتاج السلع والمنتجات وهو ما يعنى التمايز الأفقي *Différenciation Horizontale* مع إمكانية تعايش المؤسسات المنتجة لهاته السلع المتنوعة،في الوقت نفسه فإن سيادة المنافسة في القطاع الإنتاجي هو ما يخلق التمايز الأفقي *ddifférenciation verticale* من خلال الإبتكارات الجديد التي تحل محل المنتجات القديمة [1] .

يقوم النموذج على أساس التراكم المعرفي مع استمرارية في الإبتكار والإبداع في عدد الأنواع من السلع الإستهلاكية الحديثة، الأمر الذي سيضمن ثبات أو زيادة النمو الاقتصادي على المدى الطويل، تسعى جميع المؤسسات جاهدة إلى خلق ابتكارات جديدة من خلال الاستثمار في عمليات البحث والتطوير *R&D* من أجل تعظيم أرباحها وإنتاج المزيد من السلع الجديدة،

[1] Dominique Guellec, Pierre Ralle, les nouvelles théories de la croissance, Op Cit, P 75.

وذلك بفضل الوضعية الاحتكارية في السوق التي تعطيها لها الابتكارات الجديدة. تسعى المؤسسات دائما للحفاظ على هاته الوضعية الاحتكارية من خلال الابتكارات الدائمة.

تقديم النموذج :

يفترض النموذج المقدم ما يلي[1] :

- الاقتصاد يتكون من قطاعين قطاع البحوث وقطاع إنتاج السلع
- تتكون دالة الإنتاج من عاملي إنتاج
- ثبات اليد العاملة $L=N$
- تساوي سعر البيع وتكلفة الشراء لجميع السلع المنتجة، بحيث كل منتج يعود لمؤسسة وحيدة
- التكلفة الحدية للإنتاج تساوي معدل الأجر w
- أسعار المتجات تحدد بشكل تناسبي مع تكلفة اليد العاملة
- حرية دخول السلع للسوق والخروج منه

تسعى جميع المنشآت إلى تعظيم أرباحها عن طريق الدالة الآتية :

$$\pi = E(1-\alpha)$$

حيث : E تمثل قيمة المبيعات ، α تكلفة الإنتاج عن كل دولار واحد وبالتالي $1-\alpha$ الأرباح المحققة عن كل دولار واحد

[1] M.grossman and E.helpman, trade innovation and growth, the American economic review, vol 80 n02,1990, P 90.
[1] Patricia Crifo-Tillet, L'analyse de l'innovation dans les modèles de croissance endogène, p210-211.

في ظل هاته المعادلة فإن كل منشأة ستسعى إلى تعظيم أرباحها بإختراع المزيد من الإبتكارات، كما أن جميع المنشآت تستمر في الإنتاج ودخول السوق ما دامت الأرباح المتوقعة في المستقبل نتيجة الإبتكارات V تفوق التكاليف wa ، بالرغم من زيادة التكاليف المتمثلة في ارتفاع الأجور إلى غاية بلوغ نقطة تعادل التكاليف مع الأرباح المتوقعة : $wa = v$

معدل نمو المنتجات الجديدة يعطى بالعلاقة : $g = \frac{\Delta n}{n}$ في حين يصبح ربح كل منشأة n : $\pi = \frac{E(1-\alpha)}{n}$

وعليه فإن كل زيادة في عدد المنشآت n سيقلص حتما من أرباح كل منشأة (تتوزع الأرباح)

تحسب تكلفة الابتكارات التي يتحملها المحتكر بالعلاقة الآتية : $R = \frac{aw}{K_n}$ حيث : a يمثل معامل تكلفة الابتكارات و w أجور العمال و kn مخزون رأس المال المعرفي والتكنولوجي المتاح، العلاقة توضح جليا العلاقة التناسبية بين المعرفة التكنولوجية المتوفرة وتكاليف الابتكار ، بحيث أن ارتفاع مخزون رأس المال المعرفي والتكنولوجي يقلص من تكاليف الإبتكار.

تكلفة الابتكارات التي يتحملها المبتكر تعطى بالعلاقة الآتية: $R = \frac{aW}{K_n}$ حيث a تمثل معامل الإبتكار و Kn يمثل مخزون رأسالمال المعرفي والتكنولوجي، حيث وحسب المعادلة فإنه كلما كانت المعرفة التكنولوجية المتوفرة كبيرة فإنه سيقلل من تكلفة الإبتكارات الجديدة وبالتالي زيادة توزيع إجمالي اليدالعاملة بين قطاعي النموذج يعطى كما يلي : $L = L_Y + L_A$

حيث : تمثل L_Y حجم اليد العاملة في القطاع الإنتاجي بينما L_A تمثل حجم اليد العاملة في قطاع البحوث والتطوير

ولدينا كذلك : $L_A = \left({}^{a}/_{k_n}\right) dn/dt$ حيث يمثل : ${}^{a}/_{k_n}$ حجم العمالة المطلوبة لإيجاد الإبتكارات بينما تمثل dn/dt عدد الإبتكارات التي يجري البحث عنها.

ويصبح لدينا : $$L = L_Y + \left({}^{a}/_{k_n}\right) dn/dt$$

وهو مايجعل دالة الإنتاج ككل(وبالتالي النمو الاقتصادي) تعتمد على مخزون المعرفة التكنولوجية المتوفرة k_n ،حيث يعتمد زيادة معدل الإبتكارات في الاقتصاد a/k_n على تخصيص عدد أكبر من العمالة في قطاع البحث والتطوير L_A، نتيجة أخرى مرتبطة بهذا التحليل وهو انخفاض معدل الابتكارات مع زيادة تكلفة هذا الأخير[1].

3- نموذج (1992) *Mankiw&romer et weil* :

اقترح كل من *Mankiw&romer et weil* سنة 1992 نموذجا جديدا للنمو الداخلي بإدراج التطور في مستوى أداء وجودة اليد العاملة في النموذج الأصلي لـ *solow*، أصل هذا الطرح يعود لانتقادهم عدم كفاية تراكم رأس المال البشري في النموذج النيوكلاسيكي لتفسير التفاوتات الموجودة بين اقتصاديات الدول، كما تحدثوا عن إمكانية الزيادة في رأس المال البشري بالاستثمار أكثر في النظام التعليمي والنظام الصحي.

دالة الإنتاج المقدمة في هذا النموذج من نوع *Cobb-Douglas* حيث [2] :

$$Y = K^a H^b (AL)^{1-a-b} \quad \text{مع :} \quad a > 0\,, b > 0, a + b > 0$$

H يمثل مخزون رأس المال البشري، L عدد العمال، K مخزون رأس المال المادي،A التقدم التقني، a و b المرونات لكل من رأس المال المادي ورأس المال البشري للناتج Y

مع افتراض أن الأفراد يخصصون جزءا من مداخيلهم Sk لاستثمارها في رأس المال المادي، وجزء آخر لاستثمارها في رأس المال البشري يصبح لدينا :

$$\Delta K = s_k Y - \delta K \quad \text{و} \quad \Delta H = s_h Y - \delta H$$

[1] أنظر : ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص64.

[2] Alexandre Nshue M. Mokime , Modèles de croissance économique, Article publié sur le lien ttp://gfol1.lareq.com/download/Modeles_de_croissance_ws1004549281.pdf 2012, P 16.

حيث يهتلك كل من رأس المال المادي والبشري بمعدل ثابت وهو δ

ونظرا لكون هذا النموذج يعنى بقياس التفاوت في المستوى المعيشي بين الدول أكثر منه في تفسير النمو الاقتصادي يمكن اعتبار التغير في الرقي التقني قيمة خارجية وثابتة gحيث : $\Delta A = gA$

بعد سلسلة من العمليات الرياضية نتحصل على الناتج الداخلي الفردي عند الوضع السكوني و على المدى الطويل لهذا النموذج يعطى بالعلاقة الآتية:

$$y^* = \left(\frac{1}{\mathrm{n+g+\delta}}\right)^{\left(\frac{\mathrm{a+b}}{1-a-b}\right)} \mathrm{S_k}^{\left(\frac{\mathrm{a}}{1-a-b}\right)} \mathrm{S_h}^{\left(\frac{\mathrm{b}}{1-a-b}\right)}$$

إضافة إلى أثر كل من النمو الديمغرافي n ورأس المال المادي Sk تظهر المعادلة الأخيرة جليا تأثير رأس المال البشري Sh في الناتج الداخلي الخام، بحيث كل استثمار إضافي في رأس المال البشري من شأنه أن يزيد في مستوى النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الفصل الثاني

إن دراسة ظاهرة الفقر تتطلب من كل دارس تحديد جملة من المفاهيم وضبط لمجموعة من الإصطلاحات الخاصة بهذا المفهوم، وذلك حتى نتمكن من إيجاد المقاييس العلمية الصحيحة لقياس هذه الظاهرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وضع السياسات و الإستراتيجيات الملائمة ذات الفعالية المرجوة في التخفيض من نسبة الفقر.

هدفنا من خلال هذا الفصل هو عرض مجموعة من أدبيات الموضوع وهو ما يغطي جانبا من من الجزء النظري لهذه الدراسة، مركزين في ذلك على ضبط الحدود والمفاهيم المستخدمة في البحث، وذلك من خلال تطرقنا لمبحث الأسس المفاهيمية للفقر، أعقبنا ذالك بذكر مجموعة من المقاربات النظرية التي تناولت الظاهرة، ثم بحثنا في الأخير مختلف طرق القياس مع شرح لجملة من المؤشرات القديمة والحديثة المستخدمة في تكميم الظاهرة وذلك حتى نصل في خاتمة المطاف إلى بناء تصور شامل و ضبط للمفهوم من خلال الإلمام بجميع الأبعاد المتعلقة به.

المبحث الأول : الأسس المفاهيمية للفقر

لقد بات الفقر من أهم المعضلات التي تواجه الاقتصاديات النامية والمتخلفة عموما، هذه الظاهرة ذات الأبعاد والجوانب المتعددة الاقتصادية منها، الاجتماعية، السياسية، الثقافية و البيئية، الأمر الذي صعب من مهمة الباحثين على اختلاف تخصصاتهم وتعدد مشاربهم وخلفياتهم الفكرية في إيجاد مفهوم موحد للفقر.

ظاهرة الفقر وباعتبارها ظاهرة اجتماعية فهي تندرج ضمن العلوم الاجتماعية، وإذا ما قمنا باستعراض موجز لمختلف النظريات الاجتماعية فإننا سنجدها قد درست هذه الظاهرة من جهة تصنيف طبقات المجتمع، حيث أن الطبقة الغنية والتي تضم أفرادا أثرياء، تجد من مصلحتها إبقاء باقي الطبقات في حالة من الحرمان والفقر المستمر.[1]

الفقر من حيث المفهوم يستمد جذوره من العدالة الاجتماعية éthique sociale والتي تهدف إلى إيجاد نظرية للتسوية الاجتماعية [1] théorie de l'arrangement social ، وإذا ما أردنا أن نبحث عن مدى اهتمام النظرية

[1] عبد الرزاق فارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001 ،ص 3.

الاقتصادية بالفقر كمحل دراسة وتحليل فإننا سنجد أن النظرية الاقتصادية الحديثة لم تركز على الفقر كما ركزت على قضية توزيع عوائد الإنتاج من وجهة نظر الكفاءة في التوزيع وآثارها في هيكلة الإنتاج وفي عملية تخصيص الموارد.

المطلب الأول : ماهية الفقر

لقد تعددت واختلفت تعاريف الفقر وذلك باختلاف المعايير الأساسية المستعملة في التعريف، حيث لم يستطع الباحثون والدارسون لهذه الظاهرة من الوصول إلى تعريف شامل وموحد لها، مما يزيد في صعوبة لم أطراف الموضوع في إطار نظري معين. و كما في المفاهيم المستعملة حول التنمية فإن الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب سواء من الناحية النوعية أو الكمية و ذات أبعاد مختلفة.

1- التعريف اللغوي :

جاء في لسان العرب لابن منظور تحت حرف الفاء مادة ف ق ر ما يلي : « الفَقْر والفُقْر ضد الغِنى مثل الضَّعْفِ والضُّعْف قال الليث : والفُقْر لغة رديئة، ابن سيده : وقَدْرُ ذلك أَن يكون له ما يَكْفي عيالَه »[2] ، حسب معجم المعاني الجامع فإن الفقير هو : « من لا يملك إلاَّ أقل القُوت» [3] وفي المعجم الوسيط فإن الفقير هو : « قليل المال ، الذي لا يملك ما يكفيه ، عكْسه غَنِيّ » [4]، وفي نفس سياق التعريف اللغوي وحسب **the consis oxford dictionary** فإن وصف فقير يعني « نقص الأموال والوسائل التي تسمح بضمان طريقة عيش جيدة ». نلاحظ من خلال هذه التعاريف اللغوية بأن مصطلح فقير يترافق دائما مع القلة والنقص والحاجة .

2- تعاريف اصطلاحية :

نسوق فيما يلي بعض التعاريف الاصطلاحية لعدد من الباحثين المهتمين بدراسة وتحليل ظاهرة الفقر :

[1] Louis-Marie, Asselin Anyck Dauphin, Mesure de la pauvreté : Un cadre conceptuel, centre canadien d'étude et de coopération internationale, Québec canada, octobre 2000, p2.

2 ابن منظور، لسان العرب، ج5، 2003، ص 3444.

[3] أنظر : معجم المعاني الجامع

[4] أنظر : المعجم الوسيط

حسب **HANS Singer** فإن: « ظاهرة الفقر تشبه الزرافة من الصعب أن تجد تعريفا لها إلا أنه من السهل جدا التعرف عليها عند لقائها »[1]، وهو ما يعني بأن الفقر واقع وحال يعيشه الفقير، وهو من تظهر عيه جميع مظاهر الحاجة والحرمان وقلة ذات اليد.

حسب مؤرخ العصر الأوسط **M.Mollat** فإن الفقير هو ذلك الشخص الذي يعيش بصفة دائمة أو مؤقتة في وضعية تتميز بالضعف، التبعية،الخزي والحرمان من الوسائل المادية والمعنوية و التي تتغير حسب الفترات الزمنية، الأمكنة و المجتمعات، هذه الوسائل تعد المصدر للقوة ولوضع الاعتبار الاجتماعي للفرد وعادة ما تتمثل في « المال ،العلاقات ،النفوذ، السلطة ،العلم ،التأهيل التقني ،الكرامة والعزة ،القوة البدنية ،القدرة الفكرية ،الحرية والوقار الشخصي ». في ظل هذه الظروف فإن الفقير لا يستطيع أن يخرج منها إلا بمساعدة الآخرين. هذا التعريف من شأنه أن يأخذ بعين الاعتبار كل المهمشين وكل المقصيين و هو خاص لكل فترة ولكل مكان فلا يتعلق بجهة معينة ولابمجتمع خاص..كذلك فإن هذا التعريف لا يقصي أولئك الذين اختاروا بدافع تقشفي أو عقائدي أن يعيشوا فقراء طوعيا.[2]

بعض الدارسين قد عرف الفقر على أنه « هو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه، وتدني أحوال الإسكان ».[3]

كما عرفه البعض الأخر بأنه « هو عجز الفرد والأسرة عن توفير الموارد الكافية لتلبية الإحتياجات الأساسية، أو وجود الفقر باعتباره انخفاض في الدخل أو النفقات إلى المستوى الذي لا يفي بالحاجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة ».و يعد Rowntree (1901) أول من حاول وضع حد للمستوى الأدنى من المعيشة بالاعتماد على عنصرين اثنين هما : متوسط الحاجات الغذائية و نفقات رئيسية أخرى لا تستغني عنها الأسرة كالإيجار ، اللباس ..الخ [4]

[1] Samir Baha-Eddine Maliki, Quantification de la pauvreté urbaine et rurale, cas de la wilaya de TLEMCEN, Thése de Magistére, Université de Tlemcen, p11.
[2] Ibid, p 12.
[3] الجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا، الفقر و طرق قياسه في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 200، ص 11.
[4]البرنامج الانمائي للأمم المتحد؛ الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان؛ الطبعة الأولى؛ مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بيروت؛2010، ص93.

M.Ravallion في سنة 1994 يضيف بأن : « الفقر يمكن أن يتواجد في مجتمع ما إذ كان هناك شخص أو مجموعة من الأشخاص لا يستطيعون الوصول إلى مستوى أدنى مقبول من الرفاهية الاقتصادية وذلك حسب مقاييس هذا المجتمع »[1].

Lipton و في سنة 1996 يؤكد على أنه :« في أي مرحلة ممكنة ،يمكن أن يوصف شخص بأنه فقير ،فقط إذا كانت موارده الإقتصادية غير كافية »[2]

حاول الباحثان Sylvain Lariviére et Frederic Martin سنة 1997 إعطاء تعريف للفقر على أنه : « حالة من الحرمان الدائم من الرفاهية والتي لا تتلائم مع العيش في حياة لائقة »[3].

من جهته D.Anyck سنة 1999 أعطى تعريفا أكثر بساطة للفقر بقوله : « غالبا ما نعتبر بأن شخصا ما فقير إذا لم يستطع تلبية حاجاته لأساسية »[4]

الاقتصاديين Bourguinon et Atkinson (1999) يعرفان الفقراء على أنهم : « أولئك الأشخاص الذين لديهم موارد غير كافية وشدة فقرهم تتعلق بشدة هذا العجز في الموارد »[5].

الاقتصادي الكبير Amartya Sen ذهب إلى أبعد من ذلك في تحديده لمفهوم الفقر بإدخاله لمفهومين جديدين في شرحه لهذه الظاهرة هما التعليم والصحة، ويؤكد بذلك على أنه « يوجد حجج قوية تعطي الأولوية للإمكانات، من هذا المنظور يمكن أن ينظر إلى الفقر على أنه الحرمان من الحاجات الأساسية التي يحتاجها الفرد أكثر منه على أنه مجرد نقص في المداخيل التي

[1] In Gary S.Fields, Poverty: Concepts and Dimensions Presentation for the international Symposium on Poverty : Concepts and Methodologies, Mexico, 2001.
[2] Lipton M, Defining and measuring poverty : Conceptual issus, UNDP, New-york, 1996.
[3] Sylvain Lariviére et Frederic Martin, Cadre d'analyse économique de la pauvreté et des conditions de vie des ménages, série de discussion n 197, septembre 1997, P.05.
[4] Anyck. D, Methodological report of the survey on perception of poverty in Burkina Faso: in A.Dauphin,"Notes sur les evaluations participative de la pauvreté", Centre Canadian d'Etude et de Cooperation Internationale, octobre, 2001.
[5] Atkinson.A.B, Bourguignon F, Poverty and inclusion from a world perspective", ABCDE Europe conference, Paris,juin 1999.

تعتبر الصفة المستعملة غالبا في تحديد مفهوم الفقر »[1] ، حسب Sen فإن مفهوم الفقر يترافق مع نقص في الحريات الحقيقية للأفراد، فمثله مثل مفهوم التنمية يجب أن يكون من أجل هدف تنمية وزيادة هذه الحريات .

مسألة العدالة الإجتماعية لـ **John Rawls** قد تناولها Senبالمناقشة ولكن من منظور الحرية كما اعتبر بأن مقاربات الفقر المبنية على الوسائل كالدخل مثلا والأخرى المبنية على الحقوق، وذلك في تقسيم رفاهية الفرد، اعتبرها بأنها غير كافية، إذن فمفهومه حول الإمكانيات يعود إلى اعتقاده الشخصي بأن الحريات هي التي تسمح للفرد بالعيش في ظل ظروف وشروط جيدة، والتي من حقه أن يتمناها، إذن Sen يصف لنا الطريقة التي يريد الفرد أن يعيش بها، وهي بأن يأكل بصفة جيدة ،ويكون في صحة جيدة ،يكتب ،يقرأ،سعيد ،ينال احترام نفسه، ويشارك بصفة عامة في الحياة الاجتماعية ، « هذه الوظائف هي مكونات الحرية الحقيقية للأفراد »[2]، إذن يمكن تلخيص وجهة نظر **Sen** حول مفهوم الفقر، في توفير المزيد من الإمكانيات والمزيد من الحريات للأفراد بحيث يستطيع كل فرد أن يعيش بالطريقة التي يريدها هو .

في سنة Field 1994 أعطى تعريفا أكثر دقة لمفهوم الفقر بقوله : « الفقر هو عبارة عن عدم قدرة الفرد على الحصول على الموارد الاقتصادية الأساسية لإرضاء حاجاته الخاصة »[3].

3- تعاريف بعض المنظمات الدولية للفقر :

تماشيا مع توجهاتها نحو توسيع دائرة التنمية الاقتصادية والنمو لكامل دول العالم وتحقيق مزيد من الرفاه العالمي ومحاربة الفقر حاولت بعض الهيئات العالمية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق النقد الدولي و البنك العالمي إعطاء تصوراتها الخاصة بتحديد الفقر ومن هم الفقراء ، نسوق فيما يلي أهم هذه التعاريف المقدمة.

[1] Samir Baha-Eddine Maliki, Quantification de la pauvreté urbaine et rurale, Op Cit, p 13
[2] Michel Maric, Pauvreté et exclusion social : Une approche par la théorie des capacités.
[3] Fields G, Poverty and income Distribution : Data For Measuring poverty and inequality changes in the Developping countries, Journal of Development Economics, 1994, p44.

3-1- الفقر حسب تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائيPNUD :

تتجه مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في توصيف الفقر وتحديد مفهومه في توفير المزيد من الخيارات والفرص لعيش حياة لائقة بصحة جيدة وبمستوى معيشي مقبول مع توفير المزيد من الإمكانات حيث عرف الفقر بأنه : « انعدام الفرص و الخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي العيش في صحة و وإبداع والتمتع بمستوى معيشي لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات وكذلك احترام الآخرين» [1] ، تجدر الإشارة إلى أن Le PNUD وفي تعريفه للفقر لم يقتصر فقط على المقاربة المالية المتركزة أساسا على الدخل والوسائل المادية، بل أدخل عليه مجموعة من المفاهيم غير المادية والمتمثلة في نقص إمكانيات الاختيار لشروط الحياة بالنسبة للأفراد الفقراء، معتمدا في ذلك على الأبحاث التي قدمها الاقتصادي Amartya Sen، فهو بذالك إذن يربط مفهوم الفقر بمفهوم التنمية البشرية.

3-2- الفقر حسب تعريف البنك الدولي:

في تقريره لسنة 1990 عن التنمية في العالم عرف البنك الدولي الفقر على أنه : « عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة » [2]، كما ميزت الدراسات التي قام بها البنك الدولي بين مفهومين للفقر، الفقر المطلق والفقر النسبي، يتعلق الفقر المطلق بوجود مستوى من الدخل الضروري وذلك لضمان عيش الأشخاص، بشكل عام يحسب هذا المعدل على أساس نظام غذائي قاعدي ، بينما نكون في حالة الفقر النسبي، إذا عكست لنا مفهوم أكثر حول توزيع المداخيل، هذا المفهوم يرجع إلى وجود مستوى ضروري من الدخل للمشاركة في مستوى حياة مجتمع معين، إذن أنواع الفقر المدروسة من طرف البنك الدولي مبنية أساسا على الجانب المالي.

كما نلاحظ ومن خلال تتبع تقارير البنك العالمي أن مفاهيم و اصطلاحات الفقر المستعملة من قبله قد شهدت تطورا كبيرا عبر الزمن وهو ما يدل على ان هذه الظاهرة قد حظيت باهتمام كبير من طرف الباحثين، كما يبدو ذلك جليا في الأعمال

1اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرن قياسه في منطقة الإسكوا :محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، 1223، ص 22.

[2] البنك الدولي، تقرير حول التنمية في العالم، 1990، ص 27.

التي قام بها البنك الدولي حيث وفي كل دراسة جديدة عن الفقر كان يدخل متغير ومفهوم جديد وهو ما أثرى المادة العلمية للنقاش في هذا الموضوع.

البنك الدولي وبعد أن كان دائما يفضل المقاربة المالية في دراسته للفقر و ذالك منذ الثمانينات، أدخل في تقريره السنوي حول التنمية لسنة 2000 و 2001 مفاهيم جديدة في تعريفه لهذه الظاهرة تتعلق بعدم كفاية المستوى التعليمي والصحة، وذلك إضافة إلى البعد الاقتصادي و المالي، هذا التنوع الملاحظ في التعاريف يدل على تعقد هذه الظاهرة وتعدد جوانبها وأبعادها.

4- البعد الاجتماعي والسياسي للفقر : الفقر والإقصاء :

إضافة إلى البعد الاقتصادي النقدي الذي تعالج فيه مشكلة الفقر، فإن هناك أبعاد أخرى قد اهتمت بهذه الظاهرة وجعلتها موضوعا لدراساتها وتحليلاتها، كالبعد الاجتماعي والسياسي. يظهر الفقر من منظور اجتماعي كتدهور للروابط الاجتماعية التي تربط الفرد بمجموعته، وقد يظهر هذا الأخير تحت أشكال متعددة ناتجة عن أسباب مختلفة :

- غياب الأطفال أو الأولياء
- ضعف العلاقات الاجتماعية أو التضامن
- وجود نزاعات حادة وإمكانية الإقصاء من مجتمع الانتماء

من هذا الجانب يمكن الربط بين مفهوم الفقر ومفهوم رأس المال الاجتماعي الذي يهدف إلى تكوين قيمة غير قابلة للانعدام من مختلف تركيبات رأس المال بصفة جد معقدة بين رأس المال المادي ورأس المال البشري بقدرته ومؤهلاته.[1]

رأس المال الاجتماعي يعبر عن الحاجة إلى تكوين علاقات اجتماعية من شأنها أن تحسس الفرد- أو العائلة- بأنه غني وغناه يتمثل في رأس المال الاجتماعي، وبالتالي فإن هذا الأخير يرسم لنا نسيجا أو شبكة من العلاقات الاجتماعية الضرورية التي

[1] Revue Economie et Management N°02, université de Tlemcen, Mars, 2003, p04.

يجب أن تكون بين الأفراد وانعدام هذه الشبكة يمثل البعد الاجتماعي للفقر. عادة ما يتمثل البعد الاجتماعي للفقر في جهين أساسيين هما : الإقصاء والحرمان .

يبرز مفهوم الإقصاء الاجتماعي حينما تقصى فئات معينة من الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة لباقي الأفراد وذلك لأسباب غير مرتبطة بمستوى إنتاجيتهم ونقص دخلهم.

قد بين Lachaud أربع مستويات من الإقصاء : [1]

- إقصاء على مستوى السلع والخدمات الخاصة منها والعمومية أو بصفة عامة إقصاء من مستوى من مستويات المعيشة.
- إقصاء من مستوى وسائل البقاء .
- إقصاء من مستوى الحقوق الإجتماعية .
- إقصاء من مستوى سيرورة التنمية.

هذه الأبعاد تم إدراجها في التحليل، حيث ظهرت أنواع أخرى للفقر من المنظور البشري: الفقر السياسي والفقر الثقافي.

ينتج الفقر السياسي عن حرمان الفرد من حقوقه المدنية، السياسية ، النقابية و الثقافية ومنعه من الدفاع عن وضعيته الاقتصادية و الاجتماعية مع وجود خطر الإقصاء والفقر. أما الفقر الثقافي فيعني عدم الاعتراف بهوية معينة.

[1] J.p Lachaud , la pauvreté en Mauritanie : une approche multidimensionnelle, document du travail n22, centre d'économie et de développement, université de Montesquieu, Bordeaux, France, 1997.

5- تعريف متعدد الأبعاد للفقر :

حسب التعاريف السابقة للفقر فإننا نجد أن الميزة الأساسية لهذه الظاهرة هي تعدد أبعادها وجوانبها، هذا ما يجعلنا نصطدم بمشاكل وصعوبات معقدة لتشخيصها ومن ثم إيجاد قياس لها .

من هذا المنطلق حاول Paul Spiker من إعطاء تعريف شامل يحتوي هذه الأبعاد فاقترح بذالك 11 مستوى من أجل تحديد معنى ومركبات الفقر، الشكل الآتي يمثل الربط بين مختلف هذه الأبعاد :

الشكل رقم 2-1 : أبعاد الفقر

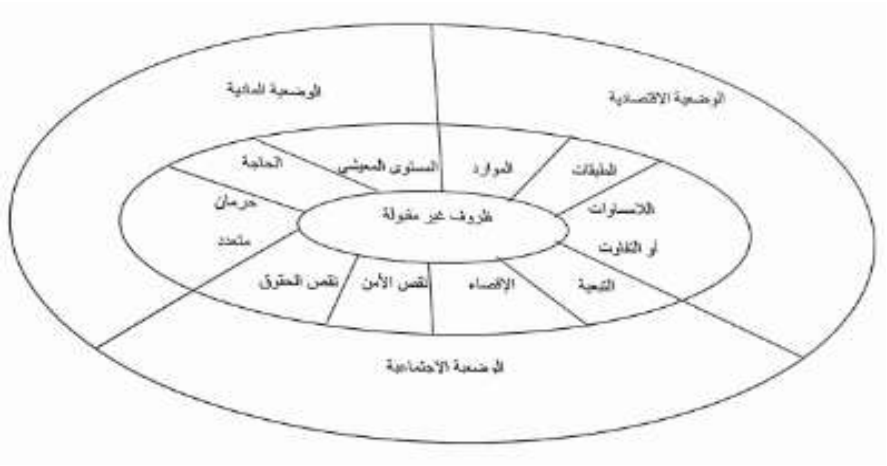

المصدر : .Paul spiker,2000,p 05

الشكل التوضيحي السابق يؤكد على أن الفقر في جوهره يعبر عن وضعية غير مقبولة، مما يوضح أن الفقر قبل كل شيء هو مفهوم معياري ومعنوي، فالفقير حسب الشكل السابق هو كل فرد (عائلة) تتميز بظروف مادية سيئة، وموارد اقتصادية غير كافية وعلاقات اجتماعية مضطربة.

فيما يلي وتتبعا للإطار التحليلي فقد عرف Paul Spiker 11مستوى للفقر :

أ- الظروف المادية :

المستوى المعيشي : الفقير له مستوى معيشي أو نمط استهلاكي أقل من المعيار السائد في المجتمع .

الحاجة : الفقير يتميز بنقص وعجز في السلع والخدمات كالغذاء ،اللباس ،السكن .....الخ التي تعتبر حاجيات أساسية للبقاء على قيد الحياة .

الحرمان المتعدد: الفقير يعاني من الحرمان والعوز الناتجين عن فقدان الموارد في فترة معينة .

ب-الوضعية الاجتماعية :

الإقصاء : إن الفقر يظهر كمجموعة من الترابطات الاجتماعية أين يكون الأفراد مقصيين عن المشاركة في الحياة الاجتماعية العادية.

نقص الأمن : وهو ما يعادل و يكافؤ أي حاجة من الحاجات الأخرى وهو ما يسبب أيضا الحرمان .

نقص الحقوق : وهو ما يعادل في أثره نقص الموارد النقدية.

التبعية : الفقراء في كثير من الأحيان يعانون التبعية و الاستغلال من قبل من يملكون وسائل القوة والمال والنفوذ.

وفي هذا الإطار يوضح العالم الاجتماعي George Simmel أن الفقر بالمعنى السوسيولوجي يعبر عن الأشخاص الذين يعانون التبعية وليس الأشخاص الذين لديهم دخل منخفض.

كل من Sen و Dereze يؤكدان على أنه ليس هناك عجز في التغذية إنما هناك عجز وعدم قدرة الفقراء على شراء الغذاء المتوفر ،وهكذا فإن الفقر هو صورة عن عدم احترام الحقوق الاجتماعية [1].

[1] بن لحسن الهواري مكافحة الفقر في لجزئر، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2003، ص 44.

المطلب الثاني : الفقر في النظرية الاقتصادية

لقد تعددت رؤى وتحاليل المدارس الاقتصادية لظاهرة الفقر وتطورها عبر العصور، وذلك منذ عهد التجاريين إلى غاية النظرية الاقتصادية المعاصرة، ابتداء من اعتبارها قضية دينية وأخلاقية لا ترتبط بصميم النظام الاقتصادي إلى أن أصبحت هذه الظاهرة و ما يرتبط بها في لب الفكر الاقتصادي المعاصر وجزءا من تحليلاته، لا سيما ما تعلق منها بنظريات التنمية الاقتصادية و الرفاه الاقتصادي.

سنحاول من خلال هذا الجزء إبراز مدى اهتمام النظرية الاقتصادية بظاهرة الفقر وكيف تناولتها ابتداء بعهد التجاريين وصولا إلى النظرية الاقتصادية الحديثة :

1- الفقر في الفكر الاقتصادي التجاري :

بعد فشل فلسفة النظام الإقطاعي في أوروبا في وضع نظام للحياة الاقتصادية و الاجتماعية آنذاك، ظهرت مرحلة التجاريين مع بداية القرن السادس عشر (16م) لتمتد إلى غاية الربع الأخير من القرن الثامن عشر (18م)، واضعة بذلك حدا للتفسيرات الدينية للظواهر الاقتصادية، ومتحولة بذلك إلى العلوم الطبيعية والإنسانية.

عرفت مرحلة التجاريين بانتشار وتوسع الاكتشافات الجغرافية وزياد الاهتمام بالحركات التجارية بين الشرق و الغرب، حيث عمد التجاريون إلى البحث عن المعادن النفيسة محاولة منهم لبعث قوة الدولة عن طريق تحقيق الثروة من هاته المعادن وبالتالي تنشيط الحركة التجارية ونشوء موجات استعمارية نحو باقي العالم بحثا عن الموارد [1].

لقد عرفت مرحة التجاريين بروز الطبقة الوسطى (التجار) عل حساب طبقة النبلاء، وبحثهم المستمر عن تكوين الثروة والحصول على أكبر قدر من المعادن النفيسة لتعزيز مكانة الدولة، إذ اعتبروا أن تحقيق الثروة مرادف للغنى والرفاه ونقيض لحالة الفقر و البؤس، هذا ما أدى إلى بروز طبقية شديدة الفقر في المجتمع مع تمركز الثروة في يد البعض (فئة التجار) وسوء

[1] خالد سعيد البحيصي، التطور في تاريخ الفكر الاقتصادي، الجامعة الإسلامية، غزة ،ص 34.

توزيع في الموارد على بقية فئات المجتمع. إن المتتبع لأدبيات الفكر التجاري يجد بأنه لم يهتم بقضايا الفقر وتوزيع الدخل كمشاكل اقتصادية ينبغي علاجها، بل كانت النزعة الفردية متغلبة في تحقيق فئات من المجتمع للرخاء والرفاه الاقتصادي على حساب باقي طبقات المجتمع، كما لم يول منظرو هذه المدرسة أدنى إشارة إلى حالات البؤس والحرمان التي تعيشها المجتمعات آنذاك ، اللهم إلا بعض عبارات العاطفة التي أبداها بعض رواد هذه المدرسة مع الوضعيات المزرية للعمال، وهو ما جاء على لسان صاحب كتاب " محاولة لمعالجة الاقتصاد السياسي" المنشور عام 1615م للمفكر الفرنسي Antoine de montchrestien بقوله : " التنهدات الآهنة لزوجات الكادحين الذين أضيروا من المنافسة الأجنبية و صرخات أطفالهم المشيرة للأسى"[1].

2- الفقر في المذهب الطبيعي :

لقد ظهر الفكر الاقتصادي الطبيعي أو ما يعرف باسم Les physiocrates في أوروبا عقب فشل مذهب التجاريين في مجاراة الواقع الاقتصادي والعلمي الجديد، حيث رافق ظهور هذا التيار توسع وانتشار الفكر وغلبة النزعة العلمية في أوساط الباحثين وداخل الحقول المعرفية. قاد هذا التوجه الطبيب الفرنسي المعروف François Qusney والذي حاول محاكاة حبك نظريته الاقتصادية بناء على التشبيه الذي أجراه للعلاقات الاقتصادية بين الأفراد بالروابط التي تحصل بين أعضاء الجسم البشري.

تشير المدرسة الفيزيوقراطية في الاقتصاد إلى تلك الأفكار التي نشأت وسادت أوروبا خلال خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر (18م) عن طريق عدد من الفلاسفة الاقتصاديين، والذي حاولوا من خلالها وضع تصور شامل وكاف لنظرية اقتصادية جديدة تبنى على أساس دراسة علاقة الإنسان بالعالم الطبيعي، على خلاف الفكر التجاري و اهتمامه بالتجارة والتبادل كأساس لتحقيق الثروة و الرفاه الاقتصادي والمكانة القوية للدول، برهن الطبيعيون على ضرورة استغلال الثروات المحققة

[1] عمر بوزيد امحمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر، حالة خميس مليانة، أطروحة دكتوراه، إشراف بن بوزيان محمد، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص33-34.

من الحقبة السابقة في نشاط إنتاجي يضمن دوام الاستمرارية و النماء في اقتصاد الدول، ومن هنا رأوا ضرورة الاهتمام بالنشاط الزراعي باعتباره نشاطا إنتاجيا يضمن خلق القيمة المضافة، كما تطرقوا لقضية توزيع الناتج الصافي بواسطة اعتماد الجدول الاقتصادي لكيزني والذي بين فيه كيفية توزيع الناتج الصافي بين طبقات المجتمع. و قد قسم كيزناي المجتمع إلى ثلاثة طبقات :

- ✓ الطبقة المنتجة: و تشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافي، و هو الزراعة.
- ✓ طبقة الملاك العقاريين: و هؤلاء و إن لم يكونوا منتجين بالمعنى المتقدم، إلا أن الطبيعيين رتبوا على دورهم أهمية خاصة، و بذلك احتلوا مكانا وسطا بين طبقة المنتجين و الطبقة العقيمة.
- ✓ الطبقة العقيمة: تشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة، و يدخل فيها العاملون في الصناعة و التجارة، و اعتبرت هذه الطبقة عقيمة طبقا لنظرية الريع الصافي، حيث أنها لا تضيف إلى الإنتاج الصافي كما هو الحال في الزراعة [1] .

لقد اعتقد الطبيعيون في ضرورة وجود نظام طبيعي باعتباره: "نظاما مثاليا يحقق التوافق بين المصالح المتعددة في المجتمع"، أو بأنه :"النظام الذي يؤمن الملكية و الأمن و الحرية"، أو بصورة أدق و أعمق "هو النظام الذي أراده الله لسعادة البشر... هو النظام الإلهي"، و أن القوانين التي ترعى هذا النظام هي "قوانين لا مرد لحكمها لأنها من طبيعة البشر و الأشياء و هي التعبير الحي عن إرادة الله". و إذا ابتعد الناس عن تطبيق هذه القوانين التي تحكم هذا النظام الإلهي فإنه بالضرورة سيعرفون التعاسة و الحرمان[2].

من هنا يمكن القول بأن الفقر حسب مذهب الطبيعيين ما هو إلا انحراف عن النظام الطبيعي وأن أحد أهم خصائص هذا النظام هو غياب الفقر، كما أن النظام الطبيعي يتضمن إعلانا مبدئيا لمنهج اقتصادي خال من الفقر، إضافة إلى ذلك فإن الجدول الذي قدمه كيزني ما هو إلا تعبير عن آلية عمل هذا المنهج الذي تصوره الطبيعيون بحيث يوضح كيفية تحقيق التوازن

[1] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1985، ص 47.
[2] أنطوان أيوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 129-130.

الاقتصادي بناء على الموائمة بين الإنتاج والاستهلاك على المستوى الكلي ولكل طبقة من طبقات الجدول الاقتصادي، في المقابل تحصل كل طبقة على المقدار المخصص لإشباع الطلب الاستهلاكي والاستثماري.

بالرغم من كل هذه المحاولات لبلورة مفهوم شامل وموحد عن الفقر، إلا أن الفكر الطبيعي قد وقف عاجزا عن إعطاء تفسير واضح لظاهرة الفقر في ظل نموذج اقتصاد السوق الوليد وهو ما برهنت عليه المعالجات التي تم صياغتها في إطار هذا المنهج [1].

3- الفقر في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي :

تكمن الجذور الفلسفية للمذهب التقليدي في الفكر الاقتصادي لدى الطبيعيين من خلال إبرازهم لدور النزعة الفردية و التوجه الرأسمالي، وهذا ما نلمسه من خلال كتابي آدم سميث " ثروة الأمم" 1776م و " نظرية الشعور الأخلاقي " 1759م، و حديثه عن النظام الطبيعي الذي يعمل على التوفيق بين المصالح الخاصة والعامة. لقد تبلورت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية من خلال عدة مبادئ وأسس أهمها : إبراز الدور الأساسي الذي تلعبه المصلحة الخاصة والدوافع الشخصية للأفراد في تنمية الحياة الاقتصادية، وتكريس مبدأ الحرية الاقتصادية " دعه يعمل اتركه يمر" باعتباره محركا للنشاط الاقتصادي وصمام أمان للاستقرار الاقتصادي.

لم يتناول الكلاسيك قضية الفقر بالتحليل بشكل مباشر وإنما تناولوها بشكل عرضي من خلال مناقشة قضايا العمل و الأجر وتوزيع عوائد الإنتاج و تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث وحسب منظري هذه المدرسة فإن توفير نظام اقتصادي حر من شأنه أن يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية مع توزيع عادل للمداخيل. إن عملية توزيع عوائد عناصر الإنتاج في ظل هذا النظام هي في جميع حالتها عادلة ومتوازنة، كما أن البطالة غير موجودة، وإن وجدت فهي ظرفية، يجدر الإشارة إلى أن هذا النظام يحقق توازنه الداخلي وفق مبدأ اليد الخفية.

لقد تجسدت رؤية الكلاسيك لتحليل ظاهرة الفقر من خلال ما يلي [1] :

[1] نوري عبد الرسول الخاقاني، طالب حسين فارس الكريطي، الفكر الاقتصادي حول الفقر بين النهج و المنهج، مجلة الإدارة والاقتصاد المجلد السابع، العدد 07، ص 11.

- ✓ اعتقادهم الجازم بأن استراتيجية نظام السوق القائمة على الحرية الاقتصادية وضمان المنافسة كفيلة لوحدها بتحقيق التشغيل الكامل الذي يحقق لجميع الفاعلين الاقتصاديين مستوى معيشي عند الكفاف (قانونالأجر الحديدي لريكاردو) ، كما أن حالات الفقر والمتمثلة في عدم بلوغ مستوى الإشباع أو حد الكفاف لبعض الأفراد هي ناتجة عن الاختلالات المؤقتة في التوازن بين العرض والطلب الناتج عن عدم احترام بعض القوانين الطبيعية.

- ✓ رفضهم لتدخل الدولة كجزء من استراتيجية مواجهة الفقر عن طريق التأثير على بعض مولدات الفقر، لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على آليات النظام الاقتصادي الحر.

- ✓ اعتبروا ظاهرة الفقر بأنها خارج النظام الاقتصادي بل هي وليدة ظروف شخصية ولا تمس إلا فئات من المجتمع، أولئك الذين لا يمتلكون حد مقبول من القدرات والمهارات وقليلي الإدراك لمصالحهم الشخصية من أجل الاستفادة من ريع النظام الإنتاجي الرأسمالي.

- ✓ اعتبر الكلاسيك الأوائل بأن الفقر متغير أساسي في عملية النمو، على اعتبار أن الأجور تشكل عبئا وتكلفة بالنسبة للرأسماليين، وبالتالي تعمل على إبقائها منخفضة عند مستوى الكفاف لضمان تحقيق أعلى الأرباح وبالتالي تحقيق تراكم رأسمالي يزداد معه مستوى النمو الاقتصادي.

امتدادا للنظرية الكلاسيكية فقد اعتبر النيوكلاسيك بأن عملية التوزيع هي عملية غير إقتصادية أو بالأحرى خارج الحقل الإقتصادي، كما عبر عنها منظرا مدرسة لوزان بأنها معيارية– غير موضوعية– كما إعتبروا بأن عملية التوزيع التي تصاحب مرحلة التوازن الإقتصادي هي الأكثر عدلا والأكثر توازنا [2].

[1] المرجع السابق، ص 12-13.

[2] Serge Milano, la pauvreté dans les pays riches, paris, 1992, page 111.

حسبA.Benachenhou فإن عملية التوزيع في النظرية النيوكلاسيكية غير خاضعة لأي استغلال، ذلك لأنها مبنية على أساس ميكنزمات اقتصادية معتمدة أساسا على العرض والطلب، وليس للأعوان الاقتصاديين أي دخل فيها.ويتم تحديد أسعار عوامل الإنتاج وفق الإنتاجية الحدية والكمية [1].

تتجلى مقاربة المنهج النيوكلاسيكي في تحيلله لظاهرة الفقر من خلال ما يلي [2]:

- ✓ لم يولِ الاتجاه الجديد اهتماماً لقضية طبيعة النظام الرأسمالي و ما يترتب عليها من إشكاليات اجتماعية ، بل انصب الاهتمام على الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد في تفاصيله ولاسيما في مسألة الأسعار النسبية وتقريرها.

  ومن ثم ابتعدت قضايا أساسية مثل الفقرو الاستغلال عن دائرة الاهتمام في الفكر الاقتصادي.

- ✓ رفض النيوكلاسيك قانون الأجر الحديدي الذي يبقي مستوى أجر العامل عند حد الكفاف ، إذ وضعوا معياراً موحدًا لتحديد حصص عناصر الإنتاج يتمثل بالإنتاجية الحدية ، وبذلك تكون الأجور مرتبطة بإنتاجية العامل وغير مقيدة بمستوى الكفاف، وهذه النتيجة صححت الموقف الكلاسيكي في تقييم العمل الإنساني نسبياً.

- ✓ أكد النيوكلاسيك عَلى أن غاية النشاط الاقتصادي هو تعظيم الإشباع المقاس بالمنفعة الحدية ، وأن رشد الفرد والمجتمع رهين بسلوكه الذي يعظم المنافع ويدني التكاليف ، و أن حالة الإشباع تتوقف على الدخل المتأتي من الإنتاجية الحدية ، وأن قيمة هذا الدخل تعتمد على أسعار السلع المنتجة ، إذن ما يحدد بلوغ العامل مستوى الدخل الذي يشبع حاجاته الأساسية هي الأسعار في السوق التنافسية، فالعامل ممكن أن يكون دون المستوى الكافي من الإشباع بالنسبة لحاجاته الأساسية ، ومن ثم هو في دائرة الفقر.

[1] A.Benachenhou, Introduction à l'économie politique, 2em édition, OPU, P 314.

[2] نوري عبد الرسول الخاقاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

بشكل عام فإن مفهوم الفقر حسب النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية مرتبط أساسا بالطبيعة البشرية، وليس للنظام الاقتصادي أي دخل فيه وسلوكات الأفراد هي من تجعل منهم فقراء، فإذا استثنينا أصحاب العجز العقلي والبدني فإن الفقراء هم الكسالى وغير المؤهلين أو ذوي الكفاءات الناقصة 1 . إذن الفقر هو ظاهرة خاصة بفئة غير المؤهلين للإندماج في الحياة الاجتماعية.

4- الفقر في الفكر الاقتصادي الاشتراكي :

حسب الاشتراكية الماركسية فإن عملية خلق الثروة تصاحبها دائما خلق للمزيد من الفقر و الإقصاء في المجتمع وذلك من خلال الاستغلال، القهر والبطالة. كما دعى أتباع النظرية الماركسية إلى المقابل النقيض لمقولة "حق الملكية يسبق على حق العمل ".

Fichte ومن خلال كتابه المنشور عام 1801م قرر بأن المجتمع لا يقوم على أساس الفرد بل على أساس العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، ليس على أساس المبدأ الليبرالي "دعه يعمل "أو "حكم وسيادة السوق "ولكن على أساس التخطيط الذي يسمح بمراقبة عمليتي الإنتاج والتوزيع ، وليس على أساس "أتركه يمر "ولكن على أساس الدولة التجارية المغلقة .

Fichte وحسب هذا التوجيه لأساس قيام المجتمع قد أصل لمبدأ"أمان الدولة « Sécurité d'un état » والذي كان بمثابة البديل لمبدأ الحرية عند الاقتصاديين الليبراليين، هذا المبدأ و الذي من خلاله ليس لفرد معين أن يكتسب غناءا فوق العادة كما أنه ليس لشخص أن يفتقر ويعيش فقيرا [2].

لقد قدم الفكر الاشتراكي رؤيته لاقتصاد بلا فقر من خلال تأكيده على نموذجه الخاص في عمليتي الإنتاج والتوزيع والقائم على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والذي سيحمل أعلى درجات الكفاءة و العدالة ووفق استراتيجية التخطيط وإبراز دور الدولة في المراحل الانتقالية. من هنا يمكننا الاستنتاج بأن الفقر ما هو إلا نتيجة حتمية تولده المبادئ الليبيرالية "دعه يعمل

[1] رجم نصيب، " ظاهرة الفقر وآثرها على التنمية الإقتصادية"، مجلة الفقر والتعاون العدد رقم 02 مارس 2003، ص 47.
[2] المرجع السابق ، ص 51.

،أتركه يمر "،"حق الملكية يسبق حق العمل ،"الملكية الخاصة ".....الخ ويتجسد ذلك في الاستغلال الطبقي والقهر، هذه الأفكار قد بلورت مفهوم الفقر لدى كبار رواد هذه المدرسة والذي يتلخص في أنه نتاج حتمي مصاحب لعملية خلق الثروة.

5- الفقر حسب االنظرية الكينزية :

تعد الأزمة التي شهدها العالم سنة 1929م أساسا للتحليلات الاقتصادية الكينزية، حيث اعتبرت الفقر بأنه لا يعدو عن كونه مظهر من مظاهر البطالة، ففي الفترات التي تميزت بالانكماش الاقتصادي ترتفع فيه حالات الفقر وتعلو فيه معدلاته، بينما في الحالة التوسعية فإننا نجد أن الفقر يأخذ في الانخفاض .

لقد كان هدف النظرية الاقتصادية الكينزية هو محاولة تصحيح الاختلالات الموجودة في التوازن الاقتصادي، وذلك للوصول إلى حالة من التشغيل الكامل والقضاء على البطالة، وذلك عن طريق تدخل الدولة في الاقتصاد للتأثير على مكونات الطلب الفعال المتمثلة أساسا في الاستهلاك، الاستثمار، النفقات والإيرادات الحكومية، هذا التأثير يكون باستعمال مختلف السياسات المالية والنقدية.

هناك مجموعة من الدراسات الميدانية التي دعمت هذا التوجه واعتبرت بأن مفهوم الفقر ووجوده مرتبط بمستوى التشغيل، نذكر من ذلك على سبيل المثال الدراسة التي قام بها BA.Weisbord حول الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك مابين سنة 1949-1953 حيث استنتج من خلالها بأن عدد الأسر الفقيرة ينخفض جدا في ظل ظرف اقتصادي يتميز بالتوسع، بينما يرتفع في حالة الانكماش الاقتصادي، إضافة إلى الدراسة التي قام بها L.X.Thurow ، حيث توصل إلى أن معدل الفقر ينخفض بـ:0.4 % .إذا انخفض معدل البطالة بـ:1%مع ارتفاع مستوى التشغيل بـ 0.75%[1]، إذن نستنتج أنه وحسب النظرية الكينزية فإن الفقر مرتبط أساسا بمستويات التشغيل في الاقتصاد وأفضل وسيلة للتخفيض من نسبة الفقر هو محاولة تحقيق التشغيل الكامل والقضاء على البطالة.

[1] Serge Milano, op cité , p131.

من هنا يمكننا القول بأن التصور الكينزي لمحاربة الفقر يعتمد على مقاربة غير مباشرة بحيث يعطي دورا أكثر للآثار غير المباشرة التي يحققها مستوى التشغيل الكامل في التقليل من نسب الفقر، وهو بذلك لا يعطي أهمية للأسباب المباشرة في تغير حالة الفقر من خلال تمويل فجوة الفقر عن طريق برامج إعادة التوزيع [1].

6- الفقر ونظرية الرفاهية :

من الناحية التشريعية يعود أول إجراء يمثل بداية مسؤولية الدولة عن رفاهية مواطنيها إلى القانون الذي أصدرته بريطانيا سنة 1834م والذي كان الهدف منه هو توزيع المعونات على أساس القانون والمبادئ العامة، بحيث يبرز القانون بشكل أكثر وضوح الصلة بين الفقر والظروف الصحية وانتشار الأمراض ، ليتبع هذا القانون بسلسلة من القوانين كان الهدف منها وقوف الدولة ومسؤوليتها اتجاه توفير المزيد من الرفاهية للأفراد و بشكل خاص حماية الطبقات الفقيرة والمحرومة، كان أهمها قانون الصحة لسنة 1848م ، ثم قانون الإسكان والطبقات العاملة لسنة 1890م و الذي أخذت الدولة فيه على عاتقها تحديد حد أدنى مقبول من المعايير المستخدمة في بناء وتطوير السكنات ، أعقب ذلك تنامي دور الدولة في توفير الخدمات العامة كالصحة والتعليم وتحسين ظروف المعيشة وتوفير فرص العمل[2]. مع بداية القرن التاسع عاشر ومع تنامي المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لا سيما مع الحرب العالمية والأزمة العالمية لسنة 1929م ، انتقل الاهتمام بمشكلة الفقر من وضع التشريعات لصالح الفقراء إلى محاولة تكميم الظاهرة ووضع الأسس العلمية الدقيقة لها ، حيث حاولت العديد من الدراسات والأبحاث تحديد عدد الفقراء عن طريق إجراء المسوحات الميدانية لمستوى معيشة الأسر كان أهمها دراسة Charles Booth 1892 ودراسة Seebohm Rawntree 1901 ، في المملكة المتحدة و التي تعتبر من الإسهامات العلمية الأولى في هذا المجال.

[1] أنظر : نوري عبد الرسول الخاقاني، مرجع سبق ذكره، ، ص 20.
[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات متكاملة للتنمية: مدخل مفاهيمي، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية، الأمم المتحدة، يوبورك، 2004، ص18.

يعود الارتباط بين مفهومي الفقر والرفاه إلى مصطلح المنفعة، والذي برز كمقياس لتحديد القيمة مع أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، اعتمادا على أفكار الاقتصادي والفيلسوف Jermy Bentham (1748- 1832) ، ونظرا لكون المنفعة مفهوم صعب القياس فقد توصل منظرو هذه المدرسة إلى اعتماد المقاربة النقدية والمتمثلة في الدخل أو الانفاق الاستهلاكي في قياس مستوى الرفاه الذي يعيشه الفرد أو المجتمع، من هنا يمكننا فهم الفقر على أنه عدم كفاية في الرفاه الاقتصادي[1]. بعد أزمة الكساد الكبير الذي أصاب العالم سنة 1929م تنامى بشكل كبير المناداة بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ونشوء ما يعرف بدولة الرفاه، وأن لا تترك رفاهية الأفراد عرضة لتجاذبات قوى و آليات السوق مع إعادة النظر في آليات التوزيع من أجل حماية الطبقات الضعيفة والفقيرة لتحقيق قدر من المساواة والعدالة الاجتماعية.

حاول الاقتصادي M.Ravallion إيجاد غطاء نظري بالاعتماد على نظرية الرفاه والمبنية على نظرية المستهلك ، حيث عمد إلى قياس مستوى الرفاهية عن طريق دالة المنفعة كما في نظرية المستهلك بحيث تشمل الدالة على أبعاد عدة ومتنوعة من الرفاه، وعليه فإن الفقراء حسبه هم الأشخاص الذين يعيشون تحت مستوى أدنى معين من الرفاهية العامة [2].

5- الفقر في الفكر الاقتصادي الاسلامي :

لقد اعتبر الإسلام الفقر آفة اقتصادية و اجتماعية ينبغي محاربتها والتخلص منها، تجلى ذلك من خلال العديد من النصوص التشريعية التي تدعوا إلى محاربة هذه الظاهرة والحث على التكسب والنهي عن سؤال الغير. لقد عالج فقهاء الإسلام مصطلح الفقر و من هو الفقير وأشبعوه بحثا في كتبهم مستدلين بالنص الشرعي تارة وبالرأي والاستنباط تارة أخرى، حيث نجد المسألة الفقهية المشهورة « من الأفقر الفقير أم المسكين » مبثوثة في كتب الفقه للأئمة الأربعة، كونها مرتبطة بأحد مصارف الزكاة ألا وهم الفقراء و المساكين ومن الأولى بها.عرف فقهاء المالكية الفقير بأنه الشخص الذي لا يملك ما يكفي حاجته ويسد

[1] Ambaamual, pauvreté multi dimensionnelle au Congo: un approche non monétaire,document de travail TD N°13/2006, bureau d application des méthodes statistiques et informatique, 2006,Congo , P3.
[2] Martin Ravaillion, comparaison de la pauvreté: concepts et méthode , étude sur la mesure des niveaux de vie, document de travail, N°22,Banque Mondiale, Washington, 1996, P3.

قوته لمدة سنة [1]، بينما ذهب الأحناف إلى تعريف الفقير بأنه الذي لا يملك نصاب الزكاة مستدلين في ذلك بوصية النبي عليه الصلاة والسلام لمعاذ حين أرسله إلى اليمن بقوله عن الزكاة : « تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم » [البخاري ومسلم] ، وذهب الشافعية إلى القول بأن الفقير من لا مال له ولا كسب ويستوي حاله مع المسكين، في حين قال الحنابلة في توصيف الفقير بأنه من لا يملك شيئا [2].

6- نظرية الحلقة المفرغة للفقر :

تعد هذه الحلقة من النظريات الرائدة في تفسير حالات الفقر التي يقع فيها الأفراد والمجتمعات، وهي في الأصل نظرية للباحث في علم اقتصاد التنمية وأحد رواده الأمريكي (1907-1959) Ragnar Nurkse من خلال مؤلفه الشهير " مشاكل رأس المال في الدول ناقصة التنمية " الصادر سنة 1963، والذي يعنى بتفسير حالات التخلف التي تقع فيها البلدان والأمم. يعرف Ragnar Nurkse هذه الحلقة كما يلي : " إنها تتضمن مجموعة من الأشياء الدائرية لقوى تميل إلى أن تعمل ويرتد فعلها الواحد على الآخر بطريقة تجعل البلد فقير في حالة فقر " [3]، تقوم هذ الحلقة على أساس اعتبار الفقر هي حالة دائرية مفرغة تبدأ وتنتهي في نفس نقطة البداية، تتفاعل فيها جملة من الأسباب والمسببات تجعل من الصعب على الفرد أو المجتمع الخروج من دائرتها. فالفقراء عموما يعرفون بانخفاض مستوى دخولهم وهذا ما يعني انخفاض في مستوى التغذية الذي يقود بدوره إلى تدهور المستوى الصحي ، هذا الأخير ينجم عنه ضعف إنتاجية العامل والوحدة الإنتاجية ككل ، وهو ما يعود على انخفاض الدخل مرة أخرى. تقوم فكرة الحلقة المفرغة للفقر على اعتبار أن الدخول المرتفعة ترتكز في أيدي الطبقة الغنية وهو ما يمكنها من استثمار جزء من أموالها في أنشطة استثمارية تعود عليها بعوائد مالية، في حين لا تستطيع الطبقة الفقيرة القيام بالاستثمار لعدم كفاية دخولها حتى في سد الحاجات الأساسية وهو ما يصعب عليها كسر حلقة الفقر [4].

---

[1] الدسوقي محمد عرفة، حاشية الدسوقي، دار الفكر، بيروت، ج1، ص492.
[2] ينظر : كمال حطاب، دور الاقتصاد الاسلامي في مكافحة مشكلة الفقر، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، الأردن، 2002، ص 1304.
[3] منصور أحمد إبراهيم، ص 219 ، نقلا عن أعمر بوزيد امحمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر حالة خميس ميانة، مرجع سبق ذكره، ص 50.
[4] أنظر : سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة ي اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1988،ص36.

بالرغم من القدرة التفسيرية لهذه النظرية في تفسير ديمومة بعض حالات الفقر والتخلف على بعض الشعوب إلا أنها أثبتت محدوديتها، كما لاقت العديد من الانتقادات لعل أهما كان إهمال النظرية للعديد من العوامل والمتغيرات الداخلة في تكوين الحلقة، فمشكلة الفقر والتخلف مشكلة مركبة وناتجة عن عدة أسباب البعض منها تاريخي ، ولا يمكن حصرها في مظهر واحد متمثل في ضعف الدخل فقط.

الشكل رقم 2-2 : الحلقة المفرغة للفقر

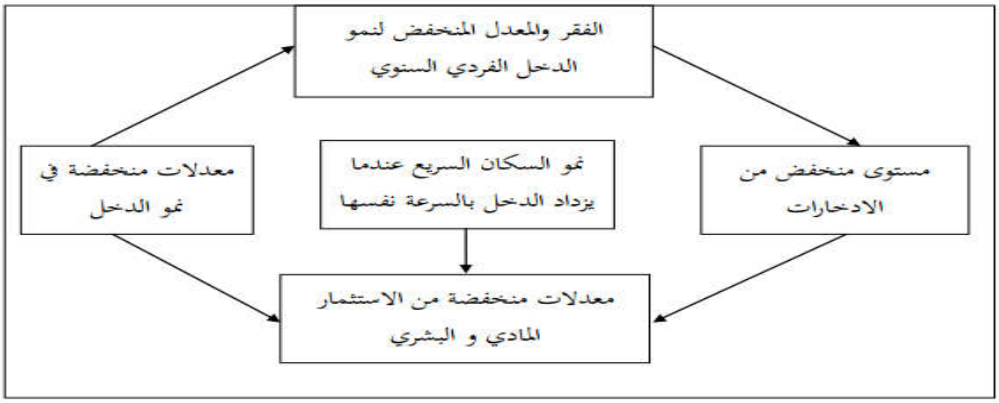

المصدر : سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مصدر سابق، ص36.

المطلب الثالث: أنواع الفقر

إن مجموعة التعاريف التي ذكرت في الفرع السابق يمكن أن نستنبط منها عدة أنواع للفقر، وذالك أن كل تيار فكري أو كل منظمة حاولت فهم الظاهرة ومن ثم إعطاء تعريف معين لها من جانب واحد أو جانبين، وهو ما يتوافق مع نوع محدد من أنواع الفقر، كما نلاحظ أن هذه الأنواع تختلف اختلافا بينا من مكان إلى مكان، ومن زمن إلى زمان.

يمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر هذه الأنواع فيما يلي :

1- الفقر المطلق أو الفقر النسبي Absolue ou Relative:

يندرج مفهوم الفقر المطلق ضمن المقاربة النقدية للفقر والتي تهدف إلى وضع حد أدنى نقدي من الدخل للفصل ما بين الفقراء وغير الفقراء، على هذا الأساس يعرف الفقر المطلق على أنه عدم قدرة الفرد على تلبية حاجاته الأساسية من الغذاء واللباس والسكن والصحة [1]. بعض الباحثين عرف الفقر المطلق على أنه الحد الأدنى للحياة والمتعلق بمبلغ الموارد الضرورية لتجنب الوقوع في الحلقة المفرغة للبؤس والموت. يتم تحديد هذا الحد الأدنى على أساس إعداد استقصاء (enquête) لسلة من الأغذية مقومة بسعر السوق المحلي ، يحسب من خلاله عتبة الفقر المطلق لضمان البقاء أو العيش [2]، جدير بالذكر أن هذه العتبة تختلف باختلاف المناطق الجغرافية، السن، الجنس ..الخ.

يعود فضل السبق في تحديد هذا المفهوم إلى الاقتصادي الأمريكي Rowntree مع نهاية القرن التاسع عشر 19م وأعماله المتعلقة بتحديد الأوضاع المتعلقة بالتغذية للأسر الأمريكية، حيث استطاع تحديد حدا أدنى من عدد الحريرات (النفقات الغذائية) مضافا إليها مبلغ جزافيا ليحدد في الأخير عتبة وخطا نقديا للفقر.

في المقابل يعتمد مفهوم الفقر النسبي على مدى التفاوت في توزيع الدخل (مؤشر التفاوت) ويعبر عن تلك الطبقة من المجتمع الأقل حصولا على موارده مقارنة مع فئات أخرى لنفس المجتمع، حسب Morrisson 2003 فإن : " الفقير هو ذلك الفرد الذي لا يستطيع الحصول على احتياجاته المستهلكة من طرف أغلبية الافراد "، يضيف Atkinson بأنه : " من الخطأ افتراض بأن الفقر يمكن ملاحظته فقط بالمعيار المطلق وتطبيقه على جميع البلدان وفي جميع الأوقات، ومنفصلا عن الهيكل الاجتماعي ومستوى التطور. فمن الضروري تحديد خط الفقر بالنظر إلى الاتفاقيات الاجتماعية السائدة ومستوى المعيشة الذي يعيشه مجتمع معين" [3] و يقارن هذا النوع من الفقر الطبقة الأقل غنى من مجتمع ما مع الطبقة الأكثر غنى

[1] Morrisson Christian, Rapport Annuel Mondial sur le Système Economique et les stratégies : Ramses, Lapauvreté dans le monde , Institut Français des Relations Internationales, Edition Dunod, 2003, p.105
2 Claude M , la pauvreté : sa mesure et son évolution, édition documentation française, paris, 2000. .
[3] Moumi Ahmed , identification, mesure et modélisation des déterminants de la pauvreté cas de l'Algérie, Thèse de doctorat, université de Tlemcen, 2009, p26.

لنفس المجتمع، ويتم تحديده بنسبة معينة من المجتمع عن طريق توزيع المداخيل أو الإستهلاك ، على سبيل المثال إذا كان هناك 20% من أفراد المجتمع أو العائلات، فالأقل غنى أولئك الذين لديهم دخل أقل من نصف الدخل المتوسط او الوسيط .[1]، كما تقتضي هذه المقاربة ديمومة وجود طبقة فقيرة من المجتمع، بعض الباحثين (Atkinson, 1998 ; Hagenaars, 1991, Ravallion, 1998 et Sen, 1992) اعتبرو بأن هذه المقاربة أكثر ملائمة للتطبيق في الدول المتقدمة[2] .

2- الفقر المزمن أو الفقر المؤقت Durable ou Transitoire :

يكون الفقر المؤقت على المدى القصيرحيث ينخفض فيه دخل الأسرة عن خط الفقر المعتبر وذالك راجع إلى وجود مجموعة من التغيرات في مستوى الحياة فمثلا تعرض الدولة لصدمات خارجية متمثلة في تغييرات في سياسة الأسعار يمكن أن يؤثر وبشكل حساس على المستوى المعيشي للعائلات.

في حين أن الفقر المزمن يكون على المدى الطويل، كما أنه من الصعب تحديده وذالك لأنه يرتبط بوجد مجموع من العوامل ذات طبيعة هيكلية والتي تؤدي إلى ضعف وتدهور في متوسط الاستهلاك العام للمجتمع ككل. إذا تحول مستوى أسرة إلى حالة من الفقر لأول مرة فإنه من الصعب جدا معرفة ما إذا كنا أمام الفقر المزمن أم المؤقت.

3-الفقر الذاتي أو الفقر الموضوعي Subjective ou Objective:

يركز هذا النوع من الفقر(الفقر الذاتي) على المنفعة الحدية للأفراد حيث يتم فيه تقييم الإختيارت من السلع والخدمات التي يفضلونها والتي تحقق لهم نوع من الرفاهية ، تم اقتراح هذه الطريقة لأول مرة في هولندا، المقاربة الذاتية للفقر والمسماة كذلك مدرسة لايدن (Ecole de leiden) قامت أساسا ولأول مرة على الأعمال التي قدمها كل من Van Praag et

[1] J.S.Martinnesse, Note sur les différents approches de la pauvret ," AFD, octobre , France, 1999, p
[2] valérie berenger et claude berthomieu, Analyse de l'impact de la croissance sur la pauvreté et identification des stratégies de croissance bénéfique aux pauvres (« pro-poor growth strategies »).Etude des cas pour six pays partenairesméditerranéens :Egypte, Israël, Liban, Maroc, Tunisie et Turquie. Research n°FEM31-06R,université de NICE , septembre 2008, p06.

Hagenaarsسنة 1968 ، وفي سنة 1997 قدم T.Geodhart&al دراسة عن الفقر قد اعتمدت بشكل أساسي على هذه المقاربة.

مفهوم الفقر الذاتي لا ياخذ كأساس في تقييم الأفراد الحد الأدنى الميعشي المقبول – الفقر المطلق – ولامستوى الظروف المعيشية- الفقر النسبي – ولكن على أساس الاعتقاد الشخصي للأفراد أو العائلات حول الوضعية التي يتواجدون فيها، بعبارة أخرى الفارق بين الدخل الأدنى الذي يمكنهم من العيش خارج دائرة الفقر ومستوى الدخل الأدنى الحقيقي.

الفقر الذاتي هو بكل بساطة الحصول على أقل ما نريد، ولمعرفة هذا النوع من الفقر بكل دقة يمكن اللجوء إلى القيام بمسح بياني وطرح السؤال الآتي للفرد أو لرب العائلة :" من خلال وضعيتكم الحالية، ما هو الدخل – بعد الضريبة- الذي ترونه أدنى بصفة مطلقة؟ " ، إن التعريف الذاتي للفقر، قد حاز حاليا اهتماما ملحوظا من قبل المجموعة الدولية، مكونا بذلك مناهجا جديدة لتكميم الفقر.

من بين المؤشرات المستعمل عادة في الفقر الذاتي في كل من آسيا والدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء نجد :

– الإعاقة – مرض مزمن، البكم، الصم – نقص الأرض ، الماشية، أدوات الزراعة – عدم قدرة بعث الأطفال إلى المدرسة – ضرورة ملحة لمساعدة الآخرين – عدم وجود أفراد مؤهلين لحماية أسرهم زمن الأزمة – مسكن سئ وغير لائق.

– إنعدام المساعدة الإجتماعية والتضامن – درجة إدماج الأطفال إلى عالم الشغل – وجود أحد الوالدين.

– عدم ضمان التغذية الكافية خلال السنة.

- إنعدام الملكية الفردية .[1]

على عكس مقاربة الفقر الذاتي تعتبر طريقة الفقر الموضوعي أكثر شيوعا واستعمالا من طرف الباحثين في مجالات الفقر، وتعنى هذه المقاربة بحساب خط الفقر في مجتمع معين بناء على الطرق العلمية والمنهجية، كطريقة Rowntree في تحديد تكلفة الحاجات الأساسية وطريقة Green et Thorbeck في تحديد استهلاك الطاقة الغذائية، وهما طريقتين تبنيان على أساس الاحتياجات الفردية من السعرات الحرارية التي توفرها الأغذية. تندرج مقاربة الفقر الموضوعي في إطار التحليل الاقتصادي المعياري Analyse normative لوضع مقاييس موحدة ومتفق عليها لكل المجتمع من أجل تحديد خط الفقر الملائم، وذلك نظرا للصعوبات التي تطرحها طريقة الفقر الذاتي لاسيما تلك المتعلقة باختلاف إجابات الأفراد في تقييمهم للحد الأدنى لدرجات المنفعة والرفاهية التي يجب الحصول عليها.

4- فقر القدرات والإمكانات :

ينسب هذا النوع من الفقر إلى مقاربة الاقتصادي A Sen حول الإمكانات والقدرات الدنيا التي يجب على الأفراد الحصول عليها في مجتمع ما ، والحصول على المزيد من الفرص السانحة للعيش داخله، تعكس القدرات حرية الفرد في الاختيار بين طرق الحياة المختلفة. تعتبر مقاربة الامكانات والقدرات في الفقر مفهوما متقدما ولا يمكن الحديث عنه إلا بعد توفر باقي حاجات الوجود الإنساني من الغذاء واللباس والسكن ...الخ، كما نجد هذه المقاربة مستعملة أكثر في الدول المتقدمة.

[1] Traduit de Chambers .R A Poverty And liveli hoods : hwose reality count IDS Discussions Papers p347 in www.undp.org/poverty/Publication

المبحث الثاني : المقاربات النظرية للفقر

قد عرضنا فيما سبق جملة من التعريفات للفقر باعتباره ظاهرة اقتصادية و اجتماعية متعددة الجوانب وذات أبعاد مختلفة، وقد توصلنا إلى أنه ليس هناك تعريف موحد أو إجماع حول مفهوم هذه الظاهرة، نعرض فيما يلي بالشرح لبعض المقاربات النظرية التي حاولت تفسير حالات الفقر التي يعيش فيها الأفراد أو المجتمعات، منطلق هذه المقاربات هو مجموعة من الأسس الفلسفية.

تتجسد هذه المقاربات في ثلاث مدارس اقتصادية كبرى هي :

- مدرسة الرفاهية Ecole du bien être
- مدرسة الحاجات الأساسية Ecole des besoins de base
- مدرسة الإمكانات Ecole des capabilités

رغم اختلاف هذه المدارس إلا أنها تلتقي في قاسم مشترك أين يظهر الفقر حينما لا يصل شئ محدد إلى مستوى يعتبر بمثابة الحد الأدنى المقبول من ذالك الشئ.طبيعة هذا الشئ الناقص يعتبر كمفترق طرق للنقاشات حول مصطلح الفقر.

المطلب الأول: مدرسة الرفاهية Ecole du bien être

تعتبر هذه المقاربة بأن الشئ الناقص هو الرفاهية الاقتصادية، وهو ما تجلى من خلال التعريف السابق الذي قدمته هذه المدرسة لمفهوم الفقر، حيث تشرح مفهوم الرفاهية بمفهوم المنفعة كما أن المستوى المعيشي هو مصطلح آخر يعبر عن الرفاهية في بعض الأحيان[1]، تعبر المنفعة الحدية عن حالة معنوية كالشعور بنوع من الإشباع والسعادة عن طريق استهلاك السلع

[1] Jean-Tinbege,On the measurement of welfare, journal of economics, vol 50 p 7.

والخدمات وتحقيق الرغبات [1]، إلا أنه من الصعوبة بمكان أو يستحيل قياس هذه المنفعة بل تعتمد هذه المقاربة على معايير أخرى كالدخل أو الاستهلاك لقياس درجة الرفاهية. يطلق على هذه المقاربة اسم المقاربة النقدية أو مقاربة الدخل، حيث يعبر الفقر النقدي عن مستوى معين ناتج عن عدم كفاية الموارد النقدية والذي يتولد عنه استهلاك غير كافي لإشباع هذه الحاجيات ، كما أن الأداة المستعملة في قياس الفقر النقدي هو الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي ويعبر عن ذالك بالقيمة النقدية.

في سنة 1995 **Lipton et Ravallion** تكلما عن الرفاهية الاقتصادية ووضعا رابطا مباشرا لها بالمفهوم الاقتصادي للمنفعة، فعلى سبيل المثال التعريف الذي قدمه منظرو هذه المدرسة للفقر و الذي سبق ذكره :" يتواجد الفقر في مجتمع معين إذا وجد ثمة شخص أو مجموعة من الأشخاص لا يستطيعون الوصول إلى مستوى محدد من الرفاهية الإقتصادية معتبرة والتي تمثل الحد الأدنى حسب معايير نفس المجتمع.[2]

مفهوم الفقر حسب هذه المقاربة يندرج ضمن النظرية الاقتصادية الجزئية الحديثة (نظرية المستهلك) ومشتق من الفرضية المشهورة التي تعتبر بأن الأفراد يسعون دائما إلى تعظيم دالة منفعتهم وبالتالي تعظيم درجة الرفاهية، من الناحية العملية من الصعب جدا ملاحظة مستوى الرفاهية للأفراد لأن التفضيلات و أولويات الاختيار تختلف من شخص لآخر.

إن نظرية الرفاهية تعتبر المرجع الأساسي الذي يرتكز عليه الفقر النقدي و بناء على هذه النظرية فإنه يتم تحديد عدد الفقراء في هذا المجال بالاعتماد على تحديد خط الفقر، هذا الأخير يمكن أن يحدد عن طريق الدخل، أو عن طريق الاستهلاك وكل من يقع تحت هذه العتبة يعتبر فقيرا. تسمى هذه المقاربة عادة بمقاربة الدخل وذالك لأنها أعطت أهمية قصوى للدخل في مجال وضع السياسات للتخفيف من حدة الفقر، من الناحية النظرية فإن هذه الفكرة تعتمد على الطرح العلمي الآتي :

[1] Louis Marie Asselin , Anyck Dauphin, Mesure de la pauvreté : un cadre conceptuel, Centre canadien d'étude et de cooperation, p03.
[2] Michael Lipton et Martin Ravaillon, poverty and policy, chapter 41, revue of economics, page 253.

إذا اعتبرنا بأن الأفراد يخضعون إلى نفس التفضيلات وبالتالي لديهم نفس دالة المنفعة وذالك في ظل نظام أسعار واحد فإنه يتحصل لدينا بأن الترتيب عن طريق مستويات الدخل هو نفسه الترتيب عن طريق دالة المنفع لديهم.

نشير هنا إلى أن هذه المقاربة خاضعة لمبدأين أساسين هما :

- الأفراد وحدهم هم من يعرفون مستوى التفضيلات و الإختيارات التي تلبي رغباتهم وتحقق لهم درجة أكبر من الإشباع.
- لا ينبغي للدولة ان تتدخل في الاقتصاد سواء بتحديد كمية الإنتاج أو آلية الإنتاج إذ أن ذالك راجع إلى تفضيلات الأشخاص أنفسهم – مبدأ اليد الخفية لآدم سميث–.

حسب التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD فإن هناك مجموعة من الدول قد تبنت هذه المقاربة لتحديد خط الفقر و الذي هو عبارة عن دخل معين، و أي دخل تحت هذه العتبة فإنه لا يتيح لصاحبه الكمية الوافية والكافية من الغذاء لضمان أدنى شروط الحياة، وعليه فإن الفقير حسب هذا المبدأ يعرف على أنه كل شخص يمتلك دخلا أقل من رتبة الدخل المحدد من قبل السلطات.[1]

إن المفاهيم التي بلورتها هذه المدرسة حول الفقر هي السائدة إلى حد الآن حيث ولا زالت تعتبر المعيار الوحيد، في السابق كانت جل الأعمال التي قام بها البنك العالمي في تحليله لهذه الظاهرة ترتكز أساسا على هذه المقاربة[2].

غير أن هذه المدرسة النفعية قد لاقت مجموعة من الانتقادات خصوصا عن طريق تلك الأعمال التي قام بها الاقتصادي A.Sen 1976 حيث اعتبر بأن المقارنات الشخصية بين الأفراد من وجهة نظر الرفاهية لتحديد من هم الفقراء، اعتبرها بأنها تعسفية وأن الكثيرين لا يرون في هذه المقارنات فروقات جوهرية [3] ، انتقادات أخرى قدمت لهذه المقاربة تمثلت في

[1] Le PNUD, Rapport mondial sur le développement humain 1997, p87.
[2] Louis Marie Asselin, Anyck Dauphin, Op Cit,p 21.
[3] Samir Bahaa el-dine Maliki,quantification de la pauvreté urbaine et rurale, Op Cit.

اكتفاء أصحاب هذه المقاربة بالتعبير النقدي لتوصيف حالات الفقر التي يعيشها الأفراد والمجتمعات متجاهلين البعد المتعدد الأبعاد لهذه الظاهرة، إضافة لكون المقارنات التي تجرى بين الأشخاص على أساس مستوى المنفعة المحقق، اعتبروها مجحفة نظرا لوجود اختلافات جوهرية من حيث الخصائص الشخصية، نوعية الاحتياجات وتغيرها،حجم الأسر وتركيباتها ، تغير الأسعار عبر الأزمنة والأمكنة [1].

المطلب الثاني : مدرسة الحاجات الأساسية Ecole des besoins de base

تعود الجذور الأولى لهذه المقاربة إلى الدراسة المشهورة التي أجراها الاقتصادي Rowntree 1901 عن الفقر وتقدير المستوى المعيشي للأسر عن طريق محاولة تقدير الحد الأدنى من الحاجات الغذائية وغير الغذائية لضمان العيش، إلا أن البروز الفعلي لهذه المقاربة كمدرسة مستقلة لها منهج وتوجه علمي معين في بحث المسائل المرتبطة بالفقر يعود إلى أوائل السبعينيات من القرن الماضي كنتيجة وإجابة للانتقادات التي وجهت لمدرسة الرفاهية.

حسب منظري هذه المدرسة فإن الشئ الناقص (والذي هو محل لمناقشة هذه المقاربات) عن المستوى الأدنى المقبول من المستوى المعيشي يتمثل في مجموعة جزئية من السلع والخدمات حيث تكون الحاجة إليها ضرورية، وبالتالي تصبح الرغبة في إشباعها جد ملحة، هذا ما يجعل منها حاجة رئيسة أو أساسية. عرفت الحاجات الأساسية في إطار الدراسة التي أجراها Rowntree على أنها : " الاحتياجات اللازمة للحفاظ على النشاط البدني العادي" ، في حين عرف الفقراء حسب هذه المقاربة على أنهم : " الأشخاص الذين لا يستطيعون مقابلة تكلفة حزمة معينة من السلع التي تشتمل على سلع غذائية استنادا على معايير التغذية ومحتويات السلع من عناصر التغذية" [2]. هذه الحاجات الأساسية ليس بالضرورة أن تكون من

[1] Agence Française de développement (AFD), Op Cit, p25.
[2] علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد 4، الكويت، 2002، ص05.

مكونات الرفاه الإقتصادي أو ما يسمى بالوجود اللائق، وفي هذا السياق يؤكد **Lipton** : "يجب علينا أن نبحث عن الوجود قبل الوجود اللائق"[1].

غير أن **Herrin** في سنة 1997 يركز على مفهوم الحاجات الأساسية فيقول : " الحاجات الأساسية ليست مفهوما للرفاهية "[2]، ففي المقاربة التقليدية للحاجات الأساسية فإن السلع والخدمات التي تدخل في هذا المفهوم تتمثل في: الغذاء ،الماء، النظافة،السن، اللباس، التعليم الأساسي، الصحة و النقل العمومي، نلاحظ من ذالك بأن هذه الحاجات تتجاوز الحاجات الضرورية اللازمة للعيش، بشكل عام يمكن أن نعتبر بأن الحاجات الدنيا التي تضمن وجود الفرد هي فقط: الغذاء، السكن، اللباس .[3]

بخلاف مدرسة الرفاهية فإن هذه المدرسة لا تعطي أهمية كبيرة للمنفعة بقدر ما تعطي الأهمية لتلبية هذه الحاجات الأساسية ، فمفهوم الفقر يرتبط في الأساس بالحرمان من الوسائل المادية التي تسمح للفرد من تلبية الحد الأدنى من الحاجات الغذائية.[4]

غير أن هذه النظرية قد عانت العديد من المشاكل في تحليلها لظاهرة الفقر، فمن جهة فإنها قد تعدت كل ما هو ضروري للعيش كما سبق الإشارة إليه ،ومن جهة أخرى فإن مفهوم ما هو أساسي للفرد لضمان عيشه يختلف من شخص لآخر وذالك حسب : السن، الجنس، وحتى نوعية و مستوى النشاط الممارس. وعليه فقد تنوعت الحاجات الأساسية لتشمل مجموعة من الحاجات الأخرى غير الضرورية والتي من شأنها أن تخلق حياة لائقة للفرد.

في هذا السياق فإن تحليل الفقر حسب هذه الحاجيات يعتبر أنه تحليل نوعي أكثر منه كمي حيث يعبر عن الفقر بأنه نوع من العجز في مجال التغذية –الإختلال الغذائي في مجال الصحة عدم الحصول على العلاجات الأولية في مجال التعليم الحرمان من التعليم، في مجال السكن عدم الحصول على مأوى..الخ [5]،إذن حسب هذا الفكر فإن الدخل ليس هو السبيل

[1] Serge Milano, Op Cit,p47.
[2] Alejandro N.Herrin, Designing Poverty Monitoring System for Mimap, working paper of IDRC OTAWA,P 3.
[3] Louis-Marie Asselin et Anyk Dauphin , Op Cit,p 22.
[4] Ibid , P 20-21.
[5] بن لحسن الهواري، مكافحة الفقر في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص31.

الوحيد لتلبية حاجات الأفراد والأسر من السلع والخدمات بل هناك متغيرات أخرى كعدم توفر الخدمة أصلا أو عدم سهولة الاستفادة منها .

P.Sreeten في سنة 1981 يضيف بأن :" نظرية الحاجات الأساسية تنبني على العنصر الأساس من مركبات التنمية ألا وهو : الإنسان وحاجاته."

نلاحظ بأن هذه المقاربة قد حددت أهمية التفرقة بين الارتفاع في مداخيل الأفراد والعائلات ووجود ارتفاع مرافق له لشروط الحياة الهنية، وذالك من أجل وضع سياسات ناجعة ودائمة لمكافحة الفقر، فليس بالضرورة أن تترافق الزيادة في الدخل مع التحسن في ظروف الحياة بتوفير الحاجات الأساسية التي يحتاجها الفرد، هذ الطرح يعتمد على ثلاث حجج :

1- هناك العديد من الأشخاص ليسوا منتجين وإنما يشكلون جزءا من المجتمع.

2- ليس هناك ضمان بأن الارتفاع في المداخيل يكون موجه بشكل أساسي لإنفاقه في تلبية الحاجات الحاجات الأساسية .

3- تتغير قدرات العائلات وكذالك الأفراد في طريقة الإنفاق لتلبية هذه الحاجات وذلك بشكل عقلاني وفعال. يمكن أن يوجد من العائلات من يفضل استهلاك سلع أو خدمات ذات قيمة كبيرة من غير إضافة معتبرة في مستوى الرفاهية .

المطلب الثالث : مدرسة الإمكانات Ecole des capabilités

بخلاف المدارس السابقة رأى **Sen** ، وباعتباره المنظر الأساسي لهذه لمدرسة ، رأى بأن الشئ الناقص لا يتمثل لا في المنفعة ولا في الدخل ولا في إشباع الحاجات الأساسية وإنما يتمثل في القدرات والإمكانات البشرية .

A.Sen 1997/1976 إنتقد بشدة الأفكار التي جاءت بها المدرسة النقدية والتي تعتمد على المنفعة في تحديد الفقر والفقراء، وأكد على أنه ينبغي فهم هذه الظاهرة في إطار الإمكانات البشرية التي تمكن الفرد من تحقيق المستوى المرغوب فيه

من الاستهلاك والحصول على مستوى لائق من الدخل، A.Sen أعاد بهذا الطرح النقاش حول موضوع نوعية الحياة التي يعيشها الفرد من أجل الوصول إلى تحقيق الرفاهية.

A.Sen من جهة أخرى أعطى الفرق بين مقاربة القدرات ومقاربة الدخل حيث يقول :" الفقر من منظور الإمكانات يزودنا بمعلومات أكبر للوصول إلى تعريف كلي حيث يمكن أن تصبح فيه حياة الأفراد غنية أو فقيرة.[1]

يضيف **Sen** في تحليله بأن حياة الإنسان تتعلق وترتبط في الواقع بمجموعة من الإمكانات التي تتيح له كيفية التصرف والوجود، وقد جمعها تحت اسم : الإمكانات الوظيفية ، وعليه فإن هذه المدرسة ركزت على جانب نوعية الحياة بعيدا عن امتلاك وسائل الرفاهية ، من أجل هذا فإن هذه المقاربة ترى في الفرد الفقير كل من تعذر عليه أو لا يمتلك الإمكانات الوظيفية والتي يمكن أن تختلف من فرد إلى آخر و التي يمكن حصرها في الغذاء ، الملبس الحسن ، المسكن اللائق.....الخ

Sen ولإيضاح هذه الفكرة ضرب المثال الكلاسيكي التالي : عندما يمتلك شخص دراجة، هذه الأخيرة هي عبارة عن منتوج له عدة خصوصيات من أهمها النقل أو التنقل، وبمجرد أن تقدم إلى الفرد فإنه تمكنه أو تعطيه إمكانية التنقل والوصول إلى عدة مناطق لم يكن يستطيع الوصول إليها من دون دراجة، زيادة على ذالك فإن النقل كخصوصية من خصوصيات تمنح لهذا الفرد فرصة الشعور بالفرحة والمنفعة من خلال إمكانية تنقله وتحقيق رغبته.[2]

إذن نستطيع القول بأن **Sen** وعبر هذا التحليل قد استطاع أن يجمع بين كل المدارس. ففي المثال السابق فإن الدراجة قد وفرت للفرد مستوى من الرفاهية بما تحمله من خصوصيات –النقل– وذالك أنها أتاحت له إمكانية القيام بوظيفة معينة وهي القدرة على التنقل ومنه تحقيق منفعة متمثلة في شعوره بالفرحة السرور.

[1] Samir Baha-Eddine Maliki, quantification de la pauvreté urbaine et rurale, Op Cit, p 25.

[2] بن لحسن الهوري، مكافحة الفقر في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 32.

بصفة عامة فإن الفقر حسب هذه المدرسة ما هو إلا نتيجة لعدم إمكانية الفرد على استغلال الفرصة المتاحة له بسبب نقص في إمكانياته البشرية الناتج عن صحة غير سليمة ، و تعليم غير كاف، وسوء في التغذية. فهذه المدرسة رفضت وبشكل أساسي التحاليل التى اتخذت من المنفعة أو الحاجات الأساسية كمرجع لها في فهم ظاهرة الفقر، والمرجع في التحليل حسب هذه المدرسة هو الإمكانات والتي ينظر لها على أنها دنيا. [1]

تتمثل هذه الإمكانات الدنيا فيما يلي :

- ✓ إمكانية البقاء على العيش والاستفادة من عمر مديد.
- ✓ إمكانية الإنجاب والتناسل.
- ✓ إمكانية الحفاظ على الصحة.
- ✓ إمكانية المشاركة والتفاعل اجتماعيا.
- ✓ إمكانية الحصول على المعارف والفكر التعبير عن الرأي بكل حرية.[2]

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن هذه المقاربة قد أصبحت مستعملة وبشكل كبير في الأعمال التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للتنمية LE PNUD حيث تبنى هذ المفهوم في إعداده لجملة من المؤشرات سنأتي عليه بالشرح في المبحث القادم.

[1] Louis Marie Asselin, Anick Dauphin, Op Cit, p23.
[2] M.Dessai, Poverty and Capabilities: the wards And Empirically implementable measure.

المبحث الثالث : قياس الفقر

تلعب عملية قياس الفقر دورا فعالا وحاسما في تحديد الإستراتيجيات والسياسات الناجعة في مكافحة هذه الظاهرة، فقياس ناجح ودقيق يقود إلى تطبيق سياسة فعالة، من هنا نرى أهمية هذا العنصر من عناصر تحليل هذا الموضوع كما نرى تركز جل الأبحاث و الدراسات حوله، ونظرا لاختلاف مفهوم الفقر كما سبق في الفصل السابق وتباين آراء المدارس الاقتصادية في ذالك ، فإن الأساليب المتبعة في قياسه وكذا المؤشرات المستعملة في تكميمه قد اختلفت باختلاف المفهوم المراد دراسته.

سنحاول من خلال هذا الجزء بحث أهم المداخل المستعملة في الأدبيات النظرية لقياس و تحديد خطوط الفقر، لنعرج فيما بعد إلى شرح أهم المؤشرات المستعملة في القياس، القديمة منها والحديثة ، لننتهي في الأخير إلى شرح أهم مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد نظرا للارتباط الوثيق بين الفقر والتفاوت و اللا عدالة في توزيع الدخل.

المطلب الأول : طرق تحديد خط الفقر

من الناحية المنهجية تعتبر عملية تحديد خطوط الفقر مهمة وصعبة في آن واحد، نظرا لما يترتب عنها من تحديد الفقراء من غير الفقراء لا سيما في تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية الموجهة للتقليل من الفقر وكذا في تخصيص الموارد المالية والمادية للتخفيف من حدة هذه الظاهرة. قدم Lachaud 1997 تعريفا لخط الفقر بقوله :" هو عملية تحديد التكلفة النقدية الضرورية من أجل الحصول على مستوى معيشي معين، ابتداء منه يمكننا اعتبار الفرد أو الأسرة غير فقيرة " [1] ، يعرف Ravallion 1998 خط الفقر على أنه : " عبارة عن التكلفة النقدية التي يجب أن يحصل عليها فرد معين وفي فترة زمنية معينة وذلك بغية الوصول إلى مستوى رفاه معيشي مرجعي un niveau de référence du bien être" و يقاس مستوى الرفاه بدالة المنفعة كما في نظرية المستهلك [2] ، في نفس السياق دراسات أخرى لعدد من الباحثي

[1] J.p Lachaud , Pauvreté en Mauritanie, approche multidimentionnelle,Op Cit, p2.
[2] علي عبد القادر علي ، برنامج سياسات مواجهة الفقر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002'ص 88.

(Asra&santos francisco 2001) تؤكد على أن خط الفقر هو عبارة عن مقدار التكلفة الضرورية من أجل إشباع الحاجات الغذائية اليومية من السلع والخدمات الغذائية وغير الغذائية.

لماذا البحث عن وضع حدود لخط الفقر [1] ؟ قدم Bidani et All 2001 عدة شروحات تفيد بأن تحديد خطوط الفقر من شأنه أن يحقق عدة أهداف أهمها :

- ✓ مراقبة ظاهرة الفقر عن طريق حساب نسبة الفئة الفقيرة من المجتمع، والذي سيسمح لنا بعقد مقارنات بين المجموعات الجزئية لمجتمع معين ، إضافة إلى تقييم آثار السياسات الاقتصادية على الفقر قبل وبعد التطبيق.
- ✓ يسمح لنا تحديد خط الفقر بوضع ما يسمى بدليل الفقر. un profil de pauvreté ، حيث نستطيع من خلاله تحديد فئة الفقراء عن غير الفقراء في مجموعات خاصة، لنقوم فيما بعد بتحديد بعض المواصفات الخاصة بهاته الفئة والتي تشكل قواسم مشتركة بينها كالانتماء العرقي، الوضعية المهنية ...الخ، والتي ستفيدنا فيما بعد في حالة غياب معلومات مفصلة عن مداخيل ونفقات الأسرة.
- ✓ تحديد خط للفقر وإحصاء عدد الفقراء سيقود إلى جلب انتباه السلطات العمومية والرأي العام بصفة عامة إلى ضرورة التصدي لهاته الآفة والحاجة إلى وضع السياسات الكفيلة باستئصالها أو التقليل منها.

سنتناول فيما يلي بعض خطوط الفقر التي ناقشتها الأدبيات النظرية وبعض طرق قياسها:

1- خط الفقر المطلق :

يتم تحديد خط الفقر المطلق على أساس مبلغ نقدي معين يستطيع الفرد من خلاله توفير وتلبية حدا أدنى من حاجاته الضرورية من السلع والخدمات، ويعد فقيرا كل من يقع تحت هذا الخط، تجدر الإشارة إلى أن حساب خط الفقر المطلق يكون بغض النظر عن الزمان أو المكان وهو ما يسمح لنا بعقد مقارنات في المستوى المعيشي للأفراد والأسر بين البلدان وفي فترات

[1] Voir : Samir Maliki, quantification de la pauvreté urbaine et rural, Op Cit, p 28.

زمنية مختلفة، وهو ما يتطلب الأخذ في الحسبان الاختلاف والتباين الموجود في مستوى الأسعار والقدرة الشرائية للأفراد بين الأقاليم والدول عند قياس الفقر ، يعطي Bidani et Allمثالا حول ميزة المقارنة التي يوفرها هذا الخط بقوله : " إذا كان لدينا فردين يحوزين نفس المستوى المعيشي في جميع النواحي، لكنها يقطنان في منطقتين مختلفتين ، فكلى الفردين يعتبران فقيرين إذا كان مستواهما المعيشي يقع تحت خط الفقر للمنطقة التي يقطنان فيها" [1] .

حسب التعريف المقدم للفقر المطلق فإن هناك خطان للفقر :

- **خط الفقر الغذائي** : ويبنى على أساس تحديد جملة من الحاجات الأساسية وتقدير كمية السلع والخدمات اللازمة لتلبيتها على أن يتم تسعيرها للحصول على القيمة النقدية لخط الفقر الغذائي[2] ، والذي يحسب كذلك إما بعدم الأخذ بعين الاعتبار اختلاف العادات والأنماط الغذائية وتسمى الطريقة المعيارية، أو على أساس شبه معياري ويؤخذ فيه بالحسبان تغير أنماط الاستهلاك الغذائي بناء على تغير مستوى المعيشة من منطقة لأخرى [3]

- **خط الفقر غير الغذائي** : ويبنى على أساس تقدير الحاجات الأساسية غير الغذائية كالصحة واللباس والسكن والنقل وباقي الخدمات ، وتقدر بمتوسط الأسعار السائدة خارج الدعم الحكومي .

حسب Lachaud 1997 فإن هناك مدخلين اثنين لتقدير هذا الخط[4] :

- **طريقة استهلاك الطاقة الغذائية FER**:

وتقوم هذه الطريقة على أساس تحديد الاحتياجات الطاقوية من الأغذية مقدرة بعدد السعرات الحرارية الدنيا التي يحتاجها الفرد ، لنحدد فيما بعد مستوى الإنفاق أو الدخل النقدي الواجب للحصول على هذه الحاجات،حسب المنظمة العالمية

[1] Bidani et All, op cité p04.
[2] Voir : Expert Group on Poverty Statistics, Rio group , Compendium of Best Practices in Poverty Measurement"; Rio de Janerio, September 2006, P 53- 55.
[3] Martin Greeley ,Measurement of Poverty and Poverty of Measurement, Institute of Development Studies, IDS Bulletin 25.2, 1994. P:7
[4] J .P Lachaud , pauvreté et choix méthodologique, cas de la Mauritanie, Op Cit, p06.

للغذاء FAO فإن الحد الأدنى اليومي من الاحتياجات الغذائية يتمثل في 2400 حريرة بالنسبة للفقر المطلق و 1800 حريرة بالنسبة للفقر المتقع [1]، حسب الدراسة التي أجراها Altmir في أمريكا اللاتينية حول موضوع الفقر اقترح بأن يكون التعبير بعدد الحريرات خصوصي وذلك حسب السن، الجنس، نوعية النشاط المهني...الخ ولا يمكن أن يكون موحدا ومطلقا[2]، حسب هذه الطريقة فإن خط الفقر المحسوب يشمل النفقة الكلية للحاجات الغذائية وغير الغذائية والتي على أساسها يعتبر الفرد مغذى بشكل كافي.

- **طريقة تكلفة الحاجات الأساسية CBN:**

تعتمد هذه الطريقة على تحديد سلة من الحاجات الأساسية والكافية لتلبية وإشباع الحاجات الاستهلاكية القاعدية ، ثم نحدد تكلفتها بالنسبة لكل مجموعة جزئية من السلع والتي نريد إجراء المقارنة بينها ، طريقة تقدير التكلفة تمر بمرحلتين: نقوم في المرحلة الأولى بتحديد مكونات سلة السلع الغذائية وفق نموذج استهلاكي مرجعي ، وفي الثانية نقوم بالتقدير النقدي لحصة الإنفاقات غير الغذائية.

2- خط الفقر النسبي :

يمكن تحديد خط الفقر النسبي بناء على تحديد موقع الفرد أو الأسرة المراد قياس درجة فقرها داخل المجتمع المعني، وعليه يمكننا تحديد خط الفقر النسبي بنسبة مئوية معينة من الدخل أو الاستهلاك المتوسط للمجتمع ، كأن نأخذ نسبة 50% أو20% من الدخل أو الاستهلاك المتوسط، أو الحد الأعلى لنسبة 10% الأدنى دخلا ، وهو ما يجعل خط الفقر النسبي حساسا للتغيرات في مستوى الدخل أو الاستهلاك[3] ، تتبنى كثير من الدول المتقدمة على غرار الدول الأوروبية مقاربة الفقر النسبي في تحديد خط الفقر لديها نظرا لمستوى الرفاه المحقق لدى مواطنيها وانخفاض نسب الفقر المطلق، فتحاول البحث عن مدى

[1] Voir :smahi ahmed, Micro finance et Pauvreté :Quantification de la Relation sur la population de Tlemcen, Thèse de doctorat, université de Tlemcen, 2010,p29.
[2] Serge Milano, Op Cit, page 47.
[3] أنظر. عبد الرزاق فارس، مرجع سبق ذكره، ص27.

استفادة الأفراد من درجات الرقي والازدهار المحققة. كثير من الأبحاث والدراسات تعتمد في حساب خط الفقر النسبي نسبة مئوية معينة من الوسيط Medianبدلا من الوسط الحسابيMoyenne لكون هذا الأخير أكثر تأثرا بالقيم المتطرفة على جانبي التوزيع.

يتميز خط الفقر النسبي عن نظيره المطلق بكون هذا الأخير يشكل قيمة ثابتة في زمان ومكان معين مهما ارتفعت قيمة الدخل الوطني أو الاستهلاك الكلي ، بينما يتغير الفقر النسبي بتغير المستوى المعيشي للمجتمع بارتفاع وانخفاض الدخل أو الاستهلاك [1].

3- خط الفقر الذاتي :

كما سبق بيانه من قبل فإن خط الفقر الذاتي يحدد على أساس تقييم الأفراد أنفسهم للحد الأدنى المقبول للمستوى المعيشي في مجتمع ما على أن يكون التقييم نتيجة لإجاباتهم عن سؤال استقصائي في شكل : " من وجهة نظرك الشخصية ما هو الدخل اللازم لتلبية حاجاتك الشخصية" ، يؤخذ بعد ذلك متوسط إجابات الأفراد كخط فقر ذاتي.خط الفقر الذاتي حسب هذه المقاربة هو دالة متزايدة في الدخل، بمعنى أن الأفراد والعائلات المستجوبة ترتبط تقديراتها للدخل الأدنى بمستوى دخلها الحقيقي ، فكلما كان مستوى دخل العائلة أو الفرد كبيرا كلما كان تقديره لمستوى دخله الأدنى كبيرا والعكس صحيح.

هناك عدة طرق معتمدة في تحديد عتبة أو خط الفقر الذاتي وفق هذه المقاربة نذكر منها [2] :

[1] المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره ، ص40.

[2] Voir : Samir maliki, quantification de la pauvreté urbaine et rurale, Op Cit, p 35.

أ- طريقة السؤال عن الدخل الأدنى[1] MIQ :

تنسب هذه الطريقة إلى الاقتصادي Kapteyn 1994 ، كما وردت الإشارة إلى هذه المنهجية في حساب خط الفقر الذاتي في دراسة Goédhart et Al 1997 باعتماده إجابات الأفراد في تحديد خط الفقر، يحدد خط الفقر حسب هذه المقاربة عند تقاطع الدخل الأدنى المصرح به مع الدخل الحقيقي.

الشكل الموالي يمثل البيان التوضيحي لطريقة تحديد خط الفقر وفق هذه المقاربة :

شكل رقم 2-3: طريقة MIQ في تحديد خط الفقر الذاتي

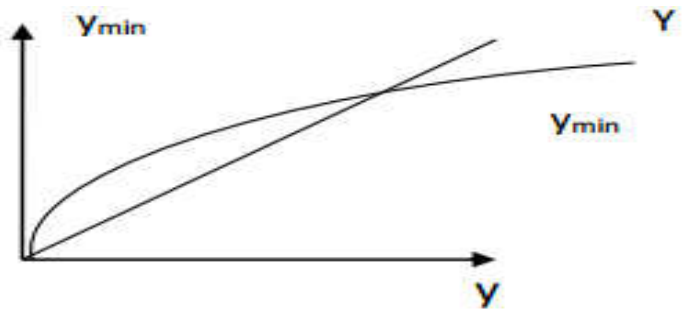

Source : A. Kapteyn, P. kooremam and R. willemese (1988); "Some methodological Issues in the Implementation :Source of Subjective poverty Definitions", Journal of Human Resources, vol. 23. No2. 222-242; (Spring 1988);P:22

[1] MIQ : minimum income question

نلاحظ من خلال الشكل بأن الدخل الأدنى Ymin يتحدد عند نقطة تقاطع منحنى الدخل الأدنى مع خط الدخل Y، حيث يكون قبل نقطة التقاطع مستوى الدخل الأدنى أعلى من دخل الفرد الحقيقي، و العكس بعدها.

ب- طريقة تقويم الدخل IEQ [1]:

وتنسب إلى الاقتصادي Van Praag 1968 وتعرف كذلك بمدرسة ليدن Leiden، ويعتمد في هذه الطريقة على الدالة الفردية لرضا الدخل في حساب خط الفقر عن طريق قياس العلاقة بين الدخل المقدر ومستوى تحقيق الرفاهية، تكون إجابات الأفراد عن السؤال التقويمي لدخل الأفراد بإعطاء رقم من صفر 0 إلى واحد 1 لأحد الخيارات الستة : سيئ جدا سيء غير كافي، كافي، جيد جيد جدا.

الشكل رقم 2-4 : تحديد خط الفقرالذاتي وفق طريقة IEQ

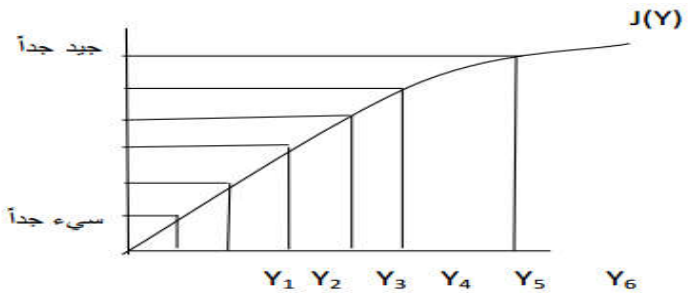

Source : AJ.M, Hagenaors and B.M.S. van proog (1985); "A Synthesis of Poverty line Definition"; Review of Income and Wealth, vol. 31, No2, June 1985.

[1] IEQ : income evaluation question

ت- طريقة كفاية المستهلك :

تباينت إجابات الأفراد و الأسر حول الأسئلة الموجهة إليهم عن مستوى الدخل الأدنى الذي يلبي احتياجاتهم الأساسية، وذلك تبعا لتفسير كل عائلة عن المراد بمعنى الدخل الأدنى، وعليه فقد ارتأى كل من Pardhan&Ravallion 2000 طرح المزيد من الأسئلة تتمحور حول تحديد المستوى المعيشي للأسرة لاسيما عن حجم استهلاك سلع معينة كالصحة، التعليم،السكن...الخ لنصل في الأخير إلى تحديد خط الفقر الذاتي عند القيم التي ترى فيها الأسر المستجوبة تحقق لها حد الكفاف الأدنى لضمان حاجاتها الأساسية [1].

بالرغم من الأهمية العلمية والاهتمام الواسع الذي لاقته طريقة خط الفقر الذاتي في تحديد عتبة للفقر إلا أنها مع ذلك لاقت مجموعة من الانتقادات تمثلت أساسا في وجود صعوبات موضوعية أثرت في دقة تقديرات الأفراد لخط الفقر نظرا لتحيز بعض الإجابات وتأثرها بالميول الشخصية، إضافة إلى تأثر تقديرات العينات المستجوبة ببعض العوامل الخارجية والاجتماعية أبعدتها عن حيز الذاتية.

4- خط الفقر الدولي :

يستخدم هذا النوع من خطوط الفقر أساسا في عقد المقارنات الدولية لنسب الفقر وعدد الفقراء بين دول العالم، وقد اعتمدت هذه الطريقة من طرف البنك العالمي تقريبا في جميع تقاريره التي أصدرها حول الفقر في العالم.اعتمد البنك الدولي لأول مرة خطي للفقر المتقع والمطلق في تقريره لسنة 1990 بـ 1$ و2 $ في اليوم على التوالي وذلك بالأسعار السائدة لسنة 1985، ليراجع هذا الخط فيما بعد في تقرير البنك لسنة 2000 إلى 1,08 $ و 2,15 $ في اليوم على التوالي بالأسعار السائدة لسنة 1993 [2] ، وفي تقريره لسنة 2005 اعتمد البنك الدولي عتبة 1,25 $كخط للفقر الدولي بالأسعار السائدة لنفس السنة، تحول هذه الأسعار إلى العملة الوطنية باستعمال طريقة تكافؤ القدرة الشرائية PPA، ويشار ههنا بأن عوامل

[1] أنظر : عبد الحميم فضل الله، أثر النمو الاقتصادي عمى معدل الفقر وعدالة توزيع الدخل القومي(حالة لبنان)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد،جامعة دمشق، سوريا، 2015, ص 63.

[2] Banque mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 2003, Op Cit, p285.

التحويل للقدرة الشرائية لا تأخذ بعين الإعتبار الاسعار الداخلية للسلع والخدمات والتي لا تكون محلا للتبادل الدولي. وهذا ما يقودنا إلى القول بأن خط الفقر الدولي الذي تم تحديده لايقيس وبنفس الدرجة مستويات الفقر في جميع الدول.[1]

حسب Ravallion et chen, (2008) فإن اعتماد خط للفقر بعتبة 1,25 $ لا يمكن أن يطبق إلا في الدول الأكثر فقرا في العالم، بينما اعتماد خط للفقر بقيمة 2$ في اليوم بالأسعار السائدة لسنة2005 سيعطي نتائج أكثر نجاعة وأقرب للواقع لا سيما في الدول ذات الدخول المتوسطة كأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية[2] .

الجدول رقم 2-1 : تغييرات معدل الفقر في العالم باعتبار عتبة 1.25 $ ما بين سنة 1981-2005 :

السنوات	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005
عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1 دولار في اليوم	1535	1359	1228	1303	1236	1133	1146	1087	979
عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1,25 دولار في اليوم	1913	1827	1718	1818	1785	1672	1695	1627	1400
عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 2 دولار في اليوم	2546	2625	2638	2754	2816	2807	2872	2808	2598
عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 2,25 دولار في اليوم	2739	2872	2979	3076	3179	3236	3315	3276	3140

المصدر : Banque mondiale,policy research,working paper n°4703,Aout 2008

المطلب الثاني : مؤشرات قياس الفقر

لا تزال عملية تحديد هوية الفقراء وقياس درجة فقرهم سواء كانوا أفرادا أو مجتمعات تلقى صعوبات وعراقيل جمة، على الرغم من الكم الهائل من البحوث والدراسات التي توفرها لنا الأدبيات النظرية، وذلك نظرا لتعدد جوانب وأبعاد ظاهرة الفقر وارتباطها بعدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية.

من الناحية العملية تمر أي عملية لقياس الفقر في أي مجتمع بالمراحل الآتية :

[1] Banque mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 2000/2001, Op Cit, page362.
[2] Smahi Ahmed , op cité p 35.

1- مرحلة التعرف على الفقراء **Identification** :

نقوم في هذه المرحلة بوضع خط للفقر يمكننا من فصل طبقة الفقراء عن غيرهم معتمدين على خطوط الفقر المختلفة (سبقت في الجزء السابق) بإحدى طرق الحساب السابقة، عدة اعتبارات منهجية يتم الأخذ بها في هذه المرحلة لضمان دقة وسلامة طريقة القياس [1] :

أ- اختيار دليل للرفاهية : يتم تحديد مستوى الرفاهية التي يحققها الفرد بناء على دالة المنفعة، والتي تقاس عن طريق باستعمال مؤشرين اثنين الدخل الجاري أو الانفاق الاستهلاكي، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لهذه المقاربة نظرا لبعدها الأحادي، إلا أنها تعتبر الأكثر شيوعا واستعمالا في معظم الدراسات التي أجريت عن الفقر لاسيما في الدول النامية. جدير بالذكر ههنا أن البنك الدولي كان دائما يفضل العمل بمؤشر الاستهلاك لعدة أسباب أهمها أنه يعبر بشكل واضح عن مستوى الإشباع المحقق من الحاجات الأساسية، إضافة إلى يسر ودقة المعلومات التي نحصل عليها عن طريق هذا المؤشر.

ب- اختيار وحدة التحليل: عادة ما نستخدم الفرد أو الأسرة والعائلة كوحدة تحليلية لقياس الفقر.

ت- اختيار سلم التكافؤ Echelle de l'équivalence : في كثير من الأحيان يتم اختيار العائلة كوحدة للتحليل وقياس الفقر، وذلك نظرا لوجود عددا من الحاجات المشتركة بين أفراد العائلة الواحدة، في هاته الحالة فإن الأسرة التي يضاف إليها عنصر جديد يلزمها دخل إضافي من أجل البقاء في نفس مستوى المعيشة السابق، يعرف سلم التكافؤ على أنها أرقام معبرة عن الزيادات الضرورية من الدخل من أجل البقاء في نفس المستوى المعين من المستوى المعيشي المحصل عليه وذلك نظرا لتغير في الخصائص المكونة لأفراد العائلة. حسب et Nicholson 1976Nelson 1993 فإن سلم التكافؤ يهدف إلى قياس الدخل النسبي الذي يسمح لعدد من العائلات ذات الأحجام المختلفة والموجودة في ظروف مختلفة بتحقيق نفس المستوى المعيشي. وكتمثيل على

[1] Voir : Jaleleddine BEN REJEB, Analyse de la pauvreté en Tunisie, Université de Paris I, Février, 2004, p60.

ذلك يمكننا تقديم المثال الآتي [1]: إذا كان لدينا عائلة ما مركب من زوج فقط فإن سلم التكافؤ معادلة للواحد الصحيح 1، وعائلة أخرى مكونة من زوج وطفل واحد فقط لها قيمة سلم مكافئة لـ 1,2 فهذا يعني أن هذه العائلة الأخيرة بحاجة إلى دخل معادل لـ 1,2 مرة لدخل العائلة الأولى لأجل الحفاظ على نفس مستوى المعيشة، وعندئذ يكون الطفل مكلفا لحوالي 0,2 من دخل العائلة لوحده. يعتمد تحديد سلم التكافؤ لأي عائلة على متغيرين اثنين هما : مكافئ وحدة الاستهلاك والذي يتم على أساسه تقدير كلفة معيشة الفرد الواحد، الثاني : اقتصاديات الحجم، أي الكلفة الحدية المتناقصة لكل فرد إضافي في العائلة.

ث- **اختيار طريقة ترجيح(une pondération) لتجميع الفقراء** : في هذه المرحلة نقوم بتجميع مستوى الرفاهية الفردي إلى المستوى الكلي للمجتمع ككل ، وهذا يختلف بحسب مؤشر القياس المستخدم في القياس، فعلى سبيل المثال يكون هذا الترجيح مساويا للواحد في حالة مؤشر فجوة الفقر poverty gap.

2- مرحلة التجميع **Agrégation** :

يتم في هذه المرحلة تجميع كل المعلومات التي تم تشخيصها في المرحلة السابقة (مرحلة التعرف) للحصول على تصور واضح لدرجة الفقر و شدته وشكل انتشاره في المجتمع ككل، وذلك عن طريق تحديد مؤشر الفقر indice de pauvreté.

هناك نوعين من المؤشرات لحساب الفقر :

أ- **المؤشرات التقليدية البسيطة** : لا تعتمد على البديهيات ونجد فيها المؤشرات الآتية :

[1] مروان عبد القادر، المنهج المتعدد الأبعاد لقياس الفقر، نظرية المجموعات الغامضة، رسالة ماجستير، جامعة معسكر، 2009، ص 78.

1-مؤشر عدد الرؤوس : The head compte ratio

يعتبر هذا المؤشر أكثر المؤشرات بساطة في قياس الفقر ،كما أنه الأكثر شيوعا واستعمالا ،و يسميه البعض بالمؤشر الرقمي للفقر ، كما يصطلح على تسميته كذلك بمؤشر حدوث الفقر(أو أثر الفقر)، هذا المؤشر ومن خلال معادلته الرياضية فإنه يعبر عن النسبة بين عدد الفقراء إلى العدد الكلي للأفراد المكونين للمجتمع .

ليكن لدينا مجموعة الأفراد N لديهم مداخيل أو استهلاكات على النحو الآتي : y1 ,y2 ,y3 ….yn

نقوم في البداية بترتيب هذه المداخيل تصاعديا، ليقوم بعد ذلك خط الفقر بالفصل بين جزئ السلسلة محددا بذلك الطبقة التي تقع تحت الخط وهم طبقة الفقراء والطبقة التي تقع أعلاه وهم غير الفقراء ،بحيث :

$$Y1 < Y < 2Y < 3 \ldots\ldots\ldots\ldots < Yq < Z < Yq+1 \ldots\ldots\ldots\ldots < Yn$$

حيث يمثل q عدد الأفراد الفقراء من المجتمع ،ببساطة يمكن استنتاج العلاقة التالية :

$$H = \frac{Q}{N}$$

حيث : H يمثل عدد الرؤوس.

Q : عدد الأفراد الفقراء.

N : المجتمع أو العينة الإحصائية المدروسة.

يمثل هذا المؤشر نسبة العائلات أو الأفراد الفقراء في عينة معطاة ،وكما في المبادئ الإحصائية فإنه كلما كان حجم العينة كبير كلما كانت دلالة هذا المؤشر أقوى ،كما أنه من السهل جدا تفسير أي قيمة يأخذها المؤشر .

فمثلا عند H= 0.4 فإن هذا يعني أن نسبة 40 % من المجتمع فقراء.

يعتبر هذا المؤشر جيد و ذو فائدة كبيرة،كما أنه سهل الفهم والشرح ،كما تظهر فائدته أثناء المقارنة أو تقييم سياسات مكافحة الفقر، إلا أنه و بالرغم من هذه المزايا فإن هذا المؤشر يحمل في طياته العديد من العيوب، وتعرض للعديد من الانتقادات من طرف مجموعة من الباحثين أمثال Sen (1976), Kakwani (1980), Ravallion (1994) et Deaton (1998) والمتمثلة أساسا فيما يلي :

- ✓ لا يستطيع هذا المؤشر أن يعطي لنا صورة واضحة عن بعض الأثار المحتملة لبعض السياسات المكافحة للفقر .
- ✓ هذا المؤشر لا يعطي أي فكرة عن التغيرات في تموقعات الأفراد بالنسبة لخط الفقر ،فلا يمكن أن نقيس به مثلا التراجع في مستوى الرفاهية بالنسبة للأفراد الفقراء[1]، إذ أنه لا يأخذ بعين الاعتبار طبقة الفقراء الذين تغيرت درجة فقرهم تحسنا أو تراجعا من دون بلوغ عتبة الفقر ، فعلى سبيل المثال لو كانت لدينا عائلة(أو فرد) تقع تحت خط الفقر، ثم اشتد فقرها بعد ذلك لتصبح أشد فقرا ،فإننا لا يمكن أن نلاحظ شيئا على هذا المؤشر، إذن فهو غير حساس للفروقات التي تحدث في عمق الفقر،هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه غير حساس للتغيرات الحاصلة في توزيع المداخيل بين الفقراء ذلك أن هذا المؤشر لا يهتم سوى بعدد الفقراء ،أما التغيرات التي تحدث بين الفقراء فغير معتبرة ،وهذا ما قدمه A.Sen في نقده لهذا المؤشر سنة 1976.[2]

إن التحاليل الإقتصادية الحالية حول قياس الفقر تؤكد على أنه كل مؤشر لقياس الفقر ينبغي أن يحتوي على 03عناصر أساسية :

1- يتعلق بعدد الفقراء الواقعين تحت خط الفقر المحدد سابقا.

2-يتعلق بشدة الفقر و التي تشرح مدى عمق الفقر.

3-يتعلق بفجو الفقر و التي تعكس مدى التفاوت الحاصل بين الفقراء.

[1] J.P.Lachaud 1997,la pauvreté en Mauritanie, une approche multidimensionnelle, Op Cit.
[2] Samir Bahaï-Eddine Maliki, Op Cit,p 45.

حسب **Lipton** سنة 1997 فإن هذه العناصر الثلاث هي جزء من الإجماع un consensus الحاصل حول الفقر تبعا للحاجة الملحة للوصول إلى أحسن مقياس ومؤشر لقياس الفقر.[1]

2-فجوة الفقر The poverty Gap:

جاء هذا المؤشر لتكميل النقص الموجود في المؤشر السابق، حيث يقيس عمق الفقر (فجوة الفقر) المتمثل في الفارق الموجود بين عتبة الفقر وبين الدخل المتوسط للفقراء، حسب هذا المؤشر فإنه إذا كان لدينا عدد ثابت من الفقراء فإنه كلما كان مستوى الدخل المتوسط لهم أقل من عتبة الفقر ،كلما كانت فجوة الفقر كبيرة.

لتكن لدينا سلسلة الاستهلاكات لمجتمع ما كالآتي : y1 ,y2 ,y3 ....yn

نقوم بترتيب هذه الإستهلاكات تصاعديا ،حيث تكون الفئة الأكثر فقرا في السلسلة أقل من خط الفقر Z :

Y1 <Y2<…….Yq-1<Yq<Z ……..<Yn.

يمكن التعبير عن قانون فجوة الفقر بالمعادلة الأتية [2] :

$$\begin{cases} PG\ \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\frac{Z-Yi}{Z} = I * H \\ \mathrm{I} = \frac{Z-Yq}{\mathrm{Z}} \\ \mathrm{Yq} = \frac{1}{q}\sum_{i=1}^{q}\mathrm{Yi} \end{cases}$$

حيث: I : معدل فارق الدخل للفقراء وخط الفقر Z.

[1] Sebastien Locate, statistical inference poverty and inequality measurement : an application of the bootstrap econometric technique and a literature review, M.A Faculté des sciences Sociales université laval janvier 2000, p

[2] David Gordon and Paul Spicker, The International Glossary on Poverty, Zed books LTD,Newyork,1999 , PP 104-105.

Yq : الدخل المتوسط للأفراد (العائلات) الفقيرة.

Z : خط الفقر

q : عدد الأفراد (أو العائلات) الفقيرة.

يمثل هذا المؤشر العجز المتوسط للفقراء في المجتمع بالنسبة لعتبة الفقر مقسومة على عدد أفراد هذا المجتمع ، حيث أن استعماله في قياس الفقر يعكس ايجابيات عدة ،وذلك كما توضحه معادلته الرياضية السابقة .

تتمثل أهم الايجابيات التي يوفرها هذا المؤشر في أنه إذا أصبح شخص فقير ضمن العتبة المدروسة أكثر فقرا فإنه منطقي أن يستبعد عن خط الفقر، وقيمة فجوة الفقر سترتفع، وحسب معادلة هذه الفجوة فإننا نثبت هنا أن هذا المؤشر يأخذ في الحسبان عدد الفقراء وكذلك التفاوتات الموجودة بينهم، إضافة إلى أن استعمال مؤشر فجوة الفقر يفيدنا في تحديد السياسات الاقتصادية المناهضة للفقر بمعرفة مقدار المداخيل التي تضمن للفقراء دخلا مساويا لعتبة الفقر ، حسابيا يمكننا ذلك بجمع المقدارI(فارق الدخل إلى خط الفقر) لجميع الفقراء.

بالرغم من الفائدة الكبيرة التي يقدمها لنا هذا المؤشر إلا أنه قد لاقى العديد من الانتقادات والملاحظات أهمها :

1- خاصية هذا المؤشر تتمثل في أنه لا يعطي قياس دقيق إلا في حدود الوضعية المتوسطة للفقراء .

2- هذا المؤشر لا يأخذ بعين الإعتبار عدم التساوي في توزيع المداخيل بين الفقراء .

3- هذا المؤشر لا يعكس مقدار التفاوتات الموجودة بين دخل الفقراء .

L.cote.sebastiex يوضح هذه السلبية الأخيرة بالمثال التالي :

لتكن لدينا التوزيعات الأتية A(1،2،3،4) ، B(2،2،4 ،2) ، والتي تمثل أربع ملاحظات، لنفترض أن خط الفقر =3، حساب فجوة الفقر للتوزيعين يعطي النتائج الأتية :

$$\begin{cases} PGA=I.HA=(3-5/2)/3.(3/4)=0.125 \\ PGB=T.HB=(3-5/2)/3.(3/4)=0.125 \end{cases}$$

نلاحظ بأن فجوة الفقر متساوية بالنسبة للتوزيعين ،وذلك بالرغم من أن الأشد فقرا هو موجود في التوزيعB [1]

3- مؤشر واتس **Indice de Watts**:

يعرف مؤشر **Watts** سنة 1968 بالمعادلة لرياضية الآتية :

$$w = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q} Ln\left(\frac{Z}{Y_i}\right)$$

يعبر مؤشر Wattsوتبعا للمعادلة الرياضية المقدمة له عن المبالغ المطلقة من الرفاهية التي يمكن أن يخسرها مجتمع ما بسبب الفقر وبالرغم من أن هذا المؤشر من أقل مؤشرات الفقر استعمالا إلا أنه يحوي على إيجابيات كبيرة تتمثل في أنه المؤشر الوحيد من بين مؤشرات القياس والذي يحدد لنا بالضبط كمية الإعانات الاجتماعية اللازمة للخروج من دائرة الفقر. حسب **Sebastien Cote** فإن النقص الكبير في هذا المؤشر يتمثل في أنه لا يعطينا منهجية واضحة لتقييم الواقع الاجتماعي مثل مستوى التعليم، مساهمة العامل الثقافي كما أنه لايقدم شروحات وافية فيما يتعلق بطريقة التأليف والمزج بين الثروة البشرية وغير البشرية للفرد.[2]

[1] S.L.Coté, Op Cit, pp 12-13.
[2] Ibid, p 17.

بالرغم من هذه العيوب يبقى مؤشرWatts من ضمن أحسن المؤشرات، فهو يقدم بشكل عام رؤية أحسن من مؤشري عدد الرؤوس وفجوة الفقر.

ب- مؤشرات الفقر المعتمدة على البديهيات : L'approche axiomatique

1-مؤشر Sen:

SEN وبناءا على الإنتقادات التي وجهها لمؤشر عدد الرؤوس H والذي لا يأخذ بعين الاعتبار سوى عدد الفقراء مهملا بذالك جوانب أخرى من القياس، اعتبر بأن كل قياس للفقر و حتى يكون قياسا صحيحا يجب أن يحترم نوعين من البديهيات :

البديهية الأولى : وهي مسلمة وحيدة التغيير والإتجاه Monotonocité : وتسمى كذلك بديهية الرتابة، تعبر هذه البديهية على أن كل تغيير في الدخل – أو مقياس آخر مستعمل لقياس الفقر لمجتمع معين- لشخص ما أو عائلة يجب أن يصحبه تغير في قياس الفقر.

البديهية الثانية: التحويلية Transférabilité وتتمثل في أن كل تحويل صافي للدخل من شخص يقع تحت عتب الفقر إلى شخص آخر يقع فوق عتبة الفقر يجب أن يرفع من قياس نسبة الفقر.

حسب SEN فإن مؤشر عدد الرؤوس H لا يأخذ في الحسبان هذه البديهيات.

كما اعتبر بأنه إذا كانت لدينا مجموعة S تضم عددا N من الأفراد، فإن فضاء الدخل لأي فرد يمثل الفرق بين خط الفقر ومستوى دخله Y ويعطى بالعلاقة التالية :

$$g_i = Z - Y_i$$

إذا كان لدينا : $0<gi$ فيعتبر الفرد فقيرا

إذا كان لدينا : $gi>0$ فيعتبر الفرد ليس فقيرا

إقترح SEN أربع أنواع من المسلمات أو البديهيات التي يجب توافرها في أي قياس للفقر

وهي : 1- البديهية E : وتمثل العدالة النسبية

2- البديهية R : وتمثل المدى الترتيبي للثقل

3- البديهية M : وتمثل الرفاهية المرتبة

4- البديهية N : وتمثل القيمة المعيارية للفقر

من أجل أن نفهم هذه البديهيات يجب أن نقبل الفرضية الآتية :

إذا كان فرد i قبل أن يكون أكثر فقرا بالمقارنة مع فرد j في مجموعة معينة فإن الثقل Vi أو بعبارة أخرى مقدار العجز في الدخل للفرد i يجب أن يكون أكبر من الثقل أو مقدار العجز في الدخل للفرد j وذلك تأكيد لأثر مسلمة التحولية .

من الفرضية السابقة يمكن استنتاج ما يلي :

لتكن لدينا الدوال الآتية : $Wj(Y)$، $Wi\ (Y\ )$ والتي تعبر عن مستويات الرفاهية لكل من الفردين i و j بانتظام، حسب **Sen** يمكن اقتراح الفرضيات الآتية :

1- **البديهية النسبية** : من أجل كل ثنائية i وj

فإنه إذا كان: $Wi\ (Y\ ) < Wj(Y)$ فإن : $Vi(Z،Y)>Vj(Z،Y)$

أي أن درجة الرفاهية المحققة للفرد تتناسب عكسا مع مستوى العجز في الدخل.

حيث : Z - يمثل خط الفقر

Y - يمثل دخل الفرد

2- **بديهية المدى الترتيبي للثقل** : الثقل Vj(Z،Y) في فضاء الدخل للفرد i يساوي مدى الفرد i في ترتيب الرفاهية ما بين الأشخاص الفقراء.

3- **بديهية الرفاهية المرتبة** : من أجل كل ثنائية i و j

فإنه إذا كان : Yi<Yj فإن : Wj(Y) <Wi (Y)

هذا يعني بأنه إذا كان لدينا دخل الفرد i أكبر من دخل j إذن فمستوى الرفاهية للفرد i سيكون أكبر منه بالنسبة للفرد j.

4- **بديهية القيمة المعيارية للفقر** : إذا كان لجميع الفقراء نفس الدخل فإننا سنتحصل : $P = I * H$

A .Sen انتقد مؤشر عدد الرؤوس لأنه لايحترم لا بديهية الوحدة ولا البديهية التحويلية، في المقابل فإن مؤشر فجوة الفقر يحقق فقط بديهية الوحدة، البديهية المقترحة من طرف **Sen** تحدد مؤشرا واحدا ووحيدا للفقر، إذن فإنه يصبح من السهل جدا تعميم هذا المؤشر إذاكان الأفراد مرقمين على حسب مداخيلهم :

إذا كان لدينا عدد كبير من الفقراء فإن المؤشر الوحيد الذي يحقق لنا البديهيات E ,R, M و N

يعطى بالعلاقة التالية : $$P = H[I + (1 - I)G]$$

حيث : G- معامل جيني

I- معدل الفارق لدخل الفقراء وخط الفقر

المعادلة السابقة تعتبر الصيغة المستنتجة من علاقة Sen الأصلية للفقر والتي تعطى بالعلاقة الآتية :

$$P = \frac{2}{(q+1)nZ}\sum_{i=1}^{q}(q+1-I)(Z-Y_i) \qquad et \quad g_i = Z - Y_i$$

حيث : gi تمثل فضاء الدخل أو العجز المعياري لفقر الفرد i

مؤشر **Sen** هو مؤشر للفقر وفي نفس الوقت للتفاوت في الدخل ذلك أنه يعتمد في قياسه على معامل جيني الذي بدوره يهتم بقياس التفاوت. من بين أهم مميزات هذا المؤشر أنه يعطي قياس يعكس التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء أنفسهم كما أن مقدار توزيع الدخل بين الفقراء المعطى عن طريقه هو نفسه المحسوب عن طريق مؤشر فجوة الفقر.[1]

في مقال نشره (1994) Chambaz et al أضافا فيه بديهيتين إلى البديهييات التي طرحها Sen في مقاله الأصلي لسنة 1976 ، وإن كانت هاتين البديهيتين مبثوثتين في كلامه بشكل ضمني ومتحققتين في مؤشره الذي اقترحه للفقر، تتمثل هاتين البديهيتين في[2] :

- **بديهية التركيز** : **Axiome de focalisation** : وتعني هذه البديهية أن مؤشر الفقر لا يرتبط إلا بمداخيل الفقراء بعبارة أخرى فإن التغير في توزيع الدخول بين غير الفقراء ليس له أي أثر على مؤشر الفقر.
- **بديهية التناظر Indice de symetrie**: وتعني هذه البديهية أن تبادل المداخيل بين الأسر الفقيرة لا ينتج تغيرا في مؤشر الفقر.

بديهيات أخرى قد تناولتها الأدبيات النظرية لهاته المقاربة، أوصلتها البعض إلى حوالي 17 بديهية (بديهية التجميع، التفكيك ...الخ) ما يعني أن مناهج الفقر الحديثة المبنية على اقتراح مؤشرات الفقر مبنية على البديهيات قد شهدت ثورة ونقلة نوعية في

[1] Samir Baha El-ddine Maliki, p53.
[2] Jaleleddine BEN REJEB, Op Cit, p 65.

مجال بحوث الفقر، كما أن جميع المؤشرات التي جائت بعد Senحاولت اعتماد هاته البديهيات كشروط أساسية لقبولها لدى الجميع، لا سيما تلك المؤسسات التي عنيت بالاهتمام بقضايا الفقر كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

قدمت فيما بعد بعض الانتقادات لمؤشر Sen على غرار الملاحظات التي قدمها Atkinson 1987 تمثلت حسبه في كون المنهجية المتبعة من طرفه في صياغة مؤشر للفقر هي أقرب لقياس التفاوت منها للفقر كونها تعتمد على معيار جيني.

2-مؤشر1984 (Foster,Greer et Thorbecke) FGT :

هذا المؤشر يأخذ بعين الإعتبار كل من عدد الفقراء، شدة الفقر وفجوة الفقر. حيث وضع كل من **Foster,Greer et Thorbecke** في سنة 1984 ولأول مرة مؤشرا مساويا لمجموع فجوات دخل الفقر المرجحة على أساس كل فجوة فقر فردية، و يعتبر هذا المؤشر من ضمن أكثر المؤشرات استعمالا في الوقت الراهن في قياس الفقر وتعتمد عليه الهيئات الدولية كالبنك العالمي وذلك نظرا لما يمتلكه من خصائص مهمة.

الصيغة الرياضية لهذا المؤشر في شكلها الأول قدمت على النحو الآتي : $FGT = \frac{1}{(NZ)^2}\sum_{i=1}^{q}(gi)^2$

ومن أجل ضمان حساسية المؤشر لبديهية التحويلات تم تعديل الصيغة الأولية للمؤشر إلى :

$$P\alpha = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{Z-Yi}{Z}\right)^{\propto} \text{ مع } \propto \geq 0 \text{ i=1.....q}$$

حيث : α - يعبر عن درجة القلق ، الإنشغال الناتج عن الفارق النسبي الذي يحول دون الوصول إلى خط الفقر Z

n - يعبر عن العدد الكلي للأفراد

q - يمثل عدد الأفراد الواقعين تحت خط الفقر

Z- يمثل خط الفقر

Yi- يمثل دخل أو إنفاق عائلة أو فرد رقم 1 من الأفراد أو العائلات الفقيرة.

إحدى البديهيات التي يبنى عليها هذا المؤشر إضافة إلى تحققه على بديهيات Sen، هي بديهية التفكيكية الإضافي، والتي تعني أنه بإمكاننا الحصول على قياس للفقر من خلال المجموع المرجح لمستوى الفقر للمجموعات الجزئية ، كما أن أي تغير في قياس الفقر في أي مجموعة جزئية سيؤدي في النهاية إلى التغير في قياس الفقر الكلي للمجتمع على افتراض باقي الأمور على حالها.

باستعمال هذا المؤشر نكون قد جمعنا بين 3 عناصر أساسية لتكميم الفقر وهي: 1- العدد 2- الشدة 3- الفجوة

فإذا كان لدينا: α=0 فإن $P_0 = \frac{q}{N} = H$ في هذه الحالة نكون أمام مؤشر عدد الرؤوس P_0

- إذا كان لدينا α=1 فإن P1 في هذه الحالة يمثل مؤشر شدة الفقرحيث $P_1 = H * I$،في هاته الحالة فإن المؤشر يأخذ بعين الإعتبار درجة فقر الفقراء كما أنه يعكس أثر الفقر H مع كثافته I[1]، بالإضافة إلى أن P1 يفيدنا في عملية مكافحة الفقر حيث يعطينا نسبة الدخل الواجب تحويلها إلى الفقراء وذلك بغية الخروج من دائرة الفقر والوصول إلى مستوى عتبته ، هذا المبلغ هو : P1*Z.

فإذا كن على سبيل المثال: P1 = 0.1 فهذا يعني أنه إذا تحصل الفقراء على مبلغ مقداره 10 % من مستوى خط الفقر فإنهم سيتخلصون من حالة الفقر التي يعيشونها ويحققون مستوى مساو لخط الفقر.[2]

- النسبة : $I = {P_1}/{P_0}$ تمثل الفارق بين عتبة الفقر وبين الدخل المتوسط للفقراء

فعلى سبيل المثال إذا كان : $P_{0=}0,2$ و $P_{1=}0,1$فإننا نتحصل على : $I = {0,1}/{0,2} = 0,22$

[1] Wats.H.W. An economics definition of poverty
[2] J.P.Lechaud, la pauvreté en mauritanie, une approche multidimentionnelle, Op Cit, p 16.

وهذا ما يعطينا أن الفارق بين خط الفقر والدخل – أو الإستهلاك – المتوسط للفقراء يمثل 22 % من خط الفقر.

– إذاكان : $\alpha=2$ فإن P2 يعبر عن فجوة الفقر .

فعلى سبيل المثال إذا كان لدينا : P2 =0.15 لتوزيع معين A و P2 =0.30 لتوزيع آخر B فإن هذا يعني أن B يعاني من فجوة فقر أشد من A.

إن P1 لا يأخذ بعين الإعتبار توزيع المداخيل بين الفقراء – فجوة الفقر– وهو ما يجعل معظم الإقتصاديين يأخذون بقيمة ل α أكبر تماما من الواحد :$1 < \alpha$ وعادة ما تكون $\alpha = 2$.

3– مؤشر **Takayama**:

في سنة 1979 قدم Takayama مؤشرا لقياس الفقر بناء على الانتقادات التي وجهها لمؤشر Sen، معتبرا أن مؤشرات الفقر التي تعتمد على قياس درجات الفقر للفقراء ومقارنتها فيما بينهم (كما في مؤشر Sen) لا تعكس لنا مستويات الحرمان النسبي للفقراء أنفسهم، فحاول بذلك اقتراح مؤشر يسمح لنا بمقارنة مستويات الفقر التي يعيشها الفقراء مع باقي فئات المجتمع ، إلا أن المقارنة مع غير الفقراء تجرى على أساس عتبة الفقر وليس على أساس الدخل الحقيقي للفرد.

الشكل الرياضي لهذا المؤشر يعطى بالمعادلة الآتية : $T = 1 + \frac{1}{n} - \frac{2}{\mu^* n^2} \sum_{i=1}^{n} (n + 1 - I) Y_i^*$

حيث : Y_i^* : يمثل التوزيعات الجديدة المتحصل عليها لجميع الأفراد من استبدال مداخيل الفقراء بخط الفقر

μ^* : يمثل الدخل المتوسط للتوزيع الجديد للمداخيل

n : العدد الكلي للأفراد

انتقد هذا المؤشر بعدم توفره على بديهية الرتابة والبديهية المعيارية للفقر، كما أنه غير حساس للتفاوتات التي تحدث في توزيع المداخيل بين الفقراء.

4- مؤشر Kakwani 1984 :

في سنة 1984 اقترح Kakwaniمؤشرا جديدا للفقر معتمدا فيه على بديهيات مؤشر Sen مضافا إليها بديهية جديدة تعرف ببديهية الحساسية للتحويلات sensibilité aux transferts، تعرف هذه البديهية كما يلي : " مع بقاء جميع الأشياء على حالها فإن أي تحويل تراجعي لمبلغ معين w من فرد فقير i إلى فرد آخر أقل فقرا jسوف ينتج عنه ارتفاعا في قياس الفقر من تحويل تراجعي لنفس المبلغ لفرد فقير k إلى فرد آخر أقل فقر l إذا وفقط إذا كان :

$$"y_i - y_j = y_l - y_k \geq 0$$ [1]

يحقق هذا المؤشر هاته البديهية وهو ما يعني أن مستويات الفقر ترتفع كلما كان هناك تحويل تراجعي، وكلما كان الفقراء مدرجين ضمن هذا التحويل كلما كانت مستويات الفقر مرتفعة.

تعطى الصيغة الرياضية لهذا المؤشر بالعلاقة الآتية : $K = \frac{q}{nZ\sum_{i=1}^{q} i^k}\sum_{i=1}^{q}(z - y_i)(q + 1 - i)^k$

إذا كانت $k = 1$ فإننا نكون أمام مؤشر Sen، أما إذاكانت $k > 1$ ففي هاته الحالة يكون مؤشرKakwani أكثر حساسية للتحويلات التي تحدث بين الفقراء.

[1] Chaker Gabsi, Analyse économique de la pauvreté en Tunisie : approche monétaire et multidimensionnelle, Thèse de doctorat, université de Nice Sophia Antipolis, 2016 p 23.

4- مؤشر SST (Sen Shorrocks et Thon) :

في سنة 1995 اقترح كل من **Sen Shorrocks et Thon** إجراء تعديل طفيف على مؤشر Sen الأصلي الذي وضعه سنة 1976 ، كون هذا الأخير لا تتحقق فيه بديهية التحويلية والتي تنص على أن كل تحويل من شخص دخل أقل دخلا إلى شخص آخر أكثر دخلا لا بد أن يسجل ارتفاعا في قياس الفقر.

يقدم الشكل الرياضي لهذا المؤشر على النحو الآتي : $P(Y;Z) = H * PG(1 + G(x))$

حيث : P(Y ،Z) يمثل مؤشر TSS لـ n فرد مع Y الدخل المتوسط للأفراد و Z خط الفقر G(x) يمثل معامل جيني .عند إدخال اللوغاريتم النيبيري على هذه العلاقة نتحصل على:

$$Ln[\ P(Y,Z)] = Ln(H)+Ln\ (PG) + Ln[1+G(X)]$$

حسب Xu و Osberg سنة 1990 فإن القيمة Ln[1+G(X)] صغيرة جدا ما يجعل نسبة التغير في شدة الفقر تعود إلى المجموع النسبي للتغير في كل من H و PG، تعود أهم ميزة يقدمها هذا المؤشر إلى قدرته على قياس شدة الفقر بين مجتمعين مختلفين أو لنفس المجتمع على فترتين مختلفتين.

ت-قياس متعدد الأبعاد للفقر :

يندرج هذا القياس في إطار المقاربة أو التصور المتعدد الأبعاد لظاهرة الفقر،فخلافا للمقاربة النقدية السابقة المبنية على اعتبار الدخل أو الإنفاق كأساس وحيد لقياس مستوى الرفاهية، فإن هذه المقاربة تقترح إدراج أبعادا أخرى في عملية القياس وتعتبر أن النتائج المتحصل عليها في إطار المقاربة النقدية محدودة وغير معبرة عن الواقع. تعتبر مقاربة الحاجات الأساسية و كذا الأعمال التي قدمها Amartya Sen (1985-1992) أساسا في بناء هاته المؤشرات.

كما في المؤشرات المبنية على المقاربة النقدية، فإننا نميز بين نوعين من مؤشرات قياس الفقر المتعدد الأبعاد[1] :

أ- المقاربة غير المبنية على البديهيات :

نميز حسب هذه المقاربة بين طريقتين لقياس الفقر :

- قياس مبني على أساس المؤشرات التجميعية للرفاهية، وتسمى كذلك المؤشرات المركبة (Indices complexes) .
- قياس مبني على أساس البيانات الفردية

مؤشرات الفقر المركبة : عدة مؤشرات مركبة اقترحت لقياس الفقر أهمها مؤشر نوعية الحياة الأنسانية PQLI لـMorris 1979، مؤشر التنمية البشرية IDH ومؤشر الفقر البشري IPH ومؤشر النوعي للتنمية البشرية ISDH والمقترحة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD، إضافةإلى مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد IPM.

1-مؤشر التنمية البشرية IDH:

في سنة 1990 قام Le PNUD بإعداد مؤشر للتنمية البشرية HDI بالإعتماد على أفكار **Sen** ، حيث تعتبر التنمية البشرية مفهوم متعدد الأبعاد وتتمثل في توسيع مجال الإمكانات والإختيار والفرص المعروضة على الأفراد للرفع من رفاهيتها وعادة ما تكون التنمية البشرية مبنية على ثلاث محاور وإمكانات أساسية :

- ✓ الإستفادة من عمر طويل وصحة جيدة .
- ✓ الحصول على مستوى تعليمي مرتفع واكتساب المعارف.
- ✓ الرفاهية المادية : بالإستفادة من الموارد الضرورية للحصول على مستوى معيشي لائق.

Yélé Maweki Batana, Dominance stochastique et pauvreté multidimensionnelle dans les pays de l'UEMOA, world bank, mai 2007, p1.

هده الأسس تعتبر نفسها بالنسبة للدول النامية والدول الصناعية، فقط تختلف المؤشرات المستعملة في قياسها نظرا لاختلاف الوقائع والأحداث لكل بلد وكدالك محدودية المعلومات فيها.

يحسب هذا المؤشر بأخذ المتوسط الحسابي لثلاث مؤشرات هي : مؤشر الأمل في الحياة، مؤشر مستوى التعليم، مؤشر الناتج الداخلي الخام.

2- مؤشر الفقر البشري IPH :

بعد مؤشر التنمية البشرية طور1997 Le PNUD مؤشرا آخرا لقياس الفقر أكثر استقصاء لجوانب النقص والحرمان التي يعيشها الفرد، وبناء على الأسس التي قدمها Sen، ليشمل المؤشر ثلاث أبعاد أساسية للحرمان هي :

- الصحة : والمقاسة بنسبة السكان الذين يموتون قبل سن الأربعين 40 P_1
- التعليم : والمقاسة بنسبة الأميين البالغين (فوق 15 سنة) P_2
- شروط الحياة : والمقاسة بثلاث مؤشرات فرعية تتمثل في : نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه صالحة للشرب، نسبة السكان المحرومين من الخدمات الصحية، نسبة السكان الأقل من 5 سنوات والذين يعانون من نقص تغذية P_3.

وتعطى صيغته الرياضية بالشكل الآتي : $\mathrm{IPH}_1 = \left[\frac{1}{3}(P_1^{\propto} + P_2^{\propto} + P_3^{\propto})\right]^{\frac{1}{\propto}}$ حيث $\propto \geq 1$

اقترح PNUD مؤشرا آخر للفقر البشري IPH_2 مطبق في الدول الصناعية يماثل تقريبا IPH_1 بإضافة بعد آخر هو التهميش والاقصاء الاجتماعي P_4 مقاسا بمعدل البطالة الطويلة الأجل، وتعطى علاقته بالمعادلة الآتية :

$$\mathrm{IPH}_2 = \left[\frac{1}{4}(P_1^{\propto} + P_2^{\propto} + P_3^{\propto} + P_4^{\propto})\right]^{\frac{1}{\propto}} \text{ حيث } \propto \geq 1$$

3- مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد IPM :

أحد أهم المؤشرات المركبة المستعملة حديثا، تم اقتراحه سنة 2010 من طرف أحد المخابر التابعة لجامعة أكسفورد وهو Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI)، كما تم اعتماده من طرف PNUD في تقريره المعنون بـ **La vraie richesse des nations : Les chemins du développement humain** الصادر سنة 2010، المؤشر يقترح قياسا متعدد الأبعاد للفقر من خلال اقتراح 10 مؤشرات جزئية تدور حول ثلاث 03 أبعاد أساسية لظاهرة الفقر، هي تقريبا نفسها المرتبطة بمؤشر التنمية البشرية، هذه الأبعاد الثلاثة تتمثل في :

1- الصحة: والمقاسة بمؤشرين اثنين هما وفيات الأطفال و سوء التغذية

2- -التعليم : والمقاس كذلك بمؤشرين هما عدد سنوات التعليم وتسجيل الأطفال في المدرسة

3- مستوى المعيشة: والمقاس بست مؤشرات هي : الربط بمصدر كهربائي، الحصول على الماء الصالح للشرب، الربط بشبكات الصرف الصحي، نوعية المسكن، أدوات الطهي و حيازة وسائل نقل واتصال كما تعطى هذه المؤشرات بأوزان مختلفة، في حين تعطى أوزان متساوية لكل بعد من الأبعاد المقاسة بنسبة الثلث 1/3 [1].

مؤشرات الفقر المبنية على أساس البيانات الفردية : اقترحت هذه الطريقة كبديل لطريقة المؤشرات المركبة نظرا لما احتوته من نقائص ونقط ضعف، لا سيما تلك المتعلقة باختيار مركبات المؤشر، الترجيح في الأوزان وأسس التقدير، تتمثل أهم المؤشرات المستعملة حسب هذه الطريقة في [2] :

[1] Voir : ttp://www.ophi.org.uk/, site officiel du Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI) .
2

1- طريقة الارتداد إلى الخلف و نظرية المعلومات Principe d'entropie :

طبقت هذه المقاربة لأول مرة في علوم الإتصال بينما يعود أول استخدام لها في مجال العلوم الاقتصادية إلى Henri Theil 1967 من أجل إيجاد مؤشر للتفاوت، كما استخدمت فيما بعد لنفس الغرض من طرف Atkinson و Shorroks سنة 1980، Maasoumiسنة 1993 أدخل هذا المفهوم لإيجاد مؤشر متعدد الأبعاد لقياس الفقر بشرحه للمبدأ الأساسي الذي تقوم عليها L'Antropie على أنها قياس لحالة عدم التأكد أو التطاير المرتبطة بالمتغير العشوائي .

Maasoumi سنة 1986 اقترح طبقة من مؤشرات القياس المستمدة أساسا من عائلة الأنتروبي المعممة وفق الصيغة الرياضية الآتية : $GE_\gamma(Q,P) = \frac{1}{\gamma(\gamma+1)}\sum_{i=1}^{n} Q_i \left[\left(\frac{Q_i}{P_i}\right)^\gamma - 1\right]$ مع $\gamma \neq 0, -1$

Louis Marie Asselin سنة 2002 [1] قدم عدة انتقادات لهاته الطريقة في حساب مؤشر متعدد الأبعاد للفقر، كانت فيما بعد أساسا لاقتراح مقاربة جديدة في حساب مؤشر مركب للفقر متعدد الأبعاد عرفت باسم **مقاربة العزوم Approche inertie** والتي تعتمد على تقنيات التحليل متعدد المتغيرات أو التحليل العاملي (ACP , ACG,ACM)[2]

2- نظرية المجوعة الغامضة Théorie des ensembles flou:

تعود فكرة المجموعات الغامضة إلى الرياضي الإيراني Lotfi Zadeh 1965، لتدخل فيما بعد مجال الاقتصاد عن طريق Cerioli et Zani (1990)، حيث استخدماها في إيجاد قياس للفقر وفق مقاربة المجموعات الغامضة،ليتم التعمق في استعمال هذا المؤشر من طرف Dagum Camilio 2002 [3]، أعقبتها فيما بعد عدة دراسات استعملت نفس المقاربة

[1] Ambapour Samuel (2006), op cité, p09.
[2] ACP : Analyse en Composante Principale
ACG : 'Analyse Canonique Généralisée
ACM : Analyse de Correspondances Multiples
[3] Benhabib.A, Ziani.T, Bettahar.S, Maliki.S, The analysis of poverty dynamics in algeria: a multidimensionnal approach, Laboratory MECAS, p3

لتحليل قضايا الفقر والرفاهية نذكر منها (Cheli et Lemmi, 1995; Chiappero, 2000; Maggio, 2004; Szeles, 2004; Betti et al., 2005).تسمح لنا هاته الطريقة بتحديد درجة فقر الأفراد والعائلات من الأقل إلى الأكثر فقرا في إطار الأبعاد المتعددة، مع تحديد درجة انتمائهم إلى المجموعة الغامضة للفقراء.

قياس الفقر وفق هذه المقاربة يتم على ثلاث مراحل : 1- تحديد وتعريف المجموعة الجزئية الغامضة 2- تحديد دوال الإنتماء لهذه المجموعة 3- تحديد مؤشر غامض لقياس الفقر المتعدد الأبعاد.

ليكن لدينا المجموعة X تحتوي على x عنصر ، تعرف المجموعة الجزئية A من المجموعة X على النحو التالي[1] :

$A = \{x, U_a(x)\}$ من أجل كل $x \in X$ مع $_a(\ \ )$ عبارة عن دالة و تطبيق للمجموعة X على المجال : $[0,1]$ وتأخذ القيم التالية :

$$U_a(x) = \begin{cases} 1\ si\ \ x \in A \\ 0\ si\ x \in A \end{cases}$$

في حين إذا كانت قيمة $U_a(x)$ محصورة بين الصفر 0 والواحد 1 فهذا يعني أن هناك انتماء غير أكيد incertain لـ x إلى المجموعة A، كما أنه كلما اقتربت هاته القيمة من الواحدة كلما كانت درجة الانتماء كبيرة .

نتبع نفس الطريقة من أجل تحديد المجموعة الجزئية الغامضة للفقراء، حيث يكون لدينا المجموعة الآتية Nمتكونة nفرد أوعائلة ، تعرف المجموعة الجزئية الغامضة للفقراء كما يلي : $P = \{i, U_p(i)\}, i = 1, \dots\dots\dots n$

حيث تمثل $U_p(i)$ درجةالانتماء لكل فرد i إلى المجموعة الغامضة للفقراء، وتأخذ أحد القيم التالية :

$$\begin{cases} U_p(i) = 0 & \text{إذا كان الفرد i غير فقير مطلقا} \\ U_p(i) = 1 & \text{إذا كان الفقر iينتمي إلى المجموعة الجزئية للفقراء} \\ 0 < U_p(i) < 1 & \text{إذا كان هناك احتمال لانتماء الفرد i للمجموعة الجزئية للفقراء} \end{cases}$$

[1] Voir : belaïd aouni, bettahar samir, mesure de la pauvreté à l'aide des sous-ensembles flous, winnipeg, manitoba, 2002, p58-59.

نقوم فيما بعد بتقييم درجة انماء كل فرد i إلى المجموعة الجزئية الغامضة عن طريق جملة من المؤشرات متعلقة بالظروف المعيشية التي يعيشها الفرد كما ونوعا، مع تقدير دالة انتماء كل فرد i إلى كل مؤشر من هذه المؤشرات،الشكل الموالي يوضح هاته المؤشرات :

الشكل رقم 2-5 : قياس الفقر متعدد الأبعاد باستخدام نظريةالمجموعات الغامضة

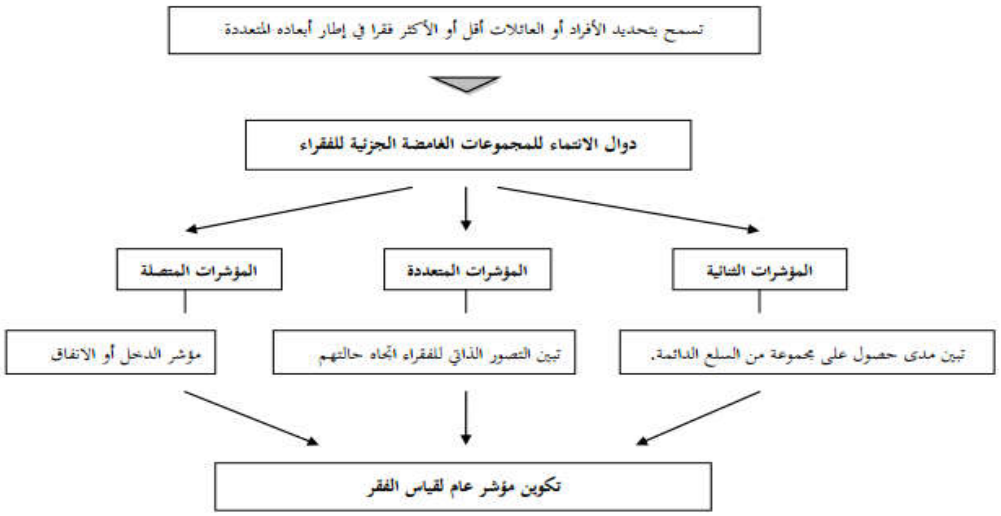

المصدر : د.طويطي مصطفى،لعرج مجاهد نسيمة، اشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية ص24

يتم الحصول على مؤشر عام للفقر بعد تحديد دوال انتماء كل فرد i إلى مؤشرات الفقر السابقة، لنقوم في الأخير بتجميع هاته المؤشرات في مؤشر واحد كلي متعدد الأبعاد لمجموع العائلات أو الأفراد حيث قدم كل من Cerioli et Zani تعريفا لدرجة انتماء كل فرد i الى المجموعة الجزئية للفقراء بالأخذ بعين الاعتبار وزن المتوسط الحسابي لدرجة انتمائهم لأحد مؤشرات الحرمان السابقة. تقدم دالة انتماء الفرد i إلى المجموعة الجزئية الغامضة بالعلاقة الآتية [1] :

$$U_p(i) = \sum_{j=1}^{k} W_j U_{Tj}(i)$$

حيث: W_j تمثل الأوزان (الأهمية) المعطاة للمؤشر γ_{ij} في عملية التجميع.

في الأخير اقترحا مؤشرا عاما للفقر(FIP(Fuzzy Index Of Povrty تعطى علاقته بالصيغة الآتية :

[1] Voir : samir maliki,Op Cit, p 70-71.

$$FIP = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} U_p\,(i)$$

المؤشر المقترح لا يأخذ قيمة الصفر 0 إلا في حالة واحدة تنعدم فيها جميع دوال الانتماء $U_p(i)$ للمجموعة الغامضة وهو ما يعني غياب كلي للفقر، وتأخذ قيمة الواحد 1 عندما تساوي جميع دوال الانتماء للأفراد أو العائلات للواحد وهو ما يعني وقوع جميع العينة المقاسة في دائرة الفقر، وبقدر ما يقترب المؤشر من الواحد بقدر ما يكون الأفراد أو العائلات أقرب إلى حالة الفقر.

3- طريقة الإنحدار اللوجستي و نماذج Probit logit :

تعرف طريقة الانحدار اللوجستي على أنها نموذج يستخدم للتنبؤ باحتمالية وقوع حدث ما، وذلك بملائمة البيانات على منحى لوجستي ، وهي نموذج إحصائي يستعمل لفحص العلاقة بين المتغير التابع النوعي ثنائي القيمة ومتغير أوأكثر مستقل أيا كان نوعه ويسمى بالانحدار اللوجستي الثنائي، يرى Lea 1997 بأنه يجب استخدام هذا النموذج في مثل هاته الحالة من البيانات النوعية الثنائية نظرا لما تطرحه طريقة الانحدار الخطي البسيط والمتعدد من مشاكل في التقدير ، يقوم هذا النموذج على فرض أساسي يتمثل في أن المتغير التابع y الذي نهتم بدراسته هو متغير ثنائي يأخذ القيمة 1 باحتمال P والقيمة 0 باحتمال 1-P أي إلى حدوث استجابة من عدمها وتعطى صيغته الرياضية بالعلاقة : $Y = b_0 + b_1 y + e$.[1]

إذا كان لدينا مجتمع إحصائي A متكون من n وحدة تحليل a_i من أجل الفقر متعدد الأبعاد، مع ε مجموع دوال الرفاهية الجزئية المختارة للتعبير عن مظاهر الفقر المختلفة والمعبر عنها بـ y_i الخصائص المعيشية المتكونة من m مؤشر كمي، لكل واحد منه خاصية واحدة فقط من الخصائص المعيشية، وبهدف فصل المجتمع المدروس A إلى فئتين، فئة الفقراء وهم غير

[1] علي خضير عباس، استخدام نموذج االنحدار اللوجستي في التنبؤ بالدوال ذات المتغيرات االقتصادية التابعة النوعية ، مجلة جامعة كركوك للعلوم االدارية واالقتصادية، المجلد 2، العدد 2، كلية االدارة واالقتصاد/ جامعة تكريت ،العراق، 2012، ص 237-238.

القادرين على تجاوز خط الفقر Z ، وفئة غير الفقراء وهم الذين تجاوزوا الخط ، فإن نموذج الفقر متعدد الأبعاد وفق هذه الطريقة تعطى صيغته بالشكل الآتي [1]:

$$y_i = \beta\varepsilon_j + e_i$$

بحيث : y_i :متغير كمي ثنائي التفرع يؤكد أو ينفي فقر وحدة التحليل a_i

ε_i : شعاع الدلائل التي تقيس خصائص معيشة وحدة التحليل a_i

β : يمثل شعاع معاملات النموذج حيث : j=1,.....n

e_i : بواقي النموذج أو أخطاء التقدير حيث i=1,.....n

حسب تقنية الانحدار اللوجستي فإن المتغير التابع y_i يأخذ قيمين هما الصفر0 والواحد 1 حيث :

$$\begin{cases} y_i = 0 \text{ si } y_i > Z & \text{وهي حالة غياب وانعدام الفقر} \\ y_i = 1 \text{ si } y_i \leq Z & \text{وهي حالة وقوع أفراد المجتمع في الفقر} \end{cases}$$

مقاربة قياس الفقر المتعدد الأبعاد المبنية على البديهيات :

تعتبر هذه المقاربة امتداد لطريقة قياس الفقر أحادي البعد المبني على أساس البديهيات، حيث حاولت استعمال نفس مؤشرات الفقر النقدي لاسيما مؤشر FGTوتكييفها بإدخال أبعاد أخرى عليها غير البعد النقدي، في هذا الإطار تم اقتراح عدة مؤشرات قياس مبنية على إعداد توليفة une combinaison ما بين بديهيتين أو أكثر، من أهم مؤشرات هاته المقاربة نجد :

[1] Benhabib Abderrezak,T.Ziani,S.Bettahar et S.Maliki ″The Analysis of poverty dynamics in Algeria : a multidimensional approach″ laboratory MECAS, university of Tlemcen Algeria, Draft paper submitted to the twenty-seventh annual meeting of the middle East Economic association (MEEA) allied social sciencessociation (ASSA) January 4-7 (2007) Chicago, Illinois, USA, p04.

1- مؤشري Chakravaty et all المقترح سنة 1998، أحدهما تعميم لمؤشر FGT أحادي البعد

2- مؤشر Tsui المقترح سنة 2002.

3- مؤشر Bourguignon et Chakravarty المقترح سنة 2002-2003.

4- مؤشر Alkire et Foster AF المقترح سنة 2007.

المطلب الثالث : مؤشرات قياس التفاوت

تعتبر عملية توزيع الدخل بين الأفراد في مجتمع ما وقياس التفاوتات الموجودة فيه مسألة جوهرية في تحليل ظاهرة الفقر، نظرا لارتباطهما الوثيق ببعضهما البعض، فالمجتمعات الفقيرة عموما تمتاز بوجود تفاوتات كبيرة في توزيع دخول أفرادها، كما أن زيادة التفاوت مؤشر لاتساع دائرة الفقر وشدته.يعتبر البحث الذي قام قام به Max Lorenz سنة 1905 حجر الأساس لجميع الأبحاث التي ناقشت قضايا التفاوت في توزيع الدخل، تلى ذلك الدراسة الأكاديمية التي قام بها Corrode Gini من جامعة بولونيا سنة 1914م والتي قدم من خلالها منهجه الجديد لقياس التفاوت في توزيع الدخل، وطرح بذلك معامله المشهور باسم معامل جيني. كانت هاتين الدراستين بمثابة اللبنة في مجال البحث في قضايا الامساواة والتفاوت في توزيع الدخل لا سيما تلك المنهجية المقدمة من طرف C Gini، أعقب ذلك العديد من الأبحاث التي تعتمد أو تنتقد هاته الطريقة نذكر منها Candal et stewart 1969، Atkinson 1970-1978، Amartya Sen 1973 ، Anand 1983 [1] ، يعرف التفاوت في توزيع الدخل على أنه : " تمثيل أو تصوير عددي للفروق بين دخول الأفراد في مجتمع ما " [2].

سنسوق فيما يلي أهم المؤشرات المستخدمة في قياس التفاوت في توزيع الدخل :

[1] أنظر : عبد الحليم فضل الله، مرجع سبق ذكره، ص 74.
[2] عبد الر ازق الفارس ، مرجع سبق ذكره، ص 99.

1- التباين :

يستخدم هذا المقياس لقياس مدى تشتت مجموعة القيم حول المتوسط ، وتعطى صيغته بالعلاقة الرياضية الآتية :

$Var(x) = \frac{\sum_{i=1}^{i=n}(x_i - X)^2}{n-1}$ حيث : X تمثل المتوسط الحسابي لقيم x، x تمثل مستوى استهلاك أو دخل أفراد العينة أو المجتمع .

يؤخذ على هذا المؤشر عدم ثباته وتغيره بالرغم من بقاء توزيع المداخيل بين الأفراد على حاله، كما أنه يعطي وزنا أكبر للقيم المطلقة ذات الانحراف الأكبر عن المتوسط.

يمكن تفادي هاتين السلبيتين ياستخدام معامل التباين الذي يعطى بالعلاقة الآتية :

$$cvar(x) = \frac{1}{\mu_x}\sqrt{\frac{\sum(x-\mu_x)^2}{n-1}}$$

حيث : μ_x المتوسط الحسابي

2- **المدى** : يمثل الفرق بين القيمتين الحديتين للدخل بالنسبة لمتوسطيهما، حيث تعطى علاقته الرياضية بالشكل الآتي[1]

$$R = \frac{\max y_i - miniy_i}{\mu}$$

حيث : y_i يمثل دخل الفرد i، μ تمثل متوسط الدخل

يمثل هذا المؤشر أبسط المقاييس المستخدمة في قياس التفاوت إلا أنه يخفي توزيع الدخل بين القيمتين الحديتين، لذلك غالبا ما نلجأ إلى الانحراف المتوسط النسبي لعلاج هذا الخلل، والذي تعطى علاقته الرياضية بالشكل الآتي : $M = \frac{\sum_{i=1}^{n}|u - y_i|}{nu}$

يمثل n عدد الأفراد .

[1] المرجع السابق، ص100-101.

3- معدلات Kuznets :

في دراسته الشهيرة عن توزيع الدخل لسنة 1956 اقترح Kuznetsمؤشرا جديدا لحساب التفاوت من خلال تحديد x % الأفقر مقارنة مع y% الأغنى ، يستعمل هذا المؤشر عند غياب البيانات أو عدم كفايتها ، إلا أنه انتقد نظرا لإهماله توصيف طبيعة التوزيع عند الفئات الوسطى ، قدم kuznets مؤشرا لحساب التباين وفق العلاقة الآتية : $k = \frac{\sum|d_i - 10|}{18}$

تمثل : d_i النسبة المئوية للدخل الذي تتلقاه الفئة العشرية

$d_i - 10$ القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للأفراد والنسبة المئوية للدخل الفردي الذي يتلقاه الفرد i

تتراوح قيمة المؤشر k بين الصفر للعدالة المطلقة و الواحد الصحيح للحد الأقصى من اللامساواة. [1]

4- معامل Gini :

يبين لنا معامل جيني مدى توزيع الدخل بين الأفراد والعائلات في بلد يتميز بالتفاوت المطلق، من هذا المنطلق نتحصل على منحنى **Lorenz** الذي يضع في الصورة النسب المئوية المتراكمة من الدخل الكلي وكذا العدد المتراكم للأشخاص الذين يتحصلون على هذا الدخل ابتداءا من الأشخاص أو العائلات الأكثر فقرا.

Amartya Sen سنة 1976 يشرح لنا بأن قياس الفقر للتفاوت المرتبط بمؤشر الفقر P له نستطيع الحصول عليه بتعويض q– عدد الفقراء– بـ n العدد الكلي لأفراد المجتمع و Z خط الفقر بـ M الدخل المتوسط للمجتمع .

SEN إقترح النظرية الآتية : قياس التفاوت مرتبط بمؤشر الفقر P يقترب من معامل جيني وذلك من أجل عدد أكبر ل n.[2]، معامل جيني لتوزيع لورنز لمداخيل الفقراء يعطى بالعلاقة التالية :

[1] عبد الحليم فضل الله، مرجع سابق ص 77.

[2] Samir Baha-Eddine Maliki, Op Cit, p

$$G = \frac{1}{2q^2m}\sum_{i=1}^{q}\sum_{j=1}^{q}\left|Y_i - Y_j\right|$$

حيث : m : يمثل الدخل المتوسط للفقراء

q : يمثل العدد الكلي للأفراد

Y : دخل الأفراد i وj

العلاقة السابقة تبين بأن معامل جيني يساوي نصف المتوسط للفوارق المطلقة الموجودة بين ثنائيات الأفراد i و j .

تتراوح قيمة هذا المعامل بين الصفر في حالة المساواة الكاملة والواحد الصحيح في حالة اللامساواة الكاملة، ونحصل عليه هندسيا اعتمادا على منحنى Lorenz عن طريق حساب مساحة الجزء المحصور بين منحنى Lorenz ووتر المثلث الذي يمثل خط التوزيع المتساوي (كما في الشكل رقم 2-6) : $G = \frac{\text{المساحة A}}{\text{المساحة } A+B}$

بالرغم من شيوع استعمال مؤشر Gini في قياس التفاوت على نطاق واسع واعتماده حتى من بعض الهيئات الدولية إلا أنه تعتريه جملة من النقائص نذكر منها :

- تختلف نتائجه في طرق الحساب بين اعتماد الأسرة مثلا أو الفرد كوحدة تحليل، أو بين اعتماد الدخل أو الاستهلاك كمؤشر لقياس الفقر [1].
- عدم التمييز بين أنواع عدم المساواة، فقد يعطي نتائج متساوية لبلدين ذا نمطين متساويين لتوزيع الدخل والاستهلاك[2].
- يعطي المعامل قيما مخفضة في البلدان قليلة السكان والتنوع الاقتصادي وكذا في العينات الصغيرة والعكس صحيح[1].

[1] Klaus Deininger and Lyn Squire (5551); "A New Data Set Measuring Income Inequality"; The World Bank Economic Review;Vol 10 (3)-563-591; September 1996; P581.
[2] Fernando G3De Maio (0221);"Income Inequality Measures"; Journal of Epidemiology and Community Health, Oct.2007; 61(10):849-852;P 851.

5-منحنى Lorenz :

نتحصل على منحنى Lorenz لتوزيع الدخل عن طريق تمثيل بياني محوره الأفقي يمثل الشرائح السكانية، بحيث ترتب تصاعديا من الأفقر إلى الأغنى، بينما يمثل المحوى الأفقي نصيب السكان من المداخيل، ينشأ محور متساو بزاوية 45 درجة في حالة التوزيع العادل للدخل بحيث يتحصل كل فرد على المتوسط من دخل المجتمع، وتزداد درجة التفاوتات كلما ابتعدنا عن وتر المثلث إلى الأسفل، يمكن تعريف منحنى Lorenz إذن بأنه : " العلاقة بين النسبة التراكمية للدخل والنسبة التراكمية للوحدات المشكلة للدخل" [2] .

الشكل رقم 2-6 : منحنى Lorenz

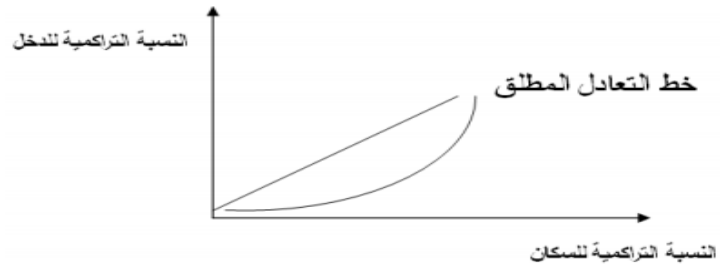

Source : Amartya Sen , poverty: An ordinal Approach to measurement Econometric, Op.Cit, 226.

6-مؤشر Theil:

في سنة 1967 إقترح Theil مؤشرا لقياس التفاوت مستمدا ذلك من فكرة الأنتروبيا، تتمثل الفكرة الأساسية لهذه النظرية في أن الأحداث أو الوقائع التي تحدث مخالفة وبشكل كبير للتوقعات ينبغي أن تحظى بوزن كبير من تلك الأحداث المتطابقة مع التوقعات السابقة.

[1] George Deltas (022.);""The Small-Sample Bias of Gini Results and Implications for Empirical Research"; The Review of Economics and Statistics, 85(1):226-234;P:231 248

[2] Quentin Wodon , Op -Cité, p 34.

مؤشر Theil للتفاوت في توزيع الدخل هو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل ، ويعبر عنه جبريا بالعلاقة [1] :

$$H(p) = (\sum_{i=1}^{n} Pi\ Ln\left(\frac{1}{Pi}\right) \ldots$$

حيث : n : عدد الأفراد

Pi: يمثل الدخل للمجموعة i

يتوفر هذا المؤشر على ميزة أساسية تكمن في قدرته التفسيرية للمساهمة التي تقدمها المجموعات المختلفة للتفاوت الكلي : السن، الجنس، المستوى التعليمى ، الصحي....الخ.

7-مؤشر Atkinson :

في نقده لمؤشر Dalton سنة 1920 والذي يعتبر أول قياس معياري للتفاوت حيث تميز بإدراج مفهوم الرفاهية الإقتصادية ومقارنتها بمفهوم التفاوت في توزيع الدخل قدم **Atkinson** سنة 1970 مؤشرا جديدا لقياس التفاوت يعنى أكثر بإعطاء أوزان مختلفة لكل مستوى من مستويات الدخل في المجتمع، و في هذا السياق أدخل **Atkinson** القيمة ε تتراوح قيمها بين الصفر 0 عندما تأخذ جميع أجزاء توزيع الدخول قيمة موحدة، وبالتالي لايتم الأخذ في الحسبان جميع التفاوتات التي تحدث في توزيع الدخل و ∞ عندما تأخذ الفئة الأقل دخلا جل الاهتمام (الأكثر وزنا) ، وبالتالي مستوى الرفاه الاجتماعي يتعلق فقط بأفراد المجتمع الأكثر فقرا.

يعطى هذا المؤشر بالعلاقة الرياضية التالية [2]:

[1] Voir : samir maliki, Op Cit, p 60.
[2] Ibid, p 62.

$$A = 1 - \left[\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{Yi}{u}\right)^{1-\varepsilon}\right]^{\frac{1}{1-\varepsilon}}$$

$$= 1 - \frac{Ye}{u} \ldots\ldots\ldots$$

حيث : Ye : يمثل ما يعادل الدخل الموزع بالتساوي

ε : تمثل مرونة المنفعة الهامشية للدخل

μ : يمثل متوسط المداخيل أو النفقات

يشرح لنا هدا المؤشر بأنه إدا كان الدخل موزعا بين أفراد المجتمع فإن مستوى الرفاهية الإجتماعية سيكون معادلا لدالك المدرج من طرف التوزيع الأصلي، Atkinson وفي تحديده لهذا المؤشر ركز على ضرورة أن تكون المداخيل مصنفة تصنيفا نظاميا ودالك قبل الحصول على الحد الأدنى من الدخل أثناء المقارنة بين بين الرفاهية الإجتماعية ومستوى التفاوت الموجود بين الأفراد.

تتراوح قيم هذا المؤشر بين الصفر 0 في حالة المساواة التامة، والواحد الصحيح في حالة اللامساواة، ويشار ههنا أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية قد اعتمد على المؤشرات التي وضعها Atkinsonفي إعداده لمؤشره عدم المساواة في دليله للتنمية البشرية.

الفصل الثالث

المبحث الأول : علاقة النمو الاقتصادي بالفقر والتفاوت

لقد شهدت العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر والتفاوت في توزيع الدخل اهتماما منقطع النظير ضمن الأدبيات النظرية للتنمية الاقتصادية، أكثر مما عرفته أي نظرية أخرى داخل هذا الحقل المعرفي، فبداية مع النصف الثاني من القرن العشرين كان الاعتقاد سائدا بأن ثمار النمو الاقتصادي يستفيد منها الأغنياء أكثر من الفقراء كما أن النمو لاسيما في مراحله الأولى يسبب زيادة للتفاوت في توزيع الدخل، هذا الطرح الذي قاده Simon kuznets ونظريته المشهورة والتي عرفت باسم منحى Kuznets أو U المقلوبة ظل سائدا لعدة سنوات، كما أثبتت عدة أبحاث فيما بعد و من خلال عدة دراسات لمقاطع عرضية Cross Section dataلعدد من الدول صحة فرضية Kuznets حول علاقة النمو بالفقر والتفاوت. و مع بداية فترة التسعينيات من القرن الماضي بدأ التساؤل عن مدى استفادة الفقراء من عوائد النمو الاقتصادي وكيفية وضع سياسات اقتصادية محفزة للنموالداعم للفقراء. سنحاول من خلال هذا البحث شرح الأطر النظرية التي تقوم عليها علاقة النمو بالفقر والتفاوت من خلال بحث فرضية Simon Kuznets وتقويمها وتقديم أهم الانتقادات التي لاقتها.

المطلب الأول : علاقة النمو بالتفاوت (فرضية **Kuznets**).

يمكن تحليل العلاقة بين النمو والتفاوت من خلال اتجاهين اثنين :

1- إتجاه تقليدي :

تنسب أول الأعمال العلمية التي تناولت قضايا النمو وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل إلى الاقتصاديين S.Kuznets و A.lewis ، حيث أوضح Lewis سنة 1954 أن العلاقة بين النمو وتوزيع الدخل تمر بمرحلتين وذلك في ظل وجود قطاعين أحدهما زراعي تقليدي والآخر صناعي متقدم : ففي المرحلة الأولى ونتيجة لانتقال اليد العاملة من القطاع الزراعي نحو القطاع الصناعي وبنفس الأجر ترتفع أرباح الرأسماليين وتزيد التفاوتات في توزيع الدخل، بينما في المرحلة الثانية ترتفع فيها أجور العمال نتيجة لقلة العرض في القطاع التقليدي ما ينجم عنه انخفاض معدل النمو الاقتصادي،

ونظرا لوجود التقدم التقني فإن النمو يستمر في الارتفاع رغم ارتفاع الأجور، وهو ما يؤدي إلى تقارب مداخيل الأفراد وتراجع في مستوى التفاوت في توزيع الدخل[1] . إلا أننا سنركز في تحليلنا أكثر على طرح Kuznetsنظرا لكون معظم الدراسات والأبحاث قد ركزت عليه.

تعد الدراسة التي قام بها S.Kuznets سنة 1955[2] أول عمل بحثي يدرس العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومستوى التفاوت في توزيع الدخل، حيث قام بجمع سلسلة من البيانات الإحصائية لعدد من الدول هي أمريكا، بريطانيا وألمانيا لمدة زمنية تقارب القرن، ليتوصل في الأخير إلى مايلي :

- ✓ بالنسبة لأمريكا فإن نصيب 20% الأفقر من مجموع المداخيل قد ارتفع من 13,5 % سنة 1929م إلى 18% بعد الحرب العالمية الثانية، في المقابل فقد انخفضت حصة 20% الأغنى من 55 %إلى 44%، وحصة 5% الأغنى من 31% إلى 20.
- ✓ في بريطانيا فقد انخفضت حصة 5% الأغنى من 46% سنة 1880م إلى 33% سنة1929 ، ثم 31% سنة 1938، فـ 24% سنة 1947.
- ✓ أما ألمانيا فقد عرفت زيادة في معدلات التفاوت في الفترة ما بين 1875م و1913م، لتشهد بعد ذلك وخلال العشرينيات من هذا القرن تحسنا كبيرا في عدالة توزيع المداخيل بسبب تآكل قيم الثروات ومداخيل الملكيات الكبيرة خلال سنوات الحرب.

حسب دراسة Kuznets لأنماط النمو لهاته البلدان فإن مستوى التفاوت في توزيع الدخل يزداد حدة خلال المراحل الأولى لعملية النمو الإقتصادي، ثم تميل بعد ذلك إلى التناقص وبالتالي التحسن وذلك على المدى المتوسط والطويل لتعطينا شكلا أشبه بحرف U المقلوب، ليعرف فيما بعد بمنحنى Kuznets. العديد من الدراسات اختبرت فيما بعد صحة الفرضية التي

[1] أنظر : زينب توفيق السيد، عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية أنموذجا، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 69-70، 2015، ص 13-14.

[2] Simon Kuznets, Economic Growth and Income Inequality, Op Cit, pp:1-4.

قدمها Kuznets نذكر منها Kravis (1960), Ahluwalia (1974, 1976), Robinson (1976) et Ram (1988)

الشكل الموالي يمثل التمثيل البياني لعلاقة النمو و توزيع الدخل

الشكل رقم 3-1 : منحنى Kuznets أو U المقلوب

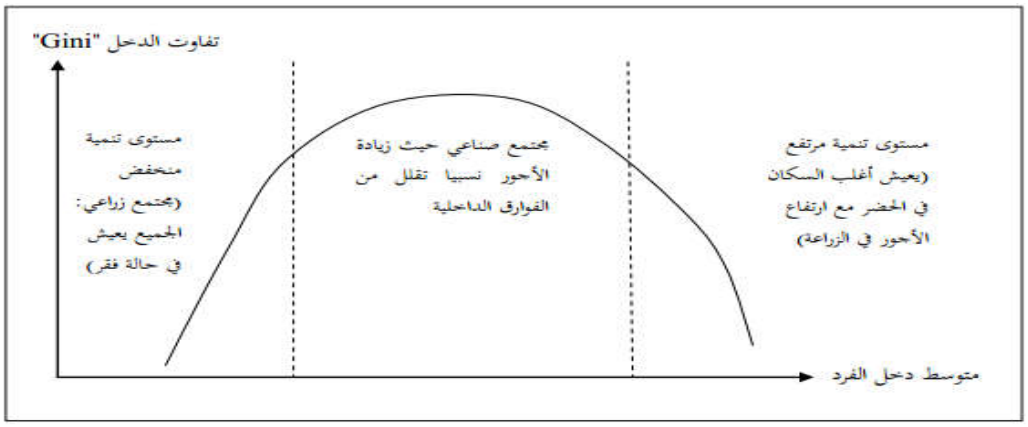

المصدر : أحمد الكواز، النمو وتوزيع الدخل، المعهد العربي للتخطيط،، ص2.

قدم Kuznets سلسة من التبريرات والأسباب التي تجعل تحقيق معدلات نمو مرتفعة تتصاحب في البداية مع زيادة في التفاوت واللاعدالة في توزيع الدخل، تصنف إلى مجموعتين رئيسيتين [1] :

- ترتكز التبريرات الأولى حول فكرة الادخار حيث بينت إحصائيات تلك الفترة أن فئات الدخل الأعلى كانت هي وحدها القادرة على الادخار مقابل حيازة 80 % من الأسر على نسبة ادخار تقارب الصفر، ومع تراكم المدخرات لدى الفئة الأغنى يتم تحويلها إلى أصول استثمارية لتعود في الأخير عوائدها إليها مقابل مداخيل وعوائد ضعيفة بالنسبة للطبقات الفقيرة.

[1] عبد الحليم فضل الله، مرجع سبق ذكره، ص2.

- يرتكز المبرر الثاني لفرضية Kuznets حول البنية الصناعية لتوزيع الدخل ونموذج النمو المعتمد على الهجرة، إذ أن النمو المحقق في الدول المتقدمة يعود في الأساس إلى القطاع الصناعي المتواجد بشكل أكثر في المدن، وهو ما يجعل متوسط دخل الفرد في المناطق الريفية أقل منه بكثير في المدينة، إضافة إلى كون توزيع الدخل أكثر عدالة في الريف منه في المدينة، منه استنتج Kuznets أن نمو حصة المناطق الحضرية في الاقتصاد الوطني سيزيد أكثر مستوى التفاوت الموجود في توزيع الدخل، إضافة لكون الفروق النسبية لمعدل الدخل بين الأرياف والمدن تتسع دائما لصالح هذا الأخير، وهو ما سيقود حتما إلى هجرة جزء من العمالة من الريف إلى المدينة، وهو ما سيترتب عنه ارتفاعا في متوسط الدخل في عموم البلاد مع زيادة في التفاوت.

" من وجهة نظر أخرى فإنه و في مراحل متقدمة من النمو يتم إحلال رأس المال البشري مكان رأس المال العيني كمصدر للنمو، وعندها تؤثر عدم العدالة بتوزيع الدخل في تخفيض معدل النمو من خلال انخفاض نوعية التعليم، لأن أغلب الفقراء يفتقدون إمكانية تمويل التعليم في أسواق ائتمانية غير تامة " [1]

حسب Kuznets فإن مداخيل الأفراد تتجه على المدى الطويل نحو التعادل في جميع القطاعات وبالتالي تراجع مستوى التفاوت وذلك راجع إلى استفادة جميع القطاعات وجميع المناطق (الريفية والحضرية) من عوائد النمو.

بعض الاقتصاديين Galor and Tsiddon (1997) دعم وجهة نظر Kuznets بقوله أن التفاوتات الكبيرة في توزيع الدخل ضرورية ومفيدة للنمو الاقتصادي في بدايته، ويفسر ذلك بوجود علاقة موجبة قوية بين مستوى الإدخار ومستوى النمو الاقتصادي، فالاقتصاديات ذات التفاوتات الكبيرة تحقق مستويات مهمة من النمو لأن المعدل الحدي للادخار لدى الأغنياء فيها أكبر منه بكثير لدى الفقراء (حسب كالدور)، هذا الطرح قد لاقى عدة انتقادات فيما بعد.

Ahluwalia وفي دراسة أجراها باسم البنك الدولي سنة 1976م حول عينة مكونة من 60 دولة، حيث ضمت العينة 41 دولة نامية، 13 دولة متقدمة و6 دول اشتراكية، توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الفروق النسبية في الدخل تزداد

[1] رياض بن جليلي، أطروحة Kuznets العلاقة بين التنمية وعدم عدالة التوزيع، المعهد العربي للتخطيط، ص03.

في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية، ثم تقل هاته الفروق في مراحل متقدمة من التنمية لجميع أفراد العينة المدروسة، وهي نتيجة مطابقة ومؤكدة لنتائج Kuznets.

الجدول الموالي يوضح أهم الدراسات التي أيدت وجود منحنى Kuznets

الجدول رقم 3-1 : عينة من الدراسات المؤيدة لوجود منحنى Kuznets

المؤلف/ سنة النشر	شكل العلاقة	المتغير المعتمد	مصدر المعلومات الخاصة بتوزيع الدخل	حجم العينة
جيها 1996	تربيعية	أنصبة الدخل	البنك الدولي	56 قطرا/123 مشاهدة
فيشلو 1996	تربيعية	أنصبة الدخل	البنك الدولي	61 قطرا
ساريل 1997	مقلوب	معامل Gini /Teil	Deininger & Squire	45 قطرا/425 مشاهدة
بولير2001	تربيعية	Gini	البنك الدولي	75 قطرا
هايامي 1997	تربيعية	Gini	البنك الدولي	19 قطرا
Barro 2000	تربيعية	Gini	Dininger & Squire	76-49 قطرا
علي والبدوي 2000	تربيعية	Gini	Chen,S. and M. Ravallion, Datt	49 قطرا
دي فريقوريو ولي 2002	تربيعية	Gini	Deininger, K. and Squire L.	65 قطرا

المصدر : رياض بن جليلي، أطروحة Kuznets العلاقة بين التنمية وعدم عدالة التوزيع، المعهد العربي للتخطيط،، ص14.

نقد فرضية Kuznets :

بالرغم من أن فرضية Kuznets شكلت مرجعا وأساسا في تحليل العلاقة بين النمو والتفاوت في توزيع الدخل لقرابة نصف قرن من الزمن وبالرغم من تأكيد العديد من الباحثين والهيئات الدولية (البنك الدولي)لصحة نتائج هذه الفرضية، إلا أنها قد لاقت العديد من الإنتقادات سواء من حيث الصياغة النظرية للفرضية أو من حيث مدى مطابقة النتائج التجريبية التي أجريت بعد التسعينيات لها.

Bourguinon سنة 1990م أعطى ملاحظتين حول منحنى Kuznets حيث [1] :

- لاحظ بأنه وخلال عملية هجرة جزء من ساكني الريف نحو المدينة، فإن الفقير الذي آثر البقاء في الريف سيصبح أكثر فقرا نسبيا مقارنة مع متوسط السكان، وهو ما ينتج عنه احتمالية الحصول على نتائج عكسية فيما يخص الطريقة التي تم بها قياس التفاوت في توزيع الدخل.
- لا حظ كذلك بأن Kuznets لم يأخذ بعين الإعتبار التغيرات الداخلية والمتعلقة بالتبادل الداخلي، حيث أن انتقال المزيد من الأشخاص نحو قطاع متحضر سينتج عنه ارتفاع سعر السلع في القطاع التقليدي مقارنة مع القطاع المتحضر، وهو ما سيؤدي إلى استغناء الفئة التي فضلت البقاء في القطاع التقليدي.

فيما تمحورت بعض الانتقادات التي قدمت فيما بعد حول ما يلي :

- ✓ مصداقية وسلامة المعطيات التي بنى عليها Kuznets دراسته، خصوصا المتعلقة بمعاملgini
- ✓ عدم كفاية وغياب المعطيات لبعض الدول.
- ✓ استخدام طريقة المقاطع العرضية Cross section في مدد زمنية معينة نظرا لعدم كفاية المعطيات أثر على القوة التفسيرية ومعنوية النتائج المتحصل عليها
- ✓ توفر قواعد بيانات طويلة الأجل وجودة النماذج القياسية وطرق التحليل المستخدمة فيما بعد (لاسيما بعد التسعينيات) قد أعطى نتائج عكسية لما قدمته فرضية Kuznets
- ✓ معظم بلدان عينة الدراسة تنتمي إلى أمريكا اللاتينية التي تتميز بلدانها أساسا بوجود تفاوتات كبيرة، كما لوحظ أن حذف هذه البلدان من الدراسة يختفي معه شكل حرف Uالمقلوب.

[1] Bourguignon F, Growth and Inequality in the Dual Model of Development: the Role of Demand factors, Review of Economic Studies, Vol.57, N°2, 1990, pp. 215-228.

كل هذه النقائص والانتقادات التي ووجهت بها هذه الفرضية قد أسهمت في ميلاد مرحلة جديدة وتيار جديد لتصور العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت.

المطلب الثاني : إتجاهات جديدة (ما بعد Kuznets) لعلاقة النمو بالتفاوت

مع بداية التسعينيات من القرن الماضي ظهر توجه جديد لدراسة علاقة النمو بالتفاوت على النقيض تماما مع النتائج التي توصل إليها Kuznets في فرضيته المشهورة، هذا التوجه الجديد أيدته الدراسات التجريبية الجديدة باستعمال نماذج السلاسل الزمنية وبيانات المقاطع العرضية لعدد كبير من البلدان النامية، المتقدمة والفقيرة على فترات زمنية مختلفة، والتي أعطت نتائج أكثر دقة من الدراسات السابقة نظرا لتوفر البيانات عن توزيع الدخل وكذا توسع طرق التحليل ونماذج الاقتصاد القياسي التي شكلت أداة مهمة لاختبار هاته العلاقة والوصول إلى نتائج أكثر واقعية.

سنسوق فيما يلي عدد من الدراسات الميدانية التي تبنت هذا النهج الجديد مع ذكر بعض الحجج والبراهين حول تصورها لطبيعة العلاقة التي تربط النمو بالتفاوت في توزيع الدخل.

1- دراسة (1994) Persson et Tabellini :

من الدراسات الأول في تحديد الآثار المشينة التي يحدثها التفاوت على النمو الاقتصادي، بالرغم من أن البحث لم ينشر بشكل رسمي إلا في سنة 1994، إلا أن النسخة الأولية للدراسة تم تداولها سنة 1991م. باستعمال منهج الاقتصاد القياسي حاول الباحثان شرح معدل النمو الاقتصادي عن طريق تكوين عينيتين اثنتين : الأولى متكونة من 9 بلدان صناعية، والثانية تضم بيانات عن 56 بلد على الفترة الممتدة ما بين 1960-1985 ، تمثلت المتغيرات المفسرة في مقاييس التفاوت في توزيع الدخل ودرجة الديمقراطية، كما أدرجا ضمن النموذج أثرا للتقارب un effet de convergence مقاس بالمستوى الابتدائي من الناتج الداخلي الخامPIB ومعدل التمدرس في الابتدائي ، الهدف منها الأخذ بعين الاعتبار رأس المال البشري

، توصل الباحثان إلى وجود ارتباط سلبي بين مستوى التفاوت ودرجة النمو ، إلا أن هاته النتيجة تتحقق في البلدان الديمقراطية بخلاف البلدان غير الديمقراطية [1].

2- دراسة Deininger et Squire سنة 1998 [2] :

تعد هذه الدراسة إسهاما نوعيا في هذا الإتجاه نظرا لحجم قاعدة البيانات المستعملة فيها، حيث استخدم الباحثان معطيات مؤشر gini لعينة كبيرة مكونة من 100 بلد متقدم ونامي على الفترة الممتدة ما بين 1960-1990، وهو ماسمح لهما باستخدام تقنية البانل Panel data لتحديد مدى توافر منحنى Kuznets من عدمه لهذه الدول المأخوذة بشكل فردي. أثبتت النتائج المتحصل عليها غياب شكل حرف U المقلوب باستثناء 5 بلدان فقط ، تجدر الإشارة ههنا بأن المعطيات التي استخدمها **Deininger et Squire** قد ساعدت في تقديم دراسات أخرى على نفس المنوال نذكر منها Spigel et Benhabi (1998)، zow et Li (1998) ، For (1998).

3- دراسة Bruno,Ravallion et Squire سنة 1998 [3] :

قام الباحثون بعرض شواهد لـ 44 بلد قد توفرت فيها بيانات الدخل والإنفاق من خلال 63 مسح ميداني للفترة الممتدة ما بين 1960-1990، توصلوا من خلالها إلى نتيجة مفادها أنه لا توجد شواهد تؤيد أطروحة Kuznets [4]. كما لاحظ الباحثون بأن معظم الدراسات التي أجريت ابتداء من فترة الثمانينيات قد أكدت على زيادة التفاوتات في الدول المتقدمة بالرغم من زيادة معدل النمو في هاته البلدان، على العكس النقيض لطرح .Kuznets .

[1] Ndene Ka, Modélisation de la croissance pro-pauvre, thèse de doctorat, université de Montpellier, 2016, p 61-62 .
[2] Voir plus : Deininger K and Squire L. (1998), « New ways of looking at old issues: inequality and growth», Journal of development economics, Vol. 57, pp. 259-287.
[3] Voir plus : Bruno M., Ravallion M., Squire L., Equity and Growth in Developing Countries, Old and New Perspectives on the Policy Issues , World Bank Policy Research Working Paper, (1996) , p1563.
[4] رياض بن جليلي، أطروحة Kuznets العلاقة بين التنمية وعدم عدالة التوزيع، المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره، ص 11.

4- دراسة (1994) Alesina and Rodrik :

وهي دراسة مشابهة لدراسة (1994) **Persson et Tabellini** ، توصل من خلالها الباحثان إلى وجود ارتباط عكسي بين التفاوت ممثلا بمعامل Gini والنمو الاقتصادي، إلا أنها لم تعط علاقة ذات معنوية بين الديمقراطية ومستوى التفاوت.

5- دراسة Barro سنة 2000 [1]:

من بين أهم الدراسات الحديثة لعلاقة النمو بالتفاوت، حيث استخدم فيها الباحث بيانات دخل الفرد بالمكافئ الشرائي للدولار لسنة 1985م ، كما استخدم بيانات معامل Gini للسنوات 1960، 1970، 1980، 1990، بمشاهدات 49 قطر ، 61 قطر ، 68 قطر ، 76 قطر على التوالي ، مستعملا طريقة انحدار المعادلات غير المرتبطة ظاهريا في التقدير[2] ، حسب Barro فإن النتائج المتحصل عليها كانت حساسة جدا لنوع العينة المختارة، حيث يكون التفاوت في توزيع الدخل مفيدا للنمو الاقتصادي وذلك في الدول الغنية، بينما لا يكون التفاوت مفيدا للنمو بالنسبة للبلدان الفقيرة، بشكل عام اعتبرت النتائج بأن أثر التفاوت على النمو ضعيفا وغير معنوي

الجدول الموالي يعطي حوصلة عن الأبحاث التي أثبتت وجود ارتباط سلبي بين مستوى التفاوت والنموالاقتصادي على المدى الطويل.

[1] Voir : Barro, R. J. (2000). Inequality and growth in a panel of countries. Journal of economic growth, 5(1) :5–32.
[2]

جدول رقم 3-2 : حوصلة لبعض النتائج الميدانية لعلاقة النمو بالتفاوت

Articles	Inégalité sur croissance ou investissement
Alesina and Rodrik (1994)	-
Barro (2000)	+ - 0
Benhabib et Spiegel (1996)	0
Brandolini et Rossi (1995)	0
Deininger and Squire (1998)	0
Forbes (2000)	+
Fishlow (1996)	0
Perotti (1996)	-
Persson and Tabellini (1994)	-
Venieris et Gutpa (1996)	-

Source : Ndene Ka , Modélisation de la croissance pro-pauvre, p64.

بعد هذه الدراسات التجريبية التي أثبتت وجود علاقة سلبية للنمو الاقتصادي مع التفاوت في توزيع الدخل أو على الأقل عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية، لم يعد هناك أدنى شك في عدم صلاحية فرضية Kuznets، إلا أنه وبالرغم من ذلك لم تستبعد بعض الدراسات النظرية احتمالية وجود هاته العلاقة لاسيما بين التنمية وعدالة التوزيع، وهو ما ترتب عنه استكشاف أعمق للعوامل الهيكلية التي يمكن أن تفسر هذه العلاقة، نسوق فيما يلي طرفا من هاته النماذج النظرية [1] :

1- نموذج Robinson .J & Acemoglu, 1997:

قدم الباحثان من خلاله نموذج للاقتصاد السياسي مشتمل على نخبة سياسية حاكمة تتبع سياسات توزيعية صالحة للجماهير، أو تقوم باتخاذ تدابير تسمح بإشراك الجماهير في وضع السياسات باستعمال حق الإنتخاب. في المقابل يتمثل الخيار المتاح للجماهير في القيام بثورة سياسية نتيجة للغبن السياسي الذي تعيشه والمترتب عن عدم العدالة في توزيع الدخل والفقر في المجتمع، في ظل هذا النظام السياسي فإن عملية التنمية تبدأ من خلال تمكن النخبة السياسية من مراكمة رأس المال البشري في حين لا يستطيع الفقراء ذلك وهو ما يؤدي إلى ارتفاع درجة التفاوت في التوزيع، لتصل حدا أقصى يتعاظم معه خطر الثورة،

[1] علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، ورقة عمل مقدمة لندوة حول الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية"، تونس 6-8 ماي 2003، ص ص 10-11.

تقوم النخبة الحاكمة فيما بعد باتباع سياسات توزيعية جديدة تمكن الجماهير من الاستثمار في رأس المال البشري ، ليبدأ معه التراجع في معدلات التفاوت المرتفعة سابقا .

2- نموذج F.Bourguinon et T.Verdier سنة 1997 :

حيث طور الباحثان نموذجا لنظام الحكم السياسي مبني على أساس المشاركة السياسية، والتي تعتمد بدورها على المستوى التعليمي للفرد، مع وجود تكلفة ثابتة للاستثمار في التعليم يصعب على الفقراء توفيرها نظرا لغياب التحويلات من الطبقة الغنية المشاركة في العملية السياسية. يطرح هذا النموذج مرحلتين لنمو الاقتصاد : مرحلة أولى تتميز بوجود استثمار محدود في رأس المال البشري وبالتالي مشاركة سياسية محدودة مع عدم وجود تحويلات داخلية من الطبقة الغنية ، وهو ما ينجم عنه لا محالة زيادة التفاوتات في توزيع الدخل، مرحلة ثانية يستطيع فيها كل الأفراد من مراكمة رأسمالهم البشري وبالتالي توسع مشاركتهم السياسية تتمكن من خلالها الأغلبية من وضع تشريعات خاصة بوضع تحويلات من الأغنياء إلى الفقراء وهو ما سيؤدي إلى تراجع مستوى التفاوت.

3- نموذج A.Banarjee et Newman سنة 1998 :

دراسة أخرى حاول من خلالها الباحثان استكشاف وجود منحى Kuznets على الصعيد النظري، حيث قدما نموذجا لاقتصاد ثنائي، يتمتع القطاع الحديث بمستوى إنتاجية مرتفعة و درجة عدم تجانس المعلومات مرتفعة كذلك، في حين على النقيض من ذلك يتميز القطاع التقليدي بانخفاض هذه الخصائص، بعد التحاق بعض الأفراد بالقطاع الحديث (القطاع الاقتصادي) فإنهم سيكتشفون مواهبهم وإمكانياتهم وهو ما سيقود الاقتصاد ككل نحو التطور نحو التحديث الكامل وبمعدلات متدنية نسبيا، تأخذ مسارا على شكل منحنى Kuznets.

نشير في الأخير إلى أن معظم الدراسات التي حاولت التنظير لعلاقة النمو بمستوى التفاوت منذ عهد Kuznets قد أهملت دور العوامل الخارجية المؤثرة على النمو و التفاوت في وقت واحد كالسياسات الحكومية مثلا، حيث اعتبر البعض بأن

السياسات المالية الهادفة إلى خفض نسب الفقر من شأنها أن تعيق حركة النمو نتيجة لتأثيرها على حركة الأسعار، كما تساهم بعض السياسات الضريبية في الحد من الفقر، كما يرى فريق آخر بأن الإنفاق الحكومي في مجالات التنمية البشرية كالصحة والتعليم قد يحسن إمكانات النمو في الدول النامية على المدى البعيد.

المطلب الثالث : علاقة النمو بالفقر وبالتفاوت PGI

تعتبر علاقة النمو بالفقر والتفاوت من أهم القضايا التي عالجتها نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، لاسيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، ليزداد البحث فيها بشكل موسع ابتداء من تسعينيات القرن الماضي مع زيادة اهتمام المجامع الدولية كالبنك العالمي، صندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوسيع نطاق التنمية الاقتصادية في العالم وإشراك الفقراء في الاستفادة من عوائد النمو مع تحقيق مزيد من العدالة في التوزيع. تطالعنا الأدبيات الاقتصادية بتيارين رئيسيين ينظران لعلاقة النمو بالفقر هما :

التيار الأول : حيث يرى بعض الاقتصاديين بأن معدلات نمو مرتفعة قد تساهم في زيادة نسبة الفقر وإفقار أكثر للطبقة الفقيرة، من خلال زيادة معدل التفاوت في توزيع الدخل.

التيار الثاني : يرى أصحاب هذا التوجه وهم الأغلبية بأن النمو جيد ومفيد للفقراء من خلال عدد من الدراسات البحثية التي أجريت في هذا الإطار والتي أكدت على تصاحب معدلات النمو المرتفعة في البلدان مع تقليص نسب الفقر المطلق، وهي المقاربة المعروفة باسم **Croissance pro pauvre** والتي ستكون محل تفصيل وشرح موسع في المبحث الثاني من هذا الفصل.

نشير ههنا إلى الدور الكبير الذي تلعبه قضية توزيع الدخل في فهم هاته العلاقة وتحديد الأثر، وقد تطرقنا سابقا بالتفصيل إلى أثر النمو الاقتصادي على مستوى التفاوت كجزء من دراسة مثلث العلاقة بين النمو–الفقر والتفاوت، ومن ثمة يمكن القول

بأن علاقة الفقر بالنمو قد تكون بإهمال قضية توزيع الدخل وعندها نكون أمام الفقر المطلق، وإما بإدراج عدالة التوزيع ومستوى التفاوت ونكون أمام الفقر النسبي.

سنحاول بسط آراء كل طرف فيما يلي :

1- الإتجاه الأول :علاقة النمو مع الفقر في ظل إهمال توزيع الدخل

يرى أصحاب هذا التوجه بأن النمو الاقتصادي لديه آثار إيجابية في التخفيض من معدلات الفقر (الفقر المطلق) مع إهمال قضية توزيع الدخل في التحليل، حيث اعتمدوا في ذلك على طرحين اثنين [1]:

الطرح الأول :

اعتمد أصحابه على تحديد (وبشكل تجريبي) مرونة مداخيل الفقراء بالنسبة للناتج الداخلي الخام PIB ، والتي وجد بأنها تفوق الواحد 1($\varepsilon > 1$) وهو ما يعني بأن النمو الاقتصادي كافي لتخفيض الفقر.

من بين الأعمال التي قدمت في إطار هذا الطرح نجد S.BHALLA 2002 في دراسة المسماة " imagine There's no country: Poverty, Inequality and Growth in the era of Globalisation" والتي مزج فيها بيانات للبنك الدولي مع بيانات الحسابات الوطنية لتوزيع الإستهلاك، حيث أظهرت الحسابات الوطنية مستويات استهلاك أعلى من تلك التي في مسوحات البنك الدولي ، ليحصل في الأخير على عدد الفقراء (الأشخاص الذين يملكون أقل من 1$ في اليوم) أقل بكثير من تلك التي حصلت عليها نتائج البنك الدولي ، توصلت الدراسة إلى أن استهلاك الفقراء قد ارتفع بكثير مقارنة بغير الفقراء في الفترة الممتدة ما بين 1980-2000، وهو ما أكد فرضية أن النمو مفيد وإيجابي للفقراء.

[1] Marion Englert, L'impact de la croissance économique sur la pauvreté et l'inégalité, Approches théoriques et empiriques générales et application au cas des pays à revenu élevé, Mémoire de licence, université de Bruxelles, Belgique, pp 24-25.

الطرح الثاني :

يعتبر أصحابه بأن متوسط مداخيل الفقراء يرتفع في الوقت نفسه لارتفاع وتيرة النمو $\varepsilon = 1$ وهو ما يعرف بأطروحة انسياب الفوائد نحو الأسفل trickle down، والذي يخلص في الأخير إلى أن النمو مفيد وجيد بالنسبة للفقراء.

كمثال على هذا الطرح الدراسة المشهورة التي أجراها Dollar et Kraay سنة 2002 ، والتي استخدم فيها نموذج البانل Panel data لعينة كبيرة من الدول المتقدمة والدول النامية والتي وجد من خلالها أن دخل الخمس الأفقر ينمو بنفس وتيرة نمو الدخل المتوسط، مستنتجا غياب أي أثر للنمو على توزيع الدخل [1]، إذن وحسب هذه الدراسة فإن النمو له أثر إيجابي على الفقر المطلق.

يقترح أصحاب هذا التيار على الدولة وضع سياسات اقتصادية محفزة للنمو كشرط أساسي وكافي للتخفيض من نسب الفقر، نظرا للعلاقة الموجبة بينهما، مع إهمال دور أي سياسة لإعادة توزيع الدخل في التأثير على هاته العلاقة.

2- الإتجاه الثاني : علاقة النمو بالفقر وتوزيع الدخل

بعض الدراسات أكدت على دور توزيع الدخل في تحديد طبيعة علاقة النمو بالفقر (منصف أوغير مصف)، بمعنى إدراج التفاوت كمتغير داخلي في النموذج، من ذلك الدراسة التي أجراها Howard White et Edward Anderson سنة2001 ، ففي بعض الأحيان يكون نمو متوسط مداخيل الفقراء بوتيرة أسرع من بقية الفئات مع تغير في النمو وتوزيع الدخل بنفس الإتجاه ، وفي حالات أخرى يتجه المتغيران في اتجاهان متعاكسان، وهو ما يعني بأن التغير في نسب الفقر ليس مرتبطا فقط بنسب النمو وإنما حتى بطريقة توزيع الدخل. يأتي هذا في سياق النظريات الجديدة للتنمية التي أصبحت تهتم بوضع سياسات تنموية تتوافق مع هذا المثلث: الفقر، النمو والتفاوت.

[1] Voir plus : Dollar D. and Kraay, Growth is Good for the Poor, Journal of Economic Growth, 7, 2002, pp 195-225.

إحدى الدراسات الرائدة لعلاقة النمو بالفقر والتفاوت تلك التي أجراها Bourguinon سنة2002 حول عينة كبيرة جدا ضمت حوالي 114 دولة منها 50 دولة نامية ، اعتمد فيها على المتغيرات التالية: الفقر مقاس بمعدل أثر الفقر Head compte كمتغير تابع ، معدل النمو الاقتصادي مقاس بPIB للفرد ونسب التفاوت المقاسة بمعامل جيني كمتغيرات مستقلة، وكخطوة أولى حاول Bourguion شرح التغير في نسبة الفقر المطلق عن طريق النمو الاقتصادي حيث أن 26 % من تغيرات الفقر مفسرة بالنمو الاقتصادي، وكخطوة ثانية أدرج معامل Gini كمتغير مفسر مستقل ضمن النموذج مع افتراض ثبات كل من مرونة الفقر للنمو و مرونة الفقر للتفاوت، أسفرت النتائج عن تضاعف معامل الإرتباط R_2 وهو ما يعني أهمية توزيع الدخل في تفسير التغير في نسب الفقر المطلق. نموذج آخر قدمه Bourguinon مع افتراض ارتباط مرونة الفقر بمستوى التفاوت وكذا بالمستوى الابتدائي للتنمية، أسفرت نتائجه عن تحسن القدرة التفسيرية للنموذج [1].

دراسة أخرى قدمت في هذا الإتجاه لاقتصادي البنك الدولي Ravallion سنة 2005 أكد من خلالها نتائج دراسة Bourguinon حيث توصل فيها إلى أن استجابة الفقر للنمو الاقتصادي تكون جد بطيئة في الدول التي تتميز بمستوى عالي من التفاوت، حيث اعتبر بأن الحد من نسب التفاوت شرط أساسي للحصول على نمو محابي للفقراء Pro pauvre .

معظم الدراسات النظرية والشواهد التطبيقية لها تؤكد بأن العلاقة داخل هذا المثلث النمو، الفقر و التفاوت متشابكة وجد معقدة نظرا لاختلاف المرونات (مرونة الفقر للنمو، مرونة الفقر للامساواة)، إلا أنه أصبح من الضروري الحد من نسب التفاوت ليكون النمو الاقتصادي ناجعا في التخفيض من نسب الفقر.

[1] Voir : Bourguignon F., The growth elasticity of poverty reduction: explaining heterogeneity across countries and time period, DELTA (Département et Laboratoire Théorique et Appliquée), Working Paper N°2002-03, 2002, p12.

وفي معرض حديثه عن الصعوبات التي تواجه وضع استراتيجيات لخفض الفقر، أكد Bourguinon على أنه هناك ثلاث حجج مؤكدة لذلك [1] :

- حتى تكون سياسات إعادة التوزيع مفيدة لخفض الفقر فيجب أن تتم على نطاق واسع إلا أن ذلك سيثبط معدلات النمو وهو ما سيودي بمعدلات الفقر إلى الارتفاع من جديد عبر الزمن .
- عدم ملائمة استراتيجيات مكافحة الفقر المرتكزة على النمو وإعادة التوزيع لجميع الدول، لعدم توفر البلدان الفقيرة على الموارد الكافية للدفع بعجلة النمو ووضع سياسات إعادة توزيع مناسبة.
- مع قبول فرضية فعالية مثل هذه السياسة وقلة تكلفتها، تطرح إشكالات عدة متمثلة في : أي استراتيجية نمو وإعادة توزيع تتخذ ؟ وكيف نميز بين السياسة الجيدة والسيئة ؟ وما هو المزيج بين السياستين هو الأكثر ملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة.

[1] Voir plus : Ravallion M, Inequality is bad for the poor, World Bank policy Working paper, 2005.

المبحث الثاني : الأسس النظرية والمفاهيمية للنمو المحابي للفقراء

تندرج مقاربة النمو الداعم للفقراء Pro Poor Growth ضمن العلاقة الإجمالية التي تربط كل من النمو والفقر والتفاوت في توزيع الدخل(والتي سبق بحثها في الجزء السابق)، وهي مقاربة حديثة نسبيا قد حاولت البحث عن كيفية جعل الفقراء أكثر استفادة من معدلات النمو الاقتصادي المحقق، لاسيما في ظل تشتت نسب التفاوت في التوزيع. ففي كثير من الحالات لا نلحظ أي تخفيض في معدلات الفقر بالرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة نتيجة لامتصاص هذه العوائد في التوزيع غير العادل للثروة المحققة. تهدف هذه المقاربة إلى البحث عن الآليات والميكانيزمات لجعل النمو مفيدا للفقراء كأحد الأهداف التنموية التي تسعى إليها الدولة الحديثة، وذلك من خلال توسيع استفادة الطبقات الفقيرة من الموارد وإشراكهم في العملية التنموية، والذي أصبح منذ تسعينيات القرن الماضي هاجس استراتيجيات التنمية للهيئات الدولية.

سنحاول من خلال هذا المبحث شرح هذه المقاربة من خلال بسط بعض المفاهيم والتعاريف المرتبطة بها، ومن ثم تقديم أهم أساليب قياس النمو الداعم للفقراء وشرح أهم المؤشرات والمقاربات المستخدمة في قياسه على حسب ما توفره لنا الأدبيات النظرية.

المطلب الأول : نشأة وماهية النمو المحابي للفقراء

أ- نشأة النمو المحابي للفقراء :

تعود الجذور التاريخية لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر إلى الخمسينيات من القرن الماضي وبداية الحديث عن مدى استفادة الفقراء من النمو وما تمخض عنها من نظرية النمو بالتساقط Théorie de Trickle Down ، حيث كان التوجه السائد لدى معظم الباحثين في تلك الحقبة بأن النمو الاقتصادي يستفيد منه بالدرجة الأولى الأغنياء نظرا لما يمتلكونه من رأس المال البشري ورأس المال المادي، وما يقومون به من استثمار أموالهم في الاقتصاد، لتطال عوائد النمو الطبقات الفقيرة من المجتمع فيما بعد، كما أن تحقيق النمو كفيل بالحد من الفقر على المدى الطويل من دون الحاجة إلى وضع سياسات

خاصة لمحاربة الفقر، بل تكفي سياسات إعادة التوزيع من الأعلى إلى الأسفل في تحقيق هذا الهدف.تعد الدراسة التي أجراها Chenery et Ahluwalia سنة 1974 لفائدة البنك الدولي بعنوان "إعادة التوزيع والنمو" [1] والتي شرحت بشكل مفصل علاقة النمو بالفقر مع التركيز على السياسات المولدة لنمو اقتصادي من شأنه أن يحسن توزيع الدخل في الدول النامية[2]، تعد حجرة أساس في بناء هذه المقاربة ونشأة مصطلح النمو الداعم للفقراء فيما بعد.

أثبتت الدراسات التجريبية التي أجريت فيما بعد تباطؤ وتيرة تخفيض الفقر بالرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة في كثير من البلدان، بل قد تصاحبت في بعض الأحيان مع زيادة في معدلات الفقر نتيجة لأثر التفاوت في توزيع الدخل effet inégalité وهو ما عرف آنذاك تحت مسمى النمو المفقرCroissance appauvrisante لـ Baghwati 1988. بعد ذلك بدأ التخلي عن نظرية التساقط نتيجة للبطء الشديد الذي تميزت به آلية إعادة التوزيع processus de redistribution وعدم نجاعتها في تمكين الفقراء من الاستفادة من النمو.

مع بداية سنوات التسعينيات بدأ الحديث في الأوساط البحثية عن مقاربة جديدة أتت كرد فعل على مقاربة النمو بالتساقط Théorie de trickle down، تعمل على توليد آلية النمو Processus de croissance ابتداء من القاعدة وهم الفقراء ومن ثم تمكين جميع كل فئات المجتمع من الحصول على عوائده عن طريق تدفقات من الأسفل إلى الأعلى، عرفت هذه المقاربة باسم النمو الداعم للفقراء Pro poor Growth[3]، عدة أعمال بحثية تجريبية قدمت فيما بعد اعتمدت هذه المقاربة نذكر منها : Kakwani et Pernia(2000) ; Mc Culloch et al (2000) ; Dollar et Kraay (2002) ; Ravallion et Chen(2003) et Son (2003) .

[1] Voir : Chenery et all3 (5511), Redistribution with Growth, Oxford: Oxford University, Press3.
[2] Dorothée Boccanfuso, Caroline Ménard, La croissance pro-pauvre : un aperçu exhaustif de la « boîte à outils » , groupe de recherche en économie et développement international, université de Sherbrooke, Canada , p1-2.
[3] يصطلح عليها كذلك باسم : النمو المنصف للفقراء ، النمو المحابي للفقراء، النمو لصالح الفقراء.

ب- تعريف النمو المحابي للفقراء :

اختلفت التعاريف التي قدمها الباحثون لمصطلح النمو الداعم للفقراء اختلافا شديدا نظرا لاختلافهم في الإجابة عن الإشكالية المطروحة حول متى يكون النمو الاقتصادي منصفا أو غير منصف، هذا الاختلاف قد ولد اختلافا في أساليب القياس وفي اختيار مؤشرات القياس.

نسوق فيما يلي عددا من هاته التعاريف :

منظمة التعاون والتطور الدولي OCDE سنة 2001 والأمم المتحد سنة 2000 قد عرفا النمو الداعم للفقراء بأنه كل نمو يخفض بشكل معنوي نسبة الفقر [1] ، وهو تعريف بسيط قد اعتمد على وجود علاقة إيجابية بين زيادة النمو والتقليل من الفقر بشكل فعال من دون إدراج قضية العدالة أو التفاوت في توزيع الدخل. حسب (2004) Lopez فإن إشكالية هذا التعريف تتمثل في تحديد درجة تخفيض الفقر أو المقدار الذي يستفيد منه الفقراء حتى نحكم على النمو بأنه منصف للفقراء، وهو ما شكل مفترق طرق في إعداد مقاربات القياس، حسب (2010) Duclos et Verdier-Chouchane فإن السؤال الرئيسي الذي ينبغي طرحه عند الحديث عن النمو المفقر يتمثل في معرفة هل نحن بصدد دراسة أثر النمو على الفقر المطلق أو الفقر النسبي.

يمكن التمييز بين مقاربتين اثنتين قد ناقشتهما الأدبيات النظرية هما:

أ- المقاربة المطلقة للنمو المحابي للفقراء :

يعرف النمو الداعم للفقراء في شكله المطلق على أنه ذلك النمو الذي يقلل من الفقر، وهو ما يتناسب مع أحد أهم أهداف الألفية للتنمية OMD (والمعلن عنها سنة 2000) وهو تقليص عدد الفقراء إلى النصف بحلول سنة 2015 [2]، يلاحظ

[1] Lamia Mokaddem, Ghazi Boulila, Croissance pro-pauvres dans des pays du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord, Revue d'économie du développement, Vol. 19, 2011, p 83.

على هذا التعريف بأنه يعتبر فقط الزيادة في مداخيل الفقراء كمؤشر على وجود نمو داعم للفقراء من دون اعتبار التغيرات الحاصلة في توزيع الدخل وذلك مهما كانت نسبة ارتفاع دخل الفقراء مقارنة مع ارتفاع دخل غير الفقراء. اعتمد كل من Ravallion et Chen (2003) et Kraay (2004) هذه المقاربة في محاولتهم لبناء مؤشر قياس و تحليل مصادر هذا النمو [1]. البعض أدرج مقاربة متعددة الأبعاد في تعريفه للنمو الداعم للفقراء تماشيا مع إدراجها في تعريف الفقر، حيث أضاف Amartya Sen معايير أخرى غير الدخل يعتمد عليها في الحكم على طبيعة النمو إذا كان منصفا أم لا، كقدرة الفقراء على المشاركة في النشاط الاقتصادي على النحو الذي يحسن فرصهم في الحصول على مكاسب اقتصادية جديدة، وهو ما من شأنه أن ينعكس إيجابا على جميع نواحي الحياة من صحة جيدة وزيادة المستوى التعليمي وطول الحياة [2].

عدة انتقادات قد طالت هذا التعريف من عدد من الباحثين أهمها : أن هذا التعريف قد يعتبر أن سياسة نمو تزيد من شدة التفاوت قد تعد داعمة للفقراء بالرغم من أن استفادة الفقراء مهملة مقارنة مع استفادة غير الفقراء، إضافة إلى أن بعض الدراسات [3]التي أجريت قد بينت أن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ليس شرطا لا كافيا ولا ضروريا للحد من الفقر.

ب- المقاربة النسبية للنمو المحابي للفقراء :

يكون النمو داعما للفقراء حسب هذه المقاربة إذا كان معدل نمو دخل الأفراد الفقراء أكبر منه لدى الأفراد غير الفقراء، فهو بذلك يأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على مستوى التفاوت في توزيع الدخل، وبخلاف التعريف السابق لا تعتبر هذه المقاربة النمو داعما للفقراء إذا لم يقلص من شدة التفاوتات داخل المجتمع، عدة باحثين قد اعتمدوا هذا التعريف في دراساتهم نذكر منهم White et Anderson, 2000; Klasen, 2003, Kakwani et Pernia, 2001; Kakwani et Son, 2002) .

أنظر : بن لحسن الهواري، الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الجزائر دراسة قياسية 1980-2013، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 02، جوان 2017، ص ص 53-54.

[1] Voir : Dorothée Boccanfuso, Caroline Ménard, La croissance pro-pauvre : un aperçu exhaustif de la « boîte à outils » ,Op Cit, p6.

[2] أنظر : عبد الحليم فضل الله، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[3] Voir : Paolo Verme (0221), A Structural Analysis of Growth and poverty in the Short Run, Journal of Developing Areas, Vol.43(2), PP:19-23.

تعرضت هاته المقاربة النسبية للعديد من الانتقادات نذكر منها [1] :

1- تركيز الساسة وصناع القرار على خفض التفاوتات في المجتمع من خلال السياسة الاقتصادية من شأنه أن يكلف الجميع (الفقراء وغير الفقراء) خسائر عدم كفاءة هاته السياسة Sous optimalité de la politique économique، فقد تختار السياسة التي تزيد أكثر في دخل الفقراء منها التي تزيد في متوسط دخل الاقتصاد ككل.

2- قد توصف فترات الانكماش الاقتصادي بأنها داعمة للفقراء ، إذا تناقصت مداخيل الفقراء بشكل أقل من تراجع مداخيل غيرالفقراء حتى ولم يتراجع معدل الفقر.

3- قد تشجع هذه المقاربة تدخل الدولة من أجل الحد من التفاوت في توزيع الدخل من دون النظر إلى الآثار المحتملة على النمو الاقتصادي.

Osmani سنة 2005 قد اقترح مقاربة مختلفة نوعا ما باعتباره أن النمو الاقتصادي يكون داعما للفقراء إذا خفض من نسب الفقر و التفاوت في آن واحد، حيث قام بتحليل العلاقة بين النمو والتفاوت خلال دراسته للنمو المحابي للفقراء.

المطلب الثاني : مقاربات قياس النمو المحابي للفقراء

لقد حظيت نظرية النمو الداعم للفقراء باهتمام كبير في الأوساط البحثية ولدى المؤسسات الدولية، لاسيما مع اعتماد أهداف الألفية للتنمية OMD من طرف البنك الدولي بداية مع سنة 1990، والذي يعد تخفيض نسب الفقر في العالم أحد أهم أهدافها وأولى أولوياتها، كما أصبح القضاء على الفقر والتفاوت في أقطار العالم في لب سياسات النمو و التنمية.

تمر عملية تحليل سياسة النمو الداعم للفقراء في أي بلد بثلاث مراحل أساسية هي :

- اختيار مؤشر لقياس الرفاهية المناسب

[1] Voir : Dorothée Boccanfuso, Caroline Ménard, La croissance pro-pauvre : un aperçu exhaustif de la « boîte à outils », Op Cit, p5.

- تعريف الفقراء من غير الفقراء عن طريق تحديد خطوط للفقر
- استعمال مؤشر لقياس النمو الداعم للفقراء لمعرفة ما إذا كان النمو صالحا ومفيدا للفقراء.

إن المتتبع للكم الهائل للدراسات التي أجريت حول الموضوع لاسيما في الآونة الأخيرة يلحظ تنوعا شديدا واختلافا بينا في المناهج المستخدمة في قياس مدى نجاعة النمو للتخفيض من الفقر، هذا التنوع كان كنتيجة لاختلاف تصورات الباحثين لمفهوم النمو الداعم للفقراء، إضافة إلى الأهداف المرجوة من كل دراسة.حسب Son 2004 فإن مختلف المؤشرات المستخدمة في القياس يمكن المقارنة بينها على أساس الاعتبارات الآتية [1] :

1- اختيار تعريف للنمو الداعم لفقراء من بين المقاربات لتالية: المجمعة Agrégé، المطلقة Absolu أو النسبيةRelatif.

2- ضرورة تحديد خط للفقر un seuil de pauvreté ومن ثم قياس الفقر، ونكون بذلك أمام المقاربة الكلية، الجزئية أو المقاربة المختلطة.

3- تلبية مؤشر القياس لبديهية الرتابةMonotonicité ، والتي تعني بأن أي تخفيض للفقر لشخص يقع تحت خط الفقر سوف يترتب عنه زيادة في قياس الفقر.

يمكن تقسيم مناهج قياس الفقر حسب عدة اعتبارات هي :

1- مقاربة القياس على أساس تعريف النمو المحابي للفقراء :

3 مناهج أساسية تم اعتمادها في قياس النمو الداعم للفقراء بناء على التعريف المقدم هي :

أ- مقاربة القياس التجميعية أوالمجمعة Approche Agrégé :

حسب هذه المقاربة المجمعة فإن عملية تحليل توزيع عوائد النمو تتم بشكل مستقل عن نوع التعريف المأخوذ (مطلق أو نسبي)، عدة مؤشرات قياس قد اعتمدت هذه المقاربة نذكر منها :

[1] Ibid, p8.

- مقاربة تفكيك الفقر لـ Datt et Ravallion (1992)
- مقاربة منحنى أثر النمو CIC لـ Ravallion et Chen (2003)

ب- مقاربة القياس المعتمدة على التعريف النسبي للنمو الداعم للفقراء :

حسب هذه المقاربة فإن النمو يكون داعما للفقراء إذا تصاحب مع التخفيض في درجة التفاوت في توزيع الدخل داخل المجتمع، العديد من الدراسات قد اعتمدت هذا التعريف في إعداد مؤشر القياس منها :

- طريقة Biais de pauvreté de croissance BPC لـ McCulloch et Baulch (1999)
- مؤشر النمو الداعم للفقراء ICPP لـ Kakwani et Pernia (2001)
- معدل النمو المكافئ للفقر TCEP لـ Kakwani et Son (2002)
- منحنى نمو الفقر CCP لـ Son (2004b)
- دراسة White et Anderson (2000) et Klasen (2005)
- دراسة Duclos (2009)
- دراسة Bibi (2005)

ج- مقاربة القياس المعتمدة على التعريف المطلق :

وفق هذه المقاربة فإن قياس النمو الداعم للفقراء يكون مطلقا إذا تسبب في التخفيض من نسب الفقر بغض النظر عن التغير الحاصل في معدلات التفاوت، عدى دراسات اعتمدت هذه المقاربة، نذكر منها :

- معدل النمو الداعم للفقراء TCPP لـ Ravallion et Chen (2003)
- طريقة مرونة النمو للفقر
- طريقة التفكيك لـ Kraay (2004)

- طريقة Duclos (2009)

2- مقاربات القياس على أساس اختيار خط للفقر (كلية أو جزئية)

أحد أهم الأسس و الاعتبارات التي يتم على أساسها تصنيف مؤشرات قياس النمو الداعم للفقراء، وذلك تبعا لاعتماد مؤشر القياس على اختيار خط للفقر من عدمه، حيث :

أ- المقاربة الجزئية Approche partielle:

تعتمد هذه المقاربة أدوات التمثيل البياني ومن دون الحاجة إلى قياس للفقر بوضع خط للفقر، ويندرج ضمنها العديد من الدراسات التي تبنت هاته المقاربة منها:

- مقاربة منحنى أثر النمو CIC لـ Ravallion et Chen (2003)
- منحنى نمو الفقر CCP لـ Son (2004b)
- طريقة Duclos (2009)

تتميز المقاربة الجزئية لقياس النمو الداعم للفقراء بأن نتائجها صالحة لكل خطوط الفقر ومهما كان مؤشر قياس الفقر المستخدم، إلا أنها لاقت عددا من الانتقادات منها أنه في حالة ما إذا كان لدينا سياستين اثنتين توصف كل منهما بأنها داعمة للفقراء، لا تستطيع هاته المقاربة التفضيل بينهما وتحديد السياسة الأصلح.

ب- المقاربة الكلية Approche complète :

تعتمد هذه الطريقة على تحديد مؤشر لقياس النمو الداعم للفقراء، حيث تمر أولا بوضع خط وقياس للفقر، كما يكون اللجوء إلى استعمال هاته المقاربة مفضلا عندما لا تعطى المقاربة الجزئية نتائج واضحة، العديد من المقاربات قد تبنت هاته الطريقة في القياس نذكر منها :

- طريقة Biais de pauvreté de croissance BPC لـ McCulloch et Baulch (1999)

- مؤشر النمو الداعم للفقراء ICPP لـ Kakwani et Pernia (2001)
- معدل النمو المكافئ للفقر TCEP لـ Kakwani et Son (2002)
- معدل النمو الداعم للفقراء لـ Ravallion et Chen (2003)

على خلاف المقاربة الجزئية فإن المقاربة الكلية لقياس النمو الداعم للفقراء تسمح لنا بترتيب السياسات على أساس درجة دعمها وصلاحيتها للفقراء بناء على خط الفقر ومؤشر قياس الفقر المحسوب سابقا.

ج- المقاربة المختلطة **Approche mixte** :

بعض الدراسات قد اعتمدت المقاربتين معا الجزئية والكلية، وذلك من أجل إعطاء أكثر دقة للنتائج المتحصل عليها، من هاته الدراسات نجد :

- قياس النمو الداعم للفقراء لـ Ravallion et Chen (2003)
- قياس النمو الداعم الداعم للفقراء لـ Bibi (2005)

3- مقاربات القياس النقدية وغير النقدية للنمو الداعم للفقراء :

أ- المقاربة النقدية :

لقد لاقت المقاربة النقدية في قياس الفقر رواجا كبيرا سواء بين الباحثين أو على مستوى واضعي السياسات والاستراتيجيات المكافحة للفقر، بل حتى المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD لا زالت تفضل وتعتمد هاته المقاربة في القياس. وفي نفس الإتجاه سارت معظم الأبحاث التي أجريت حول النمو الداعم للفقراء معتمدة على الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي كمقياس للرفاهية، جميع المقاربات التي قدمناها سابقا يمكن إدراجها تحت هذا التوجه.

ب- **المقاربة غير النقدية :**

ونظرا لكون الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ولا يمكن تحجيم قياسها في مؤشر نقدي واحد، قد لا يعبر بصفة دقيقة عن درجة الحاجة والحرمان التي يعيشها الأفراد والأسر، قامت العديد من الدراسات ببناء مؤشرات قياس للنمو الداعم للفقراء بناء على المقاربة متعددة الأبعاد (غير النقدية) ، حسب Klasen (2005) فإنه ثمة ثلاث حجج تجعل من المهم بمكان دراسة النمو الداعم للفقراء في إطار المقاربة غير النقدية [1] :

- توسيع دائرة تحليل النمو الداعم للفقراء ليشمل مؤشرا غير نقدي إضاقة للمؤشر النقدي، من شأنه أن يقدم رؤية جديدة لأصحاب القرار في اختياراتهم السياسية.
- الاعتبار المتعدد الأبعاد للفقر (نقدي وغير نقدي) وعلاقته بالتوزيع.
- القياس غير النقدي للنمو الداعم للفقراء من شأنه أن يعطي معلومات إضافية للساسة (أصحاب القرار) حول ديناميكية النمو المحابي للفقر مع التوزيع، وهو ما يتعذر في ظل القياس النقدي.

العديد من الدراسات التجريبية قد قدمت في هذا الصدد، معتمدة على بعض المؤشرات الاجتماعية غير النقدية، نذكر منها : دراسة Grosse et al. (2008)، دراسة Klasen, 2000; Grimm et al., 2002)، دراسة Bérenger(2010,2013).

المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو المحابي للفقراء

سنتناول فيما لي بالشرح والتفصيل لأهم المؤشرات والطرق المستخدمة في قياس مدى محاباة النمو الاقتصادي للفقر و من دون احترام للترتيب الزمني لهذه المقاربات :

[1] Ibid, p23.

1- مقاربة منحنى أثر النمو CIC لـ Ravallion et Chen سنة 2003 :

اقترح الباحثان سنة 2003 طريقة لقياس النمو الداعم الفقراء تدعى بمحنى أثر النمو والتي هي مستوحاة من نظرية السيادة العشوائية Dominance stochastique من الدرجة الأولى، تقيس هذه الطريقة معدل نمو الاستهلاك(أو الدخل) بين نقطتين اثنتي عبر الزمن لكل نسبة مئوية من توزيع الاستهلاك

تعطى مقاربة منحنى أثر النمو بالشكل الرياضي الآتي : لتكن لدينا الدالة $F_t(y)$ والتي تمثل الاستهلاكات الفردية y داخل المجتمع ، تعين الدالة F نسبة الأفراد P الذين لا يتجاوز استهلاكهم الفردي القيمة Y.

بعكس الدالة F لتوزيع العشر P ومع استعمال خصائص منحنى Lorenz فإن الاستهلاك (p) y_t المرتبطة بالعشر P يكتب بالشكل الآتي :

$$y_t(p) = F^{-1}(P) = L_t'(p)\mu_t \quad \text{حيث} \quad y_t'(p) > 0$$

حيث : $L_t(P)$ تمثل قيمة منحنى Lorenz عند العشر p مع $L_t'(p)$ ميله عند هذه النقطة

μ_t يمثل متوسط المتغير y لكل أفراد المجتمع

وبما أن الهدف هو مقارنة مستوى الاستهلاك $y(p)$ بين زمنين t و t−1 ، فإننا نتحصل على معدل النمو $g_t(P)$ للعشر P من الاستهلاك على النحو الآتي : $g_t(P) = \left[\frac{y_t(p)}{y_{t-1}(p)}\right] - 1$

حيث تعبر $g_t(P)$ عن منحنى أثر النمو وهي قيمة متغيرة في المجال $[0,1]$

يتم رسم منحنى أثر النمو عن طريق تمثيل أعشار المجتمع من 1 إلى 100 مقاسة بالدخل أو الاستهلاك على محور السينات ومعدل النمو السنوي للدخل الفردي للعشر الموافق له على محور العينات، ويعتبر النمو داعما للفقر في شكله المطلق إذا كان

معدل النمو $g_t(P)$ موجبا لجميع الأعشار (معناه وجود سيادة عشوائية من الدرجة الأولى) ، وفي حالة العكس لا يمكن الجزم بأي شيئ حول طبيعة النمو.

من جهة أخرى يمكننا منحنى أثر النمو من تقدير حالة النمو الداعم للفقر في شكله النسبي عن طريق تحليل ميله (ميل المنحنى)، حيث أنه إذا كانت $g_t(P)$ دالة متناقصة عبر الزمن من أجل كل عشر P ، فإن مستوى التفاوت يتناقص عبر الزمن، ويكون النمو داعما للفقراء في شكله النسبي والعكس صحيح.

معظم الدراسات التجريبية التي أجريت قد استعملت منحنى أثر النمو مع المقياس النقدي لقياس الرفاهية، وقلة منها من استعملته مع البعد غير النقدي للفقر.

2- مقاربة *Datt et Ravallion* سنة 1992 :

اقترح الباحثان طريقة تعتمد على تفكيك التغيرات في مستوى الفقر والتي تسمح بتكميمه و التفرقة بين الأهمية النسبية لكل من أثر النمو *effet croissance* وأثر إعادة التوزيع *effet redistribution*، حيث يعزى التغير في نسب الفقر إلى ثلاث عناصر : الأولى تتمثل في التغير الحاصل في نسب الفقر الملاحظة في ظل ثبات منحنى *Lorenz* ، وهو ما يعرف بأثر النمو *effet croissance*، والثانية تتمثل في التغير في نسب الفقر الملاحظة تبعا للتغير الحاصل في توزيع الدخل في ظل ثبات الدخل المتوسط، وهوما يعرف بأثر إعادة التوزيع *effet redistribution*. يتمثل العنصر الثالث في العلاقة البينية التي تكون بين أثر النمو وأثر إعادة التوزيع والمسمى بالباقي ، يمكن تمثيل هذه المقاربة رياضيا بالمعادلة الآتية :

$$\Delta P_{t,t+1} = [P(\mu_{t+1}, L_t) - P(\mu_t, L_t)] + [P(\mu_t, L_{t+1}) - P(\mu_t, L_t)] + R_{t+1,t}$$

بحيث : $P(\mu_t, L_t)$ تمثل قياس الفقر المرتبط بالدخل المتوسط للفترة t ولتكن μ_t

L_t تمثل منحنى *Lorenz*، $\Delta P_{t,t+1}$ تمثل التغير في الفقر بين الفترة t و $t+1$

يمكن وصف البواقي على أنها الفرق في مركب النمو بين المستوى الابتدائي والنهائي لمنحنى *Lorenz*، وكذلك الفرق في مركبة إعادة التوزيع بين المستوى الابتدائي والنهائي للدخل المتوسط.

تتمثل محدودية هذه المقاربة في كون احتمال أن تكون البواقي أكبر بكثير بل وأكثر أهمية من أثر إعادة التوزيع كما في بعض الحالات، هذا النقص كان مدخلا لمقاربة *Kakwani* سنة 1997.

3- مقاربة *Kakwani* سنة 1997 :

استعمل Kakwani نفس مقاربة Datt et Ravallion مع إلغاء للبواقي R ، كما اعتبر بأن التغير في الفقر ناتج عن مجموع الأثر المتوسط لكل من النمو والتفاوت، فهي بذلك مقاربة تفكيكية للفقر من دون إدراج للبواقي. حسب Kakwani فإن أي تخفيض للفقر في بلد ما يرتبط بعاملين اثنين هما : الارتفاع في متوسط الدخل للمجتمع ككل مع بقاء التوزيع النسبي للمداخيل ثابتا، والذي سيقود لا محالة إلى التخفيض في نسب الفقر، يتمثل العامل الثاني في أثر إعادة التوزيع للمداخيل في اتجاه الفقراء مع ثبات متوسط الدخل.

4- مقاربة منحنى نمو الفقر لـ Son سنة 2004 :

تم اقتراح هذه المقاربة في قياس النمو الداعم للفقر بالاعتماد نظرية على Atkinson سنة 1987، والتي تنص على أن أي انتقال لمنحنى Lorenz المعمم نحو الأعلى ينتج عنه انخفاض في الفقر، والعكس صحيح . وخلافا لمنحنى أثر النمو فإن منحنى نمو الفقر مشتق من نظرية السيادة العشوائية من الدرجة الثانية.

يمكن التعبير عن منحنى Son انطلاقا من منحنى Lorenz حيث : $L(P) = {\mu_p P}/{\mu}$ تمثل حصة الدخل المتوسط للمجتمع μ لـ P % من التوزيع ، μ_p تمثل الدخل المتوسط لـ P % لأسفل التوزيع ، بإدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة وإجراء التفاضل من الدرجة الأولى نتحصل على :

$$g(p) = \Delta ln(\mu L(p)) = \Delta \ln (u_p)$$

حيث : $g(p)$ تمثل معدل نمو الدخل المتوسط لـ P % لأسفل التوزيع للمجتمع، إذا كان الأفراد ممثلين على معلم العينات على حسب الدخل الفردي، يمكن الحصول على تعبير رياضي لمنحنى نمو الفقر بتبسيط العبارة السابقة نجد :

$$.g(p) = g + \Delta \ln (l(p))$$

حيث : g يمثل معدل نمو الدخل المتوسط لدخل المجتمع ككل ، $l(p)$ منحنى Lorenz

الجدول الموالي يمثل تفسير مختلف الحالات التي يمكن الحصول عليها عن طريق منحنى نمو الفقر:

الجدول رقم 3-3 : الحالات المتحصل عليها بواسطة منحنى نمو الفقر

قيمة الدليل	توصيف النمو	مؤشر اللامساواة
$g(p) > g\ ;\ \Delta L(p) = 0$	محابي للفقراء	بدون تغيير
$g(p) > g\ ;\ \Delta L(p) > 0$	محابي للفقراء (مطلق)	تراجع
$0 < g(p) < g\ ;\ \Delta L(p) < 0$	أثر النوازل	ارتفاع
$g(p) < 0\ ;\ g > 0$	محابي للأغنياء	ارتفاع

Source : Son, A note on pro-poor growth, Economics Letters 82 (2004) 307–314, p 309.

5- مؤشر النمو الداعم للفقراء ICPP لـ (2001) Kakwani et Pernia[1] :

اقترح الباحثان مؤشرا لقياس درجة محاباة النمو الاقتصادي للنمو اعتمادا على مقاربة تفكيك الفقر لـ (kakwani(1997 أسمياه بمؤشر النمو الداعم للفقراء ، تعطى علاقته بالمعادلة الآتية : $\Psi = \frac{\delta}{\eta}$

حيث : δ تمثل مرونة الفقر الكلية للنمو والتي تقيس التغير النسبي في الفقر تبعا للتغير في النمو، ويحسب بالعلاقة الآتية :

$$\delta = \eta + v * k$$

[1] Lamia Mokaddem, Ghazi Boulila, Op Cit, p83.

حيث : η تمثل مرونة النمو للفقر مع ثبات مستوى التفاوت والتي تقيس أثر نمو نسبة 1% من الدخل المتوسط على تخفيض الفقر مع ثبات توزيع الدخل (effet de croissance pure).

v تمثل مرونة الفقر بالنسبة للتفاوت والتي تقيس أثر ارتفاع نسبة 1% لمؤشر التفاوت (مقاسا بمؤشر Gini) على الفقر مع بقاء النمو ثابتا (effet inégalité).

k تمثل مرونة التفاوت بالنسبة للنمو والذي يقيس التغير بالنسبة المئوية في قياس التفاوت تبعا لارتفاع معدل النمو بـ 1% (effet de Kuznets)

انطلاقا من هذه المرونات الثلاث للفقر يمكن تركيب مؤشر قياس النمو المحابي للفقر ICPP، حيث يعرف على أنه نسبة المرونة الكلية لمؤشر الفقر مع مستوى المعيشة إلى المرونة الفرعية لمؤشر الفقر مع مستوى المعيشة ويعبر عنه بالعلاقة الآتية [1] :

مؤشر النمو المحابي لفقراء=1+المرونة الفرعية المرجحة بدرجة التوزيع/م.ف مع مستوى المعيشة

نتائج الحكم على مدى محاباة النمو للفقر من خلال هذا المؤشر معطاة في الجدول الآتي :

جدول رقم 3-4 : توصيف حالة محاباة النمو للفقر من خلال مؤشر ICPP

علامة وقيمة المؤشر PPGI	حالة محاباة النمو	علامة وقيمة المؤشر	حالة محاباة النمو
م < 0	نمو اقتصادي ضد الفقراء	1 > م > 0,66	نمو اقتصادي محابي للفقراء
0 < م < 0,33	نمو اقتصادي محابي للفقراء بطريقة ضعيفة	م > 1	نمو اقتصادي محابي للفقراء بشدة
0,33 < م < 0,66	نمو اقتصادي محابي للفقراء بطريقة متوسطة		

المصدر : على عبد القادر علي ، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، ، الكويت، العدد 82، 2009،ص06.

[1] على عبد القادر علي ، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، ، الكويت، العدد 82، 2009، ص ص05-06.

6-معدل النمو المكافئ للفقر TCEP لـ (2002) Kakwani et Son :

نظرا لعدم تحقق بدبهية الرتابة Monotonocité في مؤشرICPP لـ Kawani et pernia ، اقترح kakwani et son مؤشرا جديدا يدعى بالمعدل المكافئ للفقر TCEP، والذي يهتم أكثر بتحقيق معدلات نمو مرتفعة وكذا الطريقة التي توزع بها فوائد النمو بين الفقراء وغير الفقراء، تعطى معادلته الرياضية بالشكل الآتي : $\gamma^* =$

$$\left(\delta/\eta\right)\gamma = \psi\gamma \quad \text{حيث} \quad \gamma = dln(\mu)$$

حيث : $dln(\mu)$ تمثل معدل نمو الدخل المتوسط

Ψ يمثل مؤشر النمو الداعم للفقر لـ **Kakwani et Pernia**

وعليه فإن معدل النمو المكافئ للفقر ما هو إلا مؤشر النمو الداعم للفقر ضرب معدل نمو الدخل المتوسط.

الجدول الموالي يوضح توصيف مدى محاباة النمو للفقر في ظل هذا المؤشر.

الجدول رقم 3-5 : توصيف حالة محاباة النمو للفقر من خلال مؤشر TCEP

قيمة مؤشر TCEP	توصيف حالة النمو
$\gamma^* > \gamma$	النمو الاقتصادي محابي للفقر
$\gamma^* < \gamma$	النمو الاقتصادي محابي للأغنياء
$\gamma > \gamma^* > 0$	يترافق النمو مع اشتداد للتفاوت بالرغم من التخفيف من الفقر

المصدر : من إعداد الباحث

تتمثل محدودية هذه المقاربة في كونه حساسا بشكل مفرط لاختيار خط للفقر.

7- معدل النمو الداعم للفقراء TCPP لـ (2003) Ravallion et Chen :

انطلاقا من مقاربة قياس النمو المحابي للفقر المعتمدة على منحنى أثر الفقر، قدم (2003) **Ravallion et Chen** مؤشرا لقياس مدى محاباة النمو للفقر في شكله المطلق، يتم حسابه على أساس نمو متوسط استهلاك الأفراد الفقراء.نتحصل على قيمة هذا المؤشر انطلاقا من متوسط معدلات نمو استهلاك الفردي لنسبة مئوية من المجتمع والتي تقع تحت خط الفقر، يتساوى هذا المؤشر مع مؤشر النمو المكافئ للفقر TCEP في حالة ما إذا كان هذا الأخير مقاسا بمؤشر Watts.

تعطى علاقتة الرياضية بالمعادلة الآتية : $TCPP = g_t^p = (dW_t/dW_t^*)\gamma_t$

حيث : g_t^p تمثل معدل النموالمحابي للفقر لبلدP خلال لحظة زمنية t.

dW_t تمثل التغير الحقيقي في الفقر والناتج عن استعمال مؤشر Watts

dW_t^* تمثل التغير في مستويات الفقر والتي ستنتج مع توزيع محايد للنمو

γ_t تمثل معدل النمو الإجمالي خلال اللحظة t

بناء على هذه المعادلة فإن أي انتقال للتوزيع لصالح الفقراء يترتب عنه معدل نمو داعم للفقر أكبر من معدل النمو العادي والعكس صحيح.

8- طريقة التفكيك لـ (2004) Kraay :

حسب (2004) Kraay فإن البحث في مجال النمو المحابي للفقر ينبغي أن يبدأ بالبحث في محددات نمو الدخل المتوسط، وفي إطار بحثه عن تحليل وقياس لمدى محاباة النمو للفقر قدم Kraay تفكيكا للفقر من أجل تحديد ثلاث مصادر محتملة لهذا النمو متمثلة في : 1- نمو المداخيل المتوسطة 2- الحساسية المتزايدة للفقر مع نمو المداخيل المتوسطة 3- نموذج نمو الدخل النسبي المخفضة للفقر.

9- مرونة النمو للفقر :

أسلوب المرونات هو أحد الأساليب المستعملة في قياس النمو المحابي للفقر، ونميز ههنا بين نوعين من المرونات، مرونة النمو الجزئية للفقر ومرونة النمو الكلية للفقر. تعرف المرونة الكلية على أنها التغير النسبي في معدل الفقر بين فترتين إذا ارتفع الدخل المتوسط بنسبة 1% لخط فقر معطى ، ويعبر كذلك عن علاقة إحصائية بين تخفيض الفقر والنمو والمستنبطة من طريقة الانحدارات الخطية ، بينما تعرف مرونة النمو الجزئية للفقر على أنها التغير النسبي في معدل الفقر إذا تغير الدخل المتوسط بنسبة 1% مع الحفاظ على ثبات توزيع الدخل.

المبحث الثالث : تشخيص حالة النمو،الفقر والتفاوت في الجزائر

بعد استعراضنا لمختلف الأدبيات النظرية التي تناولت النمو الاقتصادي والفقر والعلاقة الموجودة بينهما، من خلال عدد من المقاربات النظرية، سنتطرق فيما يلي إلى تشخيص الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر عبر تحليل عدد من المؤشرات الكلية التي تعكس مستوى أداء الاقتصاد الجزائري والحالة الاجتماعية التي يعيشها الفرد، ومدى ارتباط ظاهرة الفقر ببعض المؤشرات الاجتماعية كالبطالة، الدخل، مستوى التعليم ، الصحة والسكن، ابتداء من فترة التسعينيات باعتبارها الفترة التي شهدت إصلاحات جذرية ونقلة نوعية في التوجه الاقتصادي للدولة، والتي أعقبها تدهور كبيرا في المستوى المعيشي لطبقة كبيرة من المجتمع الجزائري وزيادة معدلات الفقر والتفاوت بشكل ملحوظ لاسيما في المناطق الريفية.

أعقبنا ذلك بتحليل دالة النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تحليل تطور الناتج الداخلي الخام، ومدى مساهمة عوامل الإنتاج كالعمل، رأس المال والإنتاجية الكلية في تكوينه، إضافة إلى ذلك تناولنا بالشرح تطور القيمة المضافة للقطاعات الرئيسية : الزراعة والصناعة، الخدمات والمحروقات كنسبة من الناتج الداخلي الخام، مبرزين بذلك الطابع الريعي والتبعية الكبيرة للنمو في الجزائر للعوائد البترولية. لنعرج في الأخير إلى تحليل أهم الإحصائيات المتوفرة عن الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الجزائر، والمستقاة من قواعد بيانات مختلفة محلية منها و دولية.

المطلب الأول : محددات الفقر في الجزائر

إن تحليل ظاهرة الفقر في الجزائر مرتبط بمجموعة من العوامل والمحددات السوسيو اقتصادية وهذا ما يعكس المفهوم المتعدد الأبعاد لهذه الظاهرة ، إذ أن التركيبة الاقتصادية السائدة وما قد يصحبها من تغيرات جذرية أو إصلاحات تؤثر سلبا أو إيجابا على نسبة الطبقة الفقيرة في المجتمع. لقد شهدت الفترة الممتدة ما بين أواخر الثمانينات إلى يومنا هذا عودة الاهتمام بقضايا الفقر في الجزائر، حيث يبدو ذالك جليا من خلال الخطابات الرسمية وكذا تقارير المنظمات العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

سنحاول فيما يلي تشخيص بعض مظاهر الفقر من خلال تحليل بعض المعطيات الإحصائية المرتبطة بالبطالة، الدخل، الصحة، التعليم والسكن، الخ والتي تعتبر مؤشرات للوضع الإجتماعي ولمستوى الرفاهية التي يعيشها لفرد.

1- الفقر والبطالة في الجزائر :

تتميز الطبقة الفقيرة من أي مجتمع بشكل عام بأنها فئة غير عاملة، إذ أن العمل وتوفر مناصب الشغل يمكن الفرد أو العائلة من الحصول على دخل يسمح له بالحصول على الاحتياجات الأساسية التي تقوم عليها حياته كالغذاء ، السكن واللباس وباقي الحاجات الضرورية.

لقد كان لسلسلة الإصلاحات التي قامت بها الجزئر منذ سنة 1988 وعلى وجه الخصوص برنامج التعديل الهيكلي الآثار السلبية على المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية خاصة في مجال الشغل وانتشار البطالة، إذ شهدت مرحلة تطبيق هذا البرنامج وما بعدها انكماش اقتصادي صاحبه ضغط كبير في سوق العمل نتيجة إقفال العديد من المؤسسات العمومية وبالتالي تسريح عدد كبير من العمال .

الشكل رقم 3-2 : تطور نسب البطالة في الجزائر ما بين سنتي 1991-2015

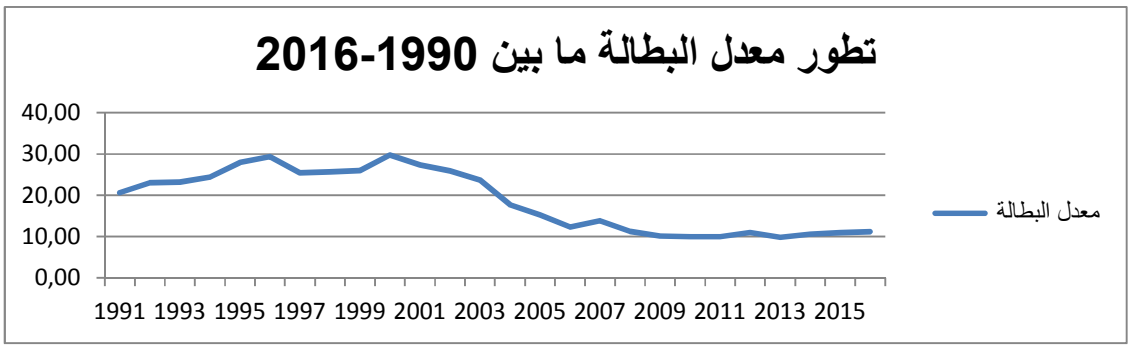

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Indicator WDI

نلاحظ جليا من خلال التمثيل البياني ارتفاع نسبة البطالة في الفترة الممتدة ما بين 1990-2000 منتقلة بذلك من 20,60 % سنة 1991 لتقارب 30% سنة 2000، ومرد ذلك إلى عاملين اثنين هما ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي وتسريح عدد كبير من العمال نتيجة خوصصة المؤسسات العمومية تنفيذا للبرامج الإصلاحية المتبعة في هذه الفترة، فحسب إحصائيات ONS قد ارتفع عدد العمال المسرحين من 20908 سنة 1994 إلى 162175 سنة 1997. في المقابل شهدت فترة ما بعد سنة 2000 تراجعا في معدلات البطالة لتصل أدنى حد لها سنة 2016 بمعدل 11,22 % ، هذا التحسن مرده إلى مختلف آليات التشغيل التي أدرجتها الدولة كجزء من سياستها العمومية في مجال الشغل ومكافحة البطالة، والتي أمكن تمويلها من العوائد النفطية المتراكمة نتيجة لارتفاع سعر النفط في الأسواق الدولية .

إن تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر من خلال الإحصائيات المتوفرة يؤكد الترابط الوثيق بينها وبين تفشي ظاهرة الفقر، حيث وفي نفس الفترة التي تميزت بارتفاع نسب البطالة ، ارتفع فيها خط الفقر الغذائي من 3,6 % سنة 1988 إلى 5,7 %سنة 1995 ، كما ارتفع خط الفقر العام من عتبة 8,1% سنة 1988 إلى 14,1 %سنة 1995 ، كما انتقل مؤشر فجوة الفقر من 0,4 سنة 1988 إلى 0,7 سنة 1995. في حين شهدت فترة ما بعد سنة 2000 بداية تحسن للأوضاع المعيشية للأسرة الجزائرية، حيث شهدت معظم مؤشرات الفقر تحسنا ملحوظا نتيجة للجهود التي بذلتها الدولة في الجانب الاجتماعي والتي كانت مدعومة بالوفرة المالية التي عرفتها الخزينة العمومية نتيجة لارتفاع أسعار النفط، ترافق هذا التحسن مع تراجع في معدلات البطالة وهو ما يؤكد على أن البطالة من أهم محددات الفقر في الجزائر.

2- الفقر والدخل :

إن وجود أسرة أو فرد ما تحت عتبة الفقر له علاقة مباشرة بمستوى الدخل الذي تتحصل عليه هذه الأسرة أو هذا الفرد ، فالدخل الكافي يمكن من توفير الحاجات الضرورية للعيش من الغذاء ، السكن واللباس ....الخ. لم تعد ظاهرة الفقر تمس فئة البطالين فقط بل حتى الفئات التي تمتلك مداخيل منخفضة وبالتالي فهي لاتستطيع إشباع الحد الأدنى من حاجاتها نظرا

لانخفاض قدرتها الشرائية تبعا لارتفاع أسعار المواد الضرورية نخص بالذكر الغذائية منها والتي كانت تستفيد من دعم الدولة في السابق.

الشكل الموالي يوضح تطور كتلة الأجور والمداخيل المستقلة للفترة ما بين 2002-2010

الشكل رقم 3-3 : تطور كتلة الأجور والمداخيل المستقلة للفترة ما بين 2002-2010 الوحدة : مليار دج

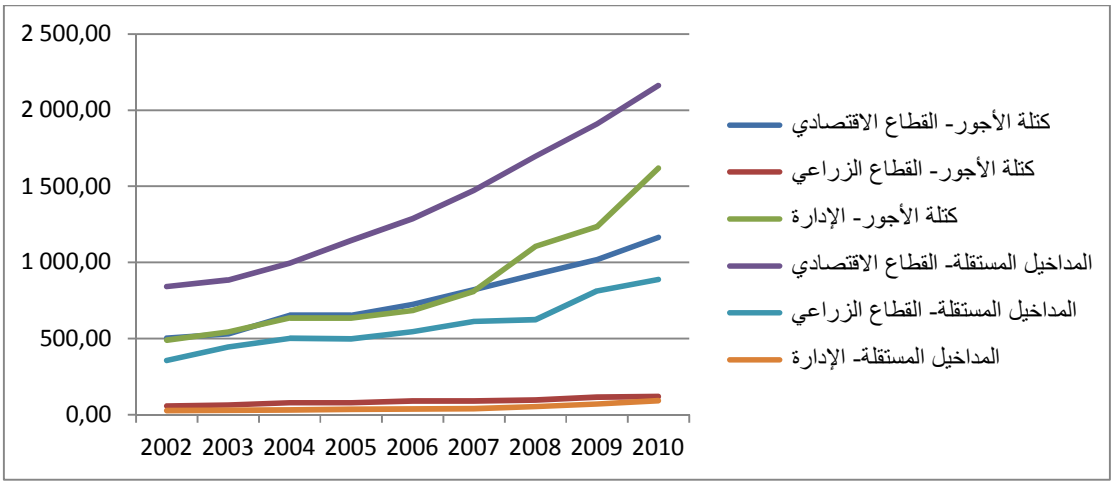

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

نلاحظ من خلال التمثيل البياني للمعطيات المتعلقة بالأجور و المداخيل المستقلة في الجزائر بأن المداخيل المستقلة مرتفعة بشكل كبير(لا سيما مداخيل القطاع الاقتصادي) مقارنة مع كتلة الأجور، حيث ارتفعت من 1224,33 مليار دج سنة 2002 إلى 3142,20 سنة 2010 أي بنسبة 257% وهو ما يؤكد دعم الدولة للحرية الاقتصادية وحرية إنشاء المؤسسات والأنشطة التجارية الخاصة وتشجيع المبادرات الفردية في إطار الأعمال الحرة، إلا أن الملاحظ كذلك بأن عدد الذين يمارسون أعمال حرة يبقى محدودا جدا مقارنة بالعمال الأجراء سواء في القطاع الخاص أو العمومي وهو ما ولد تشتتا ولا عدالة في توزيع المداخيل و تمركز الثروة في أيدي قلة من أفراد المجتمع، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من إفقار الطبقة الفقيرة والتحاق جزء كبير من الطبقة المتوسطة بفئة الفقراء.

كما يلاحظ كذلك من خلال التمثيل البياني أن نصيب القطاع الزراعي من كتلة الأجور يكاد يكون مهملا، إذ لم تتجاوز نسبته 5% من إجمالي كتلة الأجور لسنة 2010، و يفسر ذلك بعزوف الطبقة العاملة عن العمل في هذا القطاع، إضافة إلى الأجور المنخفضة التي يتلقاها العامل في الزراعة وهو ما يلتقي مع نتائج كل المسوحات التي أجريت حول المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية والتي أكدت على الطابع الريفي للفقر في الجزائر وأنه غالبا ما يكون سكان الريف أكثر عرضة للوقوع في براثن الفقر.

الشكل رقم 3-4 تطور الأجر الأدنى القاعدي المضمون SNMG خلال الفترة 1990-2012

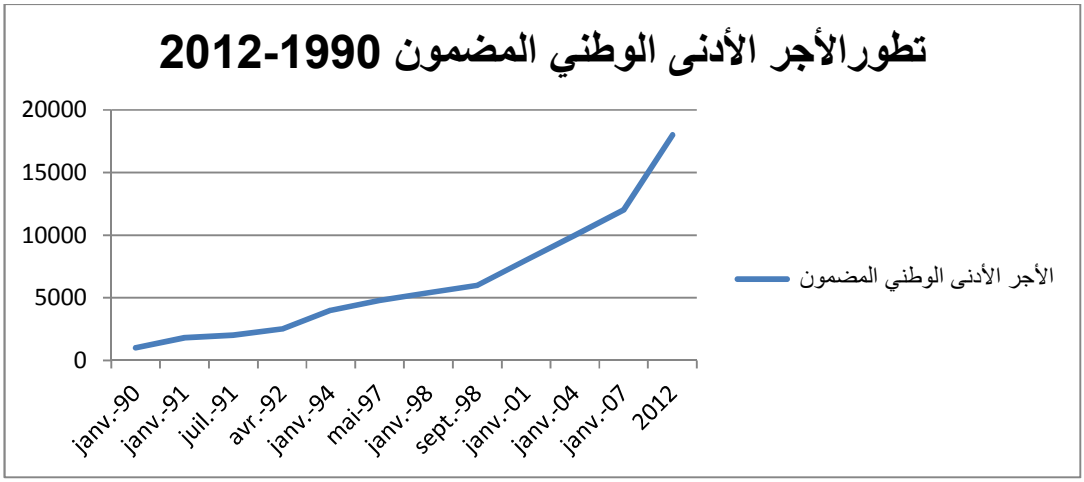

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Indicator WDI

على الرغم من الارتفاع المسجل في مستوى الأجر الأدنى الوطني المضمون ما بين سنتي 1990-2012 بانتقاله من حدود 1000 دج سنة 1990 إلى مستوى 18000 دج سنة 2012، إلا أن ذلك لا يعكس مستوى إضافي من الرفاهية التي حققها الفرد نظير هذه الزيادة، وهذا راجع إلى الارتفاع الحاد والكبير في أسعار السلع والمواد لا سيما ذات الاستهلاك الواسع منها، وهو ما أثر سلبا على القدر الشرائية للفرد الجزائري.

الجدول الموالي يوضح تطور معدل التضخم خلال نفس الفترة، والذي قد يعطي فكرة عن مداخيل الأفراد الحقيقة وليس النقدية فقط.

الشكل رقم 3-5 : اتطور معد التضخم 1990-2015

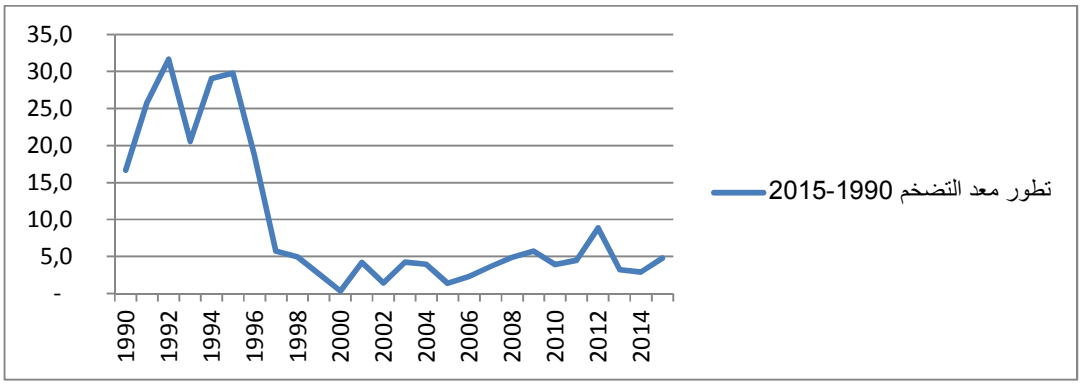

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Indicator WDI

سجلت الفترة ما بين 1990-1996 ارتفاعا شديدا في معدل التضخم ، منتقلا بذلك من 16,7% سنة 1990 إلى ما يقارب 30% سنة 1995، وهو ما نجم عنه تخفيضا في متوسط استهلاك الأسر الجزائرية، فحسب المسح الذي أجراه CENEAP سنة 1998 فإن المستجوبون قد خفضوا من استهلاكهم لبعض الأغذية كاللحم والفواكه، كما تخلو عن استهلاك مواد أخرى نهائيا مما أدى إلى وجود نقص في التغذية لدى شرائح كبيرة من المجتمع وبالتالي انتشار لبعض الأمراض المتولدة عن نقص البروتينات، حسب مسح سابق فإن متوسط الإستهلاك قد استقر ما بين 1989-1997. عرفت معدلات التضخم ابتداءا من سنة 2000 تذبذبا كبيرا بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى كنتيجة لعدم الاستقرار في أداء الاقتصاد الجزائري المتأثر بالتبعية لأسعار المحروقات، حيث عرفت سنتي 2003-2004 معدلات مرتفعة نوعا ما نتيجة للزيادة في الأجور وارتفاع حجم الكتلة النقدية وارتفاع أسعار بعض السلع في الأسواق الدولية، ليعود المعدل إلى الانخفاض مرة أخرى في سنتي 2005-2006 متأثرا بالوفرة المحققة في ميزانية الدولة نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، بشكل عام يمكن القول بأن القدرة الشرائية للفرد ومستويات التضخم في الجزائر مرتبطة أكثر بالطابع الريعي للاقتصاد والتغير في سعر برميل النفط في السوق الدولية المسبب الرئيسي لتغيرات سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار والأورو.

من خلال تحليل الإحصائيات المتعلقة بالدخل والقدرة الشرائية للفرد يمكننا اعتبار بأن ظاهرة الفقر في الجزائر مرتبطة أكثر بتدهور القدرة الشرائية للفرد الناجمة عن تدني مستوى الدخل بالمقارنة مع مستوى الزيادة في الأسعار ، أكثر منها ارتباطا بتوزيع المداخيل بين الأفراد.

3- الفقر والصحة :

يرتبط تحليل ظاهرة الفقر في مجتمع ما بتقييم الخدمات الصحية ومدى توفرها في هذا المجتمع ، إذ تعتبر الصحة من ضمن الحاجات الأساسية التي يسعى الأفراد لضمانها من أجل الحصول على مستوى معيشي جيد . نقدم يما يلي تحليل لعدد من المؤشرات التي تعد مقياسا لمدى التحسن أو التراجع في الخدمة الصحية التي يحصل عليها الفرد داخل المجتمع.

الشكل رقم 3-6 : تطور نسبة نفقات الصحة إلى الناتج الداخلي الخام

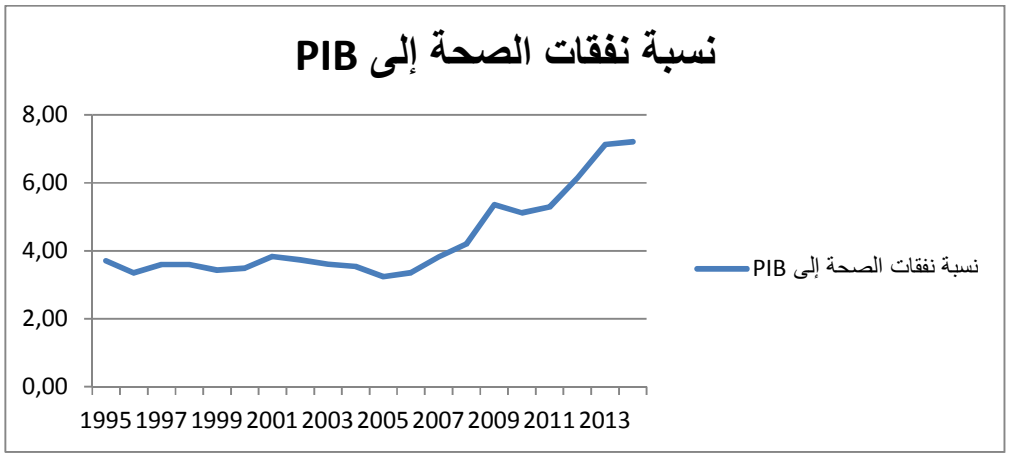

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Indicator WDI

يبدو جليا من خلال الشكل تدنى نسبة الإنفاق العمومي على الصحة خلال فترة التسعينيات نتيجة للأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد بفعل تراجع العوائد النفطية وتبني الدولة لبرامج صندوق الدولي الإصلاحية والتي تتضمن في أحد بنودها التخلي عن سياسة الدعم، مما أدى إلى تقلص الخدمات الصحية وندرة الأدوية وارتفاع أسعارها، إضافة إلى عودة انتشار بعض الأمراض كمرض السل ومرض الحصبة وبعض الأمراض المنتقلة عبر المياه، إضافة إلى نقص في الهياكل القاعدية والتجهيزات الطبية وقلة التأطير الطبي، كل ذلك شكل مظهرا من مظاهر الفقر في المجتمع وفاقم من معاناة الطبقة الفقيرة والمتوسطة.

ابتداء من 2005 تقريبا شهدت نسبة الإنفاق الصحي إلى PIB ارتفاعا ملحوظا نتيجة الارتفاع في أسعار النفط والعوائد النفطية (دائما ما ترتبط الزيادة في الإنفاق العمومي بالزيادة في العوائد النفطية) ، ونتيجة للبرامج التنموية المسطرة في ذلك حيث خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ما يقارب 95,5 مليار دج لمشاريع الصحة العمومية خلال هذه الفترة، كما ارتفع نصيب الفرد من الإنفاق الصحي من 61,30 دولار سنة 2000 إلى 361,73 دولار سنة 2014.

الشكل رقم 3-7 : تطور مؤشر الأمل في الحياة عند الولادة 1990-2015

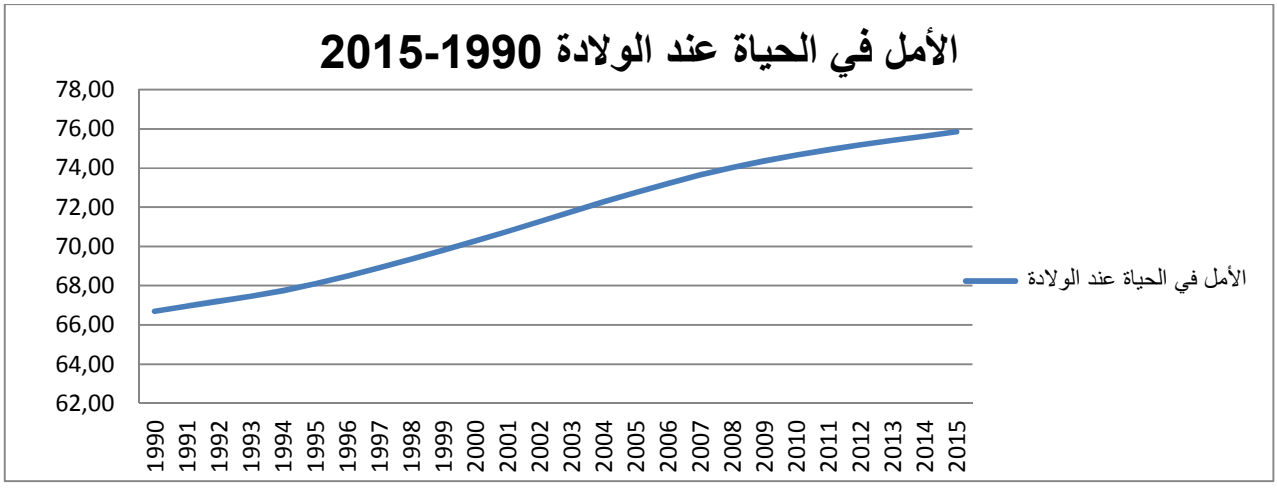

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Indicator WDI

قراءة أولية لهذا الشكل البياني تظهر تحسنا واضحا في هذا المؤشر، إذ انتقل من 66,7 سنة 1990 إلى 75,9 سنة 2015 ، يعزى هذا التحسن إلى نوعية الخدمات الصحية المقدمة وتوفر الأدوية وكذالك الهياكل الصحية الاستشفائية، وتوفير التأطير الطبي، مما قد سهل على الفرد الحصول على هذه الخدمات بتكاليف أقل ، وهذا ما يجسد حجم الاستثمارات التي سخرتها الدولة في هذا المجال.

الشكل رقم 3–8 : تطور معدل وفيات الأطفال الأقل من 05 سنوات 1990–2015 :

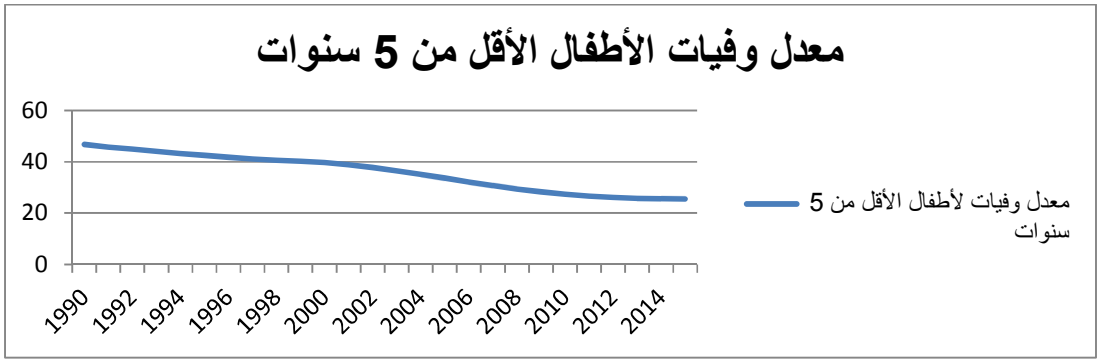

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Indicator WDI

تناقص هذا المؤشر من وفاة 47 طفل في الألف سنة 1990 إلى 25 طفل في الألف (النصف تقريبا) سنة 2015 يدل بوضوح على تحسن في أداء القطاع الصحي بشكل عام ونوعية الخدمات المقدمة للفرد والتي كانت نتيجة للمبالغ المالية المخصصة لتحسين الأوضاع الصحية وتعميمها في كافة التراب الوطني من خلال دعم مشاريع البنى التحتية للصحة من عيادات ومراكز صحية وقاعات علاج وتوفير الصيدليات، إضافة إلى دعم هاته البنى بالتأطير الطبي اللام من أطباء وجراحين وصيادلة. يتوافق هذا التحسن في الخدمات الصحية مع التراجع في جميع مؤشرات الفقر خلال نفس الفترة ، حيث تراجعت نسبة الفقر المدقع من 1,7% سنة 1988 إلى 0,3 % سنة 2015، كما انخفض خط الفقر العام من 14,1 % سنة 1995 إلى 5,5% سنة 2011، إضافة إلى انخفاض نسبة الأفراد الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الحريرات من 3,6% سنة 1988 إلى 0,5 % سنة 2011، هذا الترافق في التغيرات يؤكد على أن تحسين الأوضاع الصحية وتمكين الأفراد من الحصول على خدمة صحية جيدة يشكل أحد أهم محددات الفقر في الجزائر.

نستنتج من خلال تحليلنا لمختلف المؤشرات المتعلقة بالصحة ، بأن مستوى الخدمات الصحية في الجزائر في تحسن مستمر ابتداءا من سنة 1997 حيث شهدت معظم المؤشرات تحسنا ملحوظا ، وهذا ما يمكن الأفراد أكثر من الحصول على هذه الخدمات وبالتالي التقليل من الأمراض خاصة تلك التي انتشرت في سنوات التسعينات وهي ما تعرف بأمراض الفقراء . غير

أن تمركز مختلف المراكز الطبية وكذالك الأطباء وباقي الخدمات الصحية في مناطق معينة دون البعض يخلق نوع من التهميش الصحي خاصة في الأرياف حيث تكثر الأمراض ، مما يجعل هذه الجهود أبعد عن تحقيق الأهداف المنشودة و المتمثلة في توفير رعاية صحية لجميع المواطنين من دون تمييز .

4-الفقر و التعليم :

يعتبر المستوى التعليمي أحد الاوجه التي تعكس لنا مظاهر الفقر في المجتمع ، إذ تتميز طبقة الفقراء عموما بنقص معدل التعليم وارتفاع معدل الأمية ، ذالك لأن فترة التمدرس والتكوين تمكن الفرد أكثر من الإندماج في الحياة المهنية والحصول على فرصة عمل يتحصل من خلالها على مدخول يضمن له تلبية الحد الأدنى من حاجاته الأساسية وبالتالي الخروج من دائرة الفقر والحرمان .

الاهتمام بقطاع التعليم كان من ضمن أهم الأولويات للدولة الجزائرية غداة الاستقلال يتجلى ذالك من خلال حجم الاستثمارات التي قامت بها في هذا الإطار سواء من خلال بناء وتشييد أماكن التعليم كالمدارس الثانويات والجامعات أو من خلال استقدام الإطارات من الخارج للتخفيض من معدل الأمية المرتفعة آنذاك ،كما جعلت إلزامية التعليم ومجانيته لكل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين 6 و16 سنة.

الشكل رقم 3-9 : تطور معدل الأمية ما بين 1990-2015

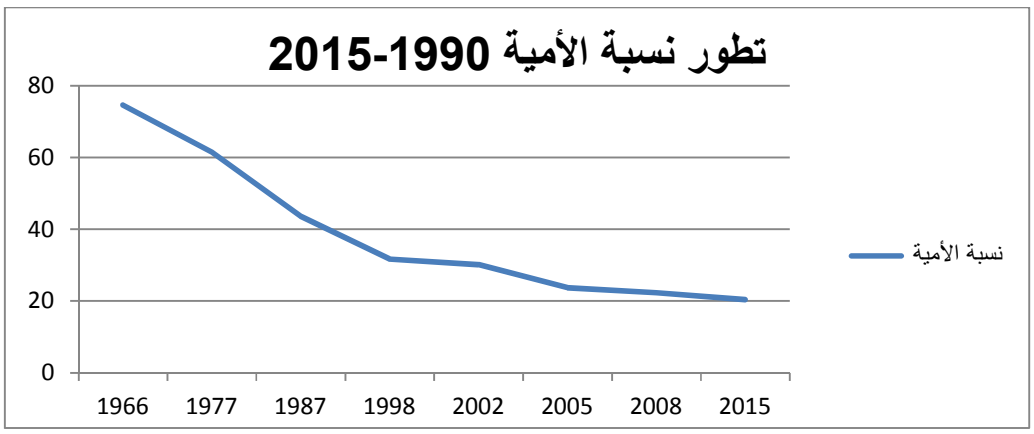

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Indicator WDI

يبرز الشكل البياني بوضوح تراجع نسبة الأمية في الجزائر فمن 31,7% سنة 1998 إلى 20,39 % سنة 2015 ، كجزء من استراتيجية الدولة لضمان التعليم لجميع الأفراد وفي جميع الأماكن، حيث ارتفعت نسبة المسجلين في التعليم الابتدائي من 88,3 % سنة 1999 إلى 97,06 % سنة 2015 ، غير أن الإحصائيات تؤكد على أن معدلات الأمية أكثر في المناطق الريفية منها في الحضرية نتيجة لبعد أماكن الدراسة عن محل الإقامة مما شجع أكثر ظاهرة التسرب المدرسي قبل إكمال الأطوار الدراسية الأساسية، كما أن من أهم العناصر التي تربط بين تحليل ظاهرة الفقر ومستوى التعليم يتمثل في التكاليف المرتفعة للتمدرس والتي تشكل أعباء إضافية بالنسبة للأسر ذات المداخيل المنخفضة. حسب الدراسة التي أجراها CENNEAP حول الأسر الجزائرية أكدت ارتفاع في حقوق التسجيل وكذالك أسعار الأدوات الدراسية ما بين سنتي 1993-1997 ، مما يؤكد على ارتفاع نسب الأمية عند الفقراء أكثر منها عند غير الفقراء.

الشكل رقم 3-10 : تطور بعض المؤشرات المرتبطة بنسب التسجيل في الطور الابتدائي والثانوي :

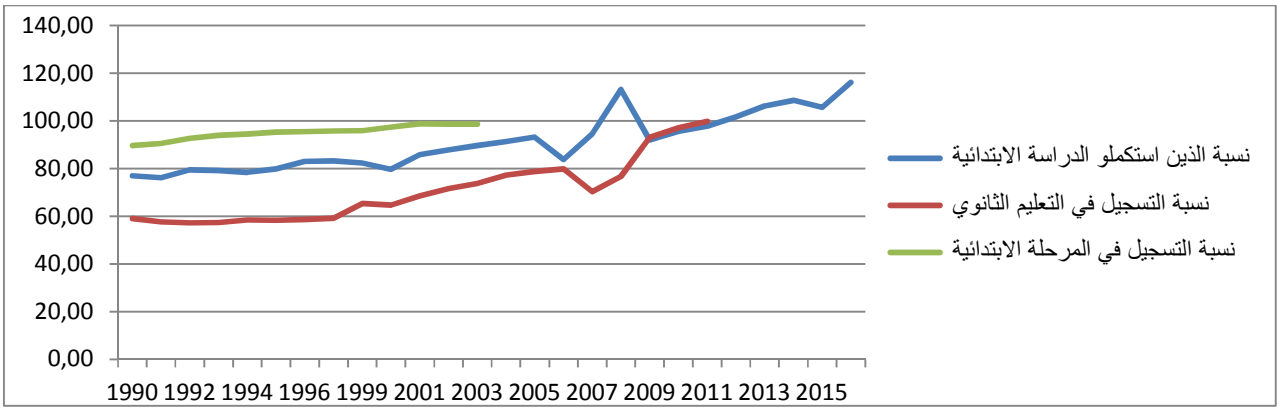

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Indicator WDI

يظهر جليا من خلال الشكل تطور نسب التسجيل في الطور الابتدائي والثانوي، إضافة إلى تطور نسبة الذين استكملوا دراستهم الابتدائية من 77% سنة 1990 إلى 100% تقريبا سنة 2015، و هو ما يؤكد الجهود المبذولة من طرف الدولة في تنمية قطاع التعليم والحرص على تعميم التعليم بأطواره الثلاث على كافة فئات المجتمع. يلاحظ كذلك من خلال الشكل

تراجع ظاهرة التسرب المدرسي ما بين الطور الابتدائي إلى الثانوي حيث قاربت نسبة الأطفال الذين تركوا الدراسة في المرحلة الابتدائية من 14,61% سنة 1990 إلى 1,19 %سنة 2015 حسب إحصائيات البنك الدولي.

هذا التحسن في مؤشرات التمدرس والتعليم كان نتيجة استثمار الدولة في البنى القاعدية لقطاع التعليم من –إنشاء للمدارس، المتوسطات، الثانويات والجامعات، إضافة إلى مراكز التعليم والتكوين المتخصصة، لاسيما في فترة انتعاش أسعار النفط ووفرة الموارد البترولية، وتخصيص موارد مالية هامة في البرامج التنموية الثلاث للفترة الممتدة ما بين 2001–2015، إضافة إلى الاهتمام بالمورد البشري من فتح فرص التوظيف في قطاع التعليم وتزايد عدد الأساتذة في القطاعات الثلاث، الشكل الموالي يوضح بعض هذه الجهود.

الشكل رقم 3–11 : تطور عدد المؤسسات التعليمية 1994–2010

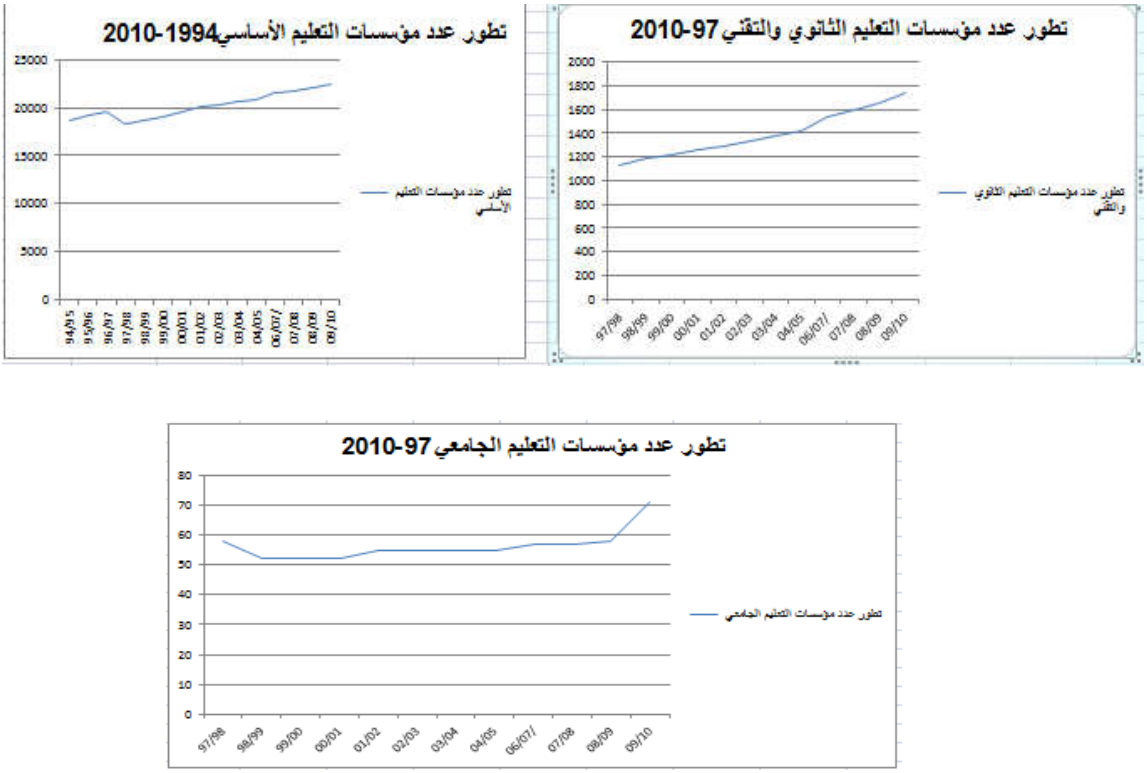

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

تظهر هذه الإحصائيات بوضوح الجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل تسهيل الحصول على التعليم من خلال إنجاز العديد من الهياكل القاعدية خلال الفترة الممتدة ما بين 1997-2010 ، حيث ارتفع عدد المؤسسات التعليمية للطور الأساسي من 18582 مؤسسة خلال الموسم الدراسي 95/94 إلى 22464 مؤسسة خلال الموسم الدراسي 2010/09، كما سجل عدد مؤسسات التعليم الثانوي والتقني ارتفاعا كذلك من 1132 خلال موسم 98/97 إلى 1745 مؤسسة خلال موسم 2010/2009، في حين ارتفت مؤسسات التعليم الجامعي من 58 مؤسسة إلى 71 مؤسسة خلال نفس الفترة. هذا التحسن في أداء معظم مؤشرات التعليم يدل دلالة واضحة على تحسن ظروف العيش والمستوى المعيشي للأسرة الجزائرية ابتداء من أواخر التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، وهو ما يعكسه لنا تحسن في جميع معدلات الفقر، إضافة إلى تحسن تصنيف الجزائر في مؤشر الفقر البشري والتنمية البشرية المعتمد من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ، والذي يعتبر تعميم فرص التعليم وضمانها للجميع أحد الأهداف المسطرة لهذه الهيئات، حسب الإحصائيات المتوفرة فإن مؤشر الفقر البشري قد انخفض من 25,23 سنة 1995 إلى 12,76 سنة 2012 ، إضافة إلى تحسن مؤشر التنمية البشرية للجزائر بانتقاله من 0,510 سنة 1985 إلى 0,667 سنة 2005.

وهو ما يقودنا إلى القول بأن ضمان فرص التعليم وتيسير الحصول عليه وتعميمه لجميع فئات المجتمع بما في ذلك الأرياف والمناطق النائية يشكل محددا من محددات ظاهرة الفقر في الجزائر.

5- الفقر والسكن :

يعتبر توفير السكن جانب مهم من جوانب تحليل ظاهرة الفقر في الجزائر خاصة إذا اعتبرنا بأنه من الحاجات الأساسية الدنيا الواجب تلبيتها من أجل الخروج من دائرة الفقر، كما أن رفاهية المسكن تعكس لنا في الحالة العامة الحالة الإجتماعية التي تعيشها الأسرة .

لقد أخذت أزمة السكن في الجزائر تتعقد مع بداية السبعينات أثناء تنفيذ خطط التنمية الشاملة للبلاد في مجالات مختلفة ، فعلى الرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة في هذه الفترة بإعطاء أهمية لقطاع السكن إلاّ أن هذا الأخير لم يحظ بالحظ

الأوفر في مجال التنمية مقارنة بباقي القطاعات الأخرى كالصناعة ، الزراعة و غيرهما ، و كنتيجة لذلك ، تعقدت المشكلة السكنية لتعرف تفاقماً مع نهاية سنوات الثمانينات.

و على الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية منذ بداية التسعينات و اتخاذ الحكومة إجراءات مختلفة لإنعاش قطاع السكن كالتنويع في الأنماط السكنية الحضرية و الاعتماد على آليات مختلفة في تمويل المشاريع السكنية و ذلك بإنشاء هيئات تسهر على تشجيع عرض السكنات كالصندوق الوطني للسكن و الذي حاولت الدولة من خلاله تقديم مساعدات لإنعاش الأزمة التي تخبطت فيها الجزائر ، غير أنه و بالموازاة مازال و إلى يومنا هذا مشكل السكن قائماً بالرغم من الجهود و الوسائل التي سخرتها الدولة.

إن تفاقم أزمة السكن في الجزائر أصبح يشكل الشغل الشاغل للمواطن البسيط و للدولة على حد السواء ، حيث أصبح من السهل تحديد مستوى هذا العجز خصوصا عندما يتعلق الأمر بربط الطلب على السكن بالقدرة الشرائية للمواطن ، إذ أن تحرير أسعار المواد الغذائية و غيرها من المواد الأخرى في بداية التسعينات مع بقاء مستوى الدخل ثابتا زاد من ضعف القدرة الشرائية لدى المواطن و من ثم امتصاص جزءاً كبيراً من الدخل المتاح في استهلاك المواد الأساسية. و لقد أدى ذلك أيضا إلى ضعف معدلات الادخار و عدم التمكن من الحصول على سكن لائق و ذلك نظراً للارتفاع المتزايد في ثمن السكنات الموجودة في السوق.

و مما زاد في تفاقم الأوضاع لقطاع السكن هو عدم كفاية الموارد المالية و عجز قطاع البناء عن تأدية دوره في تغطية الاحتياجات من حيث الجودة ، التوقيت و التكلفة ، بالإضافة إلى التدهور في الطاقة الإنتاجية العاطلة و التي تتزايد سنويا خاصة مع إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام و تطهيرها في بعض الأحيان بطريقة أو بأخرى ، و النتيجة هو تهميش الآلاف من العمال الذين اكتسبوا التجربة المطلوبة في هذا الميدان و في مختلف التخصصات لتتحول هذه الطاقات المتدربة إلى قطاع خاص لم يبذل جهد في استغلالها و الاستفادة منها.

الإحصائيات المتوفرة حول قطاع السكن في الجزائر منذ سنة 1990 تؤكد حجم الأزمة المعيشة وهاجس الحصول على مسكن

الذي أصبح حلما لكل جزائري، حيث انتقل معدل شغل السكنات TOL من 7,71 سنة 1990 إلى 8,13 سنة2002 وهذا بالرغم من ارتفاع الحظيرة السكنية من 3283000 إلى 4107877 خلال نفس الفترة، وذلك نتيجة لتزايد عدد السكان، كما بلغ معدل شغل الغرفة TOP 2,57 سنة 1996 ، كما سجل العجز في تلبية الطلب المتزايد على السكن تزايدا بنسب مرتفعة حيث ارتفع العجز من 293409 سنة 1999 إلى 987713 سنة 2005، هذا العجز المسجل كان بالرغم من الجهود الي تبذلها الدولة في سبيل دعم قطاع السكن وتغطية العجز الموجود بتنويع الأنماط السكنية ومنح إعانات مالية متنوعة للأفراد من أجل الحصول على مسكن، الجدول الموالي يعكس بعض هذه الجهود

جدول رقم 3-6 : برنامج إعانة السكنات المنجزة الحضرية والريفية 1995-2013

	السكنات الحضرية								السكنات الريفية	النسبة %
	السكن الاجتماعي	النسبة%	السكن التساهمي	النسبة%	السكن الآخر	النسبة %	السكن الترقوي	النسبة%		
1995	42208	32	5896	4	9060	6	26271	19	48087	36
1996	39819	35	3127	2	21092	18	15724	14	32523	28
1997	46513	41	3892	3	18482	16	15959	14	26751	23
1998	51588	42	4176	3	22366	18	9299	7	33946	27
1999	41984	33	3181	2	32445	26	7389	5	39209	31
2013	64840	35	4990	5	55350	28	9610	10	54930	39

المصدر: **Ministère de l'habitat algérien, recueil de textes législatifs, p11**

من جهة أخرى فإن طبيعة المسكن لا تعكس بصفة جيدة مستوى مداخيل الأسر الجزائرية، ففي المسح الميداني الذي قام بهCNES سنة 1995 أكد على أن البيت التقليدي هو النمط السائد إذ يمثل نسبة 66.5 % من المجموع 80.08 % منها لفئة الفقراء و 62.2 % لغير الفقراء ، أما السكنات من نوع فيلا فنجد نسبة 9.4 % للعائلات الفقيرة و 12 % للعائلات غير الفقيرة ، هذه الإحصائيات تقودنا إلى عدم اعتبار نوعية المسكن كمحدد من محددات الفقر في الجزائر.

جانب آخر يرتبط مباشرة بتحليل العلاقة الموجودة بين الأزمة السكنية ونسبة الفقر في الجزائر، والمتمثل في رفاهية المسكن من جهة توفره على المياه النقية والصالحة للشرب وكذالك ربطه بقنوات صرف للمياه القذرة ووجود أماكن متسعة لدورة المياه، إذ تنتشر في الجزائر أنواع من المساكن تتميز بانعدام متطلبات السكن الصحي وهي ما تتمثل عادة في البيوت القصديرية والمزرية ، هذه البيوت تعكس مستوى دخل أفرادها وهو ما يعبر عن حالة الفقر والحرمان التي تعيشها هاته الأسر.

المطلب الثاني : تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر 1990–2016

إن تحليل أداء الاقتصاد الجزئري منذ سنة 1990 إلى الآن يقودنا إلى تقسيم هذه الحقبة الزمنية إلى مرحلتين اثنتين ما :

1– مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1989–2000 :

اعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 1988 برنامجا تصحيحيا بغية تحقيق اللامركزية تدريجيا في عملية صنع القرار وتطوير آليات السوق، إضافة إلى إزالة الاختلالات التي تعاني منها مالية الدولة والناتجة عن الفترة السابقة في ظل النظام الاشتراكي الموجه، تمثل هذا البرنامج في مجموعة من الإجراءات والمتمثل أساسا في :

- إصلاح القطاعين الصناعي والزراعي
- إصلاح نظام الأسعار
- انسحاب الخزينة العمومية من دائرة التمويل
- التدرج نحو إلغاء الدعم
- التطهير المالي للمؤسسات
- اعتماد برامج إصلاحية في إطار العلاقة مع صندوق النقد الدولي (برنامج التثبيت الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي)

إن تطبيق مثل هذه الإجراءات والتحول بشكل فجائي وآني نحو اقتصاد السوق ليس من نوع العمل الذي يجري إنجازه بعجالة، بل عادة ما تقف أمام تطبيقه صعوبات كبيرة، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي، حيث أن المعروف عن اقتصاد السوق ضمان حرية تحرك عوامل الإنتاج الثلاث : العمل كقوة منتجة تتمثل في الأشخاص الطالبين للعمل، الموارد المادية، الطبيعية أو الاقتصادية، ورأس المال لتمويل عملية الإنتاج.

لقد كانت نية الجزائر ظاهرة في التحول إلى نظام اقتصاد السوق من خلال بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر من سنة 1990أمام المجلس الشعبي الوطني، وفي رسالة النية والمذكرة التين وجهتهما الحكومة ممثلة في وزارة الاقتصاد و المالية في 21 أوت 1990، تمثلت خصوصية هذا الانتقال إلى اقتصاد السوق في نقطتين أساسيتين اثنتين هما :

- الانفصال عن نظام اقتصادي أثبت فشله وعدم فاعليته في كل دول العالم.
- تحقيق هذا الانفصال في محيط سياسي متعدد ناتج عن انتخابات ديمقراطية متعدد.

تميزت هذه الفترة بشكل عام بعدم الاستقرار الاقتصادي والتذبذب في أداء المؤشرات الاقتصادي الكلية، إضافة إلى تدهور المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية نتيجة لارتفاع معدلات البطالة و انهيار القدرة الشرائية للمواطن وارتفاع معدلات الفقر والتفاوت، كنتيجة حتمية لتطبيق الإجراءات الإصلاحية المفروضة على الجزائر من طرف الهيئات الدولية.

2- مرحلة الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 :

ابتداء من سنة 2000 ومع انتعاش سعر النفط في الأسواق الدولية وتنامي الإيرادات النفطية، انتعشت الخزينة العمومية وشرعت الجزائر في برامج تنموية شاملة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، تم تجسيدهما من خلال ثلاث برامج تنموية كبرى للفترة الممتدة ما بين 2000 و 2014 هي :

- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004
- برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

تميزت هذه الفترة بشكل عام بتحسن في معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، حيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي مع تراجع في معدلات البطالة ومعدلات التضخم، إضافة إلى تحسن في المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية وانخفاض في مؤشرات الفقر والتفاوت نتيجة للبرامج الاجتماعية للدولة في التعليم، الصحة، السكن، والاستثمار في الهياكل القاعدية والبنى التحتية الضرورية. كما يلاحظ سرعة تأثر مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة بالصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات سعر برميل النفط في الأسواق الدولية وكذا الأزمات المالية والاقتصادية الدولية، كما في الأزمة المالية لسنة 2008 وتراجع أسعار النفط ابتداء من سنة 2012.

سنحاول فيما يلي وفي ضوء هذه التوطئة تحليل أداء النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، من خلال تقديم بعض الإحصائيات المستقاة من قواعد بيانات دولية عن :

- ✓ تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة 1990-2016
- ✓ تطور مساهمة القطاعات الرئيسية : الصناعة الفلاحة والخدمات في PIB 1990-2016
- ✓ تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام 90-2016
- ✓ نطور مساهمة عوامل الإنتاج (العمل،رأس المال والإنتاجية الكلية) في PIB 1990-2016
- ✓ تطور الاستهلاك الكلي، الإستثمار، الإنفاق الحكومي، الصادرات والواردات 1990-2016

الشكل رقم 3-12 : تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-2016

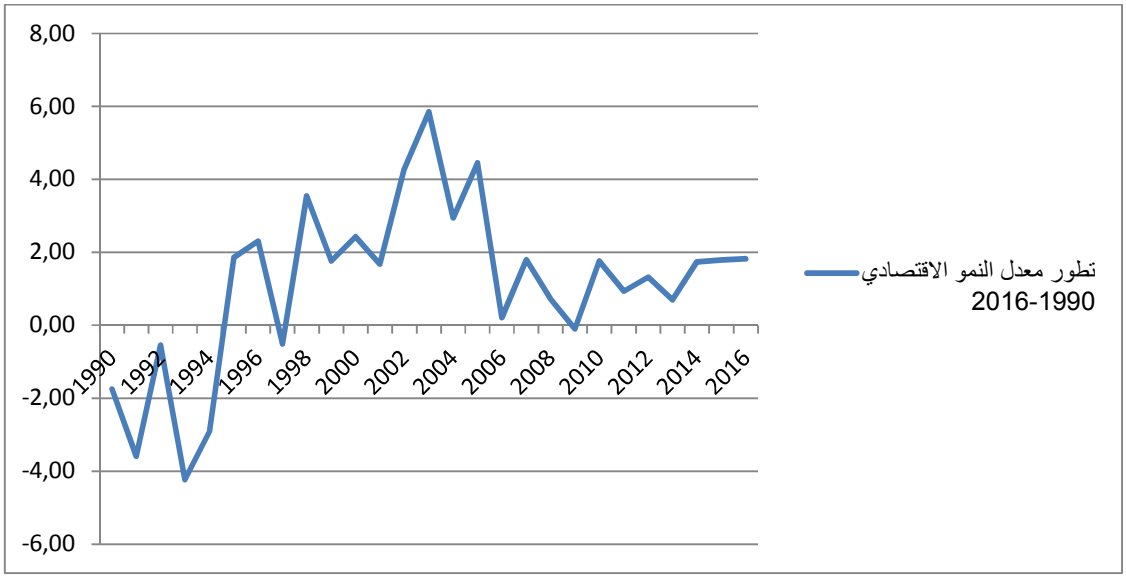

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي World bank indicator

يعتبر الناتج الداخلي الفردي من أهم المؤشرات التي تقيس الأداء الاقتصادي لدولة ما، لكونه يربط حجم الثروة المكونة داخل بلد ما مقارنة مع التطور في عدد السكان، نلاحظ من خلال التمثيل البياني له أن المؤشر سجل معدلات سالبة خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-1995 وهو ما يعكس حدة الأزمة التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة نتيجة لضعف الإيرادات النفطية وارتفاع المديونية الخاجية وخدمة الدين الخارجي، حيث لم يتجاوز سعر البرميل عتبة 20 دولار، في حين شهد المؤشر تعافيا نسبيا في الفترة 1995-2000 كنتيجة لتطبيق البرامج الإصلاحية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، والاستقرار النسبي في أسعار البترول، إضافة إلى وفود الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر وبداية انفتاح السوق الجزائرية على المتعامل الاقتصادي الخارجي. خلال الفترة 200-2005 انتعش النمو الاقتصادي مسجلا أفضل مستويات له منذ سنة 1990 ، نتيجة لانتعاش سوق النفط وارتفاع الإيرادات النفطية، وانتعاش أداء القطاع الخاص وتدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر نتيجة للاستقرار الأمني وتحسن البنى التحتية للبلاد. بينما عرف نصيب الفرد من الناتج الاجمالي تدهورا

ملحوظا ابتداء من سنة 2005 بالرغم من تنامي الإيرادات النفطية وارتفاع سعر النفط في الأسواق الدولية، يعزى هذا التراجع إلى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي العالمي والأزمة العالمية لسنة 2008 إضافة إلى الزيادة السكانية والتي نتجت عن تحسن الأوضاع المعيشية للأسرة الجزائرية خلال هذه الفترة، ابتداء من سنة 2012 عرف مؤشر النمو الاقتصادي اتجاه ركودي نتيجة لتهاوي أسعار النفط في السوق الدولية، إذ هبط سعر البرميل عن مستوى 50 دولار، كما سجل معدل النمو مستويات دنيا ابتداء من سنة 2012.

ولمعرفة تركيبة الناتج الداخلي الخام نقدم الشكل الموالي الذي يوضح تطور مساهمة القطاعات الرئيسية الصناعة، الفلاحة، والخدمات في الناتج الداخلي الخام في الناتج الداخلي الخام :

الشكل رقم 3-13 : تطور مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج الداخلي 1990-2016

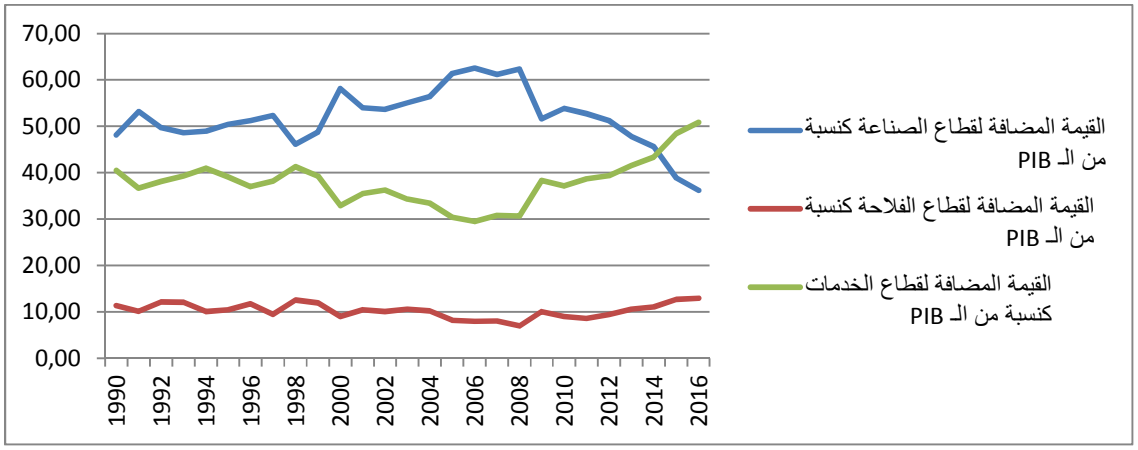

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي World bank indicator

يبدو جليا من خلال الشكل هيمنة القطاع الصناعي على النصيب الأوفر من الناتج الداخلي، لتبلغ الذروة ما بين سنتي 2001-2008، حيث فاقت نسبة المساهمة عتبة 60% خلال الفترة، هذه المساهمة تعزى في معظمها إلى مساهمة قطاع المحروقات، إذ لا زالت مساهمة القطاع المنتج خارج المحروقات ضئيلة وضئيلة جدا، نتيجة للطابع الريعي والارتباط الوثيق بين أداء الاقتصاد الجزائري وتطور العائدات النفطية، حيث سجلت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي أعلى مستوى لها سنة 2008 ببلوغها عتبة 45%.

الشكل رقم 3-14 : تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي خلال الفترة 1995-2015 :

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات : بنك الجزائر (النشرة الاحصائية الثلاثية) للسنوات ديسمبر 2008، مارس 2013، مارس 2016 ،ص 26.

نلاحظ من خلال الشكل بأن التمثيل البياني لتطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام ينحو نفس منحى تطور معدل النمو الاقتصادي وهو ما يؤكد مرة أخرى الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري ، والصلة العميقة بين مؤشر PIB والعائدات النفطية وسعر البرميل النفطي في الأسواق الدولية، وجمعا بين الشكلين السابقين يظهر بوضوح ضعف مساهمة القطاعي الصناعي خارج المحروقات في الناتج الداخلي، حيث لا تكاد تتجاوز نسبة المساهمة 20 % من الناتج، وهذا بالرغم من السعي الحثيث والجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل تنويع الاقتصاد وفك التبعية للمحروقات، وتدعيم أكثر للقطاع الخاص لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تبقى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي ضئيلة جدا لاسيما إذا ما قارناها بالإمكانات الهائلة التي تحوزها الجزائر من خصوبة الأراضي الفلاحية وامتدادها، إضافة إلى التنوع المناخي وملائمته للنشاط الفلاحي، إذ لم تتجاوز نسبة المساهمة عتبة 13% سنة. في حين لا زال قطاع الخدمات لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية يشكل نسبة معتبرة من الناتج الداخلي، حيث انتقلت نسبة المساهمة من 40,47% سنة 1990 إلى 50,56 % سنة 2016 ، يعزى هذا النمو في الإجمال إلى تدعيم الدولة للقطاع الخاص وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعويل عليها في تنويع الاقتصاد الجزائري عبر آليات مختلفة ANSEJ,ANGEM,CNAC ، إضافة إلى ميل المتعاملين الاقتصاديين إلى الاستثمار أكثر في القطاع الخدماتي والعزوف عن الصناعة والفلاحة.

تحليل دالة النمو الاقتصادي في الجزائر :

حسب الكلاسيك فإن النمو الاقتصادي يتكون أساسا من مساهمة العمل L ورأس المال K، حيث تعرف دالة الإنتاج بالشكل الآتي : $Y = F(K, L) = K^{\propto}L^{1-\propto}$ ، تمثل كل من α و $1-\alpha$ المرونات الإنتاجية لكل من رأس المال والعمل على التوالي، وهو ما يمثل بالنموذج القاعدي لـ Solow. اقترح Solow فيما بعد نموذجا ثانيا بإدراج محدد آخر للنموالاقتصادي سمي في البداية بالبواقي (بواقي Solow) ويتمثل في الرقي التقني Progrès technique والذي من شأنه أن يرفع من إنتاجية العمال ويولد عمالة كفؤة.

الشكل رقم 3-15 : مساهمة عوامل الإنتاج : العمل، رأس المال والإنتاجية الكلية في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2016

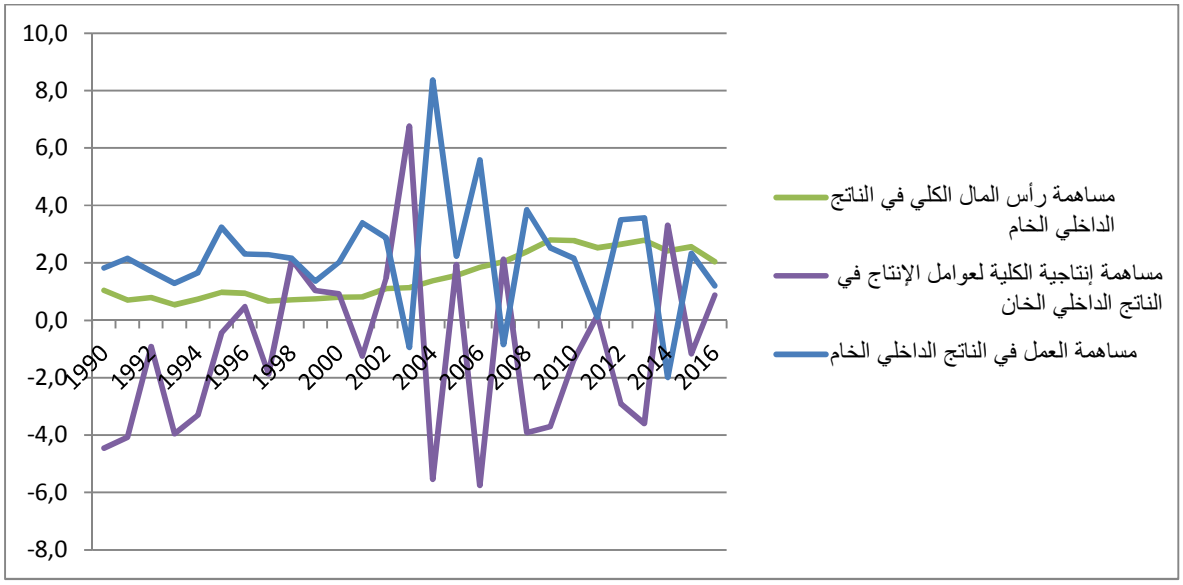

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي World bank indicator

حسب ما هو موضح في التمثيل البياني فإن العمل ورأس المال يمثلان مصدرا مهما للنمو في الجزائر وأحد أهم محداداته حيث:

أ- مساهمة رأس المال :

شهدت مساهمة رأس المال في النمو الاقتصادي للجزائر استقرارا وثباتا خلال الفترة ما بين 1990-2001 ، لم تتجاوز خلالها عتبة 1 %، نظرا لصعوبة الفترة ونقص السيولة وارتفاع المديونية الخارجية الناتجة عن تهاوي المداخيل النفطية بسبب

انخفاض سعر انفط في السوق الدولية. إلا أنه وابتداء من سنة 2002 سجلت نسب مساهمة رأس المال في نمو الناتج الداخلي الخام نسبا معتبرة قاربت 3% سنوات 2009،2010،2013 نظرا لوفرة البرامج التنموية التي عرفتها الفترة والتي كانت مدعومة برخاء الخزينة العمومية الناتج عن تحسن في العوائد النفطية، وهوما يؤكد على أن نمو رأس المال أحد أهم المحددات للنمو الاقتصادي في الجزائر.

ب- مساهمة العمل :

يعتبر العمل كذلك محددا قويا لنمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر، باعتبار أن القوى العاملة Population Active تساهم في خلق القيمة المضافة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني، وبالتالي تحسن أداء PIB، لقد عرفت مساهمة هذا العامل تذبذبا كبيرا بين الارتفاع و الانخفاض، لا سيما في فترة ما بعد 2002 ، وترنح الاقتصاد الجزائري ما بين الاتكال على ريع النفط ومحاولة البحث عن مصادر أخرى لتنويع الاقتصاد وتشجيع الأنشطة الإنتاجية من خلال دعم القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج- مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TFP:

يبدو جليا من خلال الشكل ضعف وتذبذب مساهمة الإنتاجية الكلية لرأس المال والعمل في معدل نمو الاقتصادي الجزائري، حيث عرفت معدلات سالبة ومثبطة لأداء النمو الاقتصادي طيلة الفترة تقريبا، وهو ما يشير إلى مكمن ضعف الاقتصاد الجزائري والطابع الريعي له وضعف إنتاجية كل القطاعات الاقتصادية تقريبا.

من جهة أخرى يمكننا تحليل أداء النمو الاقتصادي من خلال دالة الإنتاج الكينزية والتي تعطى بالعلاقة الآتية :

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث : C تمثل الاستهلاك الكلي لقطاع العائلات كنسبة من الناتج الداخلي الخام

I تمثل تكوين رأس المال كنسبة من الناتج الداخلي الخام

G الإستهلاك العمومي (الإنفاق الحكومي) كنسبة من الناتج الداخلي الخام

X–M رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج الداخلي الخام (درجة الانفتاح التجاري)

يعتبر كل من الاستهلاك العائلي ، الإنفاق الحكومي، درجة الانفتاح التجاري محددات لمستوى النمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل رقم 3–16 : تطور مؤشرات التراكم الرأسمالي، الاستهلاك العائلي، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري

خلال الفترة 1990–2016

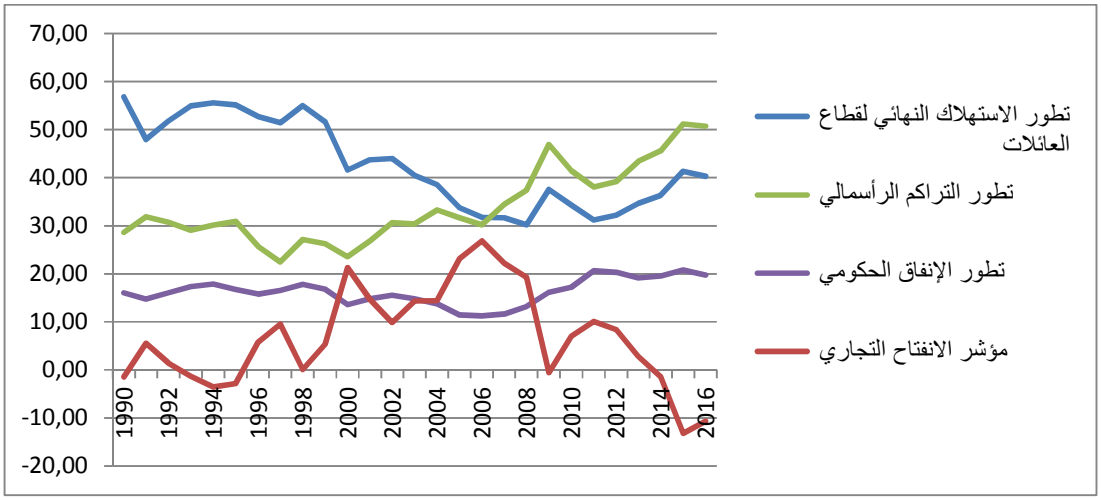

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي World bank indicator

المطلب الثالث : واقع الفقر والتفاوت في الجزائر 1990–2015

كما سبق في الجزء النظري فإن مفهوم الفقر في الجزائر مرتبط بعدة مفاهيم أخرى تندرج ضمن عدة مقاربات وأشكال، فانطلاقا من المفاهيم الكلاسيكية فإن المقاربة المعتمدة من قبل الخبراء من أجل تحديد أسباب واتجاهات الفقر في الجزائر تعرف الفقر على أنه النقص أو عدم كفاية في الاستهلاك الغذائي كما و كيفا وعدم إشباع الحاجيات الأساسية الاجتماعية (السكن ، التعليم ، الصحة ،الملبس) على أن يكون هذا الإشباع بصفة متوسطة على الأقل وخاصة عندما يتعلق الأمر بفقر الحد الأعلى، كما أنه يرتبط بمجموعة من الجوانب غير المادية .

انطلاقا من هذا التعريف فإن مفهوم الفقر في الجزائر يأخذ ثلاثة أشكال رئيسية :

- الفقر الغذائي، المحدد بصفة مطلقة ويسمى كذالك الفقر المتقع.
- فقر الحد الأدنى.
- فقر الحد الأعلى والذي يمس الفئات الهشة والتي من الممكن تعرضها للفقر.

يلاحظ على دراسة ظاهرة الفقر والتفاوت في الجزائر قلة الدراسات والأبحاث التي تناولتها بصفة معمقة من حيث الأسباب، المظاهر والمحددات، وذلك تبعا لشح الإحصائيات والبيانات الرسمية عن معدلات الفقر و التفاوت، عدد الفقراء وتوزيع الفقر والتفاوت ما بين جهات الوطن.

سنحاول فيما يلي ضبط أهم المقاربات المعتمدة في قياس الفقر في الجزائر، لنعرج فيما بعد إلى تحليل أهم نتائج القياس المتوصل إليها عن طريق مختلف المسوحات الميدانية التي أجريت منذ 1988 وربطها بتطورات الواقع الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة 1988-2015.

أ- واقع الفقر في الجزائر :

❖ مقاربات قياس الفقر في الجزائر :

لقد شهدت فترة أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات عودة الاهتمام بقضايا الفقر والتفاوت في الجزائر نتيجة لتدهور الأوضاع الاجتماعية والمستوى المعيشي للأسرة الجزائرية نتيجة للتحولات الاقتصادية و إقرار البرامج الإصلاحية التي كانت لها تكاليف اجتماعية، اقتصادية وسياسية باهضة الثمن.

يمكن حصر مصادر بيانات الدخل و الاستهلاك ومستويات الفقر والتفاوت للأسر الجزائرية منذ سنة 1988 إلى الآن في نتائج خمس مسوحات ميدانية أجريت حول الإنفاق الاستهلاكي والمستوى المعيشي للأسرة الجزائرية وهي :

1- المسح الميداني للإنفاق الاستهلاكي للأسرة الجزائرية لسنة 1988.

2- المسح الميداني حول المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية LSMS 1995 والذي أجري من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ONS بالتعاون مع البنك الدولي.

3- المسح الميداني للأسرة حول الإنفاق الاستهلاكي للأسرة سنة 2000.

4- المسح الميداني للمستوى المعيشي للأسرة وقياس الفقر LSMS 2005 والذي أجري من طرف المركز الوطني للدراسات وتحليل السكان والتنمية CENEAP.

5- المسح الميداني حول الإنفاق الاستهلاكي والمستوى المعيشي للأسر، والذي أجري من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ONS سنة 2011.

تناولت المسوحات الخمس العناصر الآتية :

- ✓ الخصائص العامة للأسرة الجزائرية.
- ✓ الإنفاق الاستهلاكي للأسرة.
- ✓ ظروف الإسكان.
- ✓ الشغل والبطالة.
- ✓ المداخيل (الأجور، التحويلات ....الخ)
- ✓ الإدخار والقروض.

تم حساب معدلات الفقر والتفاوت وخطوط الفقر المختلفة للفترات الخمس 2005،2000،1995،1988 و 2011 من خلال نتائج هاته المسوحات الميدانية، حيث تم اعتماد المقاربة النقدية المبنية على الانفاق الاستهلاكي كمؤشر لتحديد مستوى الفقر والعوز الذي تعيشه الأسرة الجزائرية.

❖ **تحديد خطوط الفقر** :

اعتمدت المسوحات السابقة عدة مناهج لتحديد خط للفقر أهمها :

- **خط الفقر الغذائي (الفقر المدقع) :**

حيث تم تحديده على أساس الاحتياجات الدنيا من الأغذية والمقدرة بـ 2100 حريرة في اليوم للشخص الواحد (مسح 1988 و 1995)، وتقدير المستوى الإنفاقي الذي يقابل تلبية هذه الحاجة من السعرات الحرارية، مع الأخذ بعين الاعتبار التفرقة بين المناطق الريفية و المناطق الحضرية من حيث الأسعار، ومن ثم تحديد خط الفقر الغذائي الريفي،الحضري والوطني.

الشكل رقم 3–17 : تطور مؤشر الفقر الغذائي 1988–2011:

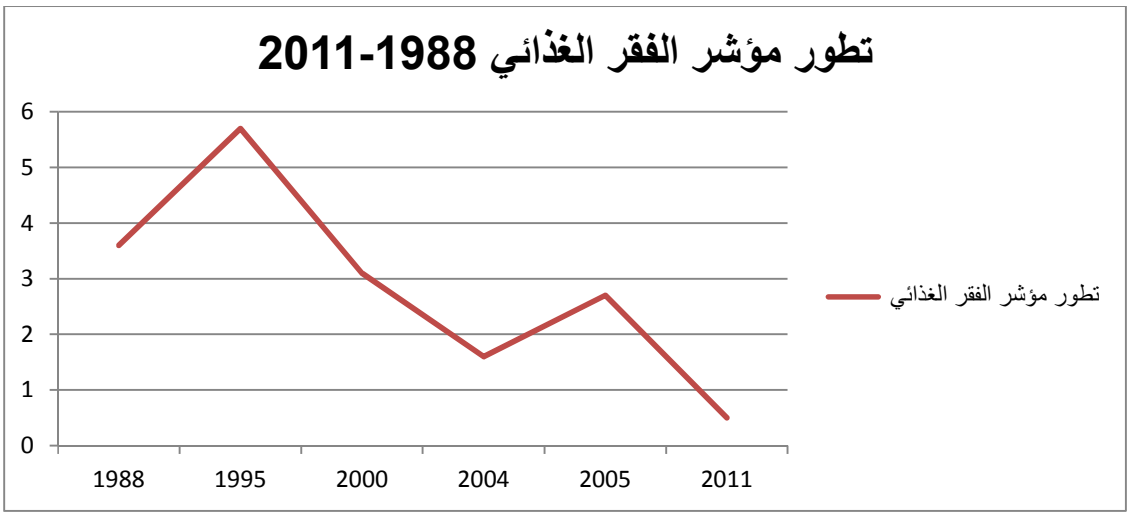

Source : CNES 2003, CENEAP, niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie, p29 , Rapport national OMD 2000-2015, p44.

يلاحظ من خلال الشكل التحسن في مستوى مؤشر الفقر الغذائي، بانتقال معدل السكان الذين يعيشون تحت عتبة خط الفقر الغذائي من 3,6 % سنة 1988 إلى معدل 0,5 % سنة 2011، بعد ما سجل المؤشر معدلات نوعا ما مرتفعة ما بين 1988–2000 ، هذا التراجع يعكس تحسنا في المستوى المعيشي للأسرة نتيجة لزيادة الدخل وتراجع البطالة وتحسن الخدمات الصحية خلال هذه الفترة، تشير الإحصائيات إلى أن خط الفقر الغذائي انتقل من عتبة 2171 دج سنة 1988 إلى 13905 دج سنة 2000، في حين انتقل عدد الأشخاص الواقعين تحت خط الفقر الغذائي من 850000 شخص

سنة 1988 إلى 952000 سنة 2000، ويعزى تراجع مؤشر الفقر الغذائي وزيادة عدد الفقراء إلى ارتفاع الكثافة السكانية.

الشكل رقم 3-18 : تطور عدد الحريرات المتوفرة disponible للفرد من 1969-2014

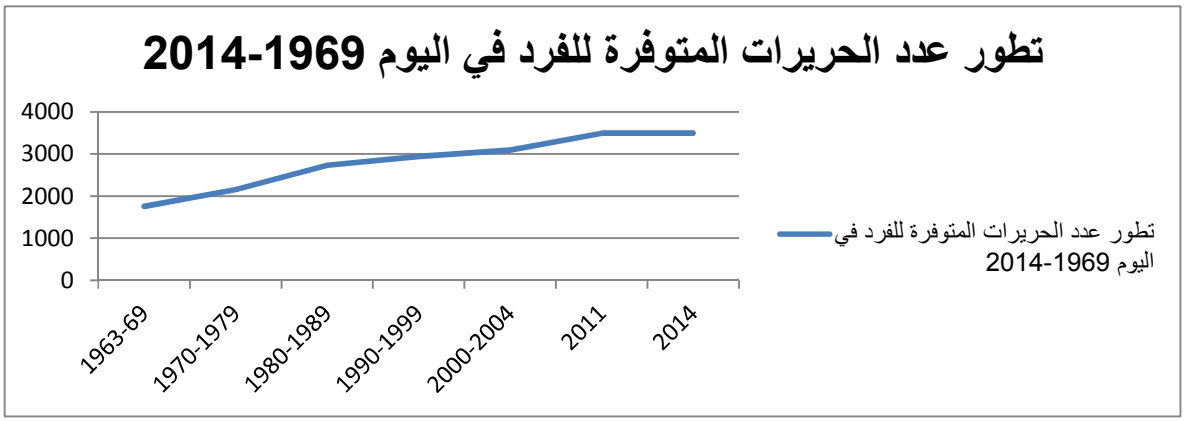

Source :Gouvernement Algerien, OMD, Rapport national 2000-2015, 2016, p45.

الشكل يعكس نفس نتائج الشكل السابق من التحسن في المستوى المعيشي للأسرة وتحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام.

- **خط الفقر الأدنى (خط الفقر العام SPG) :**

يحسب هذا المؤشر على أساس خط الفقر الغذائي السابق مضافا إليه نفقات الحاجات غير الغذائية الدنيا بمستوى أدنى إلى خط الفقر الغذائي، هناك عدة طرق لتقدير قيمة هاته الحاجات غير الغذائية ، منها متوسط نسبة النفقات غير الغذائية إلى النفقات الغذائية لفئة معينة من الأسر تدور حول خط الفقر، طريقة أخرى اعتمدتها مسوحات الأسر لسنوات 1988،1995،2000 بمحاولة إيجاد علاقة قياسية تربط بين النسبة اللوغاريتم النيبري للاستهلاك الكلي (غذائي وغير الغذائي)/خط الفقر الغذائي مع تركيبة الأسرة من مجموعة أعمار مختلفة.

تشير الإحصائيات المتوفرة إلى انتقال خط الفقر العام من عتبة 2791 دج سنة 1988 إلى عتبة 19751 دج، كما ارتفع عدد الفقراء من 1885000 فقير إلى 3719000 فقير سنة 2000 كنتيجة للظروف الصعبة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المرحلة والتي سبق التنويه إليها.

الشكل رقم 3–19 : تطور معدل الفقر العام خلال الفترة 1988–2011 :

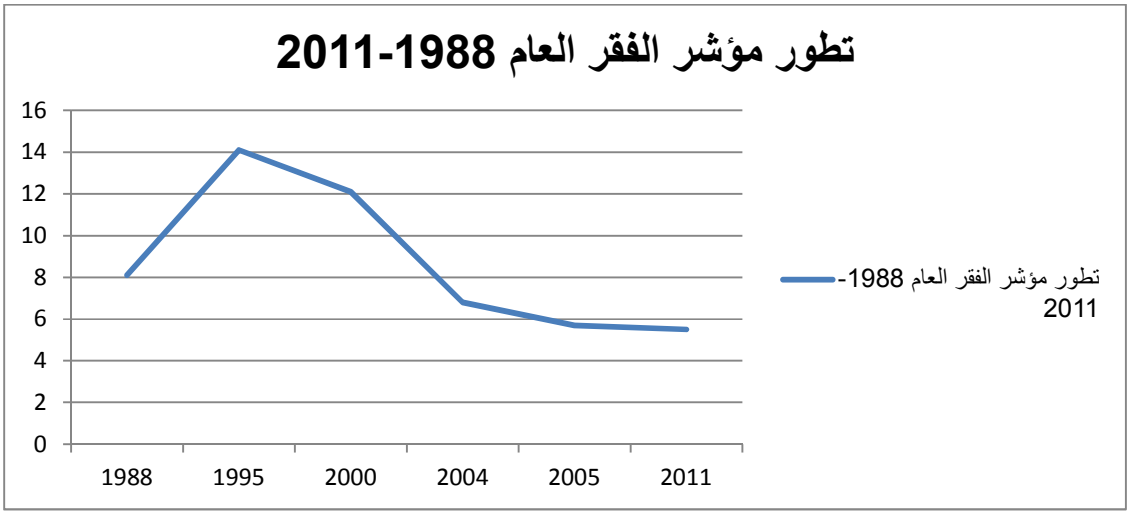

Source : CENEAP, niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie, p29 , Rapport national OMD 2000-2015, p37.

نلاحظ انخفاض معدل السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر العام SPG من 8,1 % سنة 1988 إلى 5,5 % سنة 2011 جراء تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي ككل ، بعدما عرف المؤشر معدلات مرتفعة خلال فترة التسعينيات نتيجة لارتفاع معدلات البطالة ، ضعف المداخيل وانهيار القدرة الشرائية للفرد.

- **خط الفقر الحد الأعلى :**

يحسب هذا الخط على أساس خط الفقر الغذائي مضافا إليه تكلفة النفقات غير الغذائية لكن بمعدل مرتفع عنه في خط الفقر العام (الحد الأدنى)، تشير الإحصائيات إلى أن خط الفقر الأعلى قدر سنة 1988 بـ 3125 دج، في حين قدر سنة

1995 بـ 18191 دج ، إضافة إلى أن عدد الفقراء بلغ سنة 1988 وفق هذا المؤشر 2850000 فقير بنسبة 12%، بينما قدر عدد الفقراء بـ 6360000 فقير سنة 1995 وبنسبة تقدر بـ 22,6 % من المجتمع.

- **خط الفقر الدولي :**

وهو الخط الذي اعتمدته الهيئات الدولية كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدد للتنمية PNUD لأغراض عقد المقارنات الدولية بين البلدان وقياس مدى تقدمها في الأهداف الإنمائية المسطرة لا سيما أهداف الألفية للتنمية OMD، اعتمد في هذا الشأن عدة خطوط أهمها هو خط واحد 1 دولار للفرد في اليوم و 1,25 دولار للفرد في اليوم، الشكلين المواليين يوضحان تطور نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من هذين الخطين.

الشكل رقم 3–20 : تطور نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1 دولار و 1,25 دولار 1981–2011

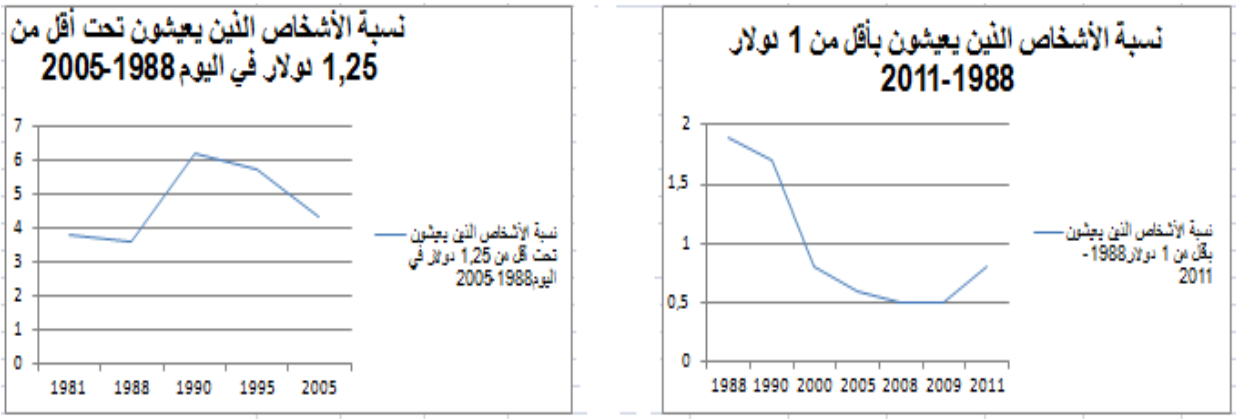

Source :Rapport OMD 2000–2015, p36 ; Ceneap 2005, p29 ; Rapport OMD 2005 ; Raport OMD 2010 ; Banque mondiale.

عرفت فترة التسعينيات نسبا مرتفعة لعدد الفقراء الذين يعيشون بأقل من 1 دولار و 1,25 دولار في اليوم، حيث بلغت 1,7 % و 6,2 % على التوالي سنة 1990 لتنتقل إلى 0,5 % 4,2 % سنة 2005، هذا التحسن كان مدعوما بالبرامج التنموية التي باشرتها الدولة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وتدعيم فرص النمو الاقتصادي وتحسين للبنى

التحتية وسياسة الدعم للفئات الهشة والمحرومة وتحقيق توازن جهوي في عملية التنمية من خلال تنمية الأرياف والمناطق المعزولة، والتي كلفت الدولة مبالغ مالية طائلة من الاحتياطات المالية الموفرة من العوائد النفطية. وهو ما جعل الجزائر تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق الأهداف الألفية للتنمية OMD.

الجدول رقم 3–7 : تطور مؤشرات الفقر، خطوط الفقر وعدد الفقراء ما بين 1988 إلى سنة 2000:

		1988			1995			2000		
		الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
خط الفقر	SA*	2181	2165	2172	10991	10895	10943	13946	13849	13905
	SPG**	2771	2809	2791	14706	14946	14827	19794	19692	19751
مؤشر الفقر PO(%)	SA	1,9	5,2	3,6	3,6	7,8	5,7	9,2	3,4	3,1
	SPG	4,8	11	8,1	8,9	19,3	14,1	10,3	14,7	12,1
توزيع الفقر(%)	SA	24,8	75,2	100	31,3	68,7	100	54,9	45,1	100
	SPG	28,2	71,8	100	31,3	68,7	100	49,5	50,5	100
عمق الفقر P_1 (%)	SA	0,2	0,6	0,4	0,4	1	0,7	0,44	0,54	0,5
	SPG	0,3	1,1	0,7	1,0	2,5	1,7	16,2	2,85	2,5
شدة الفقر P_2 (%)	SA	0,1	0,3	0,1	0,1	0,4	0,2	0,12	0,14	0,13
	SPG	0,1	0,5	0,3	0,4	1	0,7	0,69	0,86	0,76
عدد الفقراء بالآلاف	SA	210	639	850	504	1107	1611	523	429	952
	SPG	532	1353	1885	1247	2739	3986	1842	1876	3719

Source : La pauvreté en 2000 en Algérie, commissariat à la planification et à la prospective, Septembre, 2004, p13.

يوضح الجدول بأن الفقر في الجزائر أكثر ارتباطا بالريف منه بالمدينة، نظرا لقلة الفرص وارتفاع البطالة في الريف ونقص المداخيل، وهو ما ميز ظاهرة الفقر تقريبا في الجزائر منذ الاستقلال، حيث بلغت نسبة مؤشر الفقر الغذائي في الريف 75,2 % مقابل 24,8 %فقط في المدينة ، و 71,8% في الريف مقابل 28,2% فقط في المدينة بالنسبة لمؤشر الفقر العام، إلا أن هذا التفاوت تداركته الدولة فيما بعد من خلال تعميم التنمية على الأرياف والمناطق النائية من خلال البرامج الجهوية وتحسين الخدمات كالتعليم والصحة وتوفير السكن ودعم الفلاحة وتوفير المرافق والهياكل القاعدية في الأرياف، حيث تقلص

التفاوت إلى حد التساوي إذ بلغ مؤشر الفقر الغذائي نسبة 45,1% في الريف مقابل 54,9 % في المدينة، في حين سجل مؤشر الفقر العام 50,5% في الريف مقابل 49,5% بالمدينة وذلك سنة 2000. يبرز الجدول السابق مؤشرات إضافية لقياس الفقر في الجزئر هي :

1- مؤشر فجوة الفقر P 1:

يبرز هذا المؤشر الإنحراف المتوسط بين الإنفاق الاستهلاكي للأسر الفقيرة وخط الفقر الغذائي أو خط الفقر العام، حيث شهد تراجعا ملحوظا ما بين سنتي 1988-211 بانتقاله من 0,4 % سنة 1988 إلى 0,5 % سنة 2000 لينخفض إلى 0,1% سنة 2011 بالنسبة لخط الفقر الغذائي، كنتيجة لتحسن الظروف المعيشية والجهود المبذولة من طرف الدولة للتخفيف من حدة الفقر وتوفير الاحتياجات الأساسية للأسرة، في حين سجل مؤشر فجوة الفقر مقارنة بخط الفقر العام تراجعا بانتقاله من 0,7 % سنة 1988 إلى 2,5 % سنة 2000، حسب الدراسة التي أجراها CENEAP سنة 2005 فإن مؤشر فجوة الفقر قد بلغ 2,4 % في المناق الحضرية مقابل 4,4 % في الأرياف.

2- مؤشر شدة الفقرP2 :

يعكس هذا المؤشر مدى التفاوت الموجود بين الفقراء أنفسهم في توزيع الدخل، حيث شهد ارتفاع ملوحوظا بانتقاله من 0,1 % سنة 1988 بالنسبة لخط الفقر الغذائي (0,3 % بالنسبة لخط الفقر العام) إلى 0,13 % سنة 2000 بالنسبة لخط الفقر الغذائي (0,76 % بالنسبة لخط الفقر العام)، توصلت الدراسة التي أجراها CENEAP سنة 2005 إلى أن مؤشر شدة الفقر قد بلغ 1,1 % في المدن مقابل 2% في الريف.

مقاربات أخرى تم انتهاجها من طرف المسوحات السابقة من أجل تحديد خط للفقر في الجزائر نذكر منها:

- ✓ تحديد خط للفقر بناء على 50% من وسيط الانفاق الاستهلاكي للفرد.
- ✓ نصيب 20% الأفقر من الاستهلاك الكلي للمجتمع

✓ نماذج قياس الفقر المعتمدة على اقتصاديات الحجم Echelle d'équivalence من خلال التفرقة بين الأسر من حيث التركيبة العمرية للأسرة واختلاف الحاجات الغذائية من أسرة لأخرى.

- **مؤشر الفقر البشري في الجزائر :**

إضافة إلى المقاربة النقدية التي دأبت الدراسات والأبحاث والمسوحات الميدانية على اعتمادها في قياس الفقر في الجزائر، تم اعتماد مقاربة أخرى تضم إلى الجانب النقدي أبعاد أخرى في تكميم ظاهرة الفقر وتوصيف أوجه القصور والحرمان لدى الطبقات الفقيرة، تتمثل أساسا في مؤشر الفقر البشري IPH الذي اعتمده برنامج الأمم المتحدد للتنمية PNUD في قياس مستوى الحرمان وعدم الإشباع من بعض الحاجات الأساسية، كالصحة، التعليم والحاجات الغذائية.

الشكل رقم 3-21: تطو مؤشر IPH في الجزائر من سنة 1995 إلى سنة 2012.

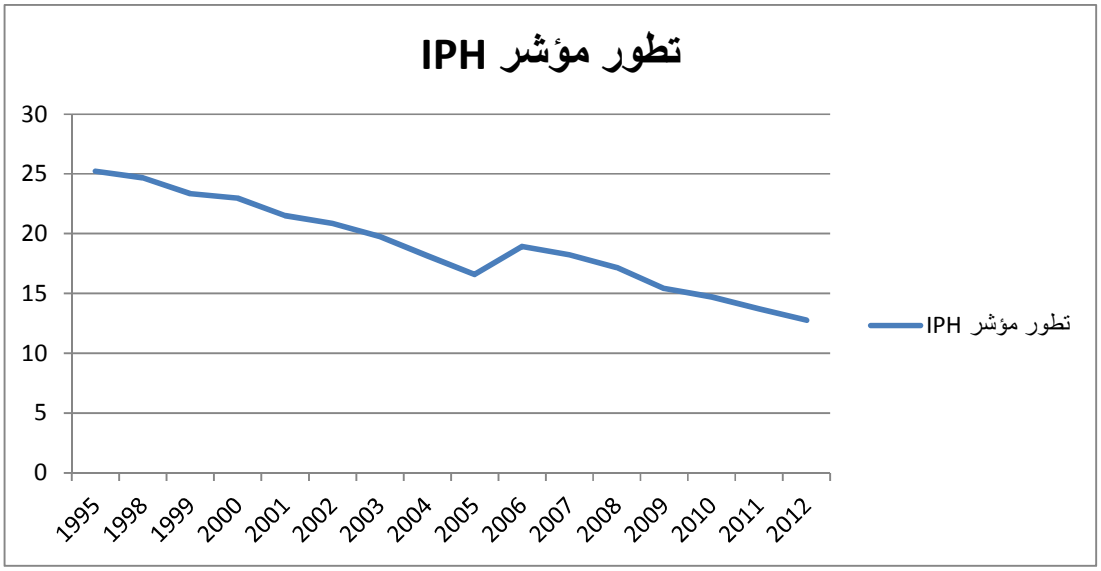

Source :Rapport CNES 2006-2007-2008

يظهر الشكل البياني تطورا ملحوظا في مؤشر الفقر البشري للجزائر بانتقاله من 25,23% سنة 1995 إلى 12,76% سنة2012 بتخفيض المعدل إلى النصف تقريبا خلال هذه الفترة، وهو ما يعكس مستوى التحسن في المستوى المعيشي عموما وتوفير الحاجات الأساسية للفرد كالصحة والتعليم.

ب- واقع التفاوت في الجزائر :

يعتبر تحليل التفاوت في توزيع الدخل أحد أوجه دراسة ظاهرة الفقر في الجزائر، نتيجة للترابط الشديد بينهما، وتحديد طريقة توزع الثروة داخل المجتمع، حيث اهتمت جميع المسوحات الميدانية السابقة بقياس مستوى التفاوت من خلال توزيع الإنفاق الاستهلاكي ما بين الأخماس (لاسيما الخمس الأفقر والخمس الأغنى) ومن ثم حساب معامل جيني ومنحنى lorenz لقياس التفاوت.

- **نصيب الخمس الأفقر إلى الخمس الأغنى :**

الشكل رقم 3-22: تطور نصيب الخمس 20% الأفقر والأغنى من الإنفاق الاستهلاكي الكلي للأسر 1988-2011 :

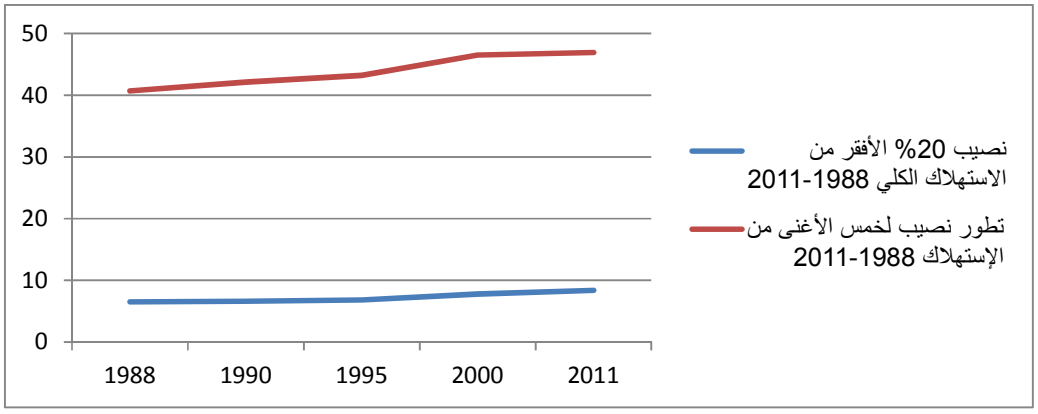

Source : Ceneap 2005, niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie,Op Cit, p37 et ONS , enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011,p 30.

يظهر الشكل تحسنا نسبيا في نصيب الخمس الأفقر من الإنفاق الاستهلاكي الكلي، إذ انتقل من 6,5 % سنة1988 إلى 8,4 % سنة 2011، في حين تراجع نصيب الخمس الأغنى من 43,1% سنة 2000 إلى 40,7 % سنة 2011، كما تبرز الإحصائيات المتوفرة بأن مستوى التفاوت في المدن أكثر منه في الأرياف، حيث انتقل هذا المؤشر (20 % الأفقر إلى 20 % الأغنى) من 10,7 %، 32,8% للخمس الأفقر والأغنى على التوالي سنة 2000 إلى 6,1% ، 48,7 % للخمس الأفقر والأغنى على التوالي سنة 2011.

بالرغم من التراجع الطفيف في مستوى التفاوت بين الطبقة الأغنى والأفقر إلا أنها لا زالت تشكل صبغة عامة للمجتمع الجزائري، إذ تستحوذ 20 % من السكان على ما يقارب 40 % من الموارد، وهو ما يهدد جهود مكافحة الفقر في الجزائر المبنية على أساس دعم النمو وخلق المزيد من الثروة.

- **مؤشر Gini** :

الشكل رقم 3-23: تطور معامل Gini لقياس التفاوت خلال الفترة : 1988-2011 :

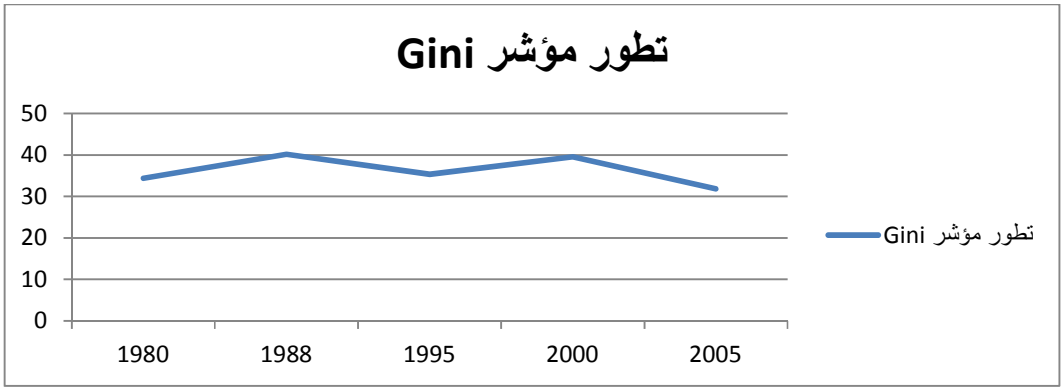

المصدر : Povcal **World Bank, Etude CENEAP Niveau de vie et mesure de la pauvreté p26, elkacem Labàas "Poverty dynamics in legria " rab Playning Institut, (Kuwait), Vol.4, no.1, Decembre, 2001.**

يعكس الشكل البياني التراجع الطفيف في مؤشر gini لقياس التفاوت بانتقاله من 34,37% سنة 1980إلى 31,8 % سنة2005، وهو معدل مرتفع نوعا ما لاسيما إذا ما قورن بدول أخرى، من هنا يمكن القول بأن الاستراتيجية الوطنية

لمكافحة الفقر من خلال التنمية ودعم النمو الشامل ينبغي أن تمر أولا من نافذة إزالة هذه التفاوت وتحقيق التوزيع العادل للثروة.

- **منحنى Lorenz** :

يعتبر منحنى Lorenz أحد الطرق المستخدمة لقياس التفاوت في توزيع الدخل، وذلك عن طريق تمثيل توزيع الفئات السكانية على محور العينات (باالأخماس أو الأعشار) مقابل توزيع نصيب كل فئة من توزيع الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي على محور العينات.

انطلاقا من المعطيات المتوفرة حول المسوحات الميدانية التي أجريت حول الإنفاق الاستهلاكي والمستوى المعيشي للأسرة الجزائرية لسنوات 1988-1995-2000-2005-2011 استطعنا تمثيل منحنى Lorenz لتوزيع الانفاق الاستهلاكي لكل فترة كما هو موضح في الجدول والشكل المواليين :

الجدول رقم 3-8 : توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب مختلف المسوحات

المؤشر	مسح 1988		LSMS 1995		مسح 2000		LSMS 2005		مسح 2011	
	نسبة الاستهلاك	التراكم	نسبة الاستهلاك	التراكم	نسبة الاستهلاك	التراكم	نسبة الاستهلاك	التراكم	نسبة الاستهلاك	التراكم
الخمس الأفقر	6,5	6,5	6,8	6,8	7,8	7,8	7,3	7,3	8,4	8,4
الخمس الثاني	10,8	17,3	10,9	17,7	11,7	19,5	12,2	19,5	12,6	21
الخمس الثالث	14,8	32,1	14,9	32,6	15,9	35,4	16,3	35,8	16,5	37,5
الخمس الرابع	20,6	52,7	20,7	53,3	21,6	57	22,1	57,9	21,8	59,3
الخمس الأغنى	46,9	100	46,5	100	43,2	100	42,1	100	40,7	100
المجموع	100		100		100		100		100	

Source : Ceneap 2005, niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie, Op Cit ,p37 et ONS , enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011,p 30.

الشكل رقم 3-24 : منحنى Lorenz لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي 1988-2011

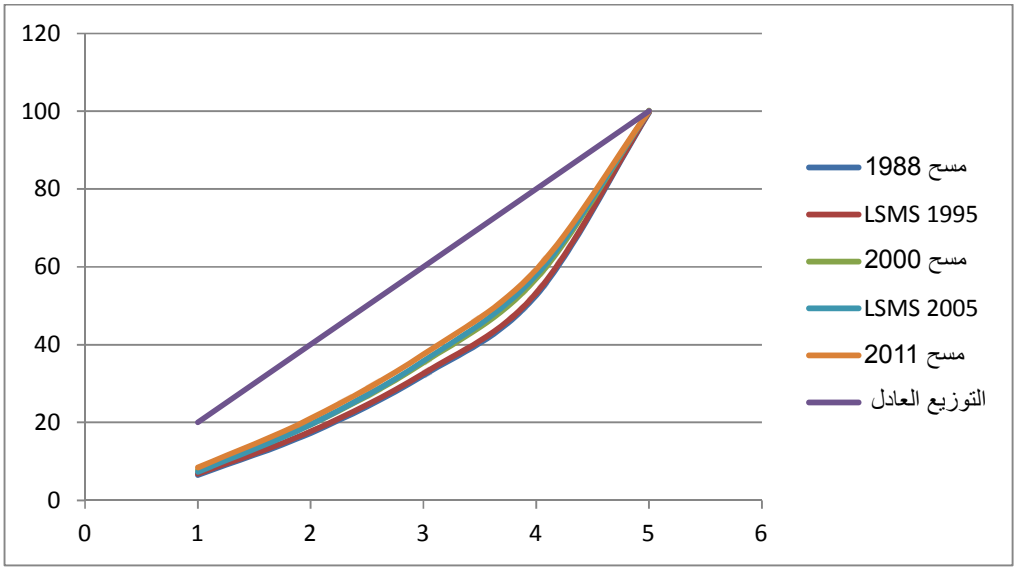

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم 3-24

يظهر التمثيل لمنحنى lorenz حسب المسوحات الميدانية المتوفرة لتوزيع الانفاق الاستهلاكي بين الأسر الجزائرية تحسنا طفيفا في التوزيع بين الفئة الأغنى والفئة الأفقر، حيث انتقل نصيب الفئة الأفقر من الاستهلاك الكلي من 6,5 % سنة 1988 إلى 8,4 % سنة 2011 بمعدل ارتفاع قدره 30 %، في حين تراجع نصيب الفئة الأغنى من الاستهلاك الكلي من 46,9 % سنة 1988 إلى 40,7 % سنة 2011. يعكس هذا التحسن اهتمام برامج التنمية المسطرة من طرف الدولة بدعم الطبقات الهشة عن طريق برامج السياسة الاجتماعية ومحاولة القضاء على التفاوتات الموجودة بين المناطق الجغرافية للوطن من خلال تخصيص برامج تنموية خاصة بالمناطق الريفية المعزولة والنائية و تمكين أكبر قدر من الشريحة السكانية من الاستفادة من عوائد التنمية الاقتصادية، إلا أنه وبالرغم من ذلك كله تظل النتائج بعيدة كل بعد عن تحقيق الأهداف المرجوة والمتمثلة في التخفيف من حدة التفاوت والتوزيع العادل للثروة، لا سيما إذا ما قورنت بالعوائد الريعية للنفط وحجم الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج تحسين الأوضاع المعيشية للفقراء ودعم المناطق الأقل تنمية، طيلة فترات تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2015.

الفصل الرابع

بعد إلمامنا بالأبعاد والمقاربات النظرية لموضوع البحث بالتطرق لكافة الأدبيات المرتبطة بالنمو الاقتصادي والفقر والعلاقة بينهما في إطار نظرية النمو المحابي للفقر، وبعد العرض التشخيصي لحالة النمو وأوضاع الفقر والتفاوت في الجزائر من خلال تحليل البيانات والمعطيات المتوفرة، سنتطرق في الأخير إلى اختبار العلاقة القياسية الموجودة بينهما في إطار نموذج قياسي مجزأ على فترتين زمنيتين اثنتين. يضم النموذج الأول دراسة قياسية لاختبار العلاقة الموجودة بين كل من النمو الاقتصادي، التفاوت، التضخم والفقر على الفترة الممتدة ما بين 1970-1995 ، في حين يضم النموذج الثاني اختبار العلاقة القياسية بين كل من النمو الاقتصادي، التضخم ،البطالة والفقر على الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1990-2016 مع حذف متغير التفاوت نتيجة لعدم توفر المعطيات وإدراج متغير البطالة كمحدد من محددات الفقر في الجزائر.

ومن أجل إثراء الدراسة التطبيقية أكثر فإننا قد حاولنا استخلاص مدى محاباة النمو الاقتصادي في الجزائر للفقر للفترة 1995-2011 من خلال تطبيق وحساب بعض مؤشرات النمو المحابي للفقراء على الحالة الجزائرية لا سيما مؤشرات منحنى نمو الفقر لـ Son (2004b) ، مقاربة أثر النمو CIC لـ Ravallion et Chen سنة 2003 و مؤشر النمو الداعم للفقراء ICPP لـ Kakwani et Pernia (2001) ، بالاعتماد على إحصائيات الفقر التي توفرها المسوحات الميدانية للإنفاق الاستهلاكي والمستوى المعيشي للأسرة الجزائرية التي أجريت لسنوات 1988،1995، 2000، 2005، 2011.

قدمنا بين يدي الفصل ملخصا لأهم الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع النمو المحابي للفقر وعلاقة النمو بالفقر والتفاوت يضم شرحا لإشكالية كل دراسة وفرضياتها مع المنهجية المعتمدة في تناول أطراف الموضوع، بالإضافة إلى أهم النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول : الدراسات السابقة

تكتسي عملية عرض الدراسات السابقة لموضوع البحث أهمية خاصة في إعداد أي دراسة علمية، من ناحية كونها تعطي الباحث تصورا شاملا عن بحثه، و طريقة تناوله ممن قد سبقوه، لا سيما في المنهجية المعتمدة في الدراسة التطبيقية. إضافة إلى هذا تبرز الدراسات السابقة القيمة المضافة للباحث في موضوعه تفاديا للبحوث المكررة.

تماشيا مع هذه التوطئة سنعرض فيما يلي أهم الإسهامات التطبيقية للنمو الداعم للفقراء، حيث ارتأينا تقسيمها بحسب عينة الدراسة التي تم تناولها، إلى دراسات عربية، دراسات أجنبية، ودراسات تناولت الجزائر.

المطلب الأول : الدراسات العربية :

❖ الدراسة الأولى :

هناء خير الدين، هبة الليث، العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر، ديسمبر 2006، ورقة عمل رقم 115.

سعت هذه الدراسة إلى تفسير النمو الاقتصادي المشاهد في مصر من خلال ربطه بزيادة معدلات الفقر خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين سنتي 1990 إلى 2005، كما ناقش البحث ما إذا كان النمو الاقتصادي في مصر والمرتبط بتحسن في توزيع الدخل يؤدي إلى تخفيض معدلات الفقر أم لا ؟ وذلك بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية و بيانات مقطعية مستقاة من مصادر مصرية ودولية عن الناتج الداخلي الخام ،التشغيل الكلي والقطاعي ورصيد رأس المال، إضافة إلى المؤشرات الخاصة بالفقر وتوزيع الدخل المستقاة من نتائج مسوحات الأسرة. قسمت الدراسة على ثلاث فترات زمنية متخللة بذلك الأربع مسوحات التي أجريت في مصر عن الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة خلال الفترة محل الدراسة، كما تناول البحث ثلاث مستويات من التحليل : الكلي، القطاعي والجزئي. تمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

- النمو الاقتصادي في مصر يعتمد بشكل أساسي على كثافة رأس المال وعلى نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، كما أن التراكم في رأس المال البشري لم يظهر أي مساهمة معنوية في النمو الاقتصادي.
- تراجع معدلات الفقر خلال الفترة نتيجة لمعدلات النمو المرتفعة، حيث كان التراجع خلال الفترة الأولى كنتيجة لتطبيق مصر لبرنامج التثبيت والتحرير الاقتصادي، كما يعزى انخفاض معدلات الفقر في الفترة الثانية كذلك إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة. في حين عاودت معدلات الفقر الارتفاع من جديد خلال الفترة الثالثة من فترات الدراسة نتيجة لضغوط الركود التي تعرض لها الاقتصاد المصري بسب عوامل داخلية وخارجية.
- بالرغم من الإصلاحات الهيكلية التي أجريت على الاقتصاد المصري في آخر سنة من فترة الدراسة 2004-2005، وما رافقها من تحسن في أداء النمو الاقتصادي المصري، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تراجع معنوي في معدل الفقر في مصر.

❖ **الدراسة الثانية :**

هبة الليثي، خالد أبو إسماعيل، كمال حمدان، الفقر و النمو وتوزيع الدخل في لبنان، أوت 2008 ، مراجعة ناناك كاكوني ومحمد حسين باكير ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD.

تم إعداد هذه الدراسة من طرف وزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي، حيث حاول البحث تفسير العلاقة بين النمو و الفقر والتفاوت في لبنان بالاعتماد على طريقة المرونات فقط ودون استعمال للنماذج القياسية، كما تعتبر الدراسة مساهمة هامة في تحديد المفاهيم الإحصائية و طرق بناء مؤشرات الفقر وخطوطه في لبنان، تمثلت أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي :

- اتساع الهوة ودائرة التفاوت واللامساواة بين مناطق لبنان، فعلى سبيل المثال نجد معدلات الفقر ضئيلة جدا في بيروت، في حين نجد هذه المعدلات مرتفعة جدا في عكاز الشمالية.

- تكلفة خفض معدلات الفقر إلى النصف تبقى ضئيلة جدا ، إلا أن هذه الكلفة ترتفع إذا ازداد مؤشر اللامساواة وأصبح النمو الاقتصادي مناهضا للفقراء.
- وجود نسب بطالة مرتفعة جدا بين فئة الفقراء.
- يعتبر تحليل ظاهرة الفقر في لبنان سطحي نوعا ما إذا ما اعتمدنا المقاربة النقدية فقط، فعلى سبيل المثال يمكن أن يحدث تغير صغير في مستوى النمو الاقتصادي آثار مضاعفة على مؤشرات الفقر، إما بزيادة الفقر وإما بخفضه.

❖ **الدراسة الثالثة :**

Abdelkader Elkhider et all(2009), la croissance économique est elle pro pauvre au Maroc, une tentative d'explication par l'approche monétaire et l'approche non monétaire.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل النمو الاقتصادي و أثره على المواطنين الأكثر فقرا بالمغرب خلال الفترة الممتدة ما بين 1985-2004. كخطوة أولى قام الباحث بقياس الفقر في المغرب خلال هذه الفترة بالاعتماد أولا على المقاربة النقدية واختيار متغير الاستهلاك الفردي(انطلاقا من معطيات مسوحات الأسرة المتوفرة) كمؤشر لقياس الفقر، ثم اعتماد المقاربة متعددة الأبعاد وبناء مؤشر متعدد الأبعاد للرفاهية مبني على قياس الجوانب غير النقدية للمستوى المعيشي للأسرة المغربية باستعمال المنهجية الإحصائية لتحليل الوصلات المتعددة ACM . وكخطوة ثانية قام الباحث بمحاولة تقييم أثر النمو على الفقر خلال نفس الفترة عن طريق بناء مؤشر للنمو المحابي للفقراء، وذلك بالاعتماد على المقاربة أحادية البعد والمقاربة المتعددة الأبعاد، تمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي :

- ظاهرة الفقر ظاهرة ريفية بالدرجة الأولى، كما أنه وخلال الفترة 1990-1999 ازدادت نسب الفقر بالمناطق الريفية نتيجة لزيادة التفاوتات.
- أعطت نتائج تحليل الفقر غير النقدي بالمغرب نتائج مخالفة لتلك التي أعطتها المقاربة النقدية.

- بين منحنى أثر النموCIC بأنه على المستوى الوطني يعتبر النمو الاقتصادي محابي للفقر في شكله النسبي، والعكس مع الفقر المطلق.
- بالنسبة للمناطق الحضرية كان النمو الاقتصادي محابي للفقراء والأغنياء معا، في حين كانت الطبقة المتوسطة (بين 30% و 70%) الأكثر تضررا.
- سجل منحنى أثر النمو CIC في المناطق الريفية شكلا معكوسا له في المناطق الحضرية، حيث تدهورت أكثر أوضاع الطبقة الأفقر (30 % الأفقر).

❖ **الدراسة الرابعة :**

عبد الحليم فضل الله، أثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر وعدالة توزيع الدخل القومي حالة لبنان(1992–2012)، أطروحة الدكتوراه نوقشت سنة 2015 ، تحت إشراف الأستاذ الدكتور رسلان خضور، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر نمو الناتج الداخلي الخام على معدلات الفقر وعدالة التوزيع في لبنان خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1992-2012 في محاولة لربط النتائج التطبيقية للدراسة مع ما نصت عليه النظرية الاقتصادية لعلاقة كل من الفقر، النمو والتفاوت، مستعملة في ذلك نموذجا قياسيا مبنيا على أساس تحليل بيانات مقطع عرضي Cross Section Data لعدد من المناطق اللبنانية. حيث حاول الباحث الإجابة عن إشكالية رئيسية لموضوعه متمثل في السؤال الآتي : لماذا لم تترافق معدلات النمو الاقتصادي المحققة في لبنان خلال هذه الفترة مع نمو مماثل وتحسن في مؤشرات الفقر والعدالة في التوزيع، فحسب الدراسة فإن لبنان قد حقق معدلات نمو مرتفعة قاربت 8% في بعض الفترات على غرار سنوات 1993-1994، 2005-2008 ، مقابل معدلات نمو موجبة لباقي السنوات لم تتجاوز 2%، في حين بينت باقي المؤشرات

المرتبطة بالفقر والتفاوت أن النمو لم يكن منصفا خلال فترة الدراسة للطبقات والفئات الفقيرة . تمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي :

- زيادة النمو الاقتصادي مقاسا بمتوسط الدخل الفردي أو الأسري في الغالب يترافق مع تدهور أوضاع المساواة، لاسيما في المناطق التي يرتفع فيها متوسط الأجر.
- وجود علاقة طردية بين معامل Gini ومعدل النمو الاقتصادي، متوافقا في ذلك مع المرحلة الأولى لمنحنى Kuznets ، U المقلوب.
- وجود ارتباط عكسي بين معدل الفقر ومعدل النمو الاقتصادي في لبنان، بحيث تميل اتجاهات الفقر إلى الانخفاض والتراجع في المناطق التي تسجل معدلات نمو مرتفعة.
- وجود علاقة موجبة بين التعليم المتدني ومعامل Gini، في حين يرتبط هذا الأخير بعلاقة سالبة مع معدل الفقر، وهو ما يؤكد على أن التفاوتات في التوزيع في لبنان مرتبطة أكثر بالتفاعلات الداخلية لمتغيرات الدخل، الفقر و التعليم.

❖ **الدراسة الخامسة : سعد عبد نجم العبدل، ازهار حسن علي، قياس وتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والفقر في العراق في إطار نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزعARDL للمدة 1980–2010، العدد 7، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 2014.**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر كل من التطور المالي والنمو الاقتصادي في التخفيف من حدة الفقر في العراق خلال الفترة الممتدة ما بين 1980-2010، حيث عالج الباحث إشكالية تنامي معدلات الفقر في العراق في ظل وجود سياسات اقتصادية محفزة أكثر للنمو الاقتصادي وتهتم بتوفير فرص التمويل للفقراء. وباعتماد تقنية حديثة نوعا ما للنمذجة الاقتصادية القياسية، اقترح الباحث نموذج لأثر كل من النمو الاقتصادي، التطور المالي والتضخم كمتغيرات مستقلة على معدل الفقر كمتغير تابع. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- وجود علاقة تكاملية مشتركة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، رغم وجود بعض الاختلالات في الأجل القصير.
- وجود علاقة عكسية لتأثير كل من مؤشر النمو الاقتصادي ومؤشر التطور المالي على معدل الفقر على المديين القصير و الطويل، إلا أنها غير معنوية إحصائيا.
- وجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل الفقر في العراق، وذات معنوية إحصائية ما يؤكد على أن التضخم محدد رئيسي لظاهرة الفقر في العراق على المدى القصير و الطويل، حيث أعطت النتائج مرونة بنسبة 0,22 % في الفقر نتيجة لارتفاع التضخم بـ 1%.

المطلب الثاني : دراسات أجنبية

❖ **الدراسة الأولى :**

S.BHALLA (2002), imagine There's no country: Poverty, Inequality and Growth in the era of Globalisation ", Institute for International Economics of Washington, DC.

معتمدا على البيانات المستقاة من البنك الدولي والحسابات الوطنية لتوزيع الاستهلاك، قام الباحث بدراسة العلاقة الموجودة بين كل من الفقر، النمو والتفاوت في التوزيع لعدد من الدول خلال الفترة الممتدة ما بين 1980-2000، حيث أعطت النتائج مستويات استهلاك أعلى عند استعمال الحسابات الوطنية منها إذا استعملنا بيانات البنك الدولي، وبالتالي عدد الفقراء (عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1 $)، كما توصلت الدراسة إلى أن استهلاك الأفراد الفقراء قد ارتفع بكثير مقارنة بغير الفقراء خلال فترة الدراسة، ما يؤكد على أن النمو الاقتصادي مفيد و إيجابي للتخفيض من معدلات الفقر.

الدراسة الثانية :

Dollar D. and Kraay A. (2002), «Growth is Good for the Poor » Journal of Economic Growth.

تندرج هذه الدراسة في إطار ما يعرف بنظرية انسياب الفوائد نحو الأسفل Trickle down ، بحيث أن النمو الاقتصادي مفيد حتما للفقراء عن طريق انسياب فوائده من الأعلى إلى الأسفل. قام الباحث من خلال هذه الدراسة باختبار العلاقة بين النمو والفقر لحوالي 92 دولة من الدول النامية والدول المتطورة، توصل من خلالها إلى أن مداخيل الخمس الأفقر(كمؤشر للفقر) لتوزيع الدخل تنمو تقريبا بنفس وتيرة نمو الدخل المتوسط (كمؤشر للنمو) ، وبالتالي خلص إلى استنتاج عام بأن النمو الاقتصادي مفيد في الجملة للتخفيض من الفقر في شكله المطلق، إضافة لذلك فإن الدراسة لم تثبت أي أثر للنمو الاقتصادي على التفاوت في التوزيع ولا على الفقر في شكله النسبي.

الدراسة الثالثة :

Bourguignon F. (2002), « The growth elasticity of poverty reduction: explaining heterogeneity across countries and time period », DELTA (Département et Laboratoire Théorique et Appliquée), Working Paper N°2002-03

يعد هذا البحث أحد الدراسات الرائدة في علاقة النمو بالفقر والتفاوت حيث أجرى Bourguinon دراسته سنة 2002 حول عينة كبيرة جدا ضمت حوالي 114 دولة منها 50 دولة نامية ، اعتمد فيها على المتغيرات التالية: الفقر مقاس بمعدل أثر الفقر Head compteكمتغير تابع ، معدل النمو الاقتصادي مقاس بPIB للفرد ونسب التفاوت المقاسة بمعامل جيني كمتغيرات مستقلة، وكخطوة أولى حاول Bourguion شرح التغير في نسبة الفقر المطلق عن طريق النمو الاقتصادي حيث أن 26 % من تغيرات الفقر مفسرة بالنمو الاقتصادي، وكخطوة ثانية أدرج معامل Gini كمتغير مفسر

مستقل ضمن النموذج مع افتراض ثبات كل من مرونة الفقر للنمو ومرونة الفقر للتفاوت، أسفرت النتائج عن تضاعف معامل الإرتباط R_2 وهو ما يعني أهمية توزيع الدخل في تفسير التغير في نسب الفقر المطلق. نموذج آخر قدمه Bourguinon مع افتراض ارتباط مرونة الفقر بمستوى التفاوت وكذا بالمستوى الابتدائي للتنمية، أسفرت نتائجه عن تحسن القدرة التفسيرية للنموذج.

❖ **الدراسة الرابعة :**

Ravallion M. (2005), « Inequality is bad for the poor », World Bank policy Working paper.

في نفس الإتجاه لدراسة العلاقة بين الفقر، النمو والتفاوت قدم Ravallion دراسته هذه مؤكدا فيها للنتائج التي توصل إليها Bourguinon ، حيث توصلت الدراسة إلى أن استجابة الفقر للنمو الاقتصادي تكون جد بطيئة في الدول التي تتميز بمستوى عالي من التفاوت، حيث اعتبر بأن الحد من نسب التفاوت شرط أساسي للحصول على نمو محابي للفقراء Pro pauvre.

❖ **الدراسة الخامسة :**

Ndéné KA, Modélisation de la croissance pro pauvre, Thèse de doctorat encadré par Mme.FRANÇOISE SEYTE, et soutenue le 05/12/2016 à l'université de Montpellier France.

يندرج هذا البحث تحت المقاربة المعتمدة على النمذجة القياسية لدراسة النمو المحابي للفقراء بحيث تبحث في اختبار العلاقة السببية لكل من النمو، التفاوت و الفقر، حسب الباحث فإن الطرق التقليدية لقياس مدى محاباة النمو الاقتصادي للفقراء (والمبنية على قياس نسبة الزيادة في النمو الاقتصادي التي تجعل الفقراء أكثر استفادة من عوائد النمو المحقق) كمقاربة

CIC ومقاربة CIP ومؤشر ICPP، قد أثبتت محدوديتها لا سيما من حيث اعتمادها بشكل أساسي على المقاربة النقدية(مقاربة أحادية البعد) في حين أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، إضافة إلى أن استعمال هذه المؤشرات قد أعطى نتائج متناقضة. وقد أشار الباحث ههنا إلى أنه حتى طريقة النماذج القياسية قد واجهت مشكلين اثنين هما : المشكل الأول تمثل في هما محدودية البيانات المتوفرة وعدم خلوها من أخطاء القياس، وهو ما ولد عدة أخطاء في تقدير هذه العلاقة، في حين تمثل المشكل الثاني في تأثير نمط اختيار العينة على نتائج التقدير، من هنا ومن أجل تلافي هذه المحدودية جاء عمل الباحث لإثبات محدودية المقاربة الأولى بتطبيقه لمؤشرات النمو الداعم للفقراء لا سيما مؤشر نمو الفقر، مؤشر أثر النمو، مؤشر النمو الداعم للفقراء ومعدل النمو المكافئ للفقر على الحالة التايلندية خلال الفترة 1990-2000، وفي الأخير عمد الباحث إلى دراسة أثر كل من النمو، الاقتصادي والتفاوت في التوزيع وآليات إعادة التوزيع على معدل الفقر من خلال بناء نموذج قياسي لعينتين اثنتين، الأولى تمثلت في أخذ 69 دولة خلال الفترة 2003-2007، وتمثلت الثانية في 32 دولة خلال نفس الفترة، كما اعتمد الباحث طريقة انحدار جيني (La régression de gini) في التقدير نظرا لما توفره من مزايا وتصحيح للمشاكل لا السابقة الذكر كأخطاء القياس.

المطلب الثالث : دراسات عن الجزائر

❖ **الدراسة الأولى :**

lamia mokaddem, ghazi boulila, croissance pro-pauvres dans des pays du moyen-orient et de l'afrique du nord, Revue d'économie du développement, Vol 19, 2011.

تناولت الدراسة تأثير النمو الاقتصادي على الفقر النقدي لتسع دول من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بما فيها الجزائر) خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1990-2004، ومن أجل الحكم على طبيعة النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة على مستوى

كل دولة من الدول التسع، وما إذا كان مفيدا لتخفيض نسب الفقر، عمد الباحثان إلى إعداد مؤشرات للنمو وللسياسات المحابية للفقراء، معتمدين في ذلك على مؤشرات كل من Kakwani et Pernia(2000) و Kakwani (1993-2001)، حيث قام الباحثان بحساب مختلف المرونات (المرونة الكلية للفقر، مرونة الفقر للنمو، مرونة الفقر للتفاوت، مرونة التفاوت للنمو) باستعمال طريقة المربعات الصغرى العامة MCG، ومن ثم تقدير مؤشر النمو المحابي للفقراء لكل دولة، وكانت النتائج المحصل عليها بالنسبة للجزائر كما يلي:

- انتقال مرونة الفقر للنمو من -3,87 سنة 1994 إلى –4,34 سنة 2004 ، ما يعني أن النمو الاقتصادي المحقق خلال هذه الفترة كان في صالح الفقراء، حيث أن الزيادة بـ 1% في معدل النمو يصاحبها تخفيض لنسب الفقر بـ 4,34% سنة 2004 بعدما كانت 3,87% سنة 1990.
- انتقال المرونة الكلية للفقر بالنسبة للنمو من -2,81% سنة 1990 إلى -3,33% سنة 2004، ما يعني كذلك محاباة أكثر للنمو الاقتصادي للفقراء .
- أعطت النتائج قيمة مؤشر النمو الداعم للفقراء مساوية لـ 0,71 باستعمال مؤشر فجوة الفقر P1 و قيمة مساوية لـ 0,66 باستعمال مؤشر شدة الفقر P2 ، ما يعني أن النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة يعتبر داعما للفقراء.

❖ **الدراسة الثانية :**

عبد الله الحرتسي حميد، النمو الاقتصادي ودوره في الحد من انتشار ظاهرة الفقر بالجزائر، الفرص والتحديات وسبل التفعيل في آفاق 2025، أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2014، تحت إشراف الأستاذ الدكتور راتول محمد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى محاولة نمذجة العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1980-2010، ومن ثم محاولة التنبؤ بديناميكية الفقر خلال الخمسة عشر سنة الموالية، مجيبيا بذلك عن إشكالية بحثه الرئيسية والمتمثلة في : هل يساهم النمو الاقتصادي في الإقلال من الفقر في الجزائر؟

وفي محاولته لصياغة طبيعة العلاقة الموجودة بين النمو والفقر، صاغ الباحث ثلاث مقاربات منهجية لبحثه تمثلت في :

المقاربة الأولى : تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر والتفاوت في إطار منهجية النمو المحابي للفقراء، حيث صاغ الباحث عددا من مؤشرات قياس النمو المحابي للفقراء وحاول إسقاطها على الجزائر وعدد من الدول العربية.

المقاربة الثانية : صياغة نموذج لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر اعتمادا على نظرية النمو الخارجي لـSolow و نماذج النمو الداخي ، حيث قام الباحث بتقدير دالة الإنتاج من نوع Cob-Doglass للاقتصاد الجزائري، ومن ثم محاولة بناء نموذج للنمو الاقتصادي يشمل النمو كمتغير تابع، و رأس المال المادي، البشري ومستويات العمال كمتغيرات تابعة.

المقاربة الثالثة : صياغة نموذج لعلاقة النمو الاقتصادي بالفقر بالاعتماد على منهجية أشعة الانحدار الذاتي VAR، مع أخذ معدل الفقر كمتغير تابع، و النمو، مؤشر التنمية البشرية ومعدل البطالة كمتغيرات تابعة.

خلص البحث في الأخير إلى النتائج الآتية :

- يتأتى النمو الاقتصادي في الجزائر بمساهمة أكبر لرأس المال المادي في ظل ضعف مساهمة العمل ومعدلات سالبة للإنتاجية في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة.
- اعتماد النمو الاقتصادي في الجزائر على التراكم الرأسمالي في ظل عدم معنوية علاقة كل من رأس المال البشري ومستوى التشغيل بالنمو الاقتصادي.

- وجود ارتباط عكسي بعلاقة سببية في اتجاه واحد تسري من النمو نحو الفقر، بحيث تلعب الزيادة في الناتج الداخلي الخام دورا هاما في الحد من الفقر في الجزائر.
- وجود ارتباط إيجابي بين التغير في رأس المال البشري والتغير في مؤشر الفقر كنتيجة للاعتماد على الدعم الحكومي.

❖ **الدراسة الثالثة :**

عياد هيشام، بن لشهب حمزة، أثر النمو الاقتصادي وعدم اللامساواة على معدلات الفقر، دراسة حالة الجزائر للفترة 1970–2013، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 6، سبتمبر 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى توصيف طبيعة العلاقة الموجودة بين كل من الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي، في إطار الإشكالية الآتية : كيف هي التفاعلات البينية بين كل من الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2013، وللإجابة عن هذه الإشكالية استعمل الباحثان منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطأة ARDL لتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات. أعطت الدراسة النتائج الآتية :

- وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين جميع متغيرات الدراسة.
- وجود علاقة طردية بين معدل الفقر ومؤشر اللامساواة في الجزائر على المديين الطويل والقصير.
- وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الفقر على المديين الطويل والقصير.

❖ **الدراسة الرابعة :**

بن لحسن الهواري، الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الجزائر دراسة قياسية 1980–2011، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد رقم 02، 2017.

حاولت هذه الدراسة معرفة أثر التفاوت في توزيع الدخل على الفقر في الجزائر خلال الفترة 1980-2013 ، حيث قام الباحث باختبار نموذجين قياسيين اثنين، تمثل النموذج الأول في تقدير العلاقة بين الفقر والتفاوت في إطار المقاربة النقدية وباستعمال منهجية أشعة الإنحدار الذاتي VAR، حيث تم أخذ معدل النمو الاقتصادي، معدل التفاوت مقاسا بمعامل gini، معدل التضخم ومعدل البطالة كمتغيرات مستقلة، ومعدل الفقر النقدي كمتغير تابع، في حين تمثل النموذج الثاني في دراسة أثر التفاوت في التوزيع على الفقر في إطار مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (PES) ، وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM، حيث تم أخذ المتغيرات المستقلة للنموذج الأول وأثرها على مؤشر الفقر الاقتصادي والاجتماعي (كمؤشر للفقر البشري)PES.. أعطت الدراسة النتائج الآتية:

- الأثر الموجب للتفاوت في توزيع الدخل على الفقر النقدي، حيث أن الزيادة بـ 1% في مؤشر التفاوت يترتب عنها الزيادة بـ 2,16% في مؤشر الفقر النقدي.
- الأثر الموجب لمؤشر التفاوت على الفقر البشري، بحيث أن الزيادة بـ 1% في مؤشر التفاوت ينجر عنه الزيادة في بـ 0,73% في مؤشر الفقر البشري.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية إحصائيا بين نمو الناتج الداخلي الخام ومؤشر الفقر، مما يثبت بأن تحقيق النمو الاقتصادي لوحده غير كاف لمكافحة الفقر.
- الأثر المعنوي الموجب لكل من التضخم والبطالة على مؤشري الفقر النقدي والبشري، ما يؤكد على ضرورة اعتماد سياسات مبنية على التقليص من التضخم والبطالة كجزء من استراتيجية مكافحة البطالة.

المبحث الثاني : الدراسة القياسية لعلاقة النمو بالفقر والتفاوت 1970-2016

هدفنا من خلال هذا المبحث هو اختبار مدى تأثير كل من النمو الاقتصادي و التفاوت على الفقر في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2016، ونظرا لبعض العوائق البحثية والمتمثلة في عدم توفر قواعد بيانات تامة وكاملة عن بعض متغيرات الدراسة فقد ارتأينا تجزئة فترة الدراسة إلى حقبتين زمنيتين اثنتين :

الفترة الأولى : 1970-1995 : حاولنا فيها اختبار تأثير النمو الاقتصادي ومستوى التفاوت كمتغيرات مستقلة على الفقر كمتغير تابع، مع أخذ معدل التضخم كمتغير مراقب variable de contrôle.

الفترة الثانية : 1990-2016 : ونظرا لعدم توفر إحصائيات عن معدلات التفاوت في الجزائر خلال الفترة 1995-2016 فقد قررنا التخلي عن هذا المتغير واستبداله بمعدل البطالة كأحد محددات ظاهرة الفقر في الجزائر، مع دراسة تأثير النمو الاقتصادي على الفقر في الجزائر.

المطلب الأول : توصيف نماذج الدراسة

أ- تقديم النماذج :

اعتمدنا في النموذج الأول على سلاسل زمنية لأربع متغيرات للفترة 1970-1995، المتغير التابع متمثل في الفقر مقاسا بالإنفاق الاستهلاكي الفردي كمتغير مقرب un proxy وثلاث متغيرات مستقلة متمثلة في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، معدل التفاوت مقاسا بمؤشر Theil و مؤشر التضخم.

في حين حاولنا في النموذج الثاني اختبار نفس النموذج الأول على الفترة الممتدة ما بين 1990-2016 بحذف متغير التفاوت نظرا لعدم توفر بيانات عنه و إضافة البطالة باعتبارها محددا هاما من محددات ظاهرة الفقر في الجزائر.

- **الانفاق الاستهلاكي الفردي :**

يعتبر الإنفاق الاستهلاكي الفردي أحد المؤشرات البديلة المستعملة في الأدبيات النظرية كمؤشر نقدي لقياس الفقر [1]، ونظرا لغياب معطيات عن معدلات الفقر في الجزائر وكذا مستويات دخول الأسر الجزائرية فإنه غالبا ما كانت تلجأ معظم الدراسات والأبحاث بتعويضه بنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي، بحيث كلما ارتفع الإنفاق الاستهلاكي كلما أدى ذلك إلى انخفاض مستويات الفقر والعكس صحيح.

- **نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام PIB PAR TETE :**

أحد أهم و أفضل المؤشرات في قياس مستوى النمو الاقتصادي لبلد ما، بحيث يربط بين الثروة التي تم خلقها داخل الحدود الجغرافية للدولة والتطور في التعداد السكاني، ومنه يمكن الحصول على صافي نصيب الفرد من النمو الاقتصادي المحقق. حسب النظرية الاقتصادية لا سيما تلك التوجهات الجديد منها فإن النمو الاقتصادي مفيد وضروري لاجتثاث الفقر والتخفيض من عدد الفقراء، وبدء اعتماد استراتيجية نمو قائمة على استفادة أكثر للفقراء منها للأغنياء.

- **مؤشر التفاوت INDICE DE THEIL:**

تماشيا مع النظرية الاقتصادية تم إدراج مؤشر قياس التفاوت في التوزيع ضمن نموذج اختبار علاقة النمو بالفقر كمتغير أساسي في النموذج، بحيث يؤثر النمو الاقتصادية على الفقر عن طريق قناة التفاوت، وهو ما يعرف بأثر التفاوت effet inégalité. يعتبر مؤشر Gini أحد أهم وأشهر هذه المؤشرات نظرا لما يوفره من معلومات عن شكل توزيع الدخل أو الاستهلاك للفرد أو الأسرة داخل دولة ما، إلا أنه ومع غياب معطيات إحصائيات عن هذا المؤشر تم استبداله بمؤشر آخر لا يقل أهمية عنه هو مؤشر Theil.

[1] Bachir Boulahbel, la dynamique de la pauvreté en Algérie, p09.

- **مؤشر التضخم INFLATION** :

يعتبر التضخم حسب الأدبيات النظرية محددا هاما من محددات ظاهرة الفقر في مجتمع ما، بحيث يعطي فكرة عن التغيرات في الدخول الحقيقية ومنه القدرة الشرائية للأفراد أو الأسر، بحيث يتصاحب ارتفاع معدل التضخم بارتفاع معدلات الفقر والعكس صحيح.

- **معدل البطالة** :

تعتبر البطالة أحد أهم أسباب ظاهرة الفقر في الجزائر ومحدد هاما لها، فلا طالما ترافقت فترات صعود معدلات البطالة في الجزائر مع اتساع رقعة الفقر وزيادة معدلاته، ففي الغالب يمكن الحصول على فرصة عمل الفرد أو الأسرة من تلبية حاجياته الأساسية من طعام ولباس و سكن، إضافة إلى الحصول على باقي الخدمات من تعليم ، صحة وترفيه ....الخ.

مصادر البيانات :

تم الاعتماد على عدد من قواعد البيانات المحلية والدولية للحصول على معطيات رقمية في شكل سلاسل زمنية للمتغيرات السابقة خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2016، نذكر منها :

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS.
- قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Indicator WDI
- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي World economic outlook data base
- قاعدة بيانات جامعة تكساس Texas University Data

الجدول الموالي يوضح مصادر بيانات الدراسة القياسية :

جدول رقم 1-4 : مصادر بيانات الدراسة القياسية

الرقم	إسم المتغير	مصادر البيانات
1	الإستهلاك الفردي	WDI, ONS
2	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام	WDI, ONS
3	معدل التفاوت (مؤشر Theil)	Texas University Data
4	معدل التضخم	WDI, ONS, WEODB
5	معدل البطالة	WDI, ONS, WEODB

المصدر : من إعداد الباحث

متغيرات النموذج 1 :

يقدم النموذج الأول للدراسة بالشكل الآتي : $Pov = f(GDP, INEQ, INF)$

بحيث : POV يمثل معدل الفقر مقاسا بالاستهلاك الفردي يمثل المتغير التابع.

GDP معدل النمو الاقتصادي الحقيقي مقاسا بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

INEQ مؤشر التفاوت مقاسا بمؤشر Theil.

INF معدل التضخم.

متغيرات النموذج الثاني :

يقدم النموذج الثاني للدراسة بالشكل الآتي : $Pov = f(GDP, CHOM, INF)$

حيث : CHOM يمثل معدل البطالة

ب- منهجية الدراسة [1] :

سنقوم من خلال دراستنا هذه باختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باستخدام منهجية ARDL(Auto regressif distributed lags model) أي منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة أو المبطأة، حيث تعتبر مقاربة جديدة نوعا ما جاءت لتكملة محدودية المقاربات السابقة لا سيما نماذج VAR و VECM. يعود فضل السبق في وضع أسس هذه المنهجية إلى كل من M. HASHEM PESARAN و YONGCHEOL SHIN و RICHARD J. SMITH بعد مقالهم المنشور في مجلة journal of applied econometrics سنة 2001 تحت عنوان : " bounds testing approaches to the analysis of level relationships.

تتميز مقاربة ARDL بعدة خصائص تؤهلها لأن تكون الأكثر شيوعاو استعمالا في السنوات الأخيرة، نذكر منها :

- لا تشترط هذه المقاربة سلاسل زمنية مستقرة من نفس الرتبة، بل يمكن إجراؤها مع متغيرات ذات رتب استقرارية مختلفة I(0) أو I(1)، ما عدا ألا تكون مستقرة في الفرق الثاني I(2).
- تعطي مقاربة ARDL فرصة اختبار العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير والطويل في آن واحد وفي معادلة تقدير واحدة، وهو ما يمنح أفضلية للباحث لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة بشكل أكثر دقة وشمولية.
- تعتبر مقاربة ARDL صالحة حتى في حالة العينات الصغيرة، كما أنها تعطي نتائج أفضل من باقي المقاربات عند صغر حجم العينة، خلافا لباقي مقاربات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.

[1] من تلخيص الباحث بناء على مجموعة من المقالات و المحاضرات : محاضرات أ.د. عماد الدين مصبح من جامعة القصيم ، المملكة العربية السعودية و د.دحماني محمد اريوش، محاضرات في الاقتصاد القياسي ، جامعة بلعباس، الجزائر.

حسب منهجية ARDL المطورة من قبل Pesaran et all (2001) فإن السلسلة الزمنية للمتغير التابع تكون عبارة عن دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر، وتقدم صيغته بالشكل الرياضي الآتي :

$$d(Y_t) = c + \lambda Y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} a_{1,i}\, d(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^{k} a_{2,i} d(X_{t-i}) + \varepsilon_t$$

معلومات الأجل الطويل معلومات الأجل القصير

بحيث تعبر المعلمات λ و β عن معاملات العلاقة طويلة الأجل ، في حين تشير المعلمات $a_{2,i}$ و $a_{1,i}$ عن معاملات العلاقة قصيرة الأجل ، كما يشير الحرف d في $d(Y_t)$ إلى أن البيانات قد تم أخذها في الفروق الأولى لها.

تمثل كل من n و k فترات الإبطاءات الزمنية في المستوى ، بحيث لا يشترط تساويهما ، ε_t تعبر عن حد الخطأ العشوائي.

المعلمة λ تشبه كثير معامل تصحيح الخطا في نموذج VECM والتي تعني النسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير والتي يمكن تصحيحها في واحدة الزمن من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، والتي يجب أن تكون سالبة ومعنوية حتى تكون هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين x و y.

الخطوة الأول : اختبار التكامل المشترك

نتجه إلى اختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهنا تعتمد مقاربة ARDL على اختبار خاص بها لتحديد التكامل المشترك يسمى باختبار الحدود bound test لـ pesaran et all (2001) ، بحيث نضع الفرضيات الآتية انطلاقا من المعادلة (1) :

فرضية العدم : عدم وجود تكامل مشترك $\lambda = \beta = 0$

الفرضية البديلة : وجود تكامل مشترك $\beta \neq 0$ و $\lambda \neq 0$

القيم الجدولية لاختبار توزيع F تتضمن حدين،قيمة الحد الأدنى والتي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر I(0) ، وقيمة الحد الأعلى التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة واحد I(1)، نقارن بين قيمة F المحسوبة وبين قيمة F الجدولية للحد الأعلى، نرفض الفرضية الصفرية إذا كان : F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى لـ F الجدولية. إذا وقعت قيمة F المحسوبة بين الحدين الأعلى والأدنى لF الجدولية تعتبر النتيجة غير محسومة.

الخطوة الثانية : تقدير معادلة العلاقة طويلة الأجل

بعد إثبات جود تكامل متزامن بين المتغيرات فإننا نلجأ إلى تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في شكل الصيغة الرياضية الآتية :

$$Y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \partial i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \emptyset i X_{t-i} + \varepsilon_t$$

تمثل كل من $\emptyset$ و ∂ معاملات المتغيرات ، p و q فترات الإبطاء للمتغيرات ، ε حد الخطأ

ويتم اختيار فترات الإبطاء على أساس أحد المعايير Akaike أو Schwarz.

الخطوة الثالثة : تقدير نموذج تصحيح الخطأ للأجل القصير

في الأخير وكخطوة أخيرة نستنتج مواصفات نموذج ardl لحركية الأجل القصير عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطأ وفق المعادلة الآتية :

$$d(y_t) = c + \sum_{i=1}^{p} \partial_i d(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^{q} \emptyset i d(X_{t-i}) + \varphi ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث : ECT_{t-1} تمثل حد تصحيح الخطأ

φ تمثل معامل تصحيح الخطأ للإنحرافات في الأجل القصير للعودة للوضع التوازني.

المطلب الثاني : أثر النمو والتفاوت على الفقر خلال الفترة 1970–1995

أ– اختبار الاستقرارية :

تهدف اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية إلى التأكد من خلو النموذج القياسي من انحدارات زائفة، لا تعكس حقيقة وجود علاقة بين متغيرات الدراسة.

الشكل الموالي يوضح التمثيلات البيانية لمتغيرات النموذج المستخدم :

الشكل رقم 4–1 : التمثيل البياني لمتغيرات النموذج

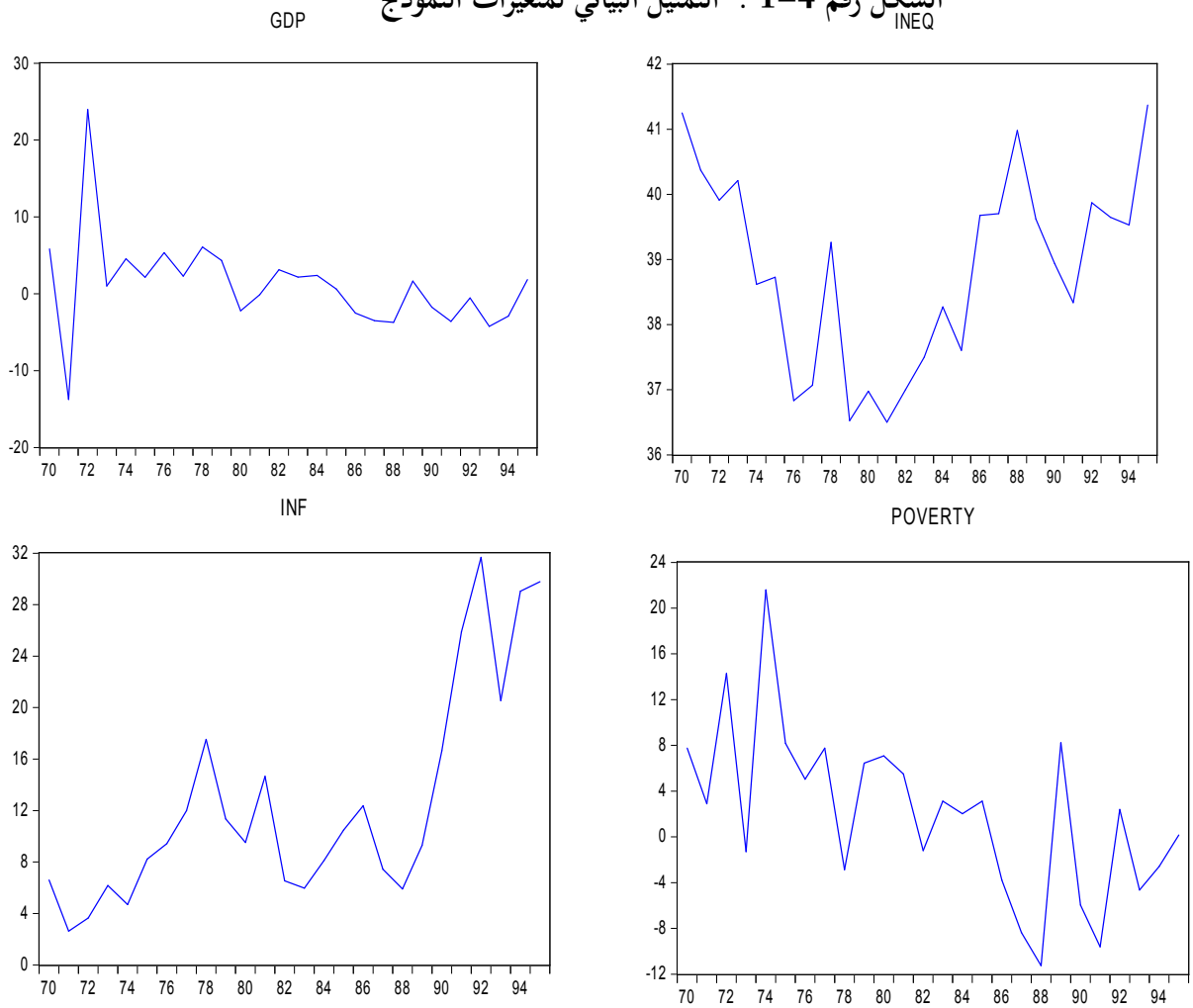

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

يظهر جليا من خلال الشكل رقم 4-1 بأن كل من متغير الفقر والنمو الاقتصادي مستقر في المستوى في حين باقي المتغيرات غير مستقرة ، ولتأكيد هذه الملاحظة نلجأ إلى اختبارات الاستقرارية وعلى وجه الخصوص اختبار PP والذي يعد الأنسب نظرا لصغر حجم عينة الدراسة.

جدول رقم 4-2 : نتائج اختبار الاستقرارية لـ Philips Perron

المتغيرات	القيم	المستوى			الفرق الأول			النتيجة
		ثابت	ثابت واتجاه	بدون	ثابت	ثابت واتجاه	بدون	
POV	القيمة المحسوبة	-4,13719	-6,48843	-4,01789				مستقرة في المستوى
	القيمة الحرجة عند 5%	-2,98623	-3,6032	-1,95502				
GDP	القيمة المحسوبة	-6,45569	-13,779	-6,3851				مستقرة في المستوى
	القيمة الحرجة عند 5%	-2,98623	-3,6032	-1,95502				
INEQ	القيمة المحسوبة	-2,11355	-2,38513	-0,03668	-6,42275	-7,32767	-6,5832	مستقرة في الفرق الأول
	القيمة الحرجة عند 5%	-2,98623	-3,6032	-1,95502	-2,99188	-3,6122	-1,95568	
INF	القيمة المحسوبة	-0,68365	-2,11561	0,853272	-5,71525	-5,87002	-5,40432	مستقرة في الفرق الأول
	القيمة الحرجة عند 5%	-2,98623	-3,6032	-1,95502	-2,99188	-3,6122	-1,95568	

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات EVIEWS 9

أظهر اختبار PP بأن كل من متغير الفقر والنمو الاقتصادي مستقر في المستوى وللنماذج الثلاثة (الثابت، الإتجاه ومن دون ثابت واتجاه)، حيث جاءت القيم المحسوبة(بالقيمة المطلقة) أكبر من القيم الحرجة عند درجة معنوية 5 %، في حين كانت متغيرتا التفاوت والتضخم مستقرة بعد الفروقات الأولى.

ب- تقدير النموذج القياسي :

حسب رتب استقرارية متغيرات النموذج، ونتيجة لعدم وجود و لا متغير مستقر بعد الفرق الأول، وبعد الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة، فإن منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطأة هي المقاربة الأنسب لاختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وإمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث تقدم صيغته بالشكل الآتي :

$$dPOV_t = c + \lambda POV_{t-1} + \beta GDP_{t-1} + \dot{\beta} INEQ_{t-1} + \ddot{\beta} INF_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} a_{1,i}\, d(POV_{t-i}) + \sum_{i=0}^{k} a_{2,i}\, d(GDP_{t-i}) + \sum_{i=0}^{k} a_{3,i}\, d(INEQ_{t-i}) + \sum_{i=0}^{k} a_{4,i}\, d(INF_{t-i}) + \varepsilon_t$$

1-اختبار التكامل مشترك :

نعتمد على اختبار الحدود bound test للكشف عن مدى وجود إمكانية للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج كما يلي:

جدول رقم 3-4 : نتائج اختبار الحدود

اختبار رالحدود	القيمة	k
F-statistique	7,598988	3
درجة المعنوية	**الحد الأدنى**	**الحد الأعلى**
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
1%	4.29	5.61

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews

نلاحظ من خلال الجدول بأن القيمة المحسوبة لاختبار الحدود (7,59) أكبر من جميع قيم الحد الأعلى (3,23)، وهو ما يؤكد على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة للتكامل المتزامن تتجه من المتغيرات المستقلة (النمو، التفاوت والتضخم) نحو المتغير التابع (الفقر).

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وقبل تقدير معادلة للعلاقة طويلة الأجل فإننا نقوم بتحديد عدد الإبطاءات المثلى باستخدام معيار Akaike information Criteria والذي يعطينا أفضل توليفات من بين إبطاءات المتغيرات التابعة والمستقلة كما يلي :

الشكل رقم 4-2 : نتائج معيار Akaike لتحديد فترة الإبطاء

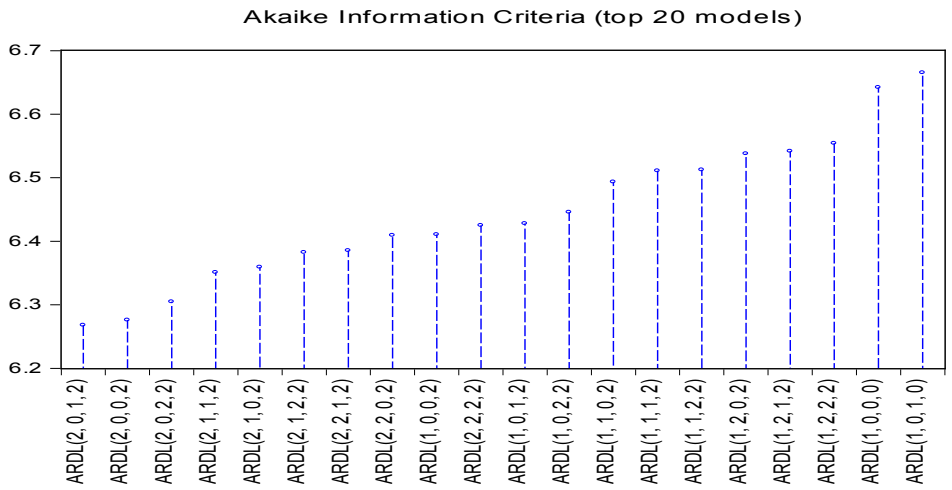

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

إذن حسب الشكل فإن النموذج ARDL(2,0,1,2) هو النموذج الأمثل لتقدير العلاقة بين المتغيرات، حيث يؤخر الفقر والنمو بإبطائين، التفاوت بإبطاء واحد، في حين لا يبطأ متغير التضخم.

2-تقدير معلمات الأجل الطويل :

جدول رقم 4-4 : نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لمنهجية ardl

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	0,04545	0,099222	0,458065	0,6535
INEQ	-0,573835	0,627348	-0,9147	0,3748
GDP	1,440857	0,274263	5,253569	0,0001
C	21,763914	24,359286	0,893455	0,3857

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews 9

تشير النتائج المحصل عليها لتقدير معلمات الأجل الطويل إلى وجود علاقة طويلة الأجل تسري من المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع بحيث :

- ✓ وجود علاقة موجبة بين مستوى التضخم و الاستهلاك الفردي ، ومنه علاقة سالبة مع الفقر ، بحيث كلما زاد التضخم نقص معدل الفقر، فحسب الجدول فإن زيادة مستوى التضخم بـ 1% سينجر عنه انخفاض معدل الفقر بـ 0,04 % ، وهو غير متوافق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن الارتفاع في المستوى العام لأسعار يضر أكثر بالطبقات الفقيرة ، بل وقد يتسبب حتى في ظهور فئات فقيرة جديدة نتيجة عدم كفاية مداخيل الأسرة وانخفاض الدخل الحقيقي، إضافة إلى ذلك فإن النتيجة غير معنوية إحصائيا حيث أن احتماليتها 0,65 تفوق مستوى المعنوية 5%، من جهة أخرى يمكن تفسير هذه نتيجة بما ورد في نظرية Philips لعلاقة سببية للتضخم بالبطالة، بحيث يرتبط التغير في مستوى التضخم بزيادة في الأجور الإسمية للعمال والتي تنعكس مستقبلا في شكل زيادة في الأسعار، وبالتالي يمكن اعتبار ارتفاع معدل التضخم ناتج عن تخفيض معدل البطالة والزيادة في الأجور كنتيجة لبرامج السياسة التشغيلية المتبناة من طرف الدولة، وهو ما سيحفز أكثر الاستهلاك الفردي ويقلص من معدل الفقر.
- ✓ وجود علاقة سالبة بين مستوى التفاوت ومستوى الاستهلاك الفردي ، وبالتالي علاقة موجبة بينه وبين الفقر، حيث أن الزيادة في مستوى التفاوت بنسبة 1% سينتج عنه زيادة في الفقر بنسبة 0,57% ، وهي نتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة التفاوتات داخل مجتمع ما سيقلل فرص الطبقات الفقيرة في الاستفادة من عملية التنمية، وبالتالي توزيع غير عادل للثروة، وهو ما سيسهم في بقاء دائم للفقراء في دائرة الفقر، في المقابل فإن التقليل من التفاوتات سيمكن الفئات الهشة والمحرومة من الاستفادة من ريع العملية التنموية والحصول على المزيد من الموارد. بالرغم من توافق النتيجة مع النظرية الاقتصادية إلا أنها جاءت غير معنوية إحصائيا.
- ✓ مؤشر النمو الاقتصادي جاء معنويا ومتوافقا مع النظرية الاقتصادية، حيث أن الزيادة في 1% في النمو الاقتصادي سينجم عنها زيادة في الاستهلاك الفردي بـ1,44% وبالتالي التخفيف من نسبة الفقر، وهو ما نصت عليه نظرية

النمو المحابي للفقراء من أن النمو صالح ومفيد للفقراء، وهي نتيجة كذلك متطابقة مع واقع الاقتصاد الجزائري، حيث أن نسب الفقر في الجزائر على العموم في انخفاض من سنة 1970 إلى 1995 نتيجة معدلات النمو الموجبة المحققة، وتحسن الأوضاع المعيشية وتحسين البنى التحتية ومرافق العيش والسياسة الاجتماعية التي تتبناها الدولة.

- ✓ نلاحظ أن قيمة الثابت مرتفعة نوعا ما مقارنة مع باقي معاملات متغيرات النموذج (c=21 ,7)، ما يعني أن الفقر مفسر بمتغيرات أخرى غير التي في النموذج.

2- نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM لمنهجية ARDL للأجل القصير :

بعد تقديرنا للعلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، نقدم فيما يلي نموذج تصحيح الخطأ لمنهجية ardl والذي يعمل على تصحيح انحرافات الأجل القصير في واحدة الزمن (وهي السنة في النموذج) من أجل الحصول على علاقة توازنية طويلة المدى.

جدول رقم5-4 : نتائج نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM لمنهجية ARDL

Short Run Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POVERTY(-1))	0,391814	0,192716	2,033116	0,0601
D(INF)	0,067344	0,146204	0,460617	0,6517
D(INEQ)	-2,051955	1,070717	-1,916431	0,0746
D(GDP)	0,912143	0,246856	3,695039	0,0022
D(GDP(-1))	-0,751858	0,20779	-3,618355	0,0025
CointEq(-1)	-1,481712	0,284163	-5,214306	0,0001

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات EVIEWS 9

نتائج نموذج تصحيح الخطأ لمنهجية ARDL تؤكد أكثر العلاقة التكاملية لمتغيرات النموذج، حيث جاءت إشارة معامل تصحيح الخطأ $\lambda = -1,48$ سالبة ومعنوية ، مما يثبت أكثر صحة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

أعطت نتائج اختبار العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات النموذج نتائج أفضل منها في الأجل الطويل لا سيما من ناحية تطابقها مع النظرية الاقتصادية و قبولها إحصائيا، حيث جاءة كل المعلمات معنوية عدا متغير التضخم، وفيما يخص تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع نجد :

- ✓ يؤثر النمو الاقتصادي إيجابا على الفقر ، حيث أن الزيادة بـ 1% في معدل النمو تترافق مع الزيادة في الاستهلاك الفردي وبالتالي التخفيض في معدل الفقر بـ 0,912 % ، متوافقا تماما مع نظرية النمو المحابي للفقراء وبمعنوية إحصائية. على العموم يمكن القول بأن النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة كان مفيدا للفقراء من ناحية تحسين ظروف المعيشة، وتحسن الدخل الحقيقي وتمكين الأسر الفقيرة من الحصول على المزيد من الحاجات الأساسية، تجلى ذلك بشكل صريح من خلال تراجع معدل الفقر خلال نفس الفترة.
- ✓ تسبب زيادة التفاوت زيادة في معدل الفقر، حيث أن الزيادة بـ 1% في مؤشر التفاوت تؤدي إلى نقص الاستهلاك الفردي وبالتالي زيادة في معدل الفقر بنسبة 2,05 % ، وبمعنوية إحصائية عند مستوى 10% ، وهي متوافقة مع النظرية الاقتصادية. نشير هنا إلى أن زيادة التفاوت في التوزيع يقلل أكثر من فرص الفقراء في الحصول على فرص للاستفادة من عوائد النمو الاقتصادي المحقق، كما يضيع جهود الدولة في مكافحة الفقر والتهميش ودعم الفئات الهشة والمحرومة وإشراكها أكثر في منظومة التنمية. نشير ههنا بأنه خلال الفترة 1970-1995 قد سجل مؤشر Theilلقياس التفاوت نسبا مرتفعة، فبعد الانخفاض النسبي بعد سنة 1970، فإن المؤشر عاود الارتفاع ابتداء من سنة 1979 لينتقل من 36,9 إلى غاية 41,8 سنة 1995، و هو ما من شأنه أن يضيع فرصا عدة للتقليل من الفقر عن طريق النمو المحقق نتيجة عدم العدالة في التوزيع.

✓ معدل التضخم سجل نتيجة عكسية لمضمون النظرية الاقتصادية،إضافة لكونه غير معنوي إحصائيا، حيث أن الزيادة في معدل التضخم بنسبة 1% تسبب زيادة في الاستهلاك الفردي وبالتالي نقصا في معدل الفقر بنسبة 0,06 %، يمكن تفسير ذلك بالنسبة للحالة الجزائرية بالسياسة الاجتماعية للدولة من خلال التحويلات الاجتماعية و سياسة الدعم و رفع الأجور، والمندرجة ضمن سياسة الحكومة لمكافحة الفقر والتي قد تغطي الارتفاع في المستوى العام للأسعار لا سيما مع تبني الدولة للنهج الاشتراكي خلال أغلب سنوات فترة الدراسة.

3- اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج :

تماشيا مع خطوات تقدير النموذج القياسي وفق منهجية ARDL وبعد تقدير معلمات الأجل القصير والطويل، لابد من اختبار مدى استقرارية هذه المعاملات عبر الزمن، بحيث تخلو البيانات الإحصائية المستخدمة من أي تغير هيكلي. اختبارين أساسين قدما لاختبار الاستقرارية هما :

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM.
- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUMQ.

نعتبر النموذج مستقر هيكليا إذا وقع الشكل البياني الممثل لاختباري CUSUM وCUSUMQ في مجال الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ، في المقابل يعتبر النموذج غير مستقر هيكليا إذا وقع خارج هذه الحدود.

الشكل رقم 4-3 : اختباري CUSUM وCUSUMQ للاستقرار الهيكلي

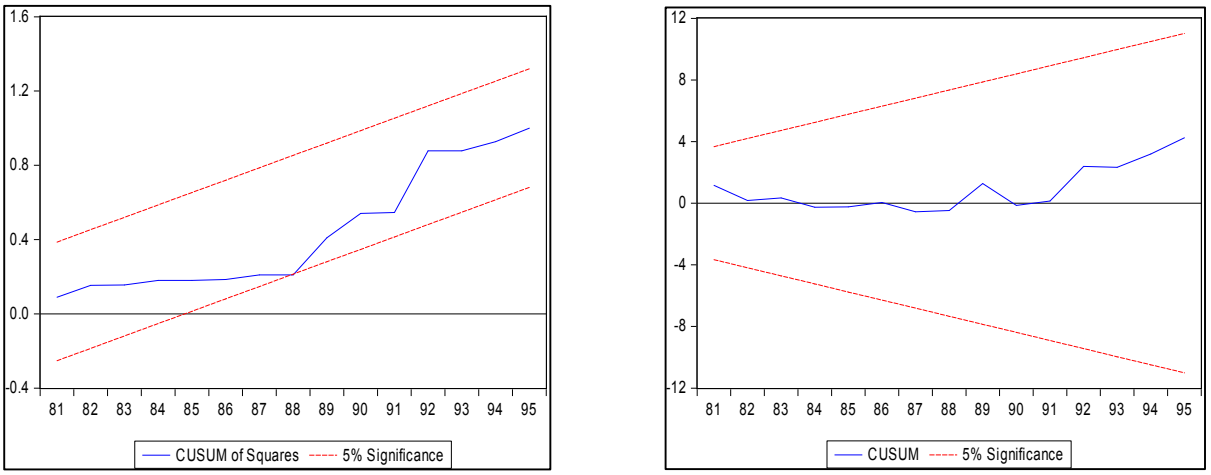

المصدر : مخرجات برنامج EVIEWS 9

يظهر الشكل البياني لاختباري CUSUM و CUSUMQ بوضوح بأن المنحنى الممثل محصور داخل مجال القيمة الحرجة 5% ، وهو ما يعني أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا ، كما أن النموذج ككل يتميز باستقرار في متغيراته وانسجام في نتائجه في الأجلين القصير والطويل.

4- الاختبارات التشخيصية للنموذج :

أ- جودة ومعنوية النموذج :

الجدول رقم 4-6: جودة ومعنوية النموذج المستخدم

الاختبار	R-squared	Adjusted R-squared	Prob(F-statistic)	Durbin-Watson stat
القيم	0,739202	0,60011	0,002713	1,998108

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EVIEWS 9

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي :

- ✓ أن النموذج مقبول إحصائيا، حيث أنه معنوي بمستوى معنوية 0,002713 أقل من 0,05
- ✓ وجود ارتباط جيد بين متغيرات الدراسة، حيث كان معامل التحديد المعدل 0,60 ، ما يعني أن 60% من المتغير التابع مفسر بالمتغيرات المستقلة للنموذج.
- ✓ معلمة Durbin Watson تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء، حيث أعطت المعلمة قيمة 1,99 (قريب من 2) ، ولو أن استعمالها في منهجية ardl للكشف عن ارتباط الأخطاء متحيز ولا يعطي نتائج دقيقة.

ب- تحليل البواقي :

- **التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج :**

الشكل رقم 4-4 : اختبار طبيعية بواقي النموذج Test de normalié

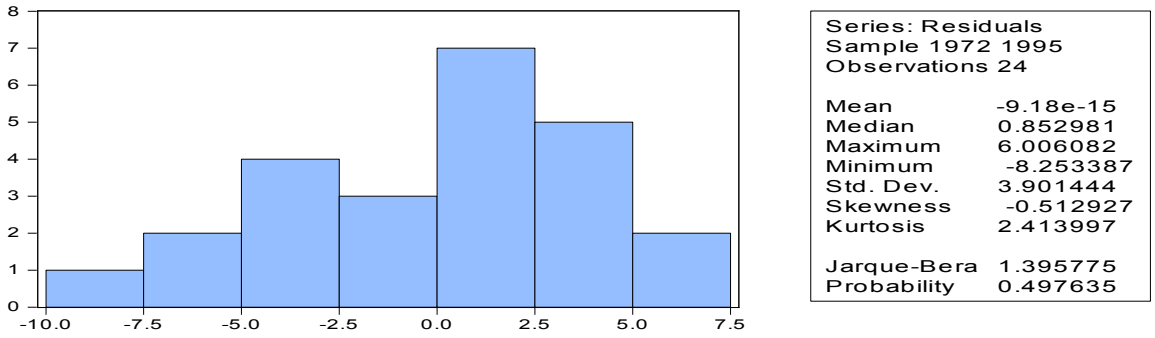

المصدر: مخرجات برنامج eviews 9

نلاحظ بأن احتمالية jarque-Bera تعادل 0,49 أكبر من مستوى معنوية 5% ، أي أننا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد مشكل التوزيع غير الطبيعي للبواقي.

- **الارتباط الذاتي للبواقي :**

جدول رقم 4-7 : اختبار LM للكشف عن الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0,017922	Prob. F(1,14)	0,8954
Obs*R-squared	0,030684	Prob. Chi-Square(1)	0,8609

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EVIEWS 9

نلاحظ بأن احتمالية F لاختبار LM ، وكذا احتمالية Chi-Square بأنها أكبر بكثير من مستوى معنوية 5% وبالتالي أقبل الفرضية الصفرية في هذه الحالة التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء.

- **اختبار تجانس التباين :**

الجدول رقم 4-8 : اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لتجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0,475032	Prob. F(8,15)	0,8553
Obs*R-squared	4,851323	Prob. Chi-Square(8)	0,7733
Scaled explained SS	1,339796	Prob. Chi-Square(8)	0,9951

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج eviews 9

نلاحظ بأن احتمالية اختبار Heroskedasticity test عالية جدا وأكبر بكثير من مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكل اختلاف في التباين، وبالتالي تباين الأخطاء متجانس.

المطلب الثالث : أثر النمو على الفقر خلال الفترة 1990-2016

سنحاول من خلال هذا الجزء اختبار أثر النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم على الفقر في بالجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2016. نشير ههنا إلى أننا حذفنا متغير التفاوت المدرج في النموذج الأول لعدم توفر إحصائيات كافية عنه، وأدرجنا متغير البطالة باعتبارها محددا رئيسا من محددات الفقر.

أ- اختبار الاستقرارية :

تساعدنا اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية في الكشف عن الانحدارات الزائفة بين المتغيرات، الشكل الموالي يوضح التمثيل البياني لمتغيرات النموذج .

الشكل رقم 4-5 : التمثيل البياني لمتغيرات النموذج

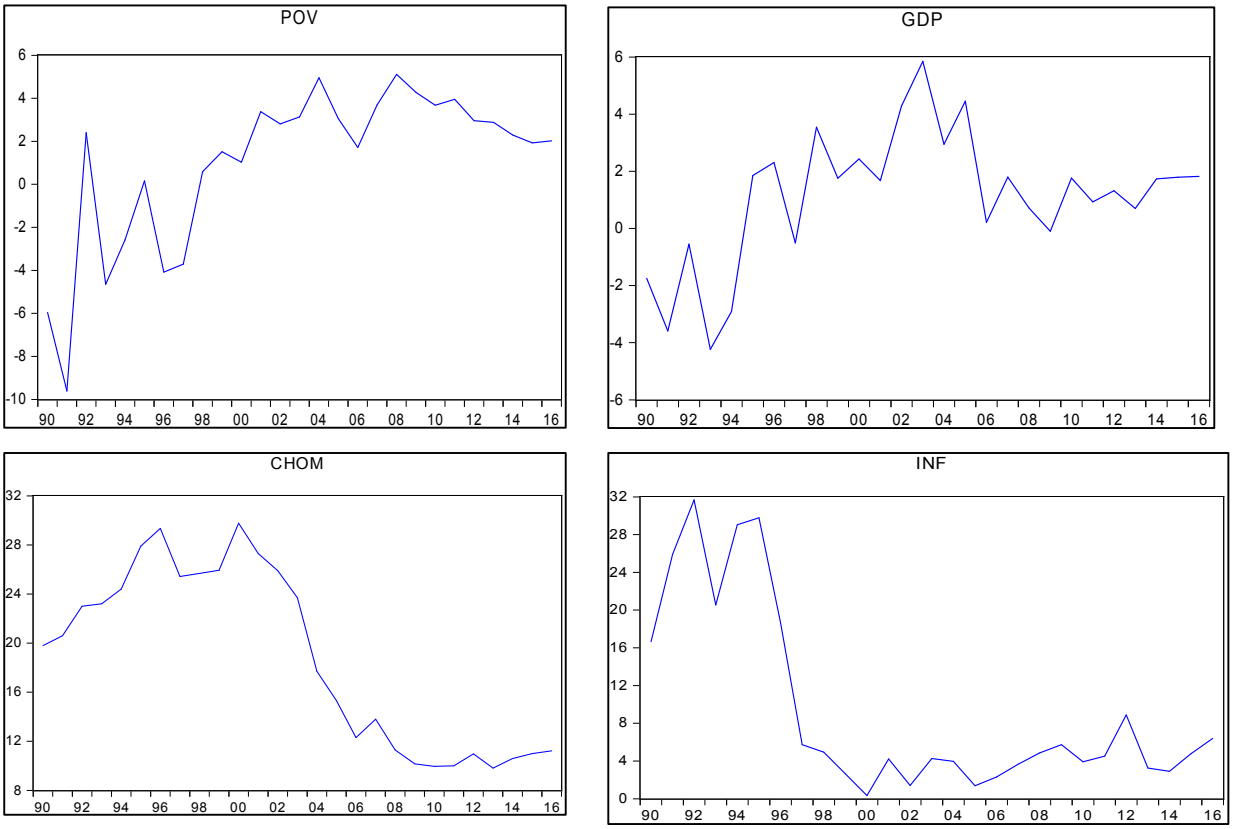

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

نلاحظ من خلال التمثيل البياني لمتغيرات النموذج بأن كل من متغير الفقر والنمو الاقتصادي مستقرة، و باقي المتغيرات غير مستقرة، تأكيد هذه الملاحظة بعد إجراء اختبار الاستقرارية لـPP.

الجدول رقم 4-9 : نتائج اختبار PP للاستقرارية

المتغيرات	القيم	المستوى			الفرق الأول			النتيجة
		ثابت	ثابت واتجاه	بدون	ثابت	ثابت واتجاه	بدون	
POV	القيمة المحسوبة	-2,88649	-3,829077	-2,738855				مستقرة في المستوى
	القيمة الحرجة عند 5%	-2,629906	-3,595026	-1,954414				
GDP	القيمة المحسوبة	-2,847251	-2,809433	-2,17561				مستقرة في المستوى
	القيمة الحرجة عند 5%	عند 10%)- 2,629906	-3,595026	-1,954414				
CHOM	القيمة المحسوبة	-0,635337	-2,175634	-0,811236	-3,807815	-3,812257	-3,801709	مستقرة في الفرق الأول
	القيمة الحرجة عند 5%	-2,981038	-3,595026	-1,954414	-2,986225	-3,603202	-1,95502	
INF	القيمة المحسوبة	-1,463186	-1,849972	-1,31406	-5,252877	-5,751888	-5,218974	مستقرة في الفرق الأول
	القيمة الحرجة عند 5%	-2,981038	-3,595026	-1,954414	-2,986225	-3,603202	-1,95502	

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EVIEWS 9

انطلاقا من جدول الاستقرارية نجد أن متغيرتا النمو والفقر مستقرتان في المستوى، حيث كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة ، في حين لم تستقر متغيرتا البطالة والتضخم إلا بعد الفرق الأول.

أ- تقدير النموذج القياسي :

بعد التأكد من رتب استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، وأنها خليط بين I(0) و I(1) يمكننا تقدير النموذج القياسي بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطأة، حيث نقوم بتقدير النموذج الآتي :

$$dPOV_t = c + \lambda POV_{t-1} + \beta GDP_{t-1} + \dot{\beta} CHOM_{t-1} + \ddot{\beta} INF_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} a_{1,i}\, d(POV_{t-i}) + \sum_{i=0}^{k} a_{2,i}\, d(GDP_{t-i}) + \sum_{i=0}^{k} a_{3,i}\, d(CHOMA_{t-i}) + \sum_{i=0}^{k} a_{4,i}\, d(INF_{t-i}) + \varepsilon_t$$

حيث نهدف إلى دراسة أثر المتغيرات المستقلة لا سيما متغير النمو الاقتصادي على الفقر، مع دراسة إمكانية وجود علاقة تكاملية طوية الأجل متجهة من المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع.

1-اختبار bound test للتكامل المشترك :

جدول رقم 4-10 : نتائج اختبار الحدود

اختبار رالحدود	القيمة	k
F-statistique	12,11284	3
درجة المعنوية	الحد الأدنى	الحد الأعلى
10%	2,72	3,77
5%	3,23	4,35
1%	4,29	5,61

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج eviews 9

نلاحظ من خلال الجدول بأن قيمة F الاحصائية لاختبار bound test تساوي 12,11 وهي أكبر من جميع قيم الحد الأعلى وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

تعتمد منهجية ARDL على تحديد فترات الإبطاء المثلى عن طريقة وضع توليفة من الإبطاءات واختيار درجة الإبطاء المثلى للنموذج محل الدراسة، نقدم فيما يلي اختبار Akaike information Criteria :

الشكل رقم 4-6 : نتائج اختبار Akaike لاختيار فترات الإبطاء المثلى

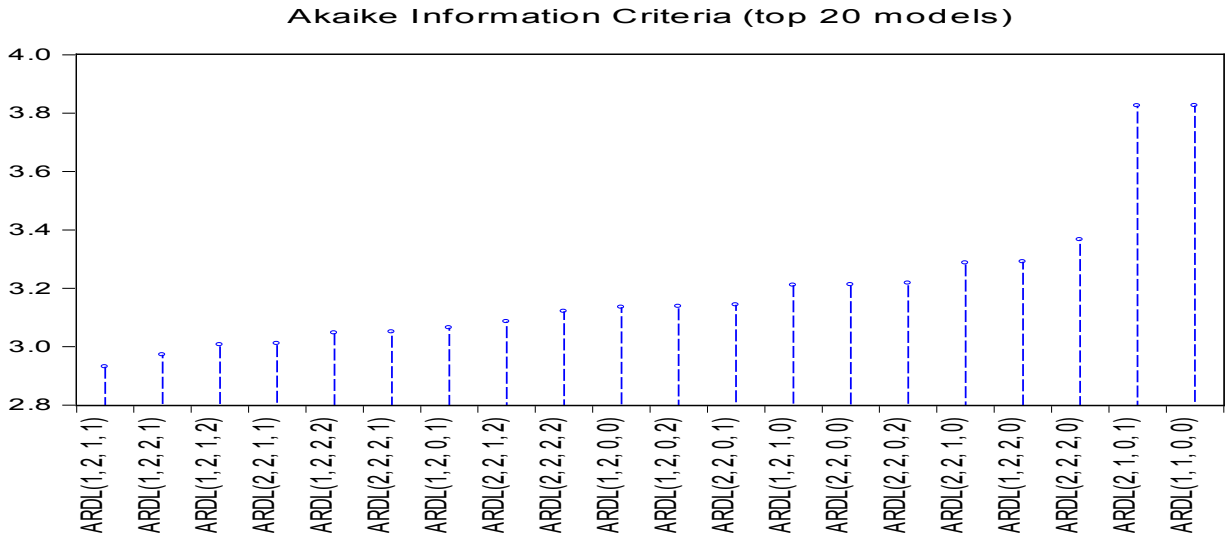

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

من خلال الاختبار المقدم نجد بأن أمثل نموذج مختار هو ardl(1,2,1,1) بإبطاء جميع المتغيرات مرة واحدة باستثناء متغير التضخم يتم إبطاؤه بفترتين اثنتين.

-تقدير معلمات الأجل الطويل :

جدول رقم 4-11 : نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لمنهجية ardl

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-0,19568	0,039058	-5,010012	0,000
GDP	-0,071238	0,180295	-0,395118	0,698

CHOM	-0,056536	0,033208	-1,702483	0,108
C	4,592586	0,526593	8,721326	0,000

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج eviews 9

تشير معلمات الأجل الطويل المقدرة في الجدول إلى الأثر طويل الأجل للمتغيرات المستقلة المتمثلة في النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم على المتغير التابع والمتمثل في الفقر، نوجز هذه الآثار فيما يلي :

- ✓ يؤثر النمو الاقتصادي على الفقر، حيث أن الزيادة في 1% في النمو ينجم عنها انخفاض في الاستهلاك الفردي وبالتالي زيادة الفقر بنسبة 0,07 % ، خلافا لنظرية النمو المحابي للفقراء، واتساقا أكثر مع نظرية النمو المفقر، كما أن النتيجة جاءت غير معنوية إحصائيا. يمكن إسقاط هذه النتيجة على الوضع الجزائري واعتبار أن الفقراء كانو أقل استفادة من عوائد النمو الاقتصادي المحققة خلال الفترة مقارنة بالأغنياء، وبالتالي هناك تخفيض للفقر في شكله المطلق، لكن وباعتبار زيادة التفاوتات في توزيع الثروة ومحاباة النمو أكثر للطبقات الأغنى يمكن اعتبار الأثر السلبي للنمو على الفقر في شكله النسي. نتيجة لعدم معنوية العلاقة بين المتغيرين يمكننا القول بأن تأثير النمو في التخفيض من نسب الفقر لا يبدو واضحا على المدى الطويل خلال هذه الفترة، كما يجب على الدولة تبني سياسات واضحة مستهدفة الطبقة الأكثر فقرا، مع سياسة تنموية مستهدفة Politique de ciblage.
- ✓ جاء أثر معدل التضخم على الفقر معنويا ومتوافقا مع النظرية الاقتصادية ، حيث أن الزيادة بـ 1% في معدل التضخم يوافقها انخفاض في الاستهلاك الفردي وبالتالي انخفاض نسبة الفقر بـ 0,19 % ، إذ أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤثر على القدرة الشرائية للفرد وينقص من دخله الحقيقي، وبالتالي يحول دون حصوله على حاجاته الأساسية لحياته. بالنسبة لحالة الجزائر فإن فترات الأزمة الاقتصادية التي صاحبها تخفيض لقيمة العملة وانهيار تام للدينار الجزائري ارتفعت فيها معدلات التضخم مما أثر سلبا على شريحة كبيرة من المجتمع، ولحوق حتى بعض الفئات متوسطة الدخل بفئة الفقراء خصوصا في مرحلة التسعينيات حيث سجلت معدلات التضخم

مستويات قياسية قاربت عتبة 30% ، ابتدءا من سنة 2000 تقريبا وبانتعاش الموارد النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط سجلت معدلات التضخم تراجعا كبيرا انعكس ذلك إيجابا على تراجع معدلات الفقر وتحسن الأحوال المعيشية للفرد والأسرة الجزائرية من خلال تحسن القدرة الشرائية الناتجة عن الرفع في الأجور والبرامج الاجتماعية المنفذة خلال الفترة والموجهة لمكافحة ظاهرة الفقر والتهميش. كما سجلت فترات ما بعد أزمة 2008 إلى 2016 عودة الارتفاع النسبي لمعدلات التضخم نتيجة للأزمات العالمية الراهنة وانهيار أسعار رالنفط في السوق الدولية، حيث تهاوت معها قيمة صرف الدينار الجزائري مما أدى إلى الغلاء وارتفاع الأسعار مترافقا بذلك مع ارتفاع في نسب الفقر النسبي.

- ✓ متغير معدل البطالة جاء تقريبا معنويا عند مستوى معنوية 10%، حيث أن الزيادة بنسبة 1% في معدل البطالة من شأنها أن تخفض حسب النموذج قيمة الاستهلاك الفردي وبالتالي تزيد في نسبة الفقر بـ 0,05 % ، وهو ما تقرره النظرية الاقتصادية حيث تعتبر البطالة محددا من محددات ظاهرة الفقر في الجزائر. تؤكد الاحصائيات الرسمية للفقر والبطالة في الجزائر ترافق المتغيرين صعودا وهبوطا، من هنا نجد جزءا كبيرا من البرامج التي كرستها الدولة في القضاء على الفقر ممثلة أساسا في دعم سياسة التشغيل بتوفير مناصب الشغل في صيغ شتى من أجل امتصاص البطالة وتوفير دخول قارة للأفراد تمكنهم من تلبية حاجاتهم الأساسية.

2- نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM لمنهجية ARDL للأجل القصير :

الجدول رقم 4-12 : نتائج نموذج تصحيح الخطأ UECM لمنهجية ARDL

Short Run Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	0,083329	0,056686	1,469998	0,161
D(INF(-1))	0,246541	0,044131	5,586505	0,000
D(GDP)	0,269732	0,124072	2,173999	0,045
D(CHOM)	-0,389962	0,120938	-3,224484	0,005
CointEq(-1)	-1,100411	0,094362	-11,661589	0,000

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج eviews 9

يظهر من خلال الجدول بأن معلمة تصحيح أخطاء الأجل القصير $\lambda = -1,1$ سالبة ومعنوية، وهو ما يؤكد نتائج اختبار الحدود بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، تعبر هذه القيمة عن نسبة 1,1% من أخطاء الأجل القصير والتي من الممكن تصحيحها في واحدة الزمن (السنة) من أجل العودة للوضع التوازني.

من خلال نتائج الجدول يمكننا تفسير مقدرات (معلمات) الأجل القصير كما يلي :

- ✓ تأثير النمو الاقتصادي على الفقر معنوي إحصائيا، حيث أن الزيادة بنسبة 1%" في النمو تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الفردي وبالتالي تخفيض الفقر بنسبة 0,26 % وهو متوافق ومتسق تماما مع النظرية الاقتصادية لا سيما

نظرية النمو المحابي للفقراء، وعليه يمكن اعتبار النمو المحقق خلال الفترة 1990-2016 في الجزائر نموا محابي للفقر ، خصوصا في شقه المطلق، حيث تثبت الإحصائيات المتوفرة عن النمو والفقر خلال الفترة والتي سبق عرضها تراجع مستويات الفقر في الجزائر نتيجة للنمو الاقتصادي والبرامج الاقتصادية والاجتماعية المنفذة خلال الفترة والمدعومة بريع العوائد النفطية، في حين لا يمكن الجزم بما إذا كان الفقراء أكثر أو أقل استفادة من عوائد النمو (المقاربة النسبية للنمو المحابي للفقراء). كما يفسر ذلك من خلال البرامج الاجتماعية المتبناة من طرف الدولة خلال هذه الفترة والتي استهدفت حماية الفقراء من آثار التحول الاقتصادي للمنظومة الاقتصادية خلال فترة التسعينيات وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتي عرفت نوعا من الصرامة والحزم اتجاه الإنفاق العمومي للدولة، إضافة إلى تبني سياسة الدعم والتحويلات الاجتماعية طيلة فترات سنوات الألفية.

- ✓ تأثير معدل التضخم على الفقر جاء غير معنوي إحصائيا وغير متوافق مع النظرية الاقتصادية، فحسب النموذج فإن الزيادة في معدل التضخم بـ 1% ينتج عنه زيادة في الاستهلاك الفردي وبالتالي التخفيض من نسب الفقر بـ 0,08% ، يمكن تفسير هذه النتيجة اقتصاديا بتدخل الدولة عبر سياستها الاجتماعية (سياسة الدعم والتحويلات الاجتماعية) لحماية الفئات الهشة والفقيرة، وبالتالي تحافظ الأسر على مستواها المعيشي في ظل غلاء الأسعار أو ترفع منه قليلا. كما نشير ههنا بأنه وعلى المدى القصير يمكن تفسير النتيجة المتوصل إليها بمنحنى Philps لعلاقة التضخم بالبطالة، بحيث ونظرا لتبني الدولة سياسة تشغيلية متنوعة و فتح فرص التوظيف والرفع من الأجور فإن ذلك قد حسن نوعا ما المستوى المعيشي لكثير من الأسر خلال هذه الفترة،إلا أن ذلك قد ولد آثار تضخمية على الأسعار، والمتأتية من زيادة المؤسسات لهامش ربحها نظرا لزيادة التكاليف (ارتفاع الأجور).
- ✓ تأثير معدل البطالة على الفقر جاء متوافقا مع النظرية الاقتصادية حيث أن الزيادة في معدل البطالةبـ 1% يفضي إلى التخفيض من الاستهلاك الفردي وبالتالي الزيادة في معدل الفقر بـ 0,38 % وبمعنوية إحصائية، وهو ما يؤكد على أن البطالة محدد هام من محددات ظاهرة الفقر في الجزائر.

3- اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج :

الشكل رقم 4-7 : اختباري CUSUM و CUSUMQ للاستقرار الهيكلي

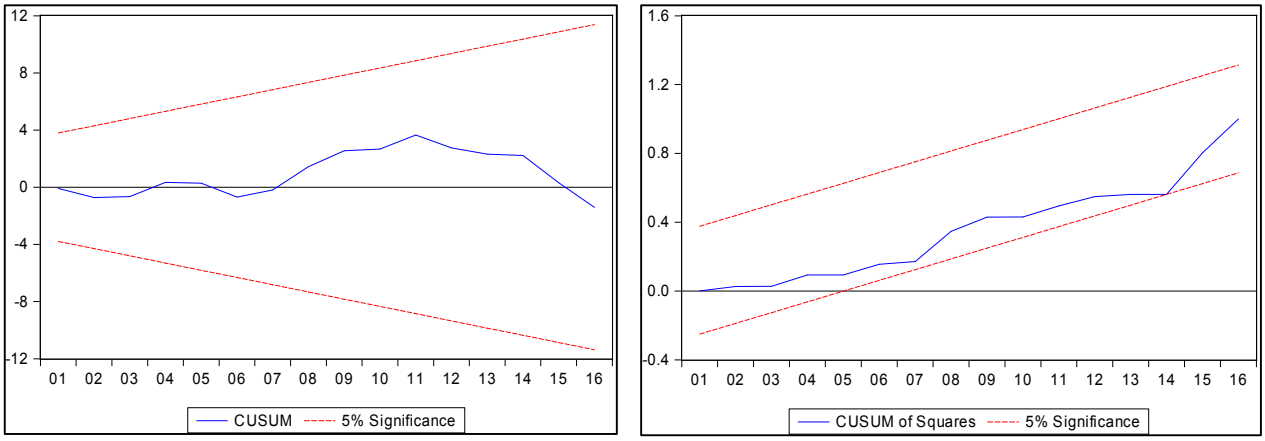

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

بما أن التمثيل البياني لاختباري cusm و cusmq يقع ضمن نطاق مجال معنوية القيمة الحرجة لـ 5% فإننا نعتبر بأن النموذج مستقر هيكليا ولا يعاني من أي اختلال.

5-الاختبارات التشخيصية للنموذج :

أ- جودة ومعنوية النموذج :

الجدول رقم4-13 : جودة ومعنوية النموذج المستخدم

الاختبار	R-squared	Adjusted R-squared	Prob(F-statistic)	Durbin-Watson stat
القيم	0.925463	0.888195	0.000000	1.329871

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج eviews

يظهر من خلال الجدول بأن النموذج صالح ومعنوي إحصائيا، حيث جاءت احتمالية F معنوية وأقل من 5% ، كما أن هناك ارتباط قوي بين متغيرات الدراسة، فحسب معامل التحديد فإن 88% من المتغير التابع مفسر بالمتغيرات المستقلة للنموذج.

ب- تحليل البواقي Analyse des résidus :

- **التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج :**

الشكل رقم 4-8 : اختبار طبيعية بواقي النموذج Test de normalié

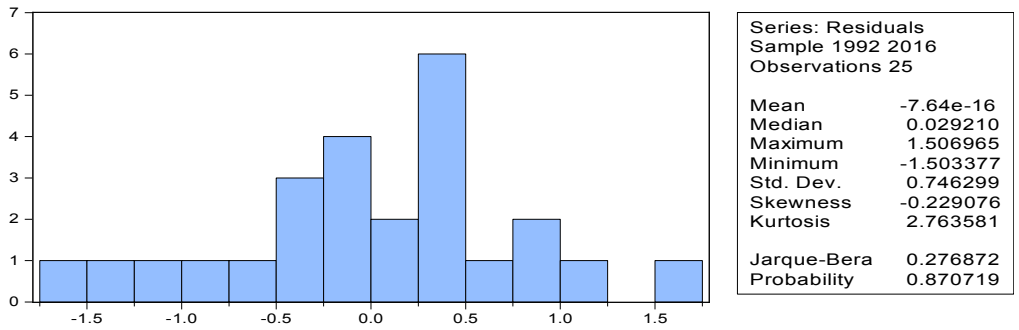

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

نلاحظ بأن إحصائية Jarque-Bera أكبر بكثير من 5% (87%) وبالتالي نقبل الفرضية العدمية القائلة بأن النموذج يخلو من مشكل التوزيع غير الطبيعي للبواقي.

- **الارتباط الذاتي للبواقي :**

جدول رقم 4-14 : اختبار LM للكشف عن الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1,457536	Prob. F(1,15)	0,246
Obs*R-squared	2,214086	Prob. Chi-Square(1)	0,1368

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج eviews 9

احتمالية F لاختبار LM جاءت أكبر من مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للبواقي.

- **اختبار تجانس التباين :**

الجدول رقم 4-15 : اختبار Breusch-Pagan-Godfrey **لتجانس التباين**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0,6757	Prob. F(8,16)	0,7063
Obs*R-squared	6,3134	Prob. Chi-Square(8)	0,6122
Scaled explained SS	2,2803	Prob. Chi-Square(8)	0,9712

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EVIEWS 9

حسب الجدول فإن احتمالية F لاختبار BPG أكبر بكثير من مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود اختلاف في تباين الأخطاء، نتحصل على نفس النتيجة باستخدام اختبار ARCH .

المبحث الثالث:دراسة تطبيقية لمؤشرات النمو المحابي للفقراء في الجزائر للفترة 1988-2011

كما سبق بيانه في الدراسة النظرية، فإن بعض الأبحاث التي اهتمت بدراسة العلاقة بين النمو، الفقر والتفاوت في إطار نظرية النمو المحابي للفقراء قد اقترحت عددا من مؤشرات قياس درجة محاباة النمو الاقتصادي المحقق للفقر. سنحاول من خلال ما يلي تطبيق بعض هذه المؤشرات على الحالة الجزائرية في ظل البيانات المتوفرة عن الفقر والتفاوت لا سيما للفترات 1988-1995-2000-2005-2011، وهي الفترات التي أجريت فيها مختلف المسوحات حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي والمستوى المعيشي للأسرة الجزائرية.

تتمثل المؤشرات المقترحة للتطبيق على الحالة الجزائرية فيما يلي:

- مقاربة أثر النمو CIC لـ Ravallion et Chen سنة 2003
- مقاربة منحنى نمو الفقر لـ Son سنة 2004
- مؤشر النمو الداعم للفقراء ICPP لـ Kakwani et Pernia (2001)

المطلب الأول : مقاربة أثر النمو لـ Ravallion et Chen سنة 2003

تعتبر مقاربة أثر النمو CIC لـ Ravallion et Chen سنة 2003 أحد أهم وأشهر المؤشرات المستعملة في الأدبيات النظرية لقياس درجة محاباة النمو الاقتصادي المحقق للفقر، بحيث تعتمد على قياس مستوى نمو الدخل (أو الاستهلاك) لمختلف أعشار توزيع الدخل أو الاستهلاك ، بمعنى آخر مقارنة توزيعين للدخل أو الاستهلاك خلال فترتين زمنيتين اثنتية t و t-1 ، بحيث يعطى معدل نمو استهلاك أو دخل العشر p بالعلاقة الآتية :

$$g_t(\mathrm{P}) = \left[\frac{y_t(\mathrm{p})}{y_{t-1}(\mathrm{p})}\right] - 1$$

يمكن كذلك الحصول على أثر النمو انطلاقا من منحنى lorenzلتوزيع الدخل أو الاستهلاك بين لحظتين زمنيتين t و t-1 ، يمكننا منحنى نمو الفقر من الحكم على طابع النمو المحقق إذا كان محابيا للفقراء أم لا في شكله المطلق أو النسبي.

انطلاقا من مسوحات الأسرة التي أجريت في الجزائر من 1988-2011 حول توزيع الانفاق الاستهلاكي بين مختلف أخماس المجتمع من الخمس الافقر إلى الخمس الأغنى، يمكننا حساب $g_t(P)$ كما هو موضح في الجدول الآتي :

الجدول رقم 4-16: أثر نمو الاستهلاك الفردي للأخماس للفترة 1988-2011

الأخماس	1988-1995		1995-2000		2000-2005		2005-2011	
	معدل النمو %	معدل النمو المتراكم %	معدل النمو %	معدل النمو المتراكم %	معدل النمو %	معدل النمو المتراكم %	معدل النمو %	معدل النمو المتراكم %
الخمس الأفقر	4,62%	4,62%	14,71%	14,71%	-6,41%	-6,41%	15,07%	15,07%
الخمس الثاني	0,93%	5,54%	7,34%	22,05%	4,27%	-2,14%	3,28%	18,35%
الخمس الثالث	0,68%	6,22%	6,71%	28,76%	2,52%	0,38%	1,23%	19,57%
الخمس الرابع	0,49%	6,70%	4,35%	33,10%	2,31%	2,69%	-1,36%	18,22%
الخمس الأغنى	-0,85%	5,85%	-7,10%	26,01%	-2,55%	0,15%	-3,33%	14,89%

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات مسوحات الأسرة 1988-2011

من الجدول السابق يمكننا استخلاص منحنى أثر النمو للخمسين الأفقر والأغنى للفترة 1988-2011 كما يلي :

الشكل رقم 4-9 : منحنى أثر النمو خلال الفترة 1988-2011 :

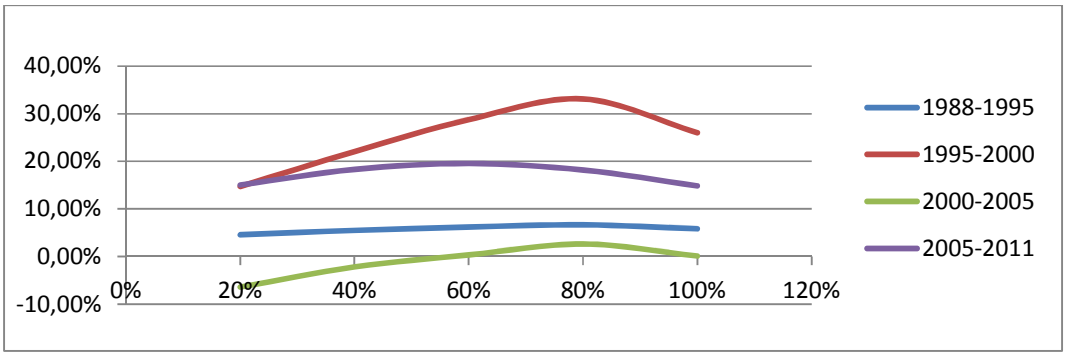

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 4-16

يظهر جليا من خلال التمثيل البياني لمنحنى أثر النمو الاستهلاكي للخمس الأفقر والأغنى من سنة 1988 إلى غاية 2011 بأن النمو يعتبر داعما للفقر خلال الفترات 1988-1995 ، 1995-2000 ، 2005-2011 حيث تحصلنا على قيمة موجبة للدالة $g_t(\mathrm{P}) > 0$ عند كل فترة ، كما يلاحظ أن الفترات 1995-2000 ، 2005-2011 قد سجلتا أعلى مستويات لمحاباة النمو للفقر 14,71 % و 15,7% ، يعزى ارتفاع معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي للخمس الأفقر خلال الفترة الأولى إلى المعدلات الموجبة المحققة من النمو الاقتصادي بعد فترات ركود ومعدلات نمو سالبة، هذا الارتفاع كان مدعوما بالبرامج الإصلاحية المنفذة خلال نفس الفترة تنفيذا لتوصيات صندوق النقد الدولي، مقابل تنفيذ بعض البرامج الاجتماعية التي مكنت الطبقات الهشة من الاستفادة أكثر من مستويات النمو المحققة. كما سجلت الفترة 2005-2011 مستوى أكبر لنمو الاستهلاك الفردي للخمس الأفقر وهو ما يتوافق مع نمو اقتصادي داعم أكثر للطبقات الفقيرة، يعزى هذا الارتفاع إلى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المسطرة خلال هذه الفترة لاسيما برنامج النمو الاقتصادي وبرنامج دعم النمو.

وكنتيجة لوفرة الموارد خلال هذه الفترة نتيجة انتعاش أسعار النفط في السوق الدولي وزيادة العوائد النفطية، فإن الحكومة قد تمكنت من الاستثمار أكثر في الشق الاجتماعي وتسطير سياسة اجتماعية مبنية على الدعم والتحويلات الاجتماعية التي مكنت أكثر الفقراء من الاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتوفير أكثر لفرص العمل وممارسة الأنشطة الاقتصادية المصغرة كمصدر للدخل، إضافة إلى الاستثمار في البنى التحتية والمتمثلة في بناء المدارس والمستشفيات وفتح الطرقات وفك العزلة عن المناطق النائية، و وضع برامج تنموية لسكان الريف باعتبار أن الفقر في الجزائر مرتبط أكثر بالمناطق الريفية. في حين سجلت الفترة 2000-2005 نموا سالبا للاستهلاك الفردي للخمس الأفقر قدر بـ 6,41- % ($g_t(\mathrm{P}) < 0$) وهنا لا يمكننا الجزم بطبيعة النمو الاقتصادي المحقق ما إذا كان لصالح للفقراء أو لا .

إن أثر النمو الاقتصادي على الفقر لا يظهر فقط من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة effet croissance بل يظهر كذلك من خلال أثر إزالة التفاوتات في توزيع الدخل أو الاستهلاك effet inégalité ، وهو ما يظهره بشكل

الواضح الشكل السابق، إذ نلاحظ تراجع الاستهلاك الفردي للخمس الأغنى من 0,85- % للفترة 1988-1995 إلى 3,33- % للفترة 2005-2011 لصالح الخمس الأفقر الذي انتقل من 4,62 % للفترة 1988-1995 إلى 15,07 % للفترة 2005-2011 ، وهو ما يؤكده انخفاض مؤشر gini لقياس التفاوت من 34,37 سنة 1988 إلى 31,8 سنة 2005، تماشيا مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن دعم النمو للفقر يكون من خلال التقليص من التفاوتات الموجودة في التوزيع.

المطلب الثاني : مقاربة منحنى نمو الفقر لـ Son سنة 2004

تندرج هذه الطريقة في إيجاد مدى محاباة النمو للفقر ضمن المقاربات المبنية على المفهوم النسبي للنمو الداعم للفقراء، أي بإدراج التفاوت في التوزيع، حيث تنص على أن أي انتقال لمنحنى Lorenz المعمم نحو الأعلى ينتج عنه انخفاض في الفقر، والعكس صحيح . وخلافا لمنحنى أثر النمو فإن منحنى نمو الفقر مشتق من نظرية السيادة العشوائية من الدرجة الثانية.

تعطى العلاقة الرياضية لمنحنى نمو الفقر بالصيغة الآتية :

$$g(p) = g + \Delta \ln\left(l(p)\right)$$

حيث : g يمثل معدل نمو الدخل المتوسط لدخل المجتمع ككل ، $l(p)$ منحنى Lorenz

بالاعتماد على نتائج الجدول رقم 4-16والمتضمن حساب معدل نمو الاستهلاك الفردي للأخماس ومعدل النمو الاقتصادي g يمكننا تقديم منحنى نمو الفقر للفترات 1988-1995 ، 1995-2000-2005 ، 2005-2011 كما يلي :

- **الفترة الأولى : 1988-1995** :

انطلاقا من معطيات توزيع الإنفاق الاستهلاكي لسنتي 1988-1995 نتحصل على منحنى نمو الفقر كما يلي:

الشكل رقم 4-10: منحنى نمو الفقر 1988-1995

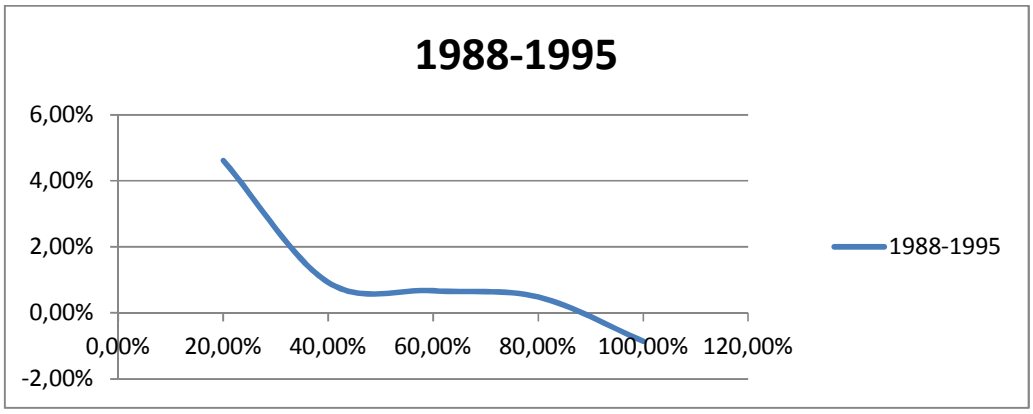

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 4-17

يظهر من خلال الشكل أن منحنى دالة نمو الفقر ذو ميل سالب (متناقصة) ، أي أن $\Delta \ln (l(p)) > 0$ وهو ما يعني تراجعا في معدلات التفاوت، في حين سجلنا خلال نفس الفترة معدلات نمو سالبة ما يعني أن الفقراء كانو أقل تضررا نوعا ما من الأغنياء وهو ما تعكسه نتائج الجدول الآتي :

جدول رقم 4-17: حساب معادلة نمو الفقر للفترة 1988-1995

1988-1995				
g(p)	g		$\ln (l(p))$	$l(p)$
-1,61	-1,65	0,05	1,92	6,8
-1,65	-1,65	0,01	2,39	10,9
-1,65	-1,65	0,01	2,70	14,9
-1,65	-1,65	0,00	3,03	20,7
-1,66	-1,65	-0,01	3,84	46,5

المصدر : حسابات الباحث بناء على مسوحات الأسرة 1988-2011

- **الفترة الثانية 1995–2000** :

يقدم منحنى نمو الفقر للفترة 1995–2000 وانطلاقا من معطيات مسوحات الفترة كما يلي :

الشكل رقم 4–11: منحنى نمو الفقر 1995–2000

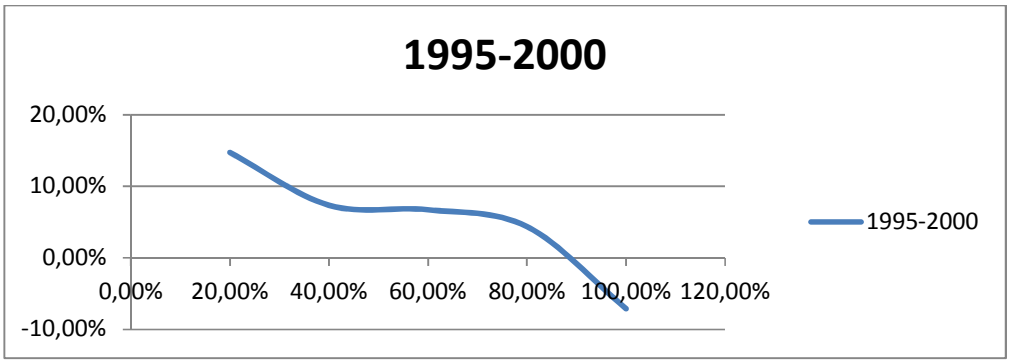

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 4–18

حسب التمثيل البياني لدالة منحنى نمو الفقر يظهر بأنه دالة ذات ميل سالب بحيث $\Delta \ln (l(p)) > 0$ كما أن $g(p) > g$ وهو ما يعني بأن النمو المحقق في هذه الفترة محابي للفقراء مع تراجع في مستوى التفاوت كما هو موضح في حسابات الجدول الآتي :

جدول رقم 4–18: حساب معادلة نمو الفقر للفترة 1995–2000

1995-2000				
g(p)	g		$\ln (l(p))$	$l(p)$
2,03	1,90	0,14	2,05	7,8
1,97	1,90	0,07	2,46	11,7
1,96	1,90	0,06	2,77	15,9
1,94	1,90	0,04	3,07	21,6
1,82	1,90	-0,07	3,77	43,2

المصدر : حسابات الباحث بناء على مسوحات الأسرة 1988–2011

مقارنة مع الفترة السابقة تظهر النتائج محاباة بشكل أكبر للنمو الاقتصادي المحقق في هذه الفترة للفقراء منه للفترة السابقة، لا سيما في ظل معدلات نمو اقتصادي موجبة. يفسر ذلك بتبني الدولة لسياسة اجتماعية واقتصادية خلال هذه الفترة قد استهدفت بشكل خاص الطبقات الأفقر كجزء من حمايتها نتيجة للأزمة الاقتصادية خلال الفترة السابقة وانهيار لجميع مؤشرات الأداء الاقتصادي، إضافة إلى النتائج القاسية التي أفرزتها برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الدولة من قبل.

- **الفترة الثالثة 2000-2005** :

يقدم منحنى نمو الفقر للفترة 2000-2005 بالاعتماد على إحصائيات مسوحات الفترة كما يلي :

الشكل رقم 4-12: منحنى نمو الفقر 2000-2005

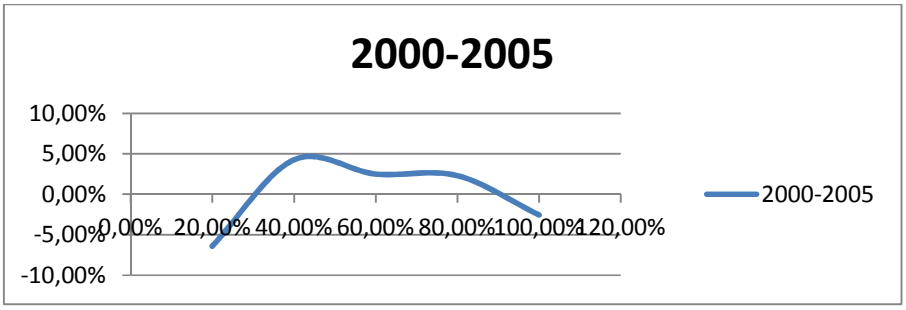

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 4-19

يظهر التمثيل البياني ميلا موجبا لدالة نمو الفقر حيث $\Delta \ln((p)) < 0$ مع g $0 < g(p) <$ وهو ما يعني وجود أثر للنوازل effet de trickl down أي أن استفادة الفقراء من ريع النمو يكون من الأعلى إلى الأسفل كنتيجة لتحسين البنى التحتية وتحسين مناخ الاستثمار بفضل البرامج التنموية المسطرة خلال هذ الفترة، والتي سيستفيد منها الفقراء بشكل غير مباشر على المدى المتوسط أو الطويل، في حين نسجل زيادة في مستوى التفاوتات الناتجة عن استفادة الطبقة الرأسمالية أو الأغنياء في البداية من النصيب الأكبر من عوائد عملية التنمية المحققة. الجدول الموالي يوضح حساب معادلة نمو الفقر للفترة 2000-2005 :

جدول رقم 4–19: حساب معادلة نمو الفقر للفترة 2000–2005

2005-2000				
g(p)	g		ln $(l(p))$	$l(p)$
2,80	2,86	-0,07	1,99	7,3
2,90	2,86	0,04	2,50	12,2
2,89	2,86	0,02	2,79	16,3
2,89	2,86	0,02	3,10	22,1
2,84	2,86	-0,03	3,74	42,1

المصدر : حسابات الباحث بناء على مسوحات الأسرة 1988–2011

- **الفترة الرابعة 2005–2011 :**

يقدم منحنى نمو الفقر لهذه الفترة كما يلي :

الشكل رقم 4–13 : منحنى نمو الفقر 2005–2011

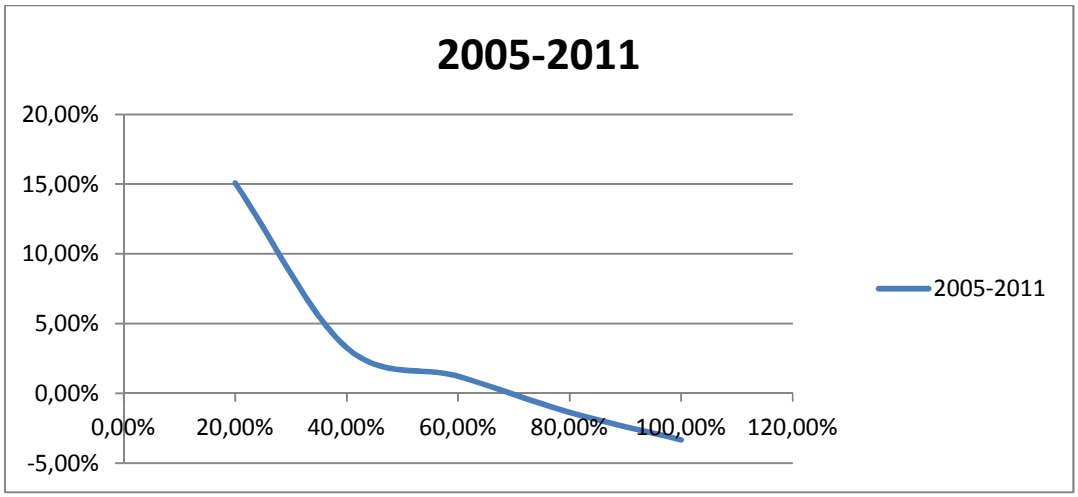

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 4–20

يعتبر النمو الاقتصادي المحقق في هذه الفترة أكثر محاباة للفقراء نتيجة لنمو الاستهلاك الفردي للخمس الأفقر بوتيرة أسرع من الخمس الأغنى، وهو ما يتجلى في الميل السالب لدالة نمو الفقر، حيث $\Delta \ln(l(p)) > 0$ مع $g(p) > g$ ما يتنج عنه تراجعا في معدلات الفقر النسبي مع تخفيض في نسب التفاوت . الجدول الموالي يوضح حساب معادلة نمو الفقر للفترة .

الجدول رقم 4-20 : **حساب معادلة نمو الفقر للفترة 2005-2011**

2011-2005				
g(p)	g	$\Delta \ln(l(p))$	$\ln(l(p))$	$l(p)$
1,77	1,63	0,14	2,13	8,4
1,66	1,63	0,03	2,53	12,6
1,64	1,63	0,01	2,80	16,5
1,61	1,63	-0,01	3,08	21,8
1,59	1,63	-0,03	3,71	40,7

المصدر : حسابات الباحث بناء على مسوحات الأسرة 1988-2011

المطلب الثالث : مؤشر النمو الداعم للفقراء ICPP لـ (2001) Kakwani et Pernia

تعتمد هذه الطريقة في حساب مدى محاباة النمو الاقتصادي للفقر على طريقة المرونات، بحيث تقيس النسبة بين مرونة الفقر الكلية للنمو إلى مرونة الفقر للنمو مع ثبات مستوى التفاوت، و تعطى بالعلاقة الآتية :

$$\delta = \eta + v * k$$

حيث : δ تعبر عن المرونة الكلية للفقر، η تمثل مرونة النمو للفقر مع ثبات التفاوت، v تمثل مرونة الفقر بالنسبة للتفاوت، k تمثل مرونة التفاوت للنمو.

ويعطى مؤشر النمو الداعم للفقراء بالعلاقة الآتية : $ICPP = \frac{\delta}{\eta}$

الجدول الموالي يمثل التغير النسبي في معدلات الفقر، النمو والتفاوت خلال الفترات 1988-1995، 1995-2000، 2000-20000، 2005-2011 بناء على معطيات مسوحات الأسرة للفترات.

الجدول رقم 4-21 : التغير النسبي في معدلات الفقر، النمو والتفاوت من 1988 إلى 2011 .

السنوات	1988-1995	1995-2000	2000-2005	2005-2011
التغير النسبي في مؤشر الفقر العام SPG (%)	0,74	-0,14	-0,53	-0,04
التغير النسبي في معدل النمو	1,50	0,31	0,83	-0,79
التغير النسبي في مؤشر GINI	-0,12	0,12	-0,19	/

المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات مسوحات الأسرة.

انطلاقا من الجدول رقم 31 يمكننا حساب مؤشر ICPP كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم 4-22 : طريقة حساب مؤشر ICPP للفترات من 1988-1995 حتى 2005-2011

الفترات	1988-1995	1995-2000	2000-2005	2005-2011
مرونة الفقر للنمو(أثر النمو)	0,49	-0,46	-0,63	0,04
مرونة الفقر للتفاوت(أثر التفاوت	-6,19	-1,19	2,71	/
مرونة التفاوت للنمو(أثرkuznets)	-0,08	0,38	-0,23	/
مرونة الفقر الكلية	0,99	-0,92	-1,27	/
مؤشر النمو لمحابي للفقر ICPP	2	2	2	/

المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات مسوحات الأسرة

من خلال الجدول السابق يمكننا تحليل مختلف المرونات لأثر النمو والتفاوت على الفقر على النحو الآتي:

1- الفترة 1988-1995 :

امتازت هذه الفترة بوجود أثر سلبي للنمو على الفقر، حيث أن الزيادة بـ 1% من النمو الاقتصادي قد صاحبها زيادة الفقر بنسبة 0,49 ، وهو ما أكدته الإحصائيات الرسمية عن تنامي ظاهرة الفقر خلال هذه الحقبة الزمنية التي عرفت بفترة الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد نتيجة لتهاوي أسعار النفط وضعف المداخيل النفطية، وهو ما انجر عنه أزمات عدة كارتفاع المديونية الخارجية، زيادة معدلات التضخم، انهيار للعملة الوطنية ومعدلات نمو سالبة في الغالب، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لتبني برامج صندوق النقد الدولي الرامية إلى تبني سياسة صارمة اتجاه الإنفاق العمومي والسياسة الاجتماعية، كل ذلك ضاعف مشاكل الطبقة الفقيرة وولد طبقات فقيرة جديدة كانت ضمن الطبقات الوسطى.

في حين يظهر أثر التفاوت effet des inégalités على مؤشر الفقر العام بأثر إيجابي، حيث أدت زيادة التفاوتات بـ 1% إلى تقليص معدل الفقر بـ 6,19 %، كنتيجة لانتقال مؤشر gini من حدود 40 % سنة 1988 إلى حوالي 35% سنة 1995، وهو غير متوافق مع مضمون النظرية الاقتصادية التي تنص على أن أي زيادة في مؤشرات التفاوت تكون مضرة أكثر بنسب الفقر داخل مجتمع ما، كما أن تقليص التفاوت مطلب أي سياسة مناهضة للفقر. إلا أنه يمكننا تفسير هذه النتيجة للفترة 1988-1995 من خلال تأثر معظم فئات المجتمع لا سيما الفئة الفقيرة والفئات الوسطى بآثار الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر آنذاك وبالتالي تقليص الهوة بين الفئات المتوسطة والفئة الفقيرة.

في الأخير نجد بأن أثر kuznets للنمو على التفاوت جاء سالبا، أي أن زيادة النمو يقلص أكثر من التفاوتات في التوزيع، وهو متوافق مع نظرية kuznetsلعلاقة النمو بالتفاوت والتي نصت على أنه على المدى الطويل يصبح النمو مفيدا أكثر لتقليص التفاوتات وتقارب توزيع الدخول بين الأفراد.

أعطى مؤشر النموالمحابي للفقراء قيمة مساوي ل ـ2 أي أكبر تماما من الواحد الصحيح ما يعني أن النمو كان محابيا للفقراء في هذه الفترة، ولو أن النتيجة المتوصل إليها لا تعكس حقيقة الواقع الاقتصادي حيث سجلت الجزائر على طول الفترة معدلات نمو سالبة تقريبا.

2- الفترة 1995-2000 :

أعطى النمو الاقتصادي المسجل خلال الفترة نتائج إيجابية على معدلات الفقر،حيث أن ارتفاع النمو الاقتصادي بـ 1% نتج عنه تقليص في معدل الفقر العام بـ 0,46% ، وهو ما يؤكد على أن انتعاش النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة نتيجة برامج الإصلاح التي دخلت حيز التنفيذ والمدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، وهو ما قد تسبب في تخفيف حدة الفقر وتراجع معدلاته من 14,1% إلى 12,1 % خلال هذه الفترة.

أثر التفاوت كان إيجابيا كذلك على الفقر وبوتيرة أقل من الفترة السابقة، حيث أن زيادة نسبة 1% من التفاوت قد أدى إلى تخفيض الفقر بـ 1,19% ، يمكن تفسير ذلك ببداية انتعاش الاقتصاد ككل بعد فترة الأزمة وبالتالي زيادة استفادة الفئات الغنية أكثر من عوائد النمو المحققة نتيجة لامتلاكها رأس المال وبالتالي سهولة الاستثمار، وهو ما سيعود بالنفع على الفئات الفقيرة في شكل تساقط لمنافع النمو.

أثر kuznets لتأثير النمو الاقتصادي على التفاوت جاء متوافقا مع النظرية الاقتصادية، حيث وبمجرد تحقيق معدلات نمو موجبة فإن الفئات الغنية من المجتمع والتي تمتاز بامتلاكها تراكم رأسمالي نتيجة للمدخرات تستفيد أكثر من النمو المحقق، وبالتالي تزداد أكثر معدلات التفاوت في بداية العملية التنموية، وهو ما أكده ارتفاع مؤشر gini من 35,3 إلى 39,5 خلال هذه الفترة.

يمكن اعتبار النمو الاقتصادي المحقق خلال هذه الفترة محابيا للفقراء حيث أن مؤشر النمو الداعم للفقراء يساوي 2 وهو أكبر بكثير من الواحد.

3- الفترة 2000-2005 :

جاءت مرونة الفقر للنمو بمعدل سالب، ما يعني بأن الزيادة في النمو الاقتصادي قد أثرت إيجابا على الفقر، أي أن الزيادة في 1% من النمو قد نتج عنها تناقص في معدل الفقر بـ 0,63 % ، وهو ما يعني بأن النمو المحقق خلال الفترة كان مفيدا للفقراء، وذلك نتيجة لانتعاش خزينة الدولة وتبنيها لسياسة اقتصادية واجتماعية داعمة للفقراء من خلال توفير الشغل و مجانية التعليم والصحة، وتهيئة البنى التحتية وفك العزلة عن المناطق المعزولة ورصد برامج خاصة لتنمية الأرياف والقرى الأقل تنمية.

في المقابل فقد ترافق التراجع في معدلات الفقر العام مع التناقص في معدلات التفاوت، فحسب الجدول فإن الزيادة في التفاوت بـ 1% يصحبها زيادة في الفقر بنسبة 2,71 % ، وهو متوافق مع مضمون النظرية الاقتصادية التي تجعل من

تقليص التفاوتات هدفا رئيسا لأي سياسة مناهضة للفقر. يعزى تراجع أثر التفاوت خلال الفترة إلى برامج مكافحة الفقر التي سطرتها الدولة خلال البرنامج الخماسي العام للإنعاش الاقتصادي 2000-2004 من توفير لفرص الشغل عن طريق العديد من الآليات، ودعم قطاعي الصحة والتعليم، والتحويلات الاجتماعية للفئات الضعيفة والمحرومة، وهو ما مكن أكثر هذه الفئات من الاستفادة من ريع النمو الاقتصادي المحقق وبالتالي تقليص الهوة بين طبقات المجتمع.

أثر النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة قد أدى إلى تخفيف نسب التفاوت في المجتمع، حيث أن زيادة النمو الاقتصادي بـ 1% قد قلص نسبة التفاوت بـ 1,27 % وبمعدل أكبر من الفترة السابقة، تأكيدا لنظرية kuznetsعلى أن النمو مفيد على المدى الطويل في القضاء على التفاوتات في التوزيع.

مؤشر النمو الداعم للفقراء الناتج عن مجموع المرونات السابقة جاء محابيا للفقر حث أن قيمته أكبر من الواحد الصحيح.

4-الفترة 2005-2011 :

تميزت هذه الفترة بشكل عام بتراجع معدل النمو الاقتصادي نتيجة لتوالي الأزمات العالمية التي أثرت على توازن الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى عدم استقرار أسعار النفط في السوق الدولي، حيث جاءت مرونة النمو للفقر سلبية بمعدل 0,04، حيث أن الزيادة في النمو بنسبة 1% يترتب عنها زيادة في الفقر بـ 0,04 وبالتالي تخفيض أقل(يكاد يكون مهمل) لمؤشر الفقر العام من 5,7 % سنة 2005 إلى 5,5 % سنة 2011. وهو ما يقودنا إلى القول بأن النمو الاقتصادي لهذه الفترة كان أقل محاباة للفقر خلال هذه الفترة.

الخـــاتمة

الخاتمة :

لا زالت لحد الآن قضايا النمو الاقتصادي والتنمية وعلاقتها بالجانب الاجتماعي المتمثل في تخفيف أعباء الاقتصاد الرأسمالي على الفئات الهشة والمعدومة، لا زالت تحظى باهتمام بالغ سواء من طرف حكومات الدول أثناء وضعها لسياسات التنمية المحلية، أو حتى لدى المؤسسات الدولية التي ترسم الآن خطة الاقتصاد الرأسمالي العالمي كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. هذا الاهتمام نجد له صدى كذلك في شق البحث العلمي والدراسات البحثية التي أجريت في السنوات الأخيرة حول علاقة كل من النمو الاقتصادي وتخفيض عدد الفقراء في العالم، والتقليل من التفاوتات في توزيع الثروات بين الأفراد.

نلاحظ من خلال دراستنا هذه بأنه وعلى المستوى النظري، لم يحدث إجماع معين بين الباحثين حول طبيعة العلاقة بين النمو والتفاوت والفقر، بل إن معظم هذه الإسهامات النظرية كانت عبارة عن استنتاجات تولدت من دراسات تجريبية ميدانية لدولة واحدة أو عدد من الدول لفترات زمنية مختلفة قد تطول أو تقصر، وعليه فإن النتائج المتحصل عليها تكون محدودة، بحسب محدودية المناهج المعتمدة في القياس، وكذا طريقة اختيار العينات المدروسة، إضافة إلى أن كل دراسة قد تعتبر حالة لوحدها لوجود عدد من المتغيرات الخارجية متعلق بالظرف الاجتماعي والاقتصادي والتي قد تؤثر في الحكم على طبيعة هذه العلاقة. إضافة إلى هذا فإن بعض هذه الدراسات قد توصلت إلى نتائج متناقضة Contradictoire باستعمال مناهج قياس مختلفة. وهو ما يجعل الباحث يتوقف في الحكم عن مدى مصداقية وموضوعية طرق القياس المقررة في الأدبيات النظرية لقياس مدى محاباة النمو الاقتصادي للفقر. حسب عدد من الباحثين فإن طريقة القياس المبنية على استخدام النماذج القياسية في قياس تأثير بعض المتغيرات –المستقلة على المتغير التابع، تعطي نتائج أفضل عن باقي مؤشرات القياس المستخدمة.

كان هدفنا من خلال بحثنا هذا اختبار هذه النظرية (نظرية النمو المحابي للفقراء) على الحالة الجزائرية من خلال بناء نموذجين قياسيين للفترتي 1970-1995 و 1990-2016 ، مستعملين مقاربة الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL في تقدير النموذجين، وكخطوة ثانية تطبيق بعض مؤشرات القياس التي أفرزتها النظرية الاقتصادية على الجزائر وفي حدود البيانات الإحصائية المتوفرة، لاسيما بيانات مسوحات الأسرة والمستوى المعيشي للأسرة الجزائرية منذ سنة 1988 إلى غاية 2011. على غرار بعض الدراسات السابقة لا سيما دراسة Ndéné KA, Modélisation de la croissance pro pauvre(2016)، فإن قياس النمو المحابي للفقراء باستعمال مقاربات مختلفة ولنفس الفترة الزمنية قد يفضي إلى نتائج متناقضة، وهو ما يؤكد محدودية هذه الطرق، لا سيما طريقة قياس النمو المحابي للفقراء باستعمال المؤشرات، ضف إلى ذلك فإن الطريقة القياسية في قياس علاقة النمو الاقتصادي بالفقر غالبا ما تشكو من شح المعطيات الإحصائيات أو انعدامها في كثير من الأحيان.

يمكن إجمال أهم النتائج المتوصل إليها عن طريق بحثنا هذا فيما يلي :

من ناحية الدراسة التشخيصية لحالة النمو والفقر والتفاوت خلال الفترة 1990-2016 استنتجنا ما يلي :

- ظاهرة الفقر في الجزائر مرتبطة أكثر بالجانب الريفي أكثر منها ظاهرة حظرية، وهو ما جلته لنا بوضوح الإحصائيات الرسمية لمعدلات الفقر في كل من الريف والمدينة.
- شهدت الفترة الممتدة ما بين 1988-1995 تناميا وزيادة في عدد الفقراء وباقي مؤشرات الفقر، كنتيجة حتمية للتكلفة الاجتماعية التي تحملتها الجزائر لتبني نظام اقتصاد السوق و تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي في إطار برامج التكيف الاقتصادي، حيث اكتوت العائلات الفقيرة بنتائج هذه البرامج، إضافة إلى لحوق فئات من الطبقة المتوسطة بفئة الفقراء، كما سجلت معدلات النمو الاقتصادي معدلات سالبة تقريبا طيلة فترة البرامج.
- سجلت الفترة ما بين 1995-2000 تحسنا ملحوظا في الأداء الاقتصادي، كنتيجة لبرامج التثبيت الاقتصادي المطبقة ، هذا التعافي ظهرت آثاره على الناحية الاجتماعية بتحسن نسبي في المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية نتيجة للسياسة الاجتماعية المتيناة من طرف الدولة حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن، وحماية له من سياسات اقتصاد السوق.
- ابتداء من سنوات 2000 ، ونظرا لتعافي أسعار النفط في الأسواق الدولية، والزيادة المتواصلة في سعر برميل النفط فإن الحكومة قد أعطيت متنفسا جديدا ورخاء اقتصاديا تم استثماره خلال الفترة بتبني برامج إنعاش اقتصادي خلال 3 خماسيات، صاحب هذه البرامج سياسة اجتماعية قوية للدولة، خففت من نسب الفقر في الجزائر وحسنت من المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية.

في حين سجلت نتائج الدراسة القياسية ما يلي :

أ- خلال الفترة 1970-1995:

- ✓ وجود علاقة سالبة بين الفقر ومعدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل و القصير، ما يثبت بأن النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة كان مفيدا للفقراء.
- ✓ زيادة الفقر في الجزائر ترتبط إيجابا بزيادة التفاوتات بحيث يترتب عن ارتفاع مؤشر التفاوت ارتفاعا في معدل الفقر، وذلك على المدى الطويل والقصير.

ب- خلال الفترة 1990-2016 :

- وجود علاقة سالبة بين النمو والفقر على المدى القصير و بمعنوية إحصائية، وبالتالي جاءت العلاقة متوافقة مع مضمون نظرية النمو المحابي للفقراء، في حين جاءت العلاقة غير معنوية على المدى الطويل وبتأثير سلبي للنمو على الفقر، بحيث كلما زاد النمو زاد الفقر.
- وجود ارتباط موجب بين البطالة والفقر على المدى القصير والطويل، بحيث كلما زادت البطالة زاد الفقر، وهو ما يؤكد على أن البطالة أحد أهم محددات الفقر في الجزائر.
- وجود علاقة عكسية بين التضخم والفقر على المدى القصير، في المقابل فقد أعطى التقدير طويل الأجل علاقة طردية.

أعطت نتائج قياس مدى محاباة النمو الاقتصادي للفقر باستعمال المؤشرات النتائج الآتية :

باستعمال مقاربة أثر النمو لـ Ravallion et Chen سنة 2003 توصلنا إلى مايلي:

- يعتبر النمو الاقتصادي داعما للفقراء خلال الفترات1988-1995، 1995-2000، 2005-2011.
- بالرغم من معدلات النمو الاقتصادي الموجبة المسجلة خلال الفترة 2000-2005، إلا أننا لا يمكننا الجزم بطبيعة النمو المحقق وما إذا كان مفيدا ومحابيا للفقراء، حيث سجل معدل النمو الاستهلاكي للخمس الأفقر نتيجة سالبة قدرت بـ -6,41 %.

باستعمال مقاربة منحنى نمو الفقر لـ Son سنة 2004 توصلنا إلى أنه :

- بالرغم من تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1988-1995 إلا أن الفقراء كانوا أقل تضررا من معدلات النمو السالبة، إضافة إلى تراجع مستوى التفاوتات خلال هذه الفترة.
- يعتبر النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترات 1995-2000 و 2005-2011 محابيا للفقراء مع تراجع في مستوى التفاوتات في التوزيع.
- في حين يعتبر النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 2000-2005، أقل محاباة للفقراء، كما أن آثار النمو على الفقراء تكون من خلال ما يعرف بآثار النمو بالتساقط trickl down effect.

باستعمال مؤشر النمو الداعم للفقراء ICPP لـ Kakwani et Pernia (2001) وجدنا بأنه:

- يتأثر الفقر سلبا بمعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1988-1995، بحيث أن زيادة النمو يصحبها زيادة في معدل الفقر، كما أن زيادة التفاوت تفضي إلى تناقص معدل الفقر، مع تحقق فرضية kunetsلتخفيض النمو الاقتصادي للتفاوتات الموجودة في التوزيع.
- أعطى النمو الاقتصادية نتائج إيجابية بتخفيضه لنسب الفقر خلال الفترة 1995-2000، كما أن الزيادة في التفاوت قد خفض من نسب الفقر و بوتيرة أقل من الفترة السابقة، إضافة إلى تحقق فرضية kuznets.
- جاءت مرونة الفقر للنمو سالبة خلال الفترة 2000-2005، لكن مع وجود أثر كبير للتفاوت على الفقر effet inégalité، مع تحقق فرضية kuznetsلعلاقة النمو بالتفاوت.
- امتازت الفترة 2005-2011 بمرونة موجبة للفقر بالنسبة للنمو الاقتصادي، بحيث تفضي الزيادة في النمو إلى المزيد من الفقر، خلافا لنتيجة باقي المؤشرات.

إن النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا هذه قد مكنتنا من اختبار الفرضيات المقدمة سلفا في مقدمة البحث على النحو الآتي :

الفرضية الأولى : وجود علاقة سالبة بين النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر

على العموم يمكن اعتبار بأن النمو الاقتصادي مفيد للتخفيف من الفقر وبالتالي يعتبر محابيا للفقراء في جل فترات الدراسة، وعليه فإننا نثبت صدق هذه الفرضية.

الفرضية الثانية : وجود علاقة موجبة بين مؤشر التفاوت والفقر.

جاءت نتائج علاقة الفقر بالتفاوت خلال فترة الدراسة أكثر جدلا نوعا ما، نتيجة لاختلاف نتائج الدراسة القياسية للفترة 1970-1995 ونتائج منحنى نمو الفقر مع نتائج مؤشر النمو المحابي للفقراء ICPP، حيث أكدت الأولى على أن زيادة التفاوتات تفضي إلى المزيد من الفقر ، كما أن التقليص من التفاوتات ضروري للتخفيف من الفقر، في حين أكدت طريقة المرونات في مؤشر ICPP على أن زيادة التفاوتات يصحبها تقليص لنسب الفقر لا سيما في الفترات 1988-1995و 1995-2000. على العموم يمكننا قبول صحة الفرضية.

❖ **الفرضية الثالثة : وجود علاقة سالبة بين النمو والتفاوت :**

بشكل عام يمكننا قبول صحة هذه الفرضية واعتبار أن النمو الاقتصادي في الجزائري يصحبه تقليص أكثر للتفاوتات في التوزيع خلال معظم فترات الدراسة التطبيقية.

توصيات الدراسة :

يمكننا الخروج من هذه الدراسة بعدة توصيات من شأنها أن تفتح آفاق البحث أكثر في هذا الموضوع لا سيما في الجزائر:

- ضرورة توفير المزيد من المعطيات والبيانات الإحصائية عن الفقر و التفاوت والمستوى المعيشي للأسرة في الجزائر، كخطوة أولى لتسهيل البحث و لتقريب النتائج المتوصل إليها من الواقع المعيش، لأن نتائج الدراسة تبقى نسبية وفي حدود المعطيات المتاحة.
- وضع سياسات تنموية واضحة قائمة على استهداف الفقراء و توسيع دائرة مشاركتهم في الحياة الاقتصادية، مع توفير المزيد من الفرص لهم.
- إعادة النظر في بعض السياسات الاجتماعية المتبناة من طرف الدولة، لا سيما سياسة الدعم، ووضع آليات بديلة لتطبيقها في إطار الاستهداف الحقيقي للمستفيدين منها، من أجل ترشيد الأموال المستعملة و عدم إهدار المال العام.

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

أ– باللغة العربية :

1. ابن منظور، **لسان العرب**، ج5، 2003.
2. أحمد جاسم محمد المطوري، الإنفاق **الحكومي والنمو الاقتصادي للعراق في إطار نموذج Barro : دراسة حالة**، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 15.
3. البرنامج الانمائي للأمم المتحد؛ **الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان**؛ الطبعة الأولى؛ مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بيروت؛2010.
4. بن لحسن الهواري، **مكافحة الفقر في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2003.
5. البنك الدولي، **تقرير حول التنمية في العالم**، 1990.
6. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، **الفقر و طرق قياسه في منطقة الأسكوا**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2000.
7. حازم الببلاوي، دليل **الرجل العادي إلى الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1985.
8. خالد سعيد البحيصي، **التطور في تاريخ الفكر الاقتصادي**، الجامعة الإسلامية، غزة.
9. الدسوقي محمد عرفة، **حاشية الدسوقي على شرح مختصر خليل**، دار الفكر، بيروت ج1.
10. رجم نصيب، **ظاهرة الفقر وآثرها على التنمية الإقتصادية**، مجلة الفقر والتعاون العدد رقم 02 مارس 2003.
11. رياض بن جليلي، **أطروحة Kuznets العلاقة بين التنمية وعدم عدالة التوزيع**، المعهد العربي للتخطيط.

12. زينب توفيق السيد، **عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، الحالة المصرية أنموذجا**، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 69-70، 2015.

13. سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1988.

14. ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015.

15. عبد الحليم فضل الله، **أثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر وعدالة توزيع الدخل القومي(حالة لبنان)**، أطروحة الدكتوراه ، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

16. عبد الرزاق فارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001 .

17. عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي :نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، دون طبعة، دون سنة.

18. على عبد القادر علي، **النمو الاقتصادي المحابي للفقراء**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، ، الكويت، العدد 82، 2009.

19. علي خضير عباس، **استخدام نموذج الانحدار اللوجستي في التنبؤ بالدوال ذات المتغيرات الاقتصادية التابعة النوعية** ، مجلة جامعة كركوك للعلوم االدارية واالقتصادية، المجلد 2، العدد 2، كلية االدارة واالقتصاد/ جامعة تكريت ،العراق، 2012.

20. علي عبد القادر علي، **برنامج سياسات مواجهة الفقر**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.

21. علي عبد القادر علي، **التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية**، ورقة عمل مقدمة لندوة حول الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية"، تونس 6-8 ماي 2003

22. بن لحسن الهواري، **الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الجزائر دراسة قياسية 1980-2013**، مجلة البشائر الاقتصادية.

23. علي عبد القادرعلي، **الفقر: مؤشرات القياس و السياسات**، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد 4، الكويت، 2002.

24. عمر بوزيد امحمد، **نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر**، حالة خميس مليانة، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012/2011.

25. فليح حسين خلف، **التنمية والتخطيط الإقتصادي**، الطبعة 7، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2006.

26. كبداني سيدأحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.

27. كمال حطاب، **دور الاقتصاد الاسلامي في مكافحة مشكلة الفقر**، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، الأردن، 2002.

28. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **نحو سياسات متكاملة للتنمية: مدخل مفاهيمي**، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.

29. الأمم المتحدة ، **محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر**، ، نيويورك، 1223.

30. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

31. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات و موضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل.

32. مروان عبد القادر، **المنهج المتعدد الأبعاد لقياس الفقر، نظرية المجموعات الغامضة**، رسالة ماجستير، جامعة معسكر، 2009.

33. نوري عبد الرسول الخاقاني، طالب حسين فارس الكريطي، **الفكر الاقتصادي حول الفقر بين النهج و المنهج**، مجلة الإدارة والاقتصاد المجلد السابع، العدد 07.

34. ولاس بيترسون (ترجمة: صلاح دباغ، مراجعة: برهان دجاني)، **الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي**، ط1، المكتبة العصرية صيدا، بيروت.

ب- باللغات الأجنبية :

1. A.Benachenhou, **Introduction à l'économie politique**, 2em édition, OPU.
2. A.Dauphin, **Notes sur les évaluations participatives de la pauvreté,** Centre Canadian d'Etude et de Coopération Internationale, octobre, 2001.
3. Aghion, Philippe and Peter Howitt , **A Model of Growth Though Creative Destruction**, Department of Economics Research Reports,8904. London, 1989.
4. Ahmed zakane, **dépenses publiques productives, croissance a long terme et politique économique, essai d'analyse économétrique appliquée au cas d'Algérie**, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger, 2002-2003.
5. Alexandre Nshue M. Mokime , **Modèles de croissance économique**, Article publié sur le lien tp://gfol1.lareq.com/download/Modeles_de_croissance_ws1004549281.pdf.

6. Ambaamual, **pauvreté multi dimensionnelle au Congo: un approche non monétaire**, document de travail TD N°13/2006, bureau d'application des méthodes statistiques et informatique, 2006, Congo.
7. Anyck. D, **Methodological report of the survey on perception of poverty in Burkina Faso,** », Document de la direction Études et Formation, CECI.
8. Atkinson.B, Bourguignon F, **Poverty and inclusion from a world perspective**, ABCDE Europe conference, Paris, juin 1999.
9. Bachir Boulahbel, **la dynamique de la pauvreté en Algérie**, CREAD, Alger.
10. Barro, R. J. **Inequality and growth in a panel of countries**, Journal of economic growth, 5(1) :5–32, (2000).
11. Belaïd aouni, Bettahar samir, **mesure de la pauvreté à l'aide des sous-ensembles flous**, winnipeg, manitoba, 2002.
12. Benhabib Abderrezak,T.Ziani, S.Bettahar et S.Maliki, **The Analysis of poverty dynamics in Algeria : a multidimensional approach ,**laboratory MECAS, university of Tlemcen Algeria, Draft paper submitted to the twenty-seventh annual meeting of the middle East Economic association (MEEA) allied social science association (ASSA) January 4-7 Chicago, Illinois, USA, (2007).
13. Bourguignon F, **Growth and Inequality in the Dual Model of Development: the Role of Demand factors**, Review of Economic Studies, Vol.57, N°2, 1990.

14. Bourguignon F, **The growth elasticity of poverty reduction: explaining heterogeneity across countries and time period**, DELTA, Working PaperN°2002-03, 2002.
15. Bruno Amable, **Un survol des théories de la croissance endogène**, Université de Paris I, Texte de Mars 2000.
16. Bruno M, Ravallion M, Squire L, **Equity and Growth in Developing Countries, Old and New Perspectives on the Policy Issues** , World Bank Policy Research Working Paper, (1996).
17. C. Morisson, **La pauvreté dans le monde**, Institut Français des Relations Internationales, Edition Dunod, 2003.
18. Chaker Gabsi, **Analyse économique de la pauvreté en Tunisie : approche monétaire et multidimensionnelle**, Thèse de doctorat, université de Nice Sophia Antipolis.
19. Chambers .R , **A Poverty And lively hoods : whose reality count**, DS Discussions Papers p347 in www.undp.org/poverty/Publication
20. Chenery et all, **Redistribution with Growth**, Oxford University, Press3, (5511).
21. Claude M, **la pauvreté : sa mesure et son évolution**, édition documentation française, paris, 2000.
22. David Gordon and Paul Spicker, **The International Glossary on Poverty**, Zed books LTD, New-York, USA, 1999.
23. Deininger.K and Squire.L, **New ways of looking at old issues: inequality and growth**, Journal of development economics, Vol. 57, (1998).

24. Dollar D. and Kraay, **Growth is Good for the Poor**, Journal of Economic Growth, 7, 2002.

25. Dominique Guellec, **Croissance endogène : les principaux mécanismes**, Économie & prévision, n°106, 1992.

26. Dorothée Boccanfuso, Caroline Ménard, **La croissance pro-pauvre : un aperçu exhaustif de la « boîte à outils »**, groupe de recherche en économie et développement international, université de Sherbrooke, Canada.

27. DOUGLASS North, **Institutions and Economic Growth: An Historical Introduction**, World Development, Vol. 17, No. 9, Great Britain, 1989.

28. Dwight H, Perkins, Steven Radelet et David L.Lindauer, **Economie de développement**, 3em édition, Nouveau horizons, Paris, 2011.

29. Eric Bosserelle, **les nouvelles approches de la croissance et du cycle**, DUNOD, paris.

30. Expert Group on Poverty Statistics, Rio-group, **Compendium of Best Practices in Poverty Measurement,** Rio de Janiero, September 2006.

31. Fernando, G de Maio, **Income Inequality Measures,** Journal of Epidemiology and Community Health, (0221), 61(10):849-852, Oct2007.

32. Fields G, **Poverty and income Distribution: Data For Measuring poverty and inequality changes in the Developing countries**, Journal of Development Economics.

33. François Perroux, **Dictionnaire économique et social**, Hatier, 1990.
34. George Deltas, **The Small-Sample Bias of Gini Results and Implications for Empirical Research,** The Review of Economics and Statistics, 85(1): pp226-234.
35. Gregory N.Mankiw, **Macroéconomie**, 6em édition, édition de Boeck supérieur, 2013.
36. In Gary S.Fields, **Poverty: Concepts and Dimensions**, Presentation for the international Symposium on Poverty: Concepts and Methodologies, Mexico, 2001.
37. J .FRANKEL, D.ROMER, **Does trade cause growth**, American Economic Review, Vol 89, 1999.
38. J.p Lachaud, **la pauvreté en Mauritanie : une approche multidimensionnelle**, document du travail n°22, centre d'économie et de développement, université de Montesquieu, Bordeaux, France, 1997.
39. J.S.Martinnesse, **Note sur les différents approches de la pauvreté**, AFD, octobre, France, 1999.
40. Jaleleddine BEN REJEB, **Analyse de la pauvreté en Tunisie**, Université de Paris I, Février, 2004.
41. Jean – paul tsasa, v. kimbambu, **dérivation du modèle basique de Barro : approche par l'optimisation dynamique non stochastique**, laboratoire d'analyse – recherche en économie quantitative, vol 01.
42. Jean Arroux, **les théories de la croissance**, Edition du seuil paris, France, 1999.

43. Jean-Tinbergen, **On the measurement of welfare**, journal of economics, vol 50.

44. Klaus Deininger and Lyn Squire, **A New Data Set Measuring Income Inequality**; The World Bank Economic Review; Vol 10 (3)-563-591; September 1996.

45. Lamia Mokaddem, Ghazi Boulila, **Croissance pro-pauvres dans des pays du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord**, Revue d'économie du développement, Vol. 19, 2011.

46. Lipton M, **Defining and measuring poverty: Conceptual issues**, UNDP, New-york, 1996.

47. Louis-Marie, Asselin Anyck Dauphin**, Mesure de la pauvreté : Un cadre conceptuel**, centre canadien d'étude et de coopération internationale, Québec canada, octobre 2000.

48. M.Dessai, **Poverty and Capabilities : Towards an Empirically implementable measure**, mimeographed, London School of Economics, 1990.

49. M.Grossman and E.Helpman, **trade innovation and growth**, the American economic review, vol 80 n° 02, 1990.

50. Marion Englert, **L'impact de la croissance économique sur la pauvreté et l'inégalité, Approches théoriques et empiriques générales et application au cas des pays à revenu élevé**, Mémoire de licence, université de Bruxelles, Belgique.

51. Martin Greeley, **Measurement of Poverty and Poverty Measurement**, Institute of Development Studies, IDS Bulletin 25.2, 1994.

52. Martin Ravallion, **comparaison de la pauvreté: concepts et méthode, étude sur la mesure des niveaux de vie**, document de travail, N°22, Banque Mondiale, Washington, 1996.
53. Martin Ravallion, **Inequality is bad for the poor**, World Bank policy working paper, 2005.
54. Michael Lipton, Martin Ravallion, **Poverty and Policy**, chapter 41, revue of economics.
55. Michel Maric, **Pauvreté et exclusion social : Une approche par la théorie des capacités**.
56. Mokhtari Faycel**, croissance endogène dans une économie en développement et en transition, essai de modélisation, cas de l'Algérie**, thèse de doctorat, université de Tlemcen 2008/2009.
57. Morrisson Christian, **Inégalité interne des revenus et inégalité mondiale,** Rapport Annuel Mondial sur le Système Economique et les stratégies, septembre 2011.
58. Moumi Ahmed, **identification, mesure et modélisation des déterminants de la pauvreté cas de l'Algérie**, Thèse de doctorat, université de Tlemcen, 2009.
59. Ndene Ka, **Modélisation de la croissance pro-pauvre**, thèse de doctorat, université de Montpellier, 2016.
60. Olivier Blanchard, Daniel Cohen, **Macroéconomie**, 5em édition, Pearson, France, 2010.
61. Paolo Verme, **A Structural Analysis of Growth and poverty in the Short Run**, Journal of Developing Areas, (0221), Vol.43 (2), pp19-23.

62. Patricia Crifo-Tillet, **L'analyse de l'innovation dans les modèles de croissance endogène**, Revue française d'économie, volume 14, n°2, 1999. PP 197-200.
63. Paul Krugman, Maurice Obstfeld, **Economie internationale**, 8em édition, Pearson éducation, mars 2009.
64. Paul Römer, **progrès technique endogène**, annales d'économie et des statistiques, N22,1991.
65. Philippe Darreau, **Croissance et politique économique**, 1er Edition, édition de Boeck Université, Belgique, 2003.
66. Pierre Alain Muet, **croissance et cycles, théories contemporaines**, Economica, paris, France, 1994.
67. PNUD, **Rapport mondial sur le développement humain,** 1997.
68. Revue Economie et Management, université de Tlemcen N°02 Mars 2003.
69. ROBBERT J.Barro, **les facteurs de la croissance économiques, une analyse transversale par pays**, Economica, paris, France,1997.
70. Samir Baha-Eddine Maliki, **Quantification de la pauvreté urbaine et rurale, cas de la wilaya de TLEMCEN**, Thèse de Magistère, Université de Tlemcen.
71. Sebastien Locate, **statistical inference poverty and inequality measurement: an application of the bootstrap econometric technique and a literature review**, M.A Faculté des sciences Sociales, université laval, janvier 2000.
72. Serge Milano, **la pauvreté dans les pays riches**, paris, 1992.
73. Simon Kuznets, **croissance et structure économique**, calmant lévy, paris, 1972.

74. Simon Kuznets, **modern economic growth**, finding and reflections, the American economic review, vol 63,june 1973.

75. Smahi ahmed, **Micro finance et Pauvreté : Quantification de la Relation sur la population de Tlemcen**, Thèse de doctorat, université de Tlemcen, 2010.

76. Sylvain Lariviére, Frederic Martin, **Cadre d'analyse économique de la pauvreté et des conditions de vie des ménages**, série de discussion n 197, septembre 1997.

77. Valérie berenger, claude berthomieu**, Analyse de l'impact de la croissance sur la pauvreté et identification des stratégies de croissance bénéfique aux pauvres (« pro-poor growth strategies »)**, Etude des cas pour six pays partenaires méditerranéens : Egypte, Israël, Liban, Maroc, Tunisie et Turquie. Research n°FEM31-06R, université de NICE, septembre 2008.

78. Wats.H.W, **An economics definition of poverty**, discussion paper, institute for research on poverty, the university of Wisconsin, Wisconsin, 1964.

79. Yélé Maweki Batana, **Dominance stochastique et pauvreté multidimensionnelle dans les pays de l'UEMOA**, world bank, mai 2007.

الملاحـــق

ملحق رقم 1 : بيانات الدراسة القياسية للنموذج الأول

Année	تطور الاستهلاك الفردي %	تطور نصيب الفرد من PIB %	معدل التضخم (%)	مؤشر التفاوت (Theil Index)
1970	7.75350731891385	5.82800727383621	6.59999999900002	41.24956
1971	2,897068283	-13,76222588	2,63	40,37238
1972	14,28041613	23,96858578	3,66	39,91157
1973	-1,285583199	1,006177923	6,17	40,21208
1974	21,59412279	4,566004262	4,70	38,61791
1975	8,188042547	2,140967344	8,23	38,72932
1976	5,033410799	5,35310442	9,43	36,83145
1977	7,76453395	2,283856964	11,99	37,06948
1978	-2,866970424	6,083678663	17,52	39,26361
1979	6,449619962	4,335917658	11,35	36,52619
1980	7,084167549	-2,216549966	9,52	36,97866
1981	5,504058136	-0,129456185	14,65	36,5
1982	-1,197524229	3,13164697	6,54	37
1983	3,12584131	2,159856012	5,97	37,5
1984	2,017980079	2,389800677	8,12	38,27231
1985	3,133230701	0,611630511	10,48	37,60296
1986	-3,768216367	-2,517517775	12,37	39,67722
1987	-8,367408715	-3,509143504	7,44	39,70342
1988	-11,27041032	-3,711752354	5,91	40,98037
1989	8,232950424	1,646415312	9,30	39,62104
1990	-5,96116387	-1,746785531	16,65	38,93812
1991	-9,607915758	-3,588531856	25,89	38,33761
1992	2,401524493	-0,547389546	31,67	39,87108
1993	-4,649278833	-4,232193259	20,54	39,64816
1994	-2,584784247	-2,912566121	29,05	39,52943
1995	0,160983011	1,853423793	29,78	41,37122

ملحق رقم 2 : بيانات الدراسة القياسية للنموذج الثاني

السنوات	معدل البطالة %	تطور نصيب الفرد من PIB %	معدل التضخم (%)	تطور الاستهلاك الفردي %
1990	19,8	-1,746785531	16,65	-5,96116387
1991	20,60	-3,588531856	25,89	-9,607915758
1992	23	-0,547389546	31,67	2,401524493
1993	23,20	-4,232193259	20,54	-4,649278833
1994	24,40	-2,912566121	29,05	-2,584784247
1995	27,90	1,853423793	29,78	0,160983011
1996	29,34	2,305087245	18,68	-4,085402246
1997	25,43	-0,508245296	5,73	-3,714404226
1998	25,67	3,544786287	4,95	0,585866306
1999	25,94	1,758011109	2,65	1,514483243
2000	29,77	2,427875701	0,34	1,027229647
2001	27,30	1,676475844	4,23	3,380181166
2002	25,90	4,279453027	1,42	2,812699011
2003	23,70	5,850520833	4,27	3,132439033
2004	17,70	2,943232296	3,96	4,957594744
2005	15,30	4,452752236	1,38	3,054196573
2006	12,30	0,210971674	2,31	1,71441321
2007	13,80	1,799196896	3,67	3,689577579
2008	11,30	0,713952801	4,86	5,11616006
2009	10,16	-0,101599762	5,73	4,273305227
2010	9,96	1,763682018	3,91	3,679696106
2011	10	0,930355173	4,52	3,952061837
2012	10,97	1,321109306	8,89	2,958877688
2013	9,82	0,696353667	3,25	2,883721393
2014	10,60	1,733280904	2,92	2,290296182
2015	11,00	1,790253965	4,78	1,924190806
2016	11,22	1,824167826	6,40	2,02028709

الملحق رقم 3 : نتائج اختبار استقرارية معدل النمو الاقتصادي (النموذج الأول)

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.455694	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-13.77903	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.385103	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

الملحق رقم4 : نتائج اختبار استقرارية مؤشر التفاوت (النموذج الأول)

Null Hypothesis: INEQ has a unit root

Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.113554	0.2413
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: INEQ has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.385131	0.3776
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: INEQ has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.036676	0.6609
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

الملحق رقم 5 : نتائج اختبار استقرارية مؤشر التفاوت عند الفرق الأول (النموذج الأول)

Null Hypothesis: D(INEQ) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.422747	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: D(INEQ) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.327665	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: D(INEQ) has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.583199	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

الملحق رقم 6 : نتائج اختبار استقرارية معدل التضخم (النموذج الأول)

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.683654	0.8333
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.115613	0.5128
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.853272	0.8884
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

الملحق رقم 7 : نتائج اختبار استقرارية معدل التضخم عند الفرق الأول (النموذج الأول)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.715250	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.870019	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.404319	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

الملحق رقم 8 : نتائج اختبار استقرارية مؤشر الفقر (النموذج الأول)

Null Hypothesis: POVERTY has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.137186	0.0038
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: POVERTY has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.488434	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: POVERTY has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.017894	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

الملحق رقم 9 : نتائج تقدير معادلة ARDL (النموذج الأول)

Dependent Variable: POVERTY
Method: ARDL
Date: 10/20/17 Time: 10:14
Sample (adjusted): 1972 1995
Included observations: 24 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): INF INEQ GDP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 54
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
POVERTY(-1)	-0.089898	0.181188	-0.496157	0.6270
POVERTY(-2)	-0.391814	0.192716	-2.033116	0.0601
INF	0.067344	0.146204	0.460617	0.6517
INEQ	-2.051955	1.070717	-1.916431	0.0746
INEQ(-1)	1.201696	1.002359	1.198868	0.2492
GDP	0.912143	0.246856	3.695039	0.0022
GDP(-1)	0.470934	0.233913	2.013288	0.0624
GDP(-2)	0.751858	0.207790	3.618355	0.0025
C	32.24784	38.41273	0.839509	0.4144

R-squared	0.739202	Mean dependent var	1.808818
Adjusted R-squared	0.600110	S.D. dependent var	7.639652
S.E. of regression	4.831074	Akaike info criterion	6.268011
Sum squared resid	350.0892	Schwarz criterion	6.709781
Log likelihood	-66.21613	Hannan-Quinn criter.	6.385213
F-statistic	5.314482	Durbin-Watson stat	1.998108
Prob(F-statistic)	0.002713		

الملحق رقم 10 : نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL (النموذج الأول)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	0.045450	0.099222	0.458065	0.6535
INEQ	-0.573835	0.627348	-0.914700	0.3748
GDP	1.440857	0.274263	5.253569	0.0001
C	21.763914	24.359286	0.893455	0.3857

الملحق رقم 11 : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (النموذج الأول)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: POVERTY
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 2)
Date: 11/02/17 Time: 10:20
Sample: 1970 1995
Included observations: 24

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POVERTY(-1))	0.391814	0.192716	2.033116	0.0601
D(INF)	0.067344	0.146204	0.460617	0.6517
D(INEQ)	-2.051955	1.070717	-1.916431	0.0746
D(GDP)	0.912143	0.246856	3.695039	0.0022
D(GDP(-1))	-0.751858	0.207790	-3.618355	0.0025
CointEq(-1)	-1.481712	0.284163	-5.214306	0.0001

Cointeq = POVERTY - (0.0455*INF -0.5738*INEQ + 1.4409*GDP +
21.7639)

الملحق رقم12 :نتائج اختبار التكامل المشترك Bound Test(النموذج الأول)

ARDL Bounds Test

Date: 11/02/17 Time: 10:27

Sample: 1972 1995

Included observations: 24

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.598988	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

الملحق رقم13 :نتائج اختبار LM للكشف عن ارتباط البواقي (النموذج الأول)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.017922	Prob. F(1,14)	0.8954
Obs*R-squared	0.030684	Prob. Chi-Square(1)	0.8609

الملحق رقم14 :نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey **لتجانس التباين (النموذج الأول)**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.475032	Prob. F(8,15)	0.8553
Obs*R-squared	4.851323	Prob. Chi-Square(8)	0.7733
Scaled explained SS	1.339796	Prob. Chi-Square(8)	0.9951

الملحق رقم 15 : نتائج اختبار استقرارية معدل النمو الاقتصادي (النموذج الثاني)

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.847251	0.0656
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.809433	0.2065
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.537049
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.956594

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.175610	0.0309
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4.006826
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.059346

الملحق رقم 16 : نتائج اختبار استقرارية معدل البطالة (النموذج الثاني)

Null Hypothesis: CHOM has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.635337	0.8459
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: CHOM has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.175634	0.4825
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: CHOM has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.811236	0.3548
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

الملحق رقم 17 : نتائج اختبار استقرارية معدل البطالة عند الفرق الأول (النموذج الثاني)

Null Hypothesis: D(CHOM) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.807815	0.0082
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: D(CHOM) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.812257	0.0328
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(CHOM) has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.801709	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

الملحق رقم 18 : نتائج اختبار استقرارية معدل التضخم (النموذج الثاني)

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.463186	0.5359
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.849972	0.6509
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.314060	0.1697
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

الملحق رقم 19 : نتائج اختبار استقرارية معدل التضخم عند الفرق الأول (النموذج الثاني)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.252877	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.751888	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.218974	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

الملحق رقم 20 : نتائج اختبار استقرارية مؤشر الفقر (النموذج الثاني)

Null Hypothesis: POV has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.886490	0.0606
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: POV has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.829077	0.0310
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: POV has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.738855	0.0082
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

الملحق رقم 21 : نتائج تقدير معادلة ARDL (النموذج الثاني)

Dependent Variable: POV
Method: ARDL
Date: 10/21/17 Time: 12:38
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): INF GDP CHOM
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 54
Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
POV(-1)	-0.100411	0.094362	-1.064103	0.3031
INF	0.083329	0.056686	1.469998	0.1610
INF(-1)	-0.052116	0.057217	-0.910860	0.3759
INF(-2)	-0.246541	0.044131	-5.586505	0.0000
GDP	0.269732	0.124072	2.173999	0.0451
GDP(-1)	-0.348123	0.178532	-1.949923	0.0689
CHOM	-0.389962	0.120938	-3.224484	0.0053
CHOM(-1)	0.327750	0.124611	2.630183	0.0182
C	5.053731	0.768624	6.575040	0.0000

R-squared	0.925463	Mean dependent var	1.699837
Adjusted R-squared	0.888195	S.D. dependent var	2.733558
S.E. of regression	0.914026	Akaike info criterion	2.931798
Sum squared resid	13.36710	Schwarz criterion	3.370593
Log likelihood	-27.64747	Hannan-Quinn criter.	3.053501
F-statistic	24.83246	Durbin-Watson stat	1.329871
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 22 : نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL (النموذج الثاني)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-0.195680	0.039058	-5.010012	0.0001
GDP	-0.071238	0.180295	-0.395118	0.6980
CHOM	-0.056536	0.033208	-1.702483	0.1080
C	4.592586	0.526593	8.721326	0.0000

الملحق رقم 23 : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (النموذج الثاني)

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: POV

Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 1)

Date: 11/02/17 Time: 11:02

Sample: 1990 2016

Included observations: 25

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	0.083329	0.056686	1.469998	0.1610
D(INF)	0.246541	0.044131	5.586505	0.0000
D(GDP)	0.269732	0.124072	2.173999	0.0451
D(CHOM)	-0.389962	0.120938	-3.224484	0.0053
CointEq(-1)	-1.100411	0.094362	-11.661589	0.0000

Cointeq = POV - (-0.1957*INF -0.0712*GDP -0.0565*CHOM + 4.5926)

الملحق رقم24 :نتائج اختبار التكامل المشترك Bound Test(النموذج الثاني)

ARDL Bounds Test

Date: 11/02/17 Time: 11:04

Sample: 1992 2016

Included observations: 25

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	12.11284	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

الملحق رقم25 :نتائج اختبار LM للكشف عن ارتباط البواقي (النموذج الثاني)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.457536	Prob. F(1,15)	0.2460
Obs*R-squared	2.214086	Prob. Chi-Square(1)	0.1368

الملحق رقم26 :نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey **لتجانس التباين (النموذج الثاني)**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.675712	Prob. F(8,16)	0.7063
Obs*R-squared	6.313382	Prob. Chi-Square(8)	0.6122
Scaled explained SS	2.280276	Prob. Chi-Square(8)	0.9712

الفهرس

الفهرس

الصفحة

الإهداء

الشكر

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الاختصارات

والرموز

قائمة الملاحق

المقدمة أ

الفصل الأول الأدبيات النظرية للنمو الاقتصادي 10

المبحث الأول أسس ومفاهيم النمو الاقتصادي 10

المطلب الأول مفهوم النمو الاقتصادي 10

المطلب الثاني قياس النمو الاقتصادي 13

المطلب الثالث مصادر ومحددات النمو الاقتصادي 17

المبحث الثاني المقاربة التقليدية للنمو الاقتصادي 25

المطلب الأول النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي 25

المطلب الثاني النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي 32

المطلب الثالث النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي 39

المبحث الثالث نماذج النمو الحديثة 53

المطلب الأول نماذج AK و Romer (1986-1990) 56

المطلب الثاني نماذج barro(1990) و Lucas (1990) 67

المطلب الثالث نماذج أخرى حديثة للنمو الاقتصادي 75

الفصل الثاني الأدبيات النظرية للفقر 85

المبحث الأول الأسس المفاهيمية للفقر 85

المطلب الأول ماهية الفقر 86

	المطلب الثاني الفقر في النظرية الاقتصادية	95
	المطلب الثالث أنواع الفقر	106
المبحث الثاني	المقاربات النظرية للفقر	111
	المطلب الأول مدرسة الرفاهية Ecole du bien être	111
	المطلب الثاني مدرسة الحاجات الأساسية Ecole des besoins de base	114
	المطلب الثالث مدرسة الإمكاناتEcole des capabilités	116
المبحث الثالث	قياس الفقر	119
	المطلب الأول طرق تحديد خط الفقر	119
	المطلب الثاني مؤشرات قياس الفقر	127
	المطلب الثالث مؤشرات قياس التفاوت	152
الفصل الثالث	الأدبيات النظرية للنمو المحابي للفقراء	160
المبحث الأول	علاقة النمو الاقتصادي بالفقر والتفاوت	160
	المطلب الأول علاقة النمو بالتفاوت (فرضية Kuznets).	160
	المطلب الثاني إتجاهات جديدة (ما بعد Kuznets) لعلاقة النمو بالتفاوت	166
	المطلب الثالث علاقة النمو بالفقر وبالتفاوت PGI	171
المبحث الثاني	الأسس النظرية والمفاهيمية للنمو المحابي للفقراء	176
	المطلب الأول نشأة وماهية النمو المحابي للفقراء	176
	المطلب الثاني مقاربات قياس النمو المحابي للفقراء	180
	المطلب الثالث مؤشرات قياس النمو المحابي للفقراء	185
المبحث الثالث	تشخيص حالة النمو، الفقر والتفاوت في الجزائر	194
	المطلب الأول محددات الفقر في الجزائر	194
	المطلب الثاني تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2016	209
	المطلب الثالث واقع الفقر والتفاوت في الجزائر 1990-2016	217
الفصل الرابع	الدراسة التطبيقية للنمو المحابي للفقراء في الجزائر	232
المبحث الأول	الدراسات السابقة	233
	المطلب الأول الدراسات العربية	233
	المطلب الثاني الدراسات الأجنبية	238
	المطلب الثالث دراسات عن الجزائر	241
المبحث الثاني	الدراسة القياسية لعلاقة النمو بالفقر والتفاوت 1970-2016	246

المطلب الأول توصيف نماذج الدراسة 246
المطلب الثاني أثر النمو والتفاوت على الفقر خلال الفترة 1970-1995 253
المطلب الثالث أثر النمو على الفقر خلال الفترة 1990-2016 264
المبحث الثالث دراسة تطبيقية لمؤشرات النمو المحابي للفقراء في الجزائر خلال الفترة 1988-2011 276
المطلب الأول مقاربة أثر النمو لـ Ravallion et Chen سنة 2003 276
المطلب الثاني مقاربة منحنى نمو الفقر لـ Son سنة 2004 279
المطلب الثالث مؤشر النمو المحابي للفقراء ICPP 284
الخاتمة 290
فهرس المصادر والمراجع 296
الملاحق 309
الفهرس